العالم الحديث والمعاصر

الأستاذ الدكتور رءوف عباس حامد

جميع الحقوق محفوظة لورثة المؤلف. ولا يحق لأى طرف أن يعيد نشر هذا الكتاب أو أى جزء منه بأى وسائل سمعية أو بصرية أو إلكترونية أو مطبوعة أو أى وسيلة نشر معروفة حالياً أو تستحدث مستقبلاً إلا بعد الحصول على موافقة كتابية منهم. للإتصال : info@RaoufAbbas.org

المحتويات

5.....	الفصل الأول ظهور رأس المال والإنقلاب التجارى
5.....	الإقطاعية Manor
7.....	المدينة فى العهد الإقطاعى
11.....	عوامل انهيار النظام الإقطاعى
12.....	رأس المال التجارى
12.....	الحروب الصليبية
14.....	الإكتشافات الجغرافية
18.....	تطور التجارة
20.....	المصنع اليدوى
24.....	عصر النهضة الأوروبية
26.....	أولاً: حركة إحياء الدراسات اليونانية واللاتينية أو الحركة الإنسانية
35.....	ثانياً: تقدم على التاريخ
36.....	ثالثاً: ظهور اللغات الحديثة
38.....	رابعاً: تطور الفنون الجميلة
42.....	خامساً: تقدم العلوم
44.....	سادساً: تطور الفكر السياسى
47.....	أقول النهضة فى إيطاليا
49.....	الفصل الثانى الموجة الاستعمارية الأولى من القرن 15 إلى القرن 18
49.....	أولاً: الملامح العامة للاستعمار فى هذه المرحلة
62.....	ثانياً: تعاقب الأدوار الاستعمارية
63.....	الاستعمار البرتغالى
77.....	الاستعمار الأسبانى
83.....	الاستعمار الهولندى
88.....	الاستعمار الفرنسى
91.....	الاستعمار البريطانى

103.....	الفصل الثالث الثورة الصناعية.....
107.....	الصناعة الآلية أو نظام المصنع Factory System
110.....	الرأسمالية الصناعية.....
114.....	الإقتصاد الفردى.....
116.....	الثورة الصناعية فى إنجلترا.....
129.....	الثورة الصناعية فى فرنسا.....
134.....	التطور الصناعى فى ألمانيا.....
141.....	الفصل الرابع التوسع الإمبريالى.....
142.....	الرأسمالية المعاصرة.....
145.....	أفريقيا بين برائث الإمبريالية.....
148.....	الإمبريالية فى آسيا.....
149.....	حصاد الإمبريالية.....
151.....	الفصل الخامس الثورة الإشتراكية الأولى وقيام الإتحاد السوفيتى.....
151.....	ثورة مارس 1917.....
154.....	ثورة نوفمبر.....
157.....	الحرب الأهلية والتدخل.....
158.....	أيدولوجية الدولة السوفيتية.....
163.....	الدولية الثالثة.....
164.....	بناء الإقتصاد السوفيتى.....
169.....	الدستور السوفيتى.....
171.....	الفصل السادس قيام النازية فى ألمانيا.....
171.....	قيام جمهورية فايمار Weimar.....
185.....	إنقلاب حانة الجعة.....
187.....	سياسة المصالحة مع الحلفاء.....
191.....	الأزمة الإقتصادية 1929 - 1932.....
194.....	الطريق إلى تولى هتلر الحكم.....

196.....	الإطار الأيديولوجى للإشترابية الوطنية (النازية)
200.....	الفصل السابع قيام الفاشية فى إيطاليا
201.....	تطور الفاشية.....
203.....	الدولة الديكتاتورية.....
205.....	الفاشية والحرية الفردية.....
205.....	الفاشية والديمقراطية.....
205.....	الفاشية والإشترابية.....
206.....	الفاشية والحرية الإقتصادية.....
206.....	الفاشية والسلام.....
211.....	سياسة الفاشية الخارجية.....

الفصل الأول ظهور رأس المال والإنقلاب التجارى

إصطاح المؤرخون على أن تاريخ أوروبا الحديث إنما يقترن بتطور خطير لحق البنية الأساسية للمجتمع الأوروبى - إقتصادياً واجتماعياً - أنهى مرحلة بعينها من مراحل التطور الإقتصادى الاجتماعى اقترنت بالعصر الإقطاعى Feudalism الذى كان طابع مجتمع أوروبا للعصور الوسطى وفتح الطريق أمام مرحلة جديدة من مراحل ذلك التطور ارتبطت بما تعرضت له بنية المجتمع الإقطاعى من تفسخ ثم انهيار تدريجى نتيجة ظهور رأس المال التجارى ونموه على حساب النظام الإنتاجى الإقطاعى، والإطاحة به وإحلال نظام إنتاجى جديد محله كانت الرأسمالية سداته والتجارة لحمته، فلم تعد بنية المجتمع الأوروبى تحمل تلك الملامح المميزة التى كانت لها من قبل، ولم تعد القوى الاجتماعية والسياسية هى نفس القوى السائدة من قبل بل أصبحنا أمام مجتمع رأسمالى "حديث" يختلف تماماً عن المجتمع الإقطاعى من حيث البنية الأساسية: الإقتصادية والاجتماعية، والبنية العلوية: السياسية، والفكرية.

وحتى نضع أيدينا على كيفية حدوث هذا التحول الذى ارتبط بظهور رأس المال التجارى، وما صحبه من تغير أو "إنقلاب" نتوقف قليلاً أمام النظام الإنتاجى الإقطاعى الذى ساد أوروبا لعصور لتبيين الكيفية التى حدثت عن طريقها ذلك التغير، ولنقف على الظروف التى ساعدت على تفسخ ذلك النظام الإنتاجى لصالح رأس المال الذى نما على حسابه.

الإقطاعية Manor

كانت الإقطاعية هى وحدة الإنتاج فى ظل النظام الإقطاعى، وكان عليها أن تقوم بتوفير ما يشبع حاجات سكانها جميعاً، وكان النشاط الإقتصادى فى ذلك العصر يقتصر أساساً على الزراعة، فالتجارة - كما رأينا - قد سدت أمامها السبل نتيجة سيطرة المسلمين على البحر المتوسط، وتأخر التجارة يتعذر تقدم الصناعات اليدوية.

لكل ذلك قام النظام الإقطاعى على أساس تنظيم استغلال الأرض وتوزيع دخل هذا الاستغلال بين مختلف الطبقات.

والإقطاعية تبدو فيها معالم المجتمع الزراعى الخالص، فالإلتزامات لا تقوم ولا تسد بالبقود وإنما بالمحصولات، فالبقود، وهى أساساً أداة للتداول، لا تنتشر إلا بانتشار التجارة، أما المجتمع الزراعى الذى تنحصر فيه المبادلات فى عدد محدود من السلع وتتم فى مناسبات معلومة فهو لا يشعر بحاجة ماسة للبقود وكثيراً ما يكتفى بالمبادلة عيناً.

كذلك تمتاز الإقطاعية بقيام العلاقات الإقتصادية فيها على أساس ثابت من العرف، وليس على أساس عقدى، وهذا أيضاً من مميزات المجتمع الزراعى الذى لم تغزه الرأسمالية بعد، فالزراعة باعتبارها مجموعة من العمليات التى تتجدد بنفس الشكل من عام إلى آخر، يقوم فيها عدد معين من العلاقات الإقتصادية يتحدد شكلها بصفة دائمة ولا يتغير عادة إلا تحت ظروف خارجية فليس ثم حاجة إلى نظرية العقد فرقيق الأرض مثلاً قد حدد علاقته مع الإقطاعى بصفة دائمة، وهو لا يحتاج إلى مناقشة هذه العلاقة من جديد فى كل موسم عمل أو عند جنى كل محصول بعكس الحال فى التجارة حيث تنشأ علاقات متعددة ومختلفة الطبيعة لابد لحكم كل منها من اتفاق بين الأطراف المعنية.

وكان هدف الإقطاعية هو القيام بإطعام سكانها، فلم يكن ثم مبادلات بين الإقطاعيات إلا فيما ندر، ولذلك كان الإقتصاد الإقطاعى يمتاز بعدم السعى إلى تحقيق الربح، فكل أسرة تقوم بزراعة نصيبها من الأرض وتهدف أساساً لتوفير القوت لأفرادها وتساهم أيضاً فى توفير القوت لسيد الإقطاع وحاشيته العسكرية (الفرسان) والمدنية. وغنى عن الذكر أن ظروف الإنتاج الزراعى تختلف من إقطاعية إلى أخرى على حسب جودة الأرض والظروف الجوية. ولذلك فقد كانت هناك إقطاعيات أفقر من الأخرى ولا تستطيع أن تطعم إلا عدداً محدوداً من السكان. وكثيراً ما كانت المجاعات تفكك سكان إقطاعية دون أن يقلل من وطأتها إمكان "الاستيراد" من الإقطاعيات الأخرى حيث أن كل إقطاعية لا تنتج إلا ما يكفيها، وأن طرق المواصلات الكافية لنقل المون لم تكن موجودة.

وكانت الصناعات المنزلية تكفى أساساً لتوفير ما يحتاج إليه رقيق الأرض وأسرته من منتجات صناعية كالملابس والآلات الزراعية ونحوها ... وكان بعض سكان الإقطاعية يتخصصون فى الحرف اليدوية لإنتاج ما يلزم من مصنوعات لسيد الإقطاع وحاشيته وكان هؤلاء الصناع بالطبع يعيشون من منتجات الأرض.

ولم تكن الإقطاعية تستغل فى الزراعة كوحدة متكاملة تطبق فيها طرق الزراعة الكثيفة، بل احتفظ بكل طرق الزراعة القديمة.. فالأرض مقسمة بين عدد كبير من رقيق الأرض ولا يمكن إذن الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير... والإنتاج يهدف إلى توفير ما يلزم لاستهلاك رقيق الأرض وأسرته فحسب ولا يهدف إلى توفير فائض يمكن بيعه، وذلك لأن الرقيق ليس لديه حافز لزيادة الإنتاج. فكل زيادة ستذهب حصة منها لسيد الإقطاع، وما يتبقى لا يمكن لرقيق الأرض أن يبيعه خارج الإقطاعية للأسباب التى سبق بيانها. أما عن البيع داخل الإقطاعية فمجاله محدود جداً لا يتعدى مبادلة، بمعنى المنتجات الزراعية مقابل منتجات صناعية فى الحالات النادرة التى لا ينتج فيها رقيق الأرض بنفسه وبمساعدة أفراد أسرته كل ما يلزمه من أدوات صناعية.

بل إن الاستهلاك نفسه لم يكن يحتاج إلى إنتاج ضخم، فعدد السكان محدود نتيجة للحروب السابقة ولعدم الاستقرار وتعدد المجاعات، ولذلك فليس هناك أى حافز يدفع إلى زيادة المساحة المزروعة أو تحسين طرق الإنتاج رغبة فى زيادة الإنتاج.

ولعل هذا هو ما يفسر أن الأدوات المستعملة فى الزراعة هى بعينها الأدوات القديمة، فليس هناك أى تطور فى فن الإنتاج ولا أى اختراع حديث، ولا أى تقدم فى أدوات الإنتاج.

المدينة فى العهد الإقطاعى

كانت الإمبراطورية الرومانية تزخر بعدد كبير من المدن، فضلاً عن المدن الإيطالية، كانت تنشأ مدن فى مختلف أجزاء الإمبراطورية فى الأماكن التى تعسكر فيها الحاميات الرومانية، فالجنود الرومان كانوا لا يعيشون فى الريف ولا يفلحون الأرض، وإنما يعيشون فى مدن صغيرة من الجزية التى يؤديها أهل البلد. وكان التجار والصناع يستقرون بالقرب من هذه الحاميات ينقلون إليها ثروة الريف ويتجرون فيما بين المدن المختلفة، ويجلبون السلع النادرة من روما، ويصنعون لرجال الحامية ما يلزمهم من ثياب وأدوات حرب أو زينة.

فلما انهارت الإمبراطورية الرومانية وعمت الفوضى والحروب أجزاءها تعطلت التجارة، وتشرد الصناع واضمحت المدن، ولما بدأ النظام الإقطاعي يسود أوروبا وقعت المدن القديمة تحت سلطان السادة الإقطاعيين، وأرغم معظم أهلها على فلاحه الأرض والإنخراط في نظام رق الأرض، وقد أدى ذلك إلى اندثار بعض المدن القديمة إندثاراً تاماً، وتحول بعضها إلى قرى لا تختلف عن غيرها من بلاد الريف، وظل البعض محتفظاً بشئ من الحيوية رغم وجوده في حالة خضوع تام لسيد الإقطاع وتبعية إقتصادية للريف وللزراعة تجعلها أقرب إلى بعض "بنادر" الريف المصري منها إلى المدينة بالمعنى الصحيح.

هكذا تميزت القرون الأولى من العهد الإقطاعي بضياح معالم الحياة المدنية وسيادة الريف وبعبارة أخرى تميزت بتغلب الإقتصاد الزراعي على كل نشاط تجارى أو صناعى.

ولكن هذه الحال ما لبثت أن تغيرت حين استقر العهد الإقطاعي استقراراً كاملاً، فقد تحول سادة الإقطاع من قواد برابرة إلى أمراء مترفين يسعون إلى تجديد حياة الترف التي كان الرومان يعيشون فيها، واتجهوا نحو سلالة أولئك الصناع الذين صاغوا أيام الرومان أدوات الترف، ولم يعودوا يكتفون بثياب خشنة أو أسلحة بدائية يقوم بصنعها تابعوهم من الفلاحين، فبدأت الحياة تدب على المدينة، وبدأت الأسر ذات التقاليد الصناعية نشاطها القديم. وساعد على ذلك أن طبقة الإقطاعيين قد ازداد عددها، فكل أمير كبير كان يمنح أجزاء من إقطاعياته للذين ينبغون ويبرزون من بين الفرسان الذين يعملون تحت إمرته وكان كل واحد من هؤلاء السادة الجدد يمنح بدوره بعض فرسانه أجزاء من إقطاعيته.. وهكذا تكون الهرم الإقطاعي من سلسلة كل حلقة منها تضم سادة تابعين، وعلى رأس الهرم يوجد الإمبراطور الجرمانى - الذى يعد خليفة لأباطرة الرومان - ثم الملوك، ثم يلي ذلك طبقات من الإقطاعيين بعضها فوق بعض حتى طبقة الفرسان، وكل إقطاعي من هؤلاء يعلوه سيد Lord يدين له بالولاء وتخضع له عدد من الإقطاعيين يسمون "تابعيه Vassals" وقد أدى هذا كله إلى اتساع السوق أمام منتجات الصناع.

وباستقرار العهد الإقطاعى وانتهاء الغزوات البربرية والإسلامية قلت الحروب وساعد نفوذ الكنيسة على الحد من الحروب بين الإقطاعيين فاستتب الأمن نوعاً، وعاود التجار النشاط.. وظهر من بين أهل المدن طبقة تخصصت فى تداول السلع داخل الإقطاعية ثم من إقطاعية إلى أخرى ثم من مملكة إلى أخرى.

وكانت الصناعة فى ذلك الوقت تعتمد على أدوات يحركها الإنسان بقوته فهى صناعات يدوية Hand Crafts وكان يقوم بالإنتاج الصناعى عمال يعمل كل منهم لحسابه الخاص ويستعمل أدوات هى ملك له، يتخذ لنفسه "ورشة" فى منزله، ويعاونه عدد محدود من الأشخاص ينقسمون حسب درايتهم الفنية إلى "عرفاء" و"صبيان" .. وكان كل منهم يعمل تحت الطلب "أى ينتج بناء على طلب سابق من المستهلك"، الذى كان يدفع "العربون" ويقوم أحياناً بتقديم المادة الأولية، فلم يكن هناك إنتاج للسوق، إنتاج لمستهلك مجهول لم يعرف بعد كما هو الحال فى النظام الرأسمالى كما سنرى.

ولم يكن مقصوداً أن يكون هناك إنتاج للسوق، مادامت السوق محدودة النطاق كما كانت السوق فى العهد الإقطاعى. فالمشتررون عددهم محدود، ولا يستطيع الصانع أن يخاطر باستخدام وقته وأعدائه وأدواته ورأس ماله فى إنتاج أشياء قد لا تجد مشترياً .. بل أن الخوف من كساد الصناعة دفع الصناع إلى تنظيم أنفسهم تنظيماً دقيقاً يكفل مصالحهم ويجنبهم مخاطر المنافسة الحرة ويقل من أخطار ضيق السوق، وهو ما عرف بنظام "الطوائف Guilds".

وبمقتضى هذا النظام انتظم كل المشتغلين بصناعة معينة فى تنظيم عام للطائفة .. ويحرم على كل من لا يكون عضواً فى هذا التنظيم القيام بهذه الصناعة أو فتح "ورشة" داخل نطاق المدينة، وينقسم المشتغلون بالصناعات إلى ثلاث فئات: "المعلمون Masters والعرفاء والصبيان" وللمعلمين وحدهم حق فتح "ورشة" على ألا يزيد عدد العرفاء والصبيان لدى كل منهم عن عدد معين. وكان على الصبى أن يعمل عدداً معيناً من السنين بشكل يرضى المعلم حتى يصير عريفاً، أما العريف الذى كان يريد أن يصير معلماً، فكان عليه أن يقدم لمجلس الطائفة "عملاً ممتازاً" يقتنع المعلمون معه يتمكن العريف من الصنعة.

وإلى جانب هذه الإختصاصات المهنية، سرعان ما اكتسبت الطائفة سلطات إدارية ومالية وقضائية، فكان عليها أن تنظم العمل فى الورش وأن تجمع الضرائب المفروضة على أعضائها، وأن تقض المنازعات التى تنشأ بينهم أو بينهم وبين العملاء.

ومن المهم أن نلاحظ أن هذا التنظيم الطائفى كان يجد تبريره الإقتصادى فى ضيق السوق ورغبة الصناع فى ضمان استقرار نشاطهم وسد باب المنافسة أمام الدخلاء على الصناعة.

ولقد امتد هذا التنظيم الدقيق إلى كل أوجه النشاط الإقتصادى داخل المدينة بحيث لم ينفرد بعدم الخضوع له إلا طبقة التجار .. وكان لهذا الاستثناء تبريره الإقتصادى.

فالتجارة فى ذلك العهد كانت تعانى ما يمكن أن تسميه تجارة "الاستيراد والتصدير" أى تداول السلع بين مدينة وأخرى، أو بين إقطاعية وأخرى، أو حتى بين مملكة وأخرى. أما بيع المنتجات المحلية فى نفس المدينة فقد كان يقوم به الصناع أنفسهم، وكان التنظيم الطائفى يحول دون وجود شخص كل وظيفته بيع ما يصنعه غيره.. ولم تكن أمام الصناع مشكلة "تصريف الإنتاج" لأنهم كانوا ينتجون وفقاً للأوامر التى يتلقونها من المستهلكين، فالنتاج مباع مقدماً.

وكانت تجارة الاستيراد والتصدير تتضمن الكثير من المخاطرة، نظراً لعدم توافر الأمن الكامل فى الطريق ولسوء المواصلات، كما كانت تفترض فىمن يقوم بها أن يملك رأس مال كبير نسبياً. ولذلك فإن عدد الذين تصدوا للقيام بهذه المهنة الخطيرة كان بطبيعة الحال محدوداً، بشكل لم يحس معه التجار بحاجة إلى ضم صفوفهم فى تنظيم يكفل منع تطفل الدخلاء، كما أن التجارة بما فيها من مخاطرة لا تتسق وفكرة التنظيم التى كان يقوم عليها نظام الطوائف.

والريح، كما يقول الإقتصاديون، يتناسب تناسباً طردياً مع الخطر الذى يتضمنه النشاط الإقتصادى، ولذلك فإن التجار الذين تفادوا هذه المخاطر حققوا أرباحاً طائلة دعمت من مركزهم داخل المدينة، وحققت لطبقتهم السيادة على الطبقات الأخرى بحيث أصبح لفظ "أهل المدينة Bourgeois" ينصرف أساساً إلى التجار.

ولقد كانت هذه الطبقة محور التطور الإقتصادي والسياسى الذى أخرج أوروبا من العصور الوسطى، وقضى على النظام الإقطاعى. فقد كانت نواة الرأسمالية الحديثة التى نبتت وترعرعت حتى فرضت نظامها على أوروبا وعلى العالم .. وساعدها على تحقيق هذا التطور عدة عوامل داخلية وخارجية أهمها الحروب الصليبية والإكتشافات الجغرافية.

عوامل انهيار النظام الإقطاعى

أخذ نظام الإقطاع يخلى السبيل - تدريجياً - للزراعة الرأسمالية نتيجة نشوء قوى كثيرة دفعت بنظام الإقطاع نحو هذا التطور.

ويأتى فى مقدمة هذه القوى النهضة الفكرية التى شهدتها أوروبا فى القرن التاسع عشر وما ترتب عليها من بلورة حقوق الإنسان ومهاجمة نظام رقيق الأرض والدعوة إلى الحرية والمساواة وقد حمل لواء هذه الحركة الكتاب من كافة شعوب أوروبا ولاسيما فى فرنسا أمثال فولتير ومونتسكيو وغيرهم.

وأدى نمو الصناعة كحرفة مستقلة إلى زيادة الطلب على الأيدى العاملة فى المدن مما استدعى تحرير رقيق الأرض لاستخدامهم فى الصناعات التى بدأت تنمو وتتطلب الأيدى العاملة الرخيصة.

وتطلب ذلك - بالضرورة - تحرير طبقة رقيق الأرض من الإلتزامات الشخصية فعدلت خلال القرن التاسع عشر قوانين الإقامة وألغيت كل القيود التى تحد من الإلتحاق بالحرف فأمكن للعبيد المحررين أن يتركوا الزراعة ويذهبوا إلى المدن للعمل بالصناعة إذا رغبوا فى ذلك. كما أصبح المزارع حراً يذهب حيث يشاء وله مطلق الحرية فى الشراء والبيع ورهن الممتلكات مقابل أداء الضرائب للدولة التى حلت محل سلطة السادة الإقطاعيين.

وكان أهم ما سعت إليه حركة التحرير الكبرى هو إيجاد الحافز الشخصى على الإنتاج والقضاء على تفوق سادة الإقطاع ونبلائه وتقويض سلطتهم ومن ثم هدفت حركات الإصلاح نحو إعادة توزيع أراضى الملوك والقيصرة وأسرههم والنبلاء وسادة الإقطاع ورجال الكنيسة على الفلاحين.

وكانت الثورة الفرنسية منطلق هذه الحركة منذ قيامها فى 1789، فحررت فلاحى فرنسا ووزعت الأرض عليهم، وحدث نفس الشئ فى ألمانيا 1850 حيث أنشئ بنك تولى إقراض الأموال للفلاحين ليستعينوا بها على شراء الأراضى مقابل رهن تلك الأراضى لدى البنك. وحصل الفلاح الروسى على حق ملكية الأرض على أثر ثورة صغار الزراع (1902 - 1905) .. وحرر العبيد فى الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الأهلية فى منتصف الستينات من القرن التاسع عشر.

وبالإضافة إلى ذلك كانت الحاجة تدعو إلى ضرورة تغيير أساليب الإنتاج ووسائله التى سادت فى ظل النظام الإقطاعى والتى لم تعد قادرة على الوفاء بمطالب السكان الذين أخذ عددهم فى التزايد المستمر وخاصة بعد انتشار الملكية الفردية، فبدأ التفكير فى مشروعات التوسع الأفقى والرأسى فى الزراعة فاستصلحت الأراضى البور وحولت المراعى إلى مزارع.

وكان ضعف نفوذ الكنيسة الكاثوليكية من أهم أسباب زوال نظام الإقطاع فالثورة الدينية التى قادها مارتن لوثر فى ألمانيا فى مطلع القرن السادس عشر ضد الكنيسة أدت إلى إضعاف الكنيسة وإلى فقدها لأملاكها الواسعة فى ألمانيا، وتبع ذلك استقلال الكنيسة الإنجليزية عن البابوية ومصادرة أملاك الكنيسة.

على أن عوامل هذا التغيير كلها تمت نتيجة ما لحق بالإقتصاد الأوروبى من تطور بسبب نمو الرأسمالية التجارية وعلو كعب البورجوازية على النحو الذى سنوضحه فيما بعد.

رأس المال التجارى

ريأنا كيف تكونت طبقة التجار فى ظل النظام الإقطاعى، وكيف بدأت تسيطر على حياة المدينة، وقد شارك عاملان تاريخيان فى تنشيط التجارة وبالتالي فى إثراء طبقة التجار وتدعيم مركزها الإقتصادى وهما الحروب الصليبية، والإكتشافات الجغرافية.

الحروب الصليبية

تباينت الآراء حول تفسير طبيعة الحروب الصليبية ومحاولة معرفة البواعث الكامنة التى تقف من ورائها.. ولكننا نرى أنها كانت نتيجة تفاعل عدد من العوامل الدينية والسياسية

والإقتصادية فقد كانت ثمرة للحماس الدينى الذى تميزت به العصور الوسطى كما وجد فيها المجتمع الرومانى متنفساً لضغوط الجرمان عليه ووجد فيها الجرمان - فى نفس الوقت - فرصة لإظهار ولائهم للمسيحية وإرضاء نزعتهم نحو القتال والترحال، هذا بالإضافة إلى الرغبة فى الحصول على تجارة الشرق التى كانت بيد المسلمين.

وقد توالى الحملات الصليبية على الشرق الإسلامى منذ أواخر القرن الحادى عشر، واحتل الصليبيون فلسطين ومناطق متفرقة من الشام وأنشأوا ممالك مسيحية فى هذه الأقطار عاشت قرابة قرنين من الزمان وارتبطت بدول الإسلام المحيطة بها تارة بروابط الصداقة، وأخرى بروابط التبعية، وثالثة بروابط السيادة، كما اشتبكت معها فى حروب طاحنة، كان النصر فيها تتبادلته القوتان المتنازعتان.

وانتهت الحروب الصليبية فى أواخر القرن الثالث عشر دون أن تحقق أى هدف من الأهداف التى أعلنتها يوم غادرت فرقها الأولى سهول أوروبا وجبالها إلى صحارى الشرق ووديانه، ولكنها كانت حركة تاريخية كبرى بعيدة الأثر .. بل ان الإتصال بالشرق أحدث فى المجتمع الإقطاعى الأوروبى آثاراً بعيدة المدى يهمنها منها الآن تنشيط التجارة بين الشرق والغرب.

فقد كفلت أساطيل الصليبيين شيئاً من الأمن فى البحر المتوسط، فما لبثت أساطيل التجارة أن تبعتها، وقدم التجار الأوروبيون أرض الشرق يشترون مختلف السلع ويحققون الربح للتجار المسلمين ويوفرون المال لخزائن سلاطين الإسلام وملوكه، فحرص هؤلاء على استمرار هذا النشاط المربح ومنحوا تجار الغرب الأمن والسلام وساهموا فى محاربة القراصنة حتى لو كانوا مسلمين.

وكانت الممالك المسيحية فى الشام - وأهمها مملكة بيت المقدس ومملكة أنطاكية - مراكز لتجمع التجار الأوربيين، ولعقد الأسواق ولتبادل السلع. ولم تكن الحروب بين هذه الممالك والدول الإسلامية لتمنع هذا النشاط التجارى، فقد كان فصل الصيف هو موسم العمليات الحربية، فإذا حل الشتاء توقفت هذه العمليات وحلت محلها مبادلات إقتصادية لا شك فى الفائدة التى تعود منها على الإنسانية.

وكان أول من أفاد هذه المبادلات التجارية هم تجار إيطاليا، ثم تلاهم تجار هولندا الذين كانوا يشترون من الإيطاليين منتجات الشرق ويبيعونها في إنجلترا وفي شمال أوروبا.

الإكتشافات الجغرافية

وكانت الأرباح الطائلة التي حققها تجار إيطاليا من التجارة مع الشرق حافزاً لتجار البلاد الأوروبية الأخرى للسير في هذا السبيل، ولكن الإيطاليين كانوا قد تفاهموا مع سلاطين المماليك أصحاب السيادة على مصر والشام بحيث أقاموا لصالحهم إحتكار التجارة مع الشرق الإسلامي، فسعى تجار البلاد الأخرى إلى الكشف عن طريق البحر الأبيض المتوسط لالتجار مع دول الشرق الأقصى.

وكان ملاحو البرتغال منذ عهد أميرها هنرى الملاح - في القرن الخامس عشر - قد ارتادوا ساحل أفريقيا الغربية، وأخيراً تمكن أحدهم ويدعى فاسكو دا جاما من السفر إلى شرقى رأس الرجاء الصالح حتى وصل إلى الهند، واضعاً بذلك حجر الأساس للاستعمار البرتغالي وللاستعمار الأوروبي بصفة عامة في الشرق الأقصى.

وفي نفس الوقت الذي كان البرتغاليون يقومون بهذه المحاولة التي حققت النجاح في مطلع تسعينات القرن الخامس عشر، كان كريستوفر كولمبس قد قام بمحاولة لتطبيق نظريات كوبرنيكس وجاليليو عن كروية الأرض، وذلك بأن يعبر المحيط الأطلنطي غرباً حتى يصل إلى الهند، ولكن المحاولة قادته إلى اكتشاف أمريكا عام 1492.

وفي خلال ربع القرن الذي تلا هذين الكشفيين توالى رحلات المستكشفين من إنجليز وهولنديين وفرنسيين وأسبان فتم اكتشاف أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية وتمكن ماجلان من القيام بأول رحلة بحرية حول العالم.

وإذا كان اكتشاف طريق الهند قد نشط التجارة مع الشرق الأقصى، فإن اكتشاف العالم الجديد قد أحدث ثورة في المجتمع الأوروبي، فقد كانت أراضي أمريكا الجنوبية تزخر بالذهب والفضة. وأخذ الأسبان والبرتغاليون في استخراج المعدين النفيسين وإرسالهما إلى أوروبا، وكان من أثر ذلك أن وجدت التجارة كمية وافرة من النقود سهلت المعاملات وساعدت على الإلتجار كما ساهمت في رفع الأثمان بشكل واضح أدى إلى إثراء التجار

على حساب الطبقات ذات الدخل الثابت كالإقطاعيين الذين كانوا قد باعوا ما لهم من حقوق عينية على أتباعهم نظير مبالغ نقدية معينة وكذلك الصناع فى المدن وغيرهم من الطبقات والفئات الأخرى، كما أن اعداد الحملات للسفر إلى أمريكا، وتدوين الأوروبيين الذين هاجروا إلى العالم الجديد بصفة مؤقتة أو دائمة، كل ذلك فتح أسواقاً جديدة أمام التجارة الأوروبية، وأخيراً فإن الأرض الجديدة كانت غنية فى المواد الأولية، وكان إحضار هذه المواد لبيعها فى أوروبا وجهاً جديداً للتجارة ولإثراء التجار.

ولما تدعم المركز الإقتصادى لطبقة التجار، قوى مركزها الاجتماعى وغيرت الأرباح الطائلة التى حققها التجار من الفكرة السائدة فى العصور الوسطى من ازدياد السعى وراء الثروة وإكبار الإعتدال فى الرغبات المادية وأصبح للربح من أجل الربح هدفاً تشرب إليه الأعناق. وبعد أن كانت النقود مجرد وسيلة لمبادلة سلعة بسلعة أخرى، أصبحت "رأس مال" يستبدل به التاجر السلع بقصد إعادة بيعها مع تحقيق زيادة فى رأس المال.

وسعت الطبقة البورجوازية Bourgeois - كما كانوا يسمونها فى ذلك الوقت - إلى تدعيم مركزها السياسى فى الدولة حتى صارت أوروبا "عالمًا التاجر فيه ملك" على حد تعبير المؤرخ الإقتصادى الفرنسى جونار.

ما كاد مركز التجار الإقتصادى يقوى حتى سعت هذه الطبقة لفرض سلطاتها داخل المدينة، وتزعمت أهل المدينة وقادت كفاحهم ضد الاستبداد الإقطاعى. وقد توصل الكثير من المدن إلى شراء حقوق السيد الإقطاعى الذى تدين له بالسيادة، أى أن المدينة ككل تتعهد بأن تدفع للسيد جزية سنوية معينة نظير إعفائها من الخدمات الإقطاعية التى كان يفرضها عليها نظام رق الأرض.

وكان جمع مبلغ الجزية من سكان المدينة يفترض تنظيمًا إداريًا وماليًا للمدينة، ولقد تصدت طبقة التجار لخلق هذا التنظيم، فنشأت "البلدية Municipality" وهى هيئة تجمع أعيان المدينة وذوى الرأى فيها - وهم بطبيعة الحال من التجار - وتقوم بتنظيم جمع الجزية، وتتوب عن أهل المدينة كافة فى الإتصال بسيد الإقطاع.

وكانت البلدية مدرسة للحكم الذاتى للمدينة، فما لبثت البورجوازية أن سعت إلى الاستقلال عن سلطة الإقطاع السياسية، وحكم المدينة - تشريعاً وقضاءً وتنفيذاً - بواسطة البلدية . وكانت كل مدينة تسعى للحصول على حريتها إما بشرائها من سيد الإقطاع، وإما بحرب مع هذا السيد، إذا لم يكن من القوة بحيث يستطيع إخضاع المدينة التى بدأ أهلها يحصنونها ويحيطونها بالأسوار، وإما بمنحة من الملك إذا كان الملك من القوة بحيث يرغم سيد الإقطاع على احترام قراراته.

ولما نشطت التجارة، أنشئت مدن جديدة، تمتعت منذ نشأتها بحرية كاملة إزاء سلطان الإقطاع عرفت بالمدن الحرة.

وهكذا توصلت البورجوازية إلى تنظيم عدة معاقل لها، تتولى داخلها سلطات الحكم.

ولكن المدينة بحدودها الضيقة التى يحيط بها سلطان الإقطاع وتهددها منازعاته ونزواته، لم تعد مجالاً حيويًا كافيًا لطبقة التجار التى أثرت بالإتجار مع السوق، ولذلك فقد سعت البورجوازية لتتال قسطاً من السلطة السياسية فى الدولة بعد أن كانت قانعة بالسلطة المحلية داخل المدينة.

وكان تجار إيطاليا أول من استفاد من الحروب الصليبية وفتح التجارة مع بلاد الإسلام وكانت إيطاليا فى ذلك الوقت ممزقة إلى إمارات صغيرة متنازعة متنافسة. وكانت المنافسة بين البابا والإمبراطور على السلطة الزمنية فى إيطاليا من عوامل عدم الاستقرار السياسى فى هذا البلد. ولذلك فقد سارعت البورجوازية فى المدن التجارية الكبرى - كالبندقية جنوا وفلورنسه وأمالفى - إلى توسيع رقعة المدينة وتحصينها وإعلان استقلالها التام عن الإقطاعيين باعتبارها جمهوريات تخضع لسلطة البابا الدينية فقط. وكان للبورجوازية من الثراء ما مكنها من الدفاع عن هذه الجمهوريات، فبنت الأساطيل القوية وكونت الجيوش من أهل المدن ومن الجنود المرتزقة للدفاع عن هذا الاستقلال.

وقد بلغ من قوة هذه الجمهوريات أن ظل استقلالها محترماً قرناً طويلاً فقد عاشت حتى مطلع القرن التاسع عشر. وحكمت الجمهوريات أسر من التجار الأثرياء إمتد نفوذها إلى خارج حدود سلطانها السياسى، إذ قامت بدور المصرفى، وأقرضت الأمراء، بل لقد

اندمج بعض هذه الأسر فى طبقة النبلاء عن طريق المصاهرة (مثل عائلة Medicis التى كانت تحكم فلورنسه وقد كان منها ملكتان لفرنسا)، وليس أدل على قوة البورجوازية فى ذلك العهد من هذه المصاهرة، فقد كان النبلاء الإقطاعيين حتى ذلك الوقت يزدرون التاجر ولا ينسون أنه من سلالة دانته لهم بالخضوع.

على أن ظروف إيطاليا التى سمحت بوجود مثل هذه الجمهوريات لم تكن تتوافر فى بقية بلاد أوروبا ولذلك فإن البورجوازية عمدت إلى سياسة أخرى، فبدلاً من أن تعلن الاستقلال وتخلع السلطات السياسية: الصراع بين الملوك وسادة الإقطاع.

فقد كان الملوك يسعون إلى تدعيم سلطانهم والقضاء على سلطات أمراء الإقطاع وواضح أن مصالح التجار كانت تتفق مع الملوك، ولذلك فقد حالفت البورجوازية الملوك فى نضالهم ومساعدتهم على القضاء على سلطان الإقطاعيين، وكان الملوك أحوج ما يكونون إلى البورجوازية التى كانت تقدم لهم ما يلزم من نقود لتمويل حروبهم فى وقت لم تكن الضرائب الحديثة قد عرفت بعد، وتقدم لهم الرجال الأكفاء الذين يتولون الإدارة المركزية وينوبون عن الملك فى الإدارات المحلية.

ولقد ساعدت الملكية والبورجوازية عوامل أدت إلى إضعاف نفوذ الإقطاعيين منها: موت الكثير من أمراء الإقطاع فى الحروب الصليبية، والفقر الذى حل بالكثير منهم اثر التضخم الذى أعقبه اكتشاف أمريكا واستغلال موارد الذهب والفضة فيها ... وبذلك تمكن الملوك من إنشاء الدول الموحدة الحديثة: أسبانيا وفرنسا وإنجلترا والنمسا.

وقد أصبحت الدولة المركزية التى يسودها سلطان الملك المطلق وهى وحدة الإقتصاد الدولى، وبدأت هذه الوحدة تركز على مبدأ القوميات، فكل دولة تضم أساساً أمة معينة ويقوم نشاط سكانها الإقتصادى على أساس قومى.

وقد استمر تعاون البورجوازية مع الملكيات المطلقة ما يزيد عن قرنين من الزمان شارك الملوك فيه التجار فى تنظيم التجارة، وفى المشروعات التجارية والاستعمارية، ووضعت الدولة قوتها وسلطانها فى خدمة التجارة لحمايتها. وكانت الشركات التى تتكون لاستعمار الأراضي المكتشفة حديثاً تسمى "شركات مليكة" وتتكون بإذن خاص من الملك وتحتفظ

له بحصة من ربحها، ويرفع أسطولها علم الملك، ويدافع الملك عن مصالحها بكل ما أوتى من سلطان.

تطور التجارة

رأينا كيف تمت التجارة وكيف تدعم مركز التجارة إقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، ونريد الآن أن نبين كيف أن اتجاهات التجارة قد تغيرت بشكل أدى إلى اتصال وثيق بين التجارة والصناعة من أثره أن تطورت الصناعة تطوراً خطيراً النتائج، بعيد الآثار.

ففى البداية كانت التجارة تنحصر أساساً فى جانب السلع النادرة المطلوبة فى أوروبا من الشرق وبيعها فى الأسواق الأوروبية: المنسوجات الحريرية والتوابل والأسلحة ... أما الإبتجار فى المنتجات المحلية فقد كان مقصوراً - كما قدمنا - على الصناع المنتجين أنفسهم.

ولكن كشف أمريكا وبدء الهجرة إليها، غير من طبيعة التيارات التجارية فقد صار التجار يعملون على تصدير المنتجات الصناعية إلى أمريكا، وجلب المواد الأولية منها ومن غيرها من المستعمرات وبذلك كان على التجار أن يتصلوا بعالم الصناعة، وأن يهتموا بتطورها.

فأخذ التجار يطلبون من الصناع العمل لحسابهم، فكان التاجر يعطى المواد الأولية للصانع، ويأخذ الناتج لتصديره، فهو يسعى دائماً للشراء من أجل البيع بثمن أكبر، ولكنه الآن مضطر لأن يجعل ما يشتريه يمر بالصانع الذى يحول من شكله ويعدده للاستهلاك . ومن هذه اللحظة بدأ التجار يهتمون بطرق تحديد أجور الصناع ومدى سرعتهم فى العمل وكفاءتهم فى الإنتاج.

وكان الصناع خاضعين لنظام الطوائف الذى غدا غير متسق مع مقتضيات الإقتصاد التجارى الحديث، فالطائفة تفرض احتكاراً يجعل من العسير على التاجر تهديد الصناع بمنافس آخر، وهى تحديد الأجور بشكل يحرم التاجر من مساومة الصناع ومحاولة الضغط عليه لتخفيض الأجرة وهى تحافظ على طرق الإنتاج القديمة التى لا تصلح لإشباع سوق متسعة الأرجاء كتلك التى فتحتها أمامها تجارة التصدير.

ولذلك فقد سعى التجار للقضاء على نظام الطوائف، وبدأت حربهم عليه بإنشاء نظام "العمل فى المنزل" Domestic System خارج منطقة نفوذ الطائفة، وخلاصة هذا النظام أن التاجر يتفق مع حرفى Craftsman على أن يشتري له أدوات العمل اللازمة ويعطيها له كأمانة، ويورد له المواد الأولية، ويساعده على الاستقرار فى منزل يعمل فيه خارج نطاق المدينة الذى تتحصر داخله سلطة الطائفة على أن يعمل هذا الحرفى لحساب التاجر.

وقد تم هذا التطور بطريقة تدريجية، فترجع أقدم صور العمل المنزلى فى إنجلترا إلى عام 1464، كما أن النظام أدخل على صناعة المنسوجات فى الأراضى المنخفضة وإيطاليا قبل ذلك التاريخ ولم يكن الحرفيون يتجمعون فى منزل واحد وإنما كان كل منهم يقيم فى منزله الخاص وينجز العمل المطلوب منه بمعاونة أولاده وبعض الصبية من معاونيه، ولم يكن التاجر المنظم Entrepreneur يتولى مباشرة عملية الإنتاج أو الإشراف عليها اللهم إلا فى حالة الحرص على إستلام الإنتاج فى المواعيد المحددة.

وكان ظهور نظام العمل المنزلى وازدهاره فى إنجلترا مرتبطاً بصناعة المنسوجات فقد انتشرت فى القرن الخامس عشر صناعة المنسوجات الصوفية وظهرت فئة من التجار تولت شراء الصوف الخام وتوزيعه على الغزاليين ثم النساجين المجهزين يؤدى كل منهم دوره فى الانتاج مقابل أجر معين ثم يتجمع القماش فى النهاية لدى التاجر الذى يسوقه فى داخل البلاد وخارجها.

وكان العمل يتم كله -أحياناً- فى منزل واحد، أو يتم فى منازل متعددة يتخصص كل منها فى واحدة من العمليات التى يمر بها الإنتاج كالغزل أو النسيج أو الصناعة... الخ، ثم تطورت صناعة المنسوجات خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر نتيجة توافد الهولنديين والهيجنوت الذين كانوا يتقنون هذا الفن إلى إنجلترا واختراع المكوك وإدخال بعض التحسينات على المغازل.

وقد هيا نظام العمل المنزلى "لأقنان الأرض" فرصة زيادة دخولهم وتحسين مستوى عائلاتهم التى كانت الأرض لا تكفل لها حد الكفاف، فعاونوا بعض الحرفيين فى أوقات

فراغهم واحترف بعضهم الصناعات التي لم تكن تتطلب مهارة فنية عالية كصناعة المسامير والصابون والفخار، ولم يكن هذا العمل يتعارض مع الواجبات الملقاه على عاتق القن لأن العمل كان يتم في منزله أو منزل أحد جيرانه وكان يعود عليه بربح سريع دون أن يضطره إلى مغادرة الأرض والنزوح إلى المدينة ودون أن يدخل تغيير كبير على أسلوب الحياة الاجتماعية.

ومن الملاحظ أن نظام "العمل المنزلي" يحول الاحتكار لمصلحة التاجر فالحرفي لا يستطيع العمل إلا لحساب التاجر، وذلك لأنه لا يملك أدوات العمل اللازمة ولأنه لا يملك الحق المستقل في العمل داخل المدينة بحكم عدم عضويته في الطائفة، وليس له من عميل سوى التاجر الذي يوفر له العمل، ولذلك فهذا التاجر في مركز يسمح له بأن يفرض على الصانع أقصى الشروط من حيث الأجر وكمية العمل ومقدار الناتج.

المصنع اليدوى

ثم رأى التاجر - رغبة منه في إحكام الرقابة على الصانع حتى لا يتهاون في العمل ، وعلى أدوات العمل حتى لا تتلف عن عمد أو إهمال، ورغبة منه في توفير نفقة توزيع المواد الأولية على الصانع في منازلهم وجمع المصنوعات منها، رأى أن يجمع الصانع الذين يعملون لحسابه في مكان واحد. وبذلك نشأ المصنع اليدوى. فهو مصنع لأن حجمه يفوق بكثير حجم "الورشة" ذات العدد المحدود من العمال، وهو يدوى لأنه يعتمد على استخدام الأدوات Tools لا يعتمد على استخدام الآلات Machines.

وما لبث هذا التطور أن أدى إلى نتائج فنية واقتصادية بعيدة المدى: فهو أولاً مهد لتقسيم العمل، فعند اجتماع عدد كبير من الصانع في مكان واحد يكتشف التاجر أنه لو تخصص كل واحد منهم في عملية واحدة من عمليات الإنتاج بدل أن يقوم كل منهم بإعداد السلعة كاملة، فإن الإنتاج الكلى يزداد كثيراً، ولذلك سرعان ما طبقت المصانع اليدوية نظام تقسيم العمل، تغنى الكتاب بفائدته الاقتصادية.

وقد أدى تقسيم العمل إلى تحويل الصانع Artisan إلى عامل Labourer فالصانع هو من يقوم بصناعة السلعة كلها، وهو صاحب مهنة، يستطيع متى وجد الأدوات والمواد الأولية

لأن ينتج فى أى وقت وفى أى مكان السلعة التى تدخل فى نطاق صناعته. أما العامل فهو لا يتقن إلا عملية واحدة من العمليات العديدة التى يقوم عليها إنتاج السلعة، فهو لا يتقن أى مهنة، ولا يستطيع بالتالى العمل لحسابه الخاص، وإنما هو مضطر للعمل داخل المصنع ولحساب التاجر، وبديهى أن العامل الذى لا حياة له خارج المصنع أضعف بكثير فى مساومته للتاجر من الصانع صاحب المهنة.

وقد مهد المصنع أيضاً لاستخدام قوى الطبيعة فى الصناعة، فقد كان من المتيسر إنشاء المصانع فى الأماكن التى يمكن فيها استغلال قوى الطبيعة فى إدارة أدوات تفوق قوة الإنسان كاستعمال الرياح وقوة إندفاع الماء فى الأنهار فى تسيير أدوات الصناعة، واستعمال هذه الأدوات الضخمة يمكن من تسيير الإنتاج وزيادة كمية الناتج.

وظهر فى المصنع اليدوى دور رأس المال كعنصر من عناصر الإنتاج وكان رأس مال الصانع ينحصر فى عدد محدود من الأدوات من المتيسر شراؤها وإنشاء "الورشة". أما بناء المصنع اليدوى وتزويده بالعديد من الأدوات فإنه يعنى إنفاق مبلغ كبير من المال فلا يستطيع الإقدام عليه إلا التاجر الثرى الذى يملك رأس مال نقدى ضخماً.

وأخيراً فالمصنع اليدوى ينتج لسوق، ولا يعمل بناء على طلبات سابقة كما هو الحال أيام نظام الطوائف والصناعة الصغيرة، ولذلك فالرأسمالى الذى يديره يخاطر لأنه قد لا ينجح فى تصريف الناتج، وهو على أية حال يواجه مشكلات السوق.

وهكذا تطورت الصناعات تطوراً كبيراً، ولكنها مع ذلك ظلت تابعة للتجارة، فالتاجر ينشئ المصنع اليدوى ليوفر لتجارته السلع بأرخص ثمن ممكن وهو لا يستمر فى نشاطه الصناعى إلا إذا كان يتوقع لتجارته الرواج. فالصناعة ليس لها - على هذا النحو - كيان مستقل، وإنما هى تنشط إذا نشطت التجارة وفى حدود هذا النشاط وهى ليست نشاطاً إقتصادياً يقصد لذاته بل نشاط متفرع من التجارة، فالصورة الرئيسية لجنى الأرباح هى التجارة والتجارة فحسب: أى الشراء من أجل البيع بثمن أعلى، أما الصناعة فما هى إلا عملية تحويل يجريها التاجر على السلعة حتى يرفع من ثمنها، ولا تفوق من حيث الأهمية الإقتصادية عملية النقل أو عملية التخزين.

ولذلك فرأس المال المستخدم فى الصناعة هو رأس مال تجارى، هو جزء من رأس مال التجار، وليس له كيان قائم بذاته، فسيادة رأس المال التجارى على أوجه النشاط الإقتصادى ظاهرة واضحة.

ولهذا أطلق على العصر الذى يمتد من أواخر القرن الخامس عشر إلى منتصف القرن الثامن عشر إسم "الرأسمالية التجارية".

نخلص مما سبق إلى أن طبقة التجار نجحت فى أن تخلق نوعاً جديداً من الإقتصاد، وهو الإقتصاد الرأسمالى، يقف وجهاً لوجه أمام الإقتصاد الإقطاعى الذى كان لا يزال سائداً فى ذلك الوقت رغم العقبات التى استهدفتها من جانب الملوك ومن جانب البورجوازية.

وبوجود الإقتصاد الرأسمالى نشأت مجموعة من العقود والنظم القانونية التى كانت العصور الوسطى تجهلها كل الجهل، كما أن نشأة الإقتصاد الرأسمالى وتطوره جنبا إلى جنب مع الإقتصاد الإقطاعى الذى لم يتم انهياره جعل الرأسمالية التجارية تحتفظ بأوثق العلاقات مع الملوك وتحبذ تدخل الدولة فى الحياة الإقتصادية لأن هذا التدخل كان يتم لمصلحتها ويستهدف حمايتها.

وكان اتساع نطاق التجارة وزيادة قيمة السلع التى يتداولها التجار، وضرورة إنشاء الأساطيل وتنظيم جلب السلع من الأماكن النائية أو نقلها إليها، كل ذلك لابد أن يدفع التجار إلى التجمع للقيام بالأعمال التى يعجز التاجر عن تمويلها بمفرده، ولذلك فقد كثرت الشركات وظهرت فيها صورة قانونية جديدة، صارت فيما بعد من دعائم النظام الرأسمالى وهى "الشركة المساهمة".

كذلك عمد كثير من التجار إلى تنظيم مشاركة الملك لهم فى بعض مشروعاتهم ليكفلوا لأنفسهم حماية الملك، فظهرت أول صورة "شركة الإقتصاد المختلط" بشكل شركات استثمار ومصانع يدوية يساهم فى ملكيتها الملك وبعض التجار.

بل إن الملوك قد جذبتهم الأرباح الطائلة التي كان التجار يحققونها، فأنشأ الكثير منهم مشروعات تجارية مملوكة لهم ملكاً خالصاً، فظهرت بذلك أول صور "المشروعات العامة".

والتجارة - كما هو معلوم - لا يمكن أن تستغنى عن الإقراض والإقتراض ولذلك فنشاط التجارة قد أدى إلى ظهور منشآت تتخصص في الإقتراض والإقراض وتنظيم تداول النقود: هي "البنوك"، وأدى ذلك إلى تعديل الأحكام القانونية فيما يتعلق بالفائدة فصارت مباحة بعد أن كانت محظورة في العصور الوسطى وساعد على هذا التطور القانوني حركة الإصلاح الديني التي قام بها مارتن لوثر، والتي أدت إلى نقض بعض المبادئ الكاثوليكية في البلاد التي ساد فيها المذهب الجديد وكان ذلك اعتبار الثروة من علامات رضى الله بعد أن كانت الكنيسة الكاثوليكية تقلل من شأنها، ومن ذلك أيضاً تبرير الفائدة.

ولم يقتصر تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية على المشاركة في أرباح التجارة، بل أن الملوك شرعوا القوانين واللوائح الكفيلة بزيادة ربح التجارة فظهرت لوائح لتنظيم العمل في المصانع لضمان وفرة الإنتاج وتطبيق أحسن طرق الإنتاج من حيث الغلة، وتدخلت السلطات العامة فحظرت تصدير الحبوب والمنتجات الزراعية وعملت على تحديد أثمانها في مستوى منخفض لكي تستطيع أن تمنع زيادة أجور عمال الصناعة، إذ أن ارتفاع نفقات المعيشة نتيجة ارتفاع أثمان الحاصلات الزراعية يدفع العمال عادة إلى المطالبة برفع الأجور.

كما تدخلت الدولة لتحديد عدد المصانع لتفادي المنافسة بين المنتجين الوطنيين، تلك المنافسة التي قد تؤدي إلى انخفاض الأثمان، وتقليل الأرباح.

كما سنت القوانين الجمركية بشكل يكفل حماية المنتجات المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية التي قد تكون أقل منها ثمناً.

وخلاصة القول أن الحياة الإقتصادية في عصر الرأسمالية التجارية، كانت تنظم عن طريق التشريع ولا تترك حرة كما سيكون الوضع بعد الثورة الصناعية واكتمال عناصر

الرأسمالية، ولذلك يسمى بعض الكتاب هذا العصر: "عصر الرأسمالية التجارية والتنظيمية" تمييزاً له عن عصر الرأسمالية الصناعية الحرة التي سادت أوروبا فى القرن التاسع عشر والتي إكتملت فيها عناصر الرأسمالية.

عصر النهضة الأوروبية

كلمة النهضة هى الترجمة العربية لكلمة Renaissance أى البعث أو الإحياء. وهى تطلق على التجديد والنهوض والخلق والإبتكار الذى حدث فى أوروبا فى مجالات الأدب والفلسفة والدين والعمارة والتطوير والنحت والعلم والسياسة والقانون. ومن ذلك يتضح أن مجال النهضة هو البناء الفوقى للمجتمع الأوروبى. ولما كان البناء الفوقى هو إنعكاس للبناء التحتى المكون من العلاقات الإنتاجية، ولما كانت العلاقات الإنتاجية الإقطاعية قد أخذت تتميز فى ذلك الحين إلى علاقات بورجوازية بظهور الطبقة البورجوازية فى أحشاء المجتمع الإيطالى منذ القرن الحادى عشر، فإن النهضة التى تشمل التجديد والنهوض فى جميع المجالات الإنسانية التى ذكرناها تكون بالضرورة إنعكاساً للعلاقات الإنتاجية الجديدة وبروز الطبقة الاجتماعية الجديدة وهى البورجوازية.

وهذا أمر طبيعى، ويمكن تبينه إذا عرفنا أن هذه النهضة لم تقم قبل ظهور الطبقة البورجوازية فى العصور الوسطى، ولم يكن من الممكن فى الحقيقة فى ظل سيطرة نظام الإقطاع والكنيسة المطلق، أن تقوم، لأن النظام الإقطاعى لم يكن ليفرز أو ليعكس تغييراً يتناقض مع أسسه وقواعده.

ولعل أهم دليل على هذه الحقيقة هو بدء النهضة فى إيطاليا قبل غيرها من الدول الأوروبية الأخرى. فلقد رأينا من دراستنا لظهور الطبقة البورجوازية كيف أن المدن البورجوازية كانت فى إيطاليا أقوى من مثيلاتها فى الأقطار الأوروبية الأخرى، فقد تحررت المدن الإيطالية من سيطرة الإقطاع قبل غيرها من المدن الأخرى، وأصبحت عبارة عن دويلات صغيرة. وقد حكم هذه المدن حكام مطلقون، ففى ميلان كانت تحكم أسرة فسكونتى Visconti، وفى فلورنسا كانت السيطرة لأسرة مديتشى Medici وهكذا.

ودليل آخر أن النهضة وإن بدأت في إيطاليا، إلا أنها بدأت في القسم الشمالي منها، وهو الذى يشمل سهل لمبارديا والبلاد المطلة على البحر، كجنوا والبندقية ومقاطعة توسكانيا، وبمعنى آخر القسم الذى أصبح منطقة كبرى للمدن. أما القسم الجنوبي منها، بما فى ذلك روما والأراضى المجاورة لها، وفيها مملكة نابولى، والذى لم يتأثر كثيراً بحركة ظهور المدن، وظل يسوده نظام الإقطاع، فقد ظل أقل تطوراً من القسم الشمالى، إذ بقى محافظاً زراعياً، بينما كان القسم الشمالى حضرياً متطوراً. ولذلك فلا نعجب إذا وصف فرديناند سكيڤيل Schevill فى كتابه عن "المجتمع فى عهد النهضة الإيطالية" عصر النهضة بأنه عصر المدن المتحررة.

وفى الواقع أن المدن البورجوازية الإيطالية الشمالية قد تمتعت برخاء إقتصادى بفضل سيطرتها على أسواق التجارة، وخصوصاً البندقية وجنوه اللتين كانتا تقومان بنقل توابل الشرق وحريره وجواهره إلى الموانى والمدن الإيطالية ومنها عبر ممرات الألب إلى الأسواق الأوروبية الأخرى. وقد أدى هذا النشاط التجارى إلى نمو الطبقة البورجوازية فيها نمواً كبيراً وتمتعها بالثراء والغنى. وكان أغلب هؤلاء التجار أهل فن وذوق، فعنوا بالثقافة وشجعوا رجال العلم والفن.

وقد ذكرنا آنفاً كيف أن ظهور الطبقة البورجوازية قد أدى إلى ازدياد الإهتمام بالقراءة والكتابة وإنتشارها، ونظراً لحاجة البورجوازية إليها فى الأعمال الحسابية والمالية والمعاملات وغيرها، وكيف إنتشر التعليم العلمانى إلى جانب التعليم الدينى، وقد أوجد ذلك الحاجة إلى اختراع وسيلة يسهل بها إنتشار التعليم، والحاجة أم الإختراع، فاخترعت آلة الطباعة أولاً فى ألمانيا عام 1454، حيث إنتشرت المدن على نحو ما ذكرنا، وكان أول كتاب طبع بالحروف المصنوفة هو الكتاب المقدس باللغة اللاتينية فى مطبعة يوحنا جوتنبرج Gutenberg (1367 - 1468) من مدينة مينز Mainz على الراين بألمانيا - ثم إنتشرت الطباعة خلال السنوات التالية من مدن الراين إلى بقية أوروبا - فدخلت إيطاليا عام 1464، وباريس عام 1470 وستكهولم عام 1473 وفالنسيا Valencia بأسبانيا عام 1474 ولندن عام 1476.

وقد كان من نتيجة اختراع آلة الطباعة إنتشار الكتب وانخفاض ثمنها وازدياد الإقبال على العلم والمعرفة. فلم تعد الثقافة والمعرفة مقصورة على رجال الكنيسة، بل أصبحت فى متناول عامة الناس. حتى ليقدر البعض أنه حتى مطلع القرن السادس عشر كان ما لا يقل عن 30 ألف طبعة مختلفة من الكنيسة قد ظهرت فى أوروبا.

وقد تمثلت مظاهر النهضة فى إيطاليا فى الآتى:

أولاً: حركة إحياء الدراسات اليونانية واللاتينية أو الحركة الإنسانية

تطلق الحركة الإنسانية على حركة إحياء الدراسات الإغريقية واللاتينية وما تفرع منها من حركات أخرى. ويعتبر الدافع فى إحياء الدراسات الكلاسيكية (القديمة) هو التغيير الكبير الذى طرأ على الروح الأوروبية كنتيجة لنمو علاقات إنتاجية جديدة، وما ترتب على ذلك من تدهور العلاقات القديمة وتدهور المؤسسات التى تسند هذه العلاقات. وخصوصاً الكنيسة وكانت الكنيسة كما ذكرنا هى أداة العلاقات الإنتاجية القديمة الفكرية التى تدعمها بالعلم والمبادئ والنظريات. وكانت هذه التعاليم تقوم على احتقار الجسد واحتقار الدنيا ومتاعها ولذاتها، وتحرض الإنسان على أن يقف من الحياة موقفاً سلبياً، وأن يعرض عنها، ولما كانت هذه التعاليم لا تتفق، بل وتتعارض مع نظرة الطبقة البورجوازية الجديدة العلمية والمادية من الحياة، فهى طبقة دائبة النشاط تستمد حياتها من نشاطها واجتهادها وحاجتها إلى الاستمتاع، فقد كان من الطبيعى أن تصطدم هذه النظرة الأخيرة بنظرة الكنيسة وتتصارع معها.

وهذا يفسر كيف أن حركة إحياء الدراسات الكلاسيكية قد بدأت فى المدن الإيطالية الشمالية وبتشجيع من حكامها الذين أضفوا على المشتغلين بها الدعم المادى والأدبى.

وليس معنى ذلك أن حركة إحياء الدراسات اليونانية واللاتينية قد قامت على أيدى الطبقة البورجوازية ذاتها، وإنما تعنى أن وجود هذه الطبقة وتغييرها للعلاقات الإنتاجية القديمة، قد أفسح المجال وهياً المناخ لنمو هذه الدراسات، وأزال العقبات من وجهها التى كانت كفيلة بإحباطها لو لم تظهر هذه الطبقة الجديدة والعلاقات الإنتاجية التى أدت بها.

الفلسفة الكنسية

وكانت الحياة الفكرية والعلمية فى العصر الإقطاعى خاضعة إما للفلسفة الكنسية أو الفلسفة المدرسية، وبالنسبة للفلسفة الكنسية فإن الكنيسة كانت قد انفردت منذ أواخر القرن السابع بالإشراف على التعليم الذى أصبح دينياً بحتاً هدفه إعداد الشباب ليصبحوا رجال دين. وقد تمثل إشرافها على التعليم فى إشرافها على مدارس الأديرة ومدارس الكاتدرائيات وفى قيام رجال الدين بالتدريس فى غالبية أنواع المدارس الأخرى. وقد وضعت الكنيسة منهج العصور الوسطى التقليدى المعروف بإسم منهج "الفنون الحرة السبع" Seven Liberal Arts كان يدرس فى المرحلة الثانية من مراحل التعليم، وينقسم هذا المنهج إلى مجموعتين: مجموعة ثلاثية، تضم النحو والبلاغة والمنطق، ومجموعة رباعية تضم الحساب والهندسة والفلك والموسيقى. وقبل القرن الحادى عشر كان الإهتمام موجهاً إلى دراسة النحو اللاتينى لإعداد الطالب للدراسات الدينية، وخلال القرن الثانى عشر أصبح "المنطق" هو الدراسة الرئيسية بعد أن أصبحت مسائل ما وراء الطبيعة واللاهوت أهم موضوعات العصر - وحينما ازداد الإهتمام بفلسفة أرسطو وعلومه تغير الإتجاه ووجهت العناية إلى دراسة الفلك والحساب والهندسة.

الفلسفة المدرسية

وأما الفلسفة المدرسية، فإن القرنين الحادى عشر، والثانى عشر كانا قد شاهدا حركة تعليمية تمثلت فى مضاعفة عدد المدارس الكاتدرائية التى تمتعت بنوع من الحرية فى برامجها الدراسية. وقد أدى ازدهار هذه المدارس التى توافرت لها هيئات تدريس من أصحاب الشهرة والكفاءة العلمية، إلى تحويلها إلى معاهد للتعليم العالى لم تلبث أن أطلق عليها "جامعات" تدريجياً، ثم أخذت تكتسب شخصية معنوية كفلت لها الحرية فى الدرس والتحصيل وترتب على اعتراف السلطة الرسمية فى المدن بشخصية هذه الجامعات المعنوية، حصولها على استقلالها فى تنظيم أمورها إلى جانب منح الدرجات العلمية، وقد بدأت الجامعات فى الظهور إبان القرن الثانى عشر فى مدينة بولونيا بإيطاليا وفى مدينة باريس بفرنسا وتفرعت من جامعة باريس جامعات شمال أوروبا وغربها، وفى مقدمتها جامعة أكسفورد بإنجلترا ثم إنتشرت فى سائر أرجاء أوروبا. واشتهرت جامعتا باريس وأكسفورد بدراسة الفلسفة واللاهوت (الفلسفة المدرسية) واشتهرت جامعة "مونتيالييه" فى

فرنسا وساليرنو فى إيطاليا بدراسة الطب، وجامعات بولونيا فى إيطاليا وأورليان فى فرنسا وكولونى فى ألمانيا بدراسة القانون. وقد كان القرن الثالث عشر هو عصر ازدهار الفلسفة المدرسية التى اتجهت إلى التوفيق بين العقل والدين. فقد كانت كتب أرسطو فى المنطق بالذات هى التى اهتم بها أساتذة الجامعات، حيث تلمسوا فيها الأداة لتأييد منطقي لتعاليم الكنيسة التى ظهرت أصلاً كعقيدة صرفة وبالتالي فقد كان هذا المزج بين المنطق الأرسطو والعقيدة المسيحية هو قوام هذه الفلسفة التى قام بها العلماء المدرسون الذين قاموا بالتدريس فى تلك المدارس.

وكان أستاذ هذا التفكير المدرسى وزعيم هذه الفلسفة بلا منازع هو توماس أكويناس Thomas Aquinas (1225 - 1276) أكبر فلاسفة اللاهوت المسيحى فى العصور الوسطى، والذى استطاع فى كتابه: "الخلاصة اللاهوتية" أن يعرض العقيدة الدينية مؤيدة بالبراهين الفعلية، ويخلق بمهارة وإقناع توفيقاً بين مفردات العقيدة المسيحية ومستترزمات العقل والمنطق من ناحية أخرى.

سقوط التفكير المدرسى وقيام الحركة الإنسانية

ولقد كان من الطبيعى ألا يلائم هذا التفكير المدرسى الطبقة البورجوازية فى المدن، فقد كان هذا التفكير - كما رأى "روجر بيكون" - لا يولى العلم إلا قدراً ضئيلاً من وقته، وكان المدرسون ينفقون الكثير من وقتهم فى الجدل المنطقي والميتافيزيقي. فضلاً عن ذلك فإن هذا التفكير بدأ هو الآخر يعتريه الجمود بعد توماس أكويناس. ولما كان هذا التفكير لا يوجه أى اهتمام بالإنسان، كما أن الجامعات كانت توجه معظم اهتمامها إلى دراسة العلوم العملية مثل الطب والقانون. وكانت تقف معادية للدراسات الإنسانية ولما كانت مثل هذه الفلسفة المدرسية أو الفلسفة الكنسية السابقة لا تقدم الحل لمشاكل الإنسان البورجوازي، فقد أخذت هذه الطبقة تبحث لنفسها عن فلسفة لحل مشاكلها، فاتجهت إلى مصدر آخر هو حياة القدماء، فهذه الحياة كانت أكثر اهتماماً بالإنسان ومشاكله من فلسفات العصور الوسطى، لأنها بحكم وثنيتها وبعدها النسبى عن الروحانية، وموقفها الإيجابي من الحياة تجعل الإنسان وسعادته محور النشاط البشرى، وبالتالي فإن هذه الحياة تتجاوز مع نظرة الطبقة البورجوازية العملية للحياة.

وعلى هذا النحو فقد أخذت الحركة الفكرية الجديدة التي ظهرت فى المدن تتجه إلى إحياء الدراسات اللاتينية واليونانية القديمة، قد أطلق على هذه الحركة إسم الحركة الإنسانية Humanism. لأنها تجعل الإنسان محور اهتمامها، على العكس من الفلسفات الوسيطة التى تقف من الإنسان موقفاً سلبياً، وتمثلت فى المظاهر الآتية:

1- إحياء التراث القديم

الطور اللاتينى:

وقد اتجه الإهتمام فى المدن الإيطالية فى بادئ الأمر إلى التراث الرومانى - كما ذكرنا - ولذا عرفت هذه المرحلة الأولى من عصر النهضة بالطور اللاتينى لإحياء التراث القديم.

ويمثل فرانشيسكو بترارك Petrarch هذه المرحلة، مرحلة الإنتقال بين العصور الوسطى والنهضة بشكلها المتكامل، إذ يعزى إليه الفضل الأول فى تنشيط الدراسات اللاتينية. وقد بالغ البعض فى تقدير دور بترارك فى إحياء الدراسات اللاتينية. فيصور أحياناً على أنه المنقذ للكتابات اللاتينية من النسيان على أن الحقيقة أن اللغة اللاتينية، وكما هو معروف، كانت هى لغة الأدب والعلم فى العصور الوسطى، ولكن المشكلة كانت تتمثل فى أن أصحاب التفكير المدرسى من أساتذة العصور الوسطى كانوا منشغلين بالتفكير الفلسفى والدينى ومن ثم فلم يبذلوا أى جهد فى التعمق فى روح القدماء الذين كانوا يبذون لهم وثنيين ويعيشون فى عالم غير مفهوم أو مكروه. لذلك فإن فضل بترارك يتمثل فى أنه اكتشف ما تحمله كتابات القدماء من اتجاهات إنسانية تفتح لها عقله، واستطاع أن يتذوقها ذلك أن ما جعل هذه المؤلفات اللاتينية تجد طريقها إلى نفس بترارك، هو أنها كانت بمثابة التعبير الحر لمجتمع المدينة فى مواجهته للمشاكل الإنسانية، فمجتمع المدينة فى إيطاليا كان يمر فى نفس التجارب التى مر بها أسلافه الرومان. لهذا فإن الأدب اللاتينى القديم الذى كان يقرأ قبل بترارك لا باعتباراه أدباً لذاته. وإنما لما يحتويه من حقائق ومعان، وبالتالي كان تأثيره الأدبى ضئيلاً فى كتابات العصور الوسطى اللاتينية - قد أصبح منذ ظهور بترارك يلقى ترحيباً، لأنه يشمل فكرة جديدة فى الحياة أكثر انطلافاً وحيوية من أفكار العصور الوسطى، فكرة تفتح مجالاً واسعاً للمشاعر الإنسانية لتذوق

الجمال ولجميع أنواع النشاط الإنساني. وهذا هو السبب في أنه أطلق على آدابها: الآداب الإنسانية *Litterae Humanae* لأنها تدور حول حياة الإنسان وما يتصل بها، على العكس من ثقافة العصور الوسطى التي انحصرت اهتمامها في الروحانيات والعالم الآخر.

وتتضح الروح الإنسانية في كتابات بترارك في وصفه الرقيق لجسد الإنسان على نحو تأباه تقاليد العصور الوسطى، كما تتضح في كلامه عن معشوقته لورا Laura. فهو يعبر عن حبه وعواطفه بصراحة ودون تحرج. ونجد مثلاً آخر لتحرر بترارك من روح العصور الوسطى في تفكيره السياسي. فقد شغل بأحوال إيطاليا السياسية وخلافاتها الداخلية التي لا تنقطع بين الإمارات والفساد والفضى فيها، فدعا إلى تغيير هذه الحالة متأثراً في ذلك بعهد الجمهورية الرومانية القديمة، وطالب بوحدة إيطاليا السياسية، مما تعد دعوة جديدة حتى بالنسبة لعصره، لذلك أطلق على بترارك: "أبو الحركة الإنسانية"، وتوج كشاعر عظيم في الكابيتول في روما عام 1341 من أجل ملحمة اللاتينية الشهيرة "إفريقية"، وإن لم يقدر له أن يكملها حتى وفاته.

ويعتبر جيوفانى بوكاشيو Bocaccio أنشط تلاميذ بترارك، وقد خالفه في أنه كتب بالإيطالية إلى جانب اللاتينية، وترجع شهرته إلى قصصه التي كتبها عام 1349 تحت اسم "ديكاميرون" Decameron على طراز ألف ليلة وليلة، وتضم مائة قصة أظهر فيها سخريته من تقاليد وخرافات العصور الوسطى. وتشيع فيها نظرة باسمه للحياة الدنيا تعتبر نظرة جديدة على العصور الوسطى التي اتصفت بالترمت واحتقار الحياة الدنيوية. ولم يقتصر بوكاشيو على ذلك، فقد درس مؤلفات الرومان وذهب إلى القسطنطينية ينشد التعمق في الدراسات الإغريقية، فكان أول إيطالي في النهضة استطاع أن يحرز بعض التقدم في دراسة اليونانية، وترجم الإلياذة والأوديسة لهوميروس إلى اللغة اللاتينية من أجل أستاذه بترارك.

وقد بلغ من تحمس الناس للغة اللاتينية الفصحى والتراث الرومانى أنهم أخذوا يسمون أبناءهم بأسماء رومانية. وحاولوا محاكاة الرومان في ملابسهم وطريقة كلامهم وخصالهم، حتى أن شاعر إيطاليا العظيم دانتي الذى كان أول من كتب باللغة الإيطالية القومية

الحديثة، درس اللاتينية وكتب بعض مؤلفاته الصغرى بها مثل كتابه "عن اللغة العامية" وكتابه الآخر "عن الملكية".

الطور الإغريقي:

ولم يمض وقت طويل حتى أخذ اهتمام الإنسانيين يتجه نحو استعادة التراث اليونانى القديم أيضاً، إذ وجدوا أن الرومان قد تأثروا بالحضارة الهلينية. ولم تكن اللغة الإغريقية مجهولة فى أوروبا العصور الوسطى ولكنها كانت محدودة الإنتشار. وقد حدث تقارب فكرى بين المدن الإيطالية والدولة البيزنطية بتشجيع حكام المدن، وتبذلت الزيارات العلمية من الجانبين فزار عدد من الباحث الإيطاليين القسطنطينية للتخصص فى دراسة اللغة الإغريقية على يد كبار الأساتذة، كما وفد على فلورنسا وغيرها من المدن الإيطالية نخبة من العلماء البيزنطيين. ويعتبر أول رجل انتعشت على يديه حركة إحياء الإغريقية فى الغرب هو كريزولوراس Chrysoloras الذى زار إيطاليا فى بعثة سياسية من قبل الإمبراطور البيزنطى باليولوجوس Palaculugos للحصول على مساعدة حكومات إيطاليا ضد الأتراك العثمانيين، ثم عاد إلى فلورنسا أستاذاً للدراسات الإغريقية فى جامعة فلورنسا من سنة 1397 - 1400.

وبمجيئ "كريزولوراس" المرة الثانية إلى فلورنسا تبدأ حقبة فى تاريخ الآداب الأوروبية . فلم يقم بتدريس اللغة الإغريقية فحسب بل كان باحثاً من الطراز الأول، لبقاً وقديراً فى قراءة النثر والشعر اليونانيين القديمين وشرحهما، وقد راح ينتقل بين المدن الإيطالية، وأسهم فى افتتاح مدارس لتعليم اللغة الإغريقية فى روما وميلان والبندقية. وسرعان ما تجمع حوله عدد من التلاميذ المتحمسين كونوا مدرسة فكرية إغريقية برزت بروزاً واضحاً فى نشر الدراسات الإنسانية. واستمرت الحركة وزادت انتشاراً على يد العلماء اليونانيين الذين شعروا بتقدير المدن الإيطالية لكريزولوراس، وأدركوا حاجة هذه المدن لمزيد من الأساتذة المتخصصين فى اللغة الإغريقية وآدابها، وأغرثهم مناصب الأستاذية فأخذوا يتوافدون على إيطاليا فى الفترة ما بين 1400 وسقوط القسطنطينية فى 1453 . حتى إذا سقطت القسطنطينية وانهار المجتمع البيزنطى، شد العلماء البيزنطيين رحالهم إلى

إيطاليا فى هجرة مكثفة، الأمر الذى أدى إلى إنعاش الدراسات الهلينية فيها بعد أن قطعت هذه الدراسات شوطاً بعيداً فى طريق الإزدهار.

ومن ذلك يتضح أن هجرة العلماء البيزنطيين كانت عاملاً مساعداً فقط فى حركة إحياء الدراسات الكلاسيكية، ولم تكن هى السبب، وقد كان تأثير هذه الدراسات الإغريقية عظيماً فى النهضة الأوروبية. فقد كانت تعنى مولد النقد والمقارنة والبحث، وفتحت آفاقاً فلسفية أبعد مدى من عالم الأحلام لرجال الكنيسة والرهبان، وحفزت مبادئ العلم الأولية، وأوحت بافتراضات فلكية جديدة، كما أحببت معنى الجمال فى الفن والأدب.

2- جمع المخطوطات

لم يكن الإهتمام بالدراسات اللاتينية والإغريقية سوى مظهر واحد من مظاهر الحركة الإنسانية، أما المظهر الثانى فيتمثل فى جمع المخطوطات القديمة التى غصت بها مكتبات الأديرة والكاتدرائيات. وقد ساهم أمراء الأسرات الحاكمة فى المدن الإيطالية فى جمع هذه المخطوطات والكتب القديمة النادرة، وأوفدوا العملاء لهذا الغرض فى أوروبا والشرق، كما شجع البابوات والكاردينالات هذه الحركة، وأنفقوا أموالاً طائلة للبحث عن هذه المخطوطات فى إيطاليا والإمارات الألمانية وغيرها من أقطار أوروبا. وكان أمراء إيطاليا وأثريائها يتنافسون على جميع المخطوطات، حتى أصبح اقتناء هذه المخطوطات مظهراً سائداً من مظاهر النهضة فى إيطاليا. ولذا كان من الطبيعى أن تنشأ حول المخطوطات تجارة منتشرة. وكانت القسطنطينية بعد سقوطها مركز هذه التجارة حيث كان الإنسانون يبحثون عنها بهمة لنصف قرن مضى.

والواقع أن المخطوطات القديمة كانت المصدر الأول فى حركة إحياء الدراسات القديمة، وكان بترارك يبحث بنفسه عن المخطوطات القديمة وجمع حوالى مائتى مخطوطة، بل وصل به الأمر أن نسخ بيده كتابات شيشرون وكان يحث تلاميذه وأصدقائه على اقتناء المخطوطات. وقد استطاع فرانثيسكو فيليفو Francesco Filefo (1398 - 1481) الذى أصبح إنسانياً مبرزاً بعد أن درس اليونانية فى القسطنطينية أن يحصل على مكتبة ضخمة من هناك كانت تشمل شعراء اليونان المبرزين، ومؤلفات الدراميين من أتيكا، كما شملت فى النشر: المؤرخين من هيرودوت إلى بوليبيوس، والكثير من الخطباء، وكل كتابات

أرسطو. وفي مستهل القرن الخامس عشر جمعت فى دير القديس ماركو مكتبة حوت ثمانمئة مخطوط قديم اشتراها الأمير كوزيمو دى مدتشى - كما ذكرنا - وأنشئت فى أواخر القرن مكتبة عظيمة فى الفاتيكان وكان الإهتمام فى البداية منصباً على المخطوطات اللاتينية ثم انتقل الإهتمام إلى المخطوطات اليونانية.

3- إنشاء المكتبات العامة والخاصة

وقد كان من الطبيعى أن يترتب على جمع المخطوطات القديمة، وهو المظهر الثانى للحركة الإنسانية، الإهتمام بإنشاء المكتبات العامة والخاصة وهو المظهر الثالث للحركة الإنسانية.

ففى مستهل القرن الخامس عشر، جمعت فى دير القس ماركو فى فلورنسا مكتبة احتوت على ثمانمئة من المخطوطات القديمة التى اشتراها بماله الأمير التاجر كوزيمو دى مدتشى Cosemo de Medici كما أنشأ فى أواخر ذلك القرن مكتبة عظيمة فى الفاتيكان (وهو قصر البابا فى روما).

وقبل سقوط القسطنطينية، ترجمت كتب أرسطو وأفلاطون وبلوتارك إلى اللغة اللاتينية وجاء بعض الإغريق إلى فلورنسا ليعلموا اللغة والفلسفة فى جامعاتها. وكان هؤلاء العلماء هم الذين مهدوا السبيل لزملائهم الذين رحلوا إلى أوروبا عام 1453 بعد سقوط القسطنطينية.

وقد أنشئت مكتبات عديدة فى نابولى وبافيا وغيرها، ففى أوربينو أنشأ أميرها مكتبة عظيمة أنفق عليها أموالاً طائلة وكانت تضم عدداً وافراً من المخطوطات اللاتينية والعبرية وجميع كتب الطب الموجودة ومؤلفات الكتاب الإيطاليين فى القرن الرابع عشر. وقد روعى فى إنشاء هذه المكتبات وضع الكتالوجات حتى يسهل الإطلاع على ما فيها، بل أن مكتبة أوربينو كانت تحتفظ بكتالوجات لمكتبات الفاتيكان وسان ماركو بفلورنسا ومكتبة نافيا وحتى مكتبة أكسفورد بإنجلترا.

4- الأكاديميات

أما المظهر الرابع لحركة إحياء الدراسات الكلاسيكية فيتمثل في قيام الأكاديميات، أو مجتمعات العلم، حتى أن النصف الثاني من القرن الخامس عشر يعتبر عصر الأكاديميات، وكانت هذه الأكاديميات عبارة عن مراكز أو حلقات يجتمع فيها عشرات الطلبة حول الأساتذة للاستماع والدراسة ثم المناقشة. وعن طريق هذه الأكاديميات التي انتشرت في إيطاليا في مختلف المدن الإيطالية، انتشرت الحركة الإنسانية انتشاراً عظيماً. ولم تكن هذه الأكاديميات أكاديميات علمية كتلك التي تنشر في العالم النهضة العلمية الحقيقية التي اتسم بها القرن السابع عشر، ولكنها كانت أدبية بحتة.

وقد نشأت أقدم الأكاديميات في عصر النهضة، في نابولي على يد ألفونسو الخامس صاحب أراجونة الذي كان حاكماً في نابولي عام 1442 واستطاع أن يجمع في بلاطه عدداً من العلماء في المدينة، وكانت هذه الأكاديمية تناقش جميع الموضوعات التي تتصل غالباً بالتراث القديم، والناحية الأدبية بصفة خاصة. وقد اختفت هذه الأكاديمية بعد وفاة ألفونسو سنة 1458 ولكنها عادت إلى الظهور على يد كاتب قدير هو جوفيا نوس بونتانوس الضليع في اللغة اللاتينية.

أما فلورنسا مدينة الصياغة والتجار، فقد نشأت فيها أكاديمية عرفت بإسم الأكاديمية الفلورنسية أو الأكاديمية الأفلاطونية، وقد تولى أمرها مارسيليو فيتشينو (1423 - 1499) وكان اهتمامها موجهاً إلى الدراسات الفلسفية الإغريقية وخاصة الفلسفة الأفلاطونية. وقد ظلت الأكاديمية تقوم بدور هام في الحياة العقلية في فلورنسا في أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر.

وفي البندقية أسس أكاديميتها الدوس مانوتيسوس، صاحب بيت الطباعة الشهير، والناقد النحوى، ومؤرخ الأدب، وعالم الأخلاق. وقد أسس هذه الأكاديمية سنة 1500 واهتمت بالدراسات الهلينية. وأقامت اتصالات بالدوائر العلمية في أنحاء أوروبا. وكان أبرز أعضاء هذه الأكاديمية جون لاسكاريس الضليع في الدراسة اليونانية. وقد وجهت الأكاديمية عنايتها بصفة خاصة إلى جمع المخطوطات واختيار الكتب الكلاسيكية لطبعها.

أما فى روما فقد تأسست الأكاديمية الرومانية Academia Romania فيها على يد يوليوس بوسيونىوس لاتيوس (1425 - 1498) الذى تخصص فى الأدب اللاتينى. وقد غلبت على هذه الأكاديمية الدراسات التاريخية والأثرية. وقد اختلفت مواقف البابوات من هذه الأكاديمية. فبينما رأى البابا بولس الثانى (1364 - 1471) فى دراستها الوثنية خطراً على المسيحية، فقد تردد عليها كبار موظفى البلاط البابوى فى عهد سكستوس الرابع. وحظيت بحماية البابا ليو العاشر (1513 - 1521) الذى كان يهتم بنشاط النهضة وإنتاجها الفكرى. وعلى كل حال فإن الأكاديميات لم تلبث أن انتشرت فى المدن الإيطالية أمثال: رافنا وفاينزا Faenza وماتشيراتا Macerata وفبريانو وبيروجا واوربينو.

ثانياً: تقدم على التاريخ

كان الإهتمام بالتاريخ هو المظهر الثانى من مظاهر النهضة والإحياء فى إيطاليا. فلأول مرة أخذت الدراسة طريقها على أساس المادة الموثوقة وليس على أساس الرواية والسمع. كما أخذت الدراسة التاريخية تصطبغ بالصبغة الزمنية وتنتقل من يد رجال الدين إلى العلمانيين، وكان من أبرز مؤرخى عصر النهضة لورنزو فاللا الذى ولد ونشأ فى روما ثم صار قسيساً لكاتب سر ألفونس الخامس صاحب أراجونة، وقام فى سنة 1400، حين كانت نابولى خاضعة لنفوذ البابوية، بكتابة كتابه المشهور "منحة قسطنطين" الذى أثبت فيه بالدليل القاطع من واقع دراسته للغة التى كانت تكتب بها الوثائق بأن الهبة التى ارتكزت عليها البابوية فى ادعائها بالسلطة الزمنية لم تكتب، كما يبدو من أسلوبها، فى زمن الإمبراطور قسطنطين، وإنما كانت مزورة افتعلت فى روما فى زمن متأخر نحو خمسة قرون عن التاريخ الوارد بها. وكان البابا فى ذلك الوقت هو نيقولا الخامس وكان باحثاً وسياسياً، فأعجب ببحث فاللا وعينه موظفاً فى الحكومة البابوية.

ومن أبرز مؤرخى عصر النهضة فى إيطاليا أيضاً ليوناردو برونى Leonardo Bruni الذى يعتبر مؤلفه: "تاريخ فلورنسا فى اثنى عشر كتاباً" أول مؤلف هام يحوى كل خصائص المدرسة الحديثة من صفة زمنية، وحب القديم وتعقل للأشياء وعناية بالأفراد.

ومن أبرز مؤرخى النهضة أيضاً بوجيو براتشيوليني Poggio Bracciolini وفلافيو بلوندى الذى كتب واحداً وثلاثين كتاباً فى تاريخ النصرانية إبتداء من سقوط الدولة النصرانية. ثم أينياس سلفيوس بيوس الثانى (1405 - 1464)، ثم ببيرو جويتشاردينى (1482 - 1540) الذى كتب "تاريخ إيطاليا" وهو أول تاريخ من نوعه يشمل شبه الجزيرة كلها، ونيكولو مكيافيللى (1469 - 1542) صاحب كتاب "تاريخ فلورنسة" والذى كتب فى سنة 1512 كتابه المشهور "الأمير" الذى يتضمن دراسة واسعة عن الاستبداد من الناحيتين النظرية والعملية.

ثالثاً: ظهور اللغات الحديثة

يعتبر نمو اللغات الوطنية واعتداؤها التدريجى على اللغة اللاتينية التى كانت لغة الأدب والعلم. حلقة الإتصال بين عصر النهضة والعصور الحديثة، وهو بالتالى يعد المظهر الثالث من مظاهر النهضة، فقد عمد بعض الكتاب والأدباء المتحررين من قيود العصور الوسطى إلى الكتابة بلغة شعوبهم، فنشأت فى إيطاليا وفرنسا وأسبانيا لهجات مستقلة تعتمد على الأصل اللاتينى وظهرت فى شمال أوروبا لهجات أخرى ترجع إلى أصل تيوتونى. وعمد علماء كل لغة إلى نحت كلمات وعبارات جديدة والإرتقاء بمستواها، حتى أصبحت هذه اللغات صالحة لتدوين العلوم والآداب بها، وعاملاً هاماً طراً على نشر الأفكار الجديدة التى إتسمت بها النهضة. كما أوجد نمو هذه اللغات الوطنية طائفة من القراء والأدباء فى إيطاليا وفى فرنسا وغيرها فأضحى الأدب ملكاً للشعب.

وإذا اتخذنا إيطاليا مثلاً، فإن لهجة توسكانيا هى التى أصبحت أساس اللغة الإيطالية . ويرجع تفوق لهجة توسكانيا إلى أنها كانت بعيدة عن التأثر بلهجات الغزاة البرابرة بحكم موقع توسكانيا فى إيطاليا، وظهور شعراء ممتازين توسكانيين قرضوا الشعر باللهجة العامية.

وقد كان أول كاتب فى إيطاليا يستخدم اللغة الإيطالية الحديثة فى التعبير هو دانتي اليجيرى (1265 - 1321) Dante الذى كتب كتابه المشهور "الكوميديا الإلهية" Devina Commedia باللغة الإيطالية وهو عبارة عن رحلة خيالية إلى العالم الآخر يؤكد بعض الباحثين أن دانتي تأثر فى كتابتها بـ "رسالة الغفران" لأبى العلاء المعرى من ناحية

الفكرة، وإن اختلفت من حيث البناء والتفصيلات والمضمون والأهداف .. وتنقسم الكوميديا إلى ثلاثة أقسام متساوية تقريباً، وهى: الجحيم Infero والمطهر Purgatorio والفردوس Paradiso وكل قسم ينقسم بدوره إلى مجموعة من الأناشيد متقاربة الطول . ويصور دانتي فى الجحيم عالم الخطيئة والإثم والعذاب، وهو يقسم تسع درجات ، ويتصور أنه شاهد فى كل درجة عدداً من أعظم رجال الشعر والحرب والفلسفة والسياسة. أما المطهر، فهو يمثل النصح والتوبة والتطهر والأمل. وهناك فرق بين الجحيم والمطهر، ففي الجحيم يبقى الأثمون فيه أبداً، أما فى المطهر فيوجد فيه الأثمون بصفة مؤقتة لأنهم تابوا وكفروا عن ذنوبهم قبل موتهم. أما الفردوس فيمثل عند دانتي الطهارة والصفاء والحرية والنور الإلهي، ويضم أرواح الصالحين الأتقياء ويصوره دانتي على شكل سماوات عشر ترتقى حتى تصل إلى الذات الإلهية. وقد اتخذ دانتي من الشاعر فرجيلوس الشاعر اللاتيني القديم صاحب الإلياذة والذى عاش فى القرن الأول قبل الميلاد، مرشده فى الجحيم والمطهر. أما فى الفردوس فاتخذ من بياتريشى Beatrice التى كان يحبها وماتت فى الخامسة والعشرين من عمرها وحزن عليها دانتي حزناً شديداً، دليلاً ومرشداً.

هذا فى إيطاليا أما فى فرنسا فقد كتب مونتاني de Montaigne (1532 – 1592) باللغة الفرنسية رسائل رائعة فى الأخلاق عرفت بإسم Essais وكتب فرانسوا رابليه Rabelais قصته عن مخاطرات بنترجول وجارجانتوا Pentegruel et Gargantus، ولما كان النثر الفرنسى حين بدأ رابليه كتابته لا يزال وليداً، فقد استطاع أن يلعب بالألفاظ ويؤلف منها تراكيب غريبة.

وفى أسبانيا ألف سرفانتيز (1557 – 1616) باللغة الأسبانية قصته المشهورة دون كويكزوت Don Cuixote أو دون كيشوت Don Quichotte سنة 1547، وقد قصد بها السخرية بروايات الفروسية التى كتب معظمها قبل ذلك العهد بجيلين أو أكثر. وفى إنجلترا كتب تشوسر Chaucer (1340 – 1400) قصص كانتربرى Canterbury باللغة الإنجليزية. وقد تأثر تشوسر فى شعره ببوكاشيو أبو النثر الإيطالى كما ظهر سبنسر Sponser ثانى الشعراء الإنجليز العظام. وقد ظل موضع فخار إنجلترا الأدبى حتى ظهور

شكسبير فى أخريات عصر النهضة. كل هؤلاء إلى جانب عدد كبير آخر ممن ظهروا فى مختلف البلاد الأوروبية .. وكتب كل منهم بلغة وطنه. وبفضل التطوير والتحديث الذى طرأ على هذه اللغات الحديثة، أصبحت أداة لها شأن فى نشر العلم وإعداد أفراد المجتمع لتقبل الآراء الجديدة والمفاهيم الجديدة.

رابعاً: تطور الفنون الجميلة

كان من الطبيعى بعد أن خفت قبضة الكنيسة على الحياة الاجتماعية فى أوروبا، مع ظهور طبقة مادية النظرة إلى الحياة كالتبقة البورجوازية، أن ينعكس ذلك على الفنون التى كانت فى العصور الوسطى موجهة لخدمة الكنيسة والأغراض الدينية بوجه عام، إذ دبت فيها روح علمانية متحررة من تزمّت العصور الوسطى، وتمثل ذلك بصفة خاصة فى فن الرسم وفن النحت وفن العمارة.

وبالنسبة لفن الرسم فيعتبر الفن الأول لعصر النهضة فى إيطاليا وقد اصطبغ بصبغة دنيوية سافرة، وتحرر من قيود وتزمّت العصور الوسطى، وتمثل ذلك فى إبراز أجزاء جسم الإنسان وتصوير جمال الوجه والطبيعة وقد تنافست المدن الإيطالية فى هذا القرن وبرزت فيها إثنان، هما: فلورنسة والبندقية.

ويعتبر ليوناردو دافنشى Leonardo Da Vincci (1452 – 1519) ومايكل أنجلو Michel Angelo زعيما المدرسة الفلورنسية، ويتميزان بأن نشاطهما الفنى لا يقتصر على الرسم ، بل يتعداه إلى بعض الفنون الأخرى. وبالنسبة لليوناردو دافنشى، فقد اشتمل نشاطه على التصوير والنحت والموسيقى والأدب، والهندسة العسكرية، والعلوم الطبيعية، وإن قامت شهرته على فن الرسم. ومن أشهر صورهِ الجيوكوندا La Gioconda المعروفة أيضاً باسم مونا ليزا Monalisa نسبة إلى صاحبته. وتعتبر الصورة معجزة فنية تمثل سيدة تجلس أمام شرفة رخامية واضحة يدها اليمنى على معصم يدها اليسرى، ومع أن السيدة لا تبدو على جانب كبير أو قليل من الجمال، كما أن ليوناردو ترك عينها دون هدب. إلا أن الإبتسامة الغامضة التى تكسو وجهها وترسم على وجنتيها وشفتيها، ظلت موضع سحر وإعجاب من الفنانين.

ومن أشهر صور دافنشى أيضاً صورة "العاصفة" وصورة "ميدوسا" Medusa الفتاة الجميلة التي حول "بوسايدون" Poseddon رب البحار شعرها إلى أفاع، ثم صورة العشاء الأخير وتصور السيد المسيح جالساً على مائدة كبيرة بين حواريه الذين يتناولون معه الطعام للمرة الأخيرة وهي ملأى بالإنفعالات التي ترسم على الوجه والأجسام والحركات، لأنها تصور اللحظة التي أنهى فيها المسيح كلامه لحواريه عن حياته يهوذا الإسخريوط له Iscariote.

أما مايكل أنجلو فقد برع أيضاً إلى جانب الرسم فى النحت وهندسة البناء والشعر الإيطالى، وبلغ كل ذلك مستوى رفيعاً. ومن أهم أعماله فى فن الرسم صورة يوم الحساب Last Judgement فى قبة كنيسة "سستين" فى الفاتيكان التي استغرق إنجازها ثمانى سنوات، وهي تمثل البشر رجالاً ونساء وهم يخرجون من القبور، وقد سادهم الإضطراب والفرع لما ينتظرهم من العذاب والمسيح قائم على عرشه غاضباً لما ارتكبه شعبه من الخطايا. وقد صور مايكل أنجلو أجسام الرجال والنساء كلها عارية، كذلك من أهم أعمال مايكل أنجلو الفنية صور السقف فى كنيسة "سستين" فى الفاتيكان التي استغرق إنجازها ثمانى سنوات، وهي تاريخية، تناول فى المجموعة الأولى "خلق العالم" فى ثلاث لوحات، الألهة الأعظم بفصل النور عن الظلام والإله يخلق الكواكب، والإله يبارك الأرض بمياهها وقبلتها. وتناول فى المجموعة الثانية خلق آدم، والإغراء والخطيئة. أما المجموعة الثالثة فتناول فيها نوح عليه السلام فى ثلاث لوحات هي: تضحية نوح، الطوفان، ونشوة نوح.

هذا فيما يتصل بمدرسة فلورنسا، أما ما يتصل بمدرسة البندقية، فقد اختلفت بسبب ظروفها الإقتصادية والاجتماعية، فقد كانت تحتل مكانة عظيمة فى التجارة، وبالتالي نمت فيها طبقة بورجوازية على جانب كبير من الثراء، لذلك امتاز الرسم البندقى بحيوية فى اللون وبعرضه لنواحي الحياة الأرستقراطية وبنزعه الدنيوية الصرفة، وإمام هذه المدرسة هو تزيانوتيتان (1477 - 1576) التي تتميز صورته لمعاصريه مثل الإمبراطور شارل الخامس والبابا بول الثالث، وصورة "الأسرة المقدسة" بالإزدهار المادى والعظمة الاجتماعية.

ويعتبر من أعظم رسامي النهضة الفنان "رافايلو سانزيو" Raffaello Sanzio (1483 - 1520) الذي تنطق صورته بمقدرة خارقة على الإنشاء. ومن أعماله صورة "صلب المسيح" و"تتويج العذراء" و"التجلي" Transfiguration و"مدرسة أثينا" التي استوحاها من وصف دانتي لها في "الكوميديا"، وتمثل الفلاسفة والعلماء الأقدمين وقد وقفوا في أوضاع مختلفة.

أما النحت، فقد إزدهر أيضاً على يد طائفة من الفنانين العظام مثل: لوزودي تشينو جيبرتي Lorenzo di Cino Ghilberte (1378 - 1455) الذي حفر الأبواب البرونزية بمعمودية كنيسة فلورنسا قبل مايكل أنجلو، ومن أهم روائعه تمثال يوحنا المعمدان Baptist في كاتدرائية سيينا، وتمثالان لـ "داود" أحدهما من البرونز والآخر من المرمر. كذلك من أشهر تماثيله ونقوشه تلك التي تمثل الأطفال وقت نومهم أو لعبهم. وذلك التي نحتها لرؤوس وأجسام بعض معاصريه على طبيعتها. ويعتبر مايكل أنجلو من تلاميذ دوناتللو، ولكنه تميز بالإبتعاد قليلاً عن فن دوناتللو التقليدي، فقد احتفظ بما تميزت به مدرسة دوناتللو ومن واقعية يستمدتها من الطبيعة، ولكنه مزج بين الشكل الفردي الذي كان هدف هذه المدرسة والشكل المثالي الذي يميز الطابع الإغريقي القديم. وقد عبر مايكل أنجلو بتماثيله العظيمة عن عصر جديد تسوده القوة والحرية. ومن أعماله: تمثال **الابنوس** Bacchus و"داود" David و"موسى" Moses والعذراء والطفل Madonna the Child والأسيران المقيدان. وعلى كل حال فقد كان يغلب على فن النحت بصفة عامة المظهر الوثني القديم، نظراً لأن التماثيل الرائعة التي خلفها الرومان كانت لا تزال موجودة في إيطاليا. فكانت هذه التماثيل مصدر إلهام لنحاتي عصر النهضة - مما ساعد على ازدهار فن النحت، وكان وراء حرص الفنانين على إبراز مفاتن الجسم بكل أعضائه دون التقيد بأخلاقيات أو غيرها، فأخرجوا إنتاجاً فنياً مبدعاً.

أما بالنسبة لفن العمارة، فقد انعكس الإتجاه إلى إحياء الدراسات القديمة على نهضة هذا الفن، وكان فن العمارة في أوائل العصور الوسطى متأثراً بطبيعة الحال بنماذج الفن القديم، ثم في شمال أوروبا بعد ذلك طراز جديد هو الطراز القوطي Gothic الذي تميز بكثرة الدعائم الطائرة Flying Bettresses والأقبية العالية، وانتشر في بناء الكنائس

والكاتدرئيات الضخمة، وقد أدخل هذا الطراز القوطى فى إيطاليا فى أواخر القرن الثالث عشر بعد إدخال تعديلات عليه تجعله يتفق مع حالة الطقس فى بلادهم. وفى الوقت نفسه فإن المبانى قد غلب عليها طابع الدفاع، بسبب الخوف من غزوات البرابرة، وتمثل ذلك فى القلاع المحصنة.

ولما جاءت النهضة بدأت روح جديدة تدخل فى فن العمارة، فأدخلت على الطرز المعمارية الخصائص والرسومات الهندسية التى كان يتبعها الرومان فى مبانيهم القديمة، وتمثل ذلك فى الرجوع إلى الشكل الكلاسيكى الذى يتميز بالعمود والعتب، أى الجزء المحمول على العمود مباشرة ويليه الإفريز ثم الكورنيش، كما تمثل فى استعمال السقف المسطح الذى استعمله الإغريق والرومان والعمود والقوس.

وقد تدفقت عمارة النهضة من مركزها فى إيطاليا إلى خارجها، فملأت أوروبا بمبان وقصور رحبة لم تنشأ لأغراض الدفاع بقدر ما أنشئت لمتعة أصحابها وحل المنزل الريفى محل القلعة الحصينة، وأخذت مبانى المدينة تزحف خارج أسوارها.

على أن فن العمارة لم يكن فى عصر النهضة مقيداً تماماً بالنظريات الكلاسيكية أو تقليداً أعمى للنماذج الرومانية، وإنما تعدلت قوالب الماضى لتتمشى مع أساليب الحياة الجديدة، ولتلائم رخاء الحياة وترفها.

وفى المراحل المتأخرة من عصر النهضة أصبحت الضخامة أهم ما يميز فن العمارة والتى تعرف بالعصر الباروكى Baroque. وتمثل ذلك فى كنيسة القديس بطرس الجديدة فى روما. التى وضع أساسها البابا يوليوس الثانى فى 18 أبريل 1506 بعد أن تصدعت الكنيسة القديمة التى أقامها قسطنطين الكبير وتقرر هدمها. وقد اشترك فى بناء الكنيسة الجديدة أفاض المهندسين المعماريين والفنانين أمثال برامانتى Bramante وبيروتزى Peruzzi ورافاييلو، ومايكل أنجلو، وتعتبر من عجائب الدنيا وهى تتسع لحوالى 60 ألف شخص.

ومن أعلام العمارة الرواد فى عصر النهضة فيليبوس برونيليسكى Fillipp Brunelleschi (1377 - 1446) وهو فلورنسى المولد وقد عاد بفن البناء إلى الشكل

الكلاسيكى الذى يتميز كما ذكرنا بالعامود والعتب، أو العامود والقوس، وبتطبيق هذا الشكل القديم على الأبنية المعاصرة شاع نموذج العمود الذى ينتهى بالتاج.

وقد انتشر البناء الجديد فى فلورنسا إلى بقية أنحاء إيطاليا فى النصف الأول من القرن الخامس عشر، حتى احتلت روما والبندقية فى النصف الثانى من القرن الخامس عشر مكانة فلورنسا، وقد وصل فن البناء درجة الكمال عند مايكل أنجلو.

خامساً: تقدم العلوم

كان من الطبيعى مع ظهور طبقة بورجوازية تجارية، عملها الأساسى نقل المتاجر بين الجهات والبلاد، أن تنشأ الحاجة إلى تحسين وسائل المواصلات، ولما كانت الملاحة البحرية أداة هامة من أدوات المواصلات، فسرعان ما أحرزت تقدماً ملموساً، فقد تم الإهتمام إلى آلات نافعة مثل البوصلة أو الإبرة المغناطيسية الإسطرلاب. وهو آلة تستخدم فى تقدير المسافات وتبين اتجاه السفينة وهى فى أعلى البحار، كما تقدمت صناعة السفن وتصميمها، فحسن البرتغاليون من صنع السفينة الكرافيل حتى بلغوا بها حد الإتقان، وهى سفينة سريعة خفيفة محكمة الصنع قوية البناء قادرة على السير قريباً جداً من الشاطئ وعلى اختراق المستنقعات الساحلية كما حسنوا صناعة الغلايين، وهى سفن ثقيلة البناء بطيئة الحركة تستطيع حمل المدافع، وبفضل هذا التقدّم تجاسرت السفن على شق البحر فى كثير من الجراء والإطمئنان، بعد أن كانت تلتزم بالسير قرب الشاطئ خوفاً من الغرق أو أن تضل الطريق وسط البحار. وكان ذلك أساس الكشف الجغرافى الذى لم يكن من الممكن أن يتم بدونه.

ويتصل بالملاحة البحرية التقدّم الذى طرأ على علم الجغرافيا، وقد اعتمد الأوروبيون فى ذلك ما كتبه الجغرافيون القدامى خاصة كلاوديوس بطليموس Claudius Ptolemaeus الذى كانت مؤلفاته عن الجغرافيا والفلك قد نقلت إلى اللاتينية عن العربية. ولم يأت النصف الأول من القرن الرابع عشر حتى كانت أوروبا تملك خرائط مفصلة ودقيقة لكثير من بقاع الأرض، وكان من أشهر الجغرافيين ورسمى الخرائط رجل من الفلاندر يدعى جيرارد كريمير ميركاتور Gerald Kremer Mercator أطلق إسمه على طريقة رسم الخرائط التى تمثل فيها خطوط الطول والعرض بخطوط مستقيمة متوازية بدلاً من

خطوط منحنية تلتقى عند القطبين. وهى طريقة الاسقاط المركاتورى Mercutor Projection وبتقدم علم الجغرافيا تقدمت نواحي المعرفة التى تتصل بهذا العلم مثل النبات والحيوان والمعادن، كما تقدم علم الفلك وأمكن التوصل إلى حقائق فلكية جديدة، فقد أثبت كوبرنيكوس Copernicus (1473 - 1543) العالم البولندى أن الشمس مركز تدور حوله الأرض وبقية الكواكب، وأن حركة الشمس والكواكب ما هى إلا حركة ظاهرية منشؤها دوران الأرض حول نفسها مرة كل يوم. وكانت النظرية الفلكية القديمة السائدة فى العصور الوسطى، وهى نظرية كلاوديوس بطليموس، تقوم على العكس إذ كانت تعتقد أن الأرض هى المركز والشمس والكواكب تدور حولها. وقد أيد جاليليو Galileo (1564 - 1643) الذى كان أول من استعمل المنظار فى رصد الكواكب رأى كوبرنيكوس، ووصل إلى عدة اكتشافات عظيمة هامة، كذلك فإن الفكرة السائدة فى العصور الوسطى عن تسطح الأرض قد اختفت، واتجه الإقتناع إلى الفكرة الإغريقية القائلة بأن من المستطاع الوصول إلى الشرق إذا إتجه الإنسان جهة الغرب.

ومع ظهور الروح العلمية للطبقة البورجوازية، أخذت روح البحث العلمى والتنقيب تتقدم على حساب التأخر والجهل. كما أخذت روح النقد وحرية الرأى تتطلق بعد الركود والتجمد. وقد قام روجر بيكون Roger Bacon فى القرن الثالث عشر يهزأ بالأراء السائدة فى عصره ويهاجم المنهج القياسى بعد أن فطن إلى قيمة المنهج التجريبي ومنفعته. وأخذ يدعو إلى استخدام الملاحظة والتجربة والاستعانة بالآلات التى تعين على كشف الحقائق. أول من أطلق على العلم الذى يتبنى هذا المنهج إسم "العلم التجريبي". ومع أن روجر بيكون ينتمى إلى العصور الوسطى، إلا أنه كان خير تمهيد لعصر النهضة، فقد أيقظ روح البحث والشك من رقادها ووضع قاعدة عدم التسليم المطلق بمعرفة شئ دون إخضاعه للتجربة، بل لقد كان أول من أصر على ضرورة إلمام الطبيب بأصول علم الكيمياء كشرط أساسى لتكوينه.

فلما كان عصر النهضة أخذ مفكروه يستهجنون استقاء الحقائق من قداماء الفلاسفة ومشاهيرهم، وسخروا من منهج أرسطو الجدلى وبراهينه الصورية، وطالبوا بالكشف عن أسرار الطبيعة عن طريق الملاحظة والتجربة وبدت هذه المحاولة فى الفلك والطب

وسائر مجالات العلم الطبيعي. وقد مهد ذلك لظهور فرانسيس بيكون Francis Bacon (1561 - 1626) واضع أسس المنهج التجريبي الحديث ومؤلف كتاب الأورجانوم الجديد Norum Organum الذي رد به على أورجانوم أرسطو مستبدلاً بنموذج التفكير القياسي الصوري نموذجاً جديداً قوامه الملاحظة والتجربة هو الذي يعرف بمنهج الاستقراء . ويتألف من جانبين: جانب نقدي وجانب بنائي. وغرض الجانب الأول تطهير العقل وتنقيته بما يحويه من أوهام حددها بيكون بأوهام أربعة هي:

- أوهام الجنس Idols of the race
- أوهام الكهف Idols of the cave
- أوهام السوق Idols of the Market – Place
- أوهام المسرح Idols of the Theater

وقد اعتبر هذه الأوهام الأربعة حجر عثرة في سبيل البحث العلمي، أما الجانب الإيجابي فيضم مراحل المنهج التجريبي التي تتمثل في جمع الحقائق والترتيب والتبويب والاستقراء الحقيقي.

سادساً: تطور الفكر السياسي

تمثلت روح العصر البورجوازي العملية أكثر ما تمثلت في التطور الذي طرأ على الفكر السياسي والذي عبر عنه ميكيافيللي Niccola Mechiavelli (1469 - 1527) في نظرياته أو مبادئه التي تتألف من مجموعة أقواله في كتبه، وخاصة كتابه: "الأمير" Principe. فمع أن "ميكيافيللي" قد ولد من طبقة النبلاء القديمة إلا أنه ولد في فلورنسا حيث كانت الطبقة البورجوازية على درجة كبيرة من القوة. وقد شهد حكم الراهب الثائر سافونا رولا الذي كان لا يرى الإخلاص لإيطاليا إلا عن طريق التمسك بالفضيلة والأخلاق. وكانت مأساة سافونا رولا تجربة عملية أمام ميكيافيللي استقى منها دروسه السياسية التي شرحها في بعض كتبه، فقد رأى أن "سافونا رولا" قد لقي حتفه لأنه كان خيالياً متصفاً في إيمانه بالفضيلة التي لا وجود لها بين الناس، ورأى أن فكرة الإخاء الإنساني التي قامت عليها دعوة "سافونا رولا" وحملته الدينية غاية في السخافة، وأن القيود التي تضمنتها تعليمات المسيح لا يمكن التقيد بها إذا كان لابد أن يحكم الناس وأن يسود بينهم نظام. فضلاً عن

ذلك فقد عاش ميكيافللى حياته العملية متصلاً بالأحداث التى عصفت بفلورنسا، فقد قام ببعثات دبلوماسية إلى روما وسيلان وفرنسا، كما أوفد إلى بلاد الإمبراطور مكسميليان فى الوقت الذى كانت فلورنسا مهددة بالجوش الأجنبية من جهة، وبمرتزقة سيزارى بورجيا من جهة أخرى وشاهد أطماع الباباوات السياسية وتحررهم من أخلاقيات البابوية، فكانت هذه الأحوال والظروف والحوادث هى التى ألهمته عندمات كتب كتابه المشهور "الأمير" مستخلصاً منها الآراء والقواعد التى وضعها لإرشاد الحكام فى حكم الإمارات عموماً.

وتتلخص فلسفة ميكيافللى السياسية فى أن الطبيعة الإنسانية تتصف بالشر والفساد فى جوهرها. فالإنسان ولد خبيثاً لا يفعل الخير إلا إذا اضطر إلى ذلك. وبناء على هذه الحقيقة، التى يعتبر ميكيافللى التسليم بها أولى المبادئ السياسية فى العلوم السياسية، فإنه لا يمكن الإعتماد على الطبيعة الإنسانية وحدها لإصلاح نفسها، فالشر لا يمكن التغلب عليه إلا بكبحه والضغط عليه. ثانياً: أن القوة هى أساس نجاح الحكام، ومن ثم فإن الإلتجاء إلى الحرب من وقت إلى آخر ضرورة المحافظة على كيان الدولة، لأن السلام الدائم من شأنه أن يؤدى إلى إضعاف بناء الدولة، بينما يؤدى الخوف والخطر إلى اتحادهم وتماسكهم، ومن ثم فلا بد من تأسيس جيش وطنى فى حكومة أمير له القدرة على تنظيم وقيادة جنوده، ثم استخدام هؤلاء فى الدفاع عن البلاد والحفاظ على وحدتها الوطنية.

ثالثاً: أن من يتطلع من الحكام إلى السلطة المطلقة، لابد أن يرحب بالفلسفة التى تقول: "إن فشل الحاكم هو الجريمة التى لا تغتفر" ولذلك عليه أن يكيف أخلاقه حسب الظروف، وأن يتحرر من القيود الأخلاقية المقررة باعتبار هذا التحرر ضرورة يحتمها الصالح العام. وفى ذلك يقول: إذا تعرضت حياة الوطن للخطر، وجب ألا يفكر الإنسان فى عدل أو ظلم أو قسوة أو شرف أو عار، بل يجب فى هذه الحال أن تتبذ كل المبادئ، كما ينبذ الثوب البالى، وألا تسلك إلا السبل التى تنقذ الوطن وتحفظ له حريته وبمعنى آخر كان مكيافللى يرى أن الغايات تبرر الوسيلة وأن من حق الحاكم أن يرتكب أعمال العنف والشدة والخداع، والغش حسب اقتضاء الظروف لمصلحة بلاده.

رابعاً: على الرغم من إعجاب مكيافيللي بالمستبد القوي، إلا أنه كان يعجب بالشعب الحر الذى يحكم نفسه بنفسه. وقد وفق بين هذين النوعين من الإعجاب المتناقضين بأن أوصى بالحكم الاستبدادى فى حالتين خاصتين: الحالة الأولى: إنشاء دولة، والحالة الثانية: إصلاح دولة فاسدة. ومن الناحية الأولى، فبعد تأسيس الدولة لابد لضمان استمرارها من أن يسمح للناس بنصيب فى الحكومة ولابد أن يدبر الحاكم عندئذ شؤون الدولة وفقاً للقانون وأن يراعى حقوق رعاياه. أما من الناحية الثانية، وهى التى تختص بإصلاح دولة فاسدة، فقد رأى مكيافيللي أن العنف الاستبدادى دواء سياسى قوى لابد من استخدامه فى الدولة الفاسدة، ولكنه كالسّم يجب استخدامه بحذر.

ويعتبر بعض المؤرخين أن مكيافيللي لم يبتدع شيئاً جديداً، فإن كل ما أخرجته من أعمال ونظريات لا تعدو التعبير عن الآراء السائدة فى عصره، وشرح الطرق والمسائل السياسية التى استخدمت فى عصره لتنفيذ السياسات وهذا تفسير صادق. ولذلك يرى بعض المؤرخين أن كتاب "الأمير" يمكن اعتباره وثيقة تاريخية تبين الأخلاق السياسية فى إيطاليا فى أوائل القرن السادس عشر، أكثر منه عملاً مثالياً شبيهاً بجمهورية أفلاطون أو "يوتوبيا" سير توماس مور.

ومع ذلك فإن الأثر الذى أحدثه كتاب "الأمير" فى تاريخ العالم يكاد يضارع فى رأى بعض المؤرخين ما تركه كتاب "العقد الاجتماعى" لجان جاك روسو من أثر، فإن أوروبا فى المائتين والخمسين عاماً التى أعقبت موته كانت إما خاضعة للمبادئ المكيافيللية، وإما تأثره عليها. فقد سارت على هذه المبادئ كاترين دى مديتشى زوجة هنرى الثانى ملك فرنسا التى وقعت فى أيامها مذبحه سان بوتولوميو التى قتل فيها عدد كبير من الهوجونوت "البروتستانت" الفرنسيين كما سار على هذه المبادئ رشيلىو Richelieu ولويس الرابع عشر وهنرى الثامن والملكة اليصابات وفردريك الأكبر ملك بروسيا. ثم بسمارك مثل المكيافيللية الأعلى، وكان نابليون نفسه أعظم من تمثلت فيه هذه التقاليد.

أفول النهضة فى إيطاليا

على كل حال فإن هذه النهضة العظيمة التى فاقت فى المدن الإيطالية لم تلبث أن أخذت تخبو منذ نهاية القرن الخامس عشر. ثم إنطفأت تماماً فى سنة 1527. وهناك عاملان أساسيان أديا إلى أفول النهضة فى إيطاليا:

العامل الأول: الحروب الإيطالية

ففى عام 1494 غزا شارل الثانى ملك فرنسا إيطاليا عبر الألب .. وكان ذلك فاتحة الحروب الإيطالية بين الدول الأوروبية الكبرى، والتى كان ميدانها إيطاليا، واشتركت فيها الإمارات الإيطالية نفسها. والتى كان تأثيرها فادحاً على النهضة الإيطالية.

فقد طردت أسرة مديتشى من فلورنسا، والتى رأينا كيف أسهمت فى حركة النهضة . وأخذت تتازع الحكم أسرتا بيانونى Piagnoni وأوتياماتى Ottimati كما استولى فرديناند ملك أراجونة على نابولى فى سنة 1504. وأما ميلان فقد خربت على يد الجيوش الفرنسية والألمانية والسويسرية.

وقد ظلت روما بمنأى عن التخريب حتى عام 1527، فأصبحت مركز الإشعاع للنهضة الإيطالية، ومحور الحركة الإنسانية، وكان ليو العاشر شديد التحمس للدراسات الكلاسيكية، حتى أصبحت روما فى عهده مركزاً أوسع وأكبر من فلورنسا فى عهد لورنزو مديتشى، وإن كانت أقل منها فى عمقها وعبقريتها. وقد تطورت علاقة البابوية بالحركة الإنسانية حتى أصبح الإمتياز فى الدراسات الإنسانية سبيلاً للوصول إلى مناصب الكنيسة الكبرى.

على أن سقوط روما فى سنة 1527 فى يد القوات العسكرية الأجنبية لم يلبث أن أدى إلى انهيار النهضة الإيطالية انهياراً تاماً. فقد نهبت قوات الإمبراطور شارل الخامس كل الكنائس والأديرة، وقطعت رؤوس رهبانها وقساوستها، واغتصب عدد من الراهبات ، وتحولت كنيسة القديس بطرس إلى إسطبلات للخيل.

العامل الثانى: حركة الإصلاح الدينى

فإنه لما كانت هذه الحركة تحمل معنى التحرر الدينى والتحرر من سيطرة الكنيسة الكاثوليكية، وكانت فى الوقت نفسه ثمرة من ثمرات الحركة الإنسانية، فقد كان ذلك ما أدى إلى معارضة البابوية للحركة الإنسانية بقوة منذ ظهور حركة الإصلاح الدينى فى الربع الثانى من القرن السادس عشر، فتواطأت البابوية فى عهد كليمنت السابع فى سنة 1520 مع شارل الخامس ملك أسبانيا على تصفية الحركة الإنسانية فى إيطاليا.

على أن قبل انطفاء شعلة النهضة فى إيطاليا، كانت قد انتقلت عبر الألب إلى بقية أنحاء القارة الأوروبية، وعلى الأخص فى غربها وشمالها على يد الطلاب الذين كانوا قد حصلوا المعارف الجديدة فى المدن الإيطالية. ثم عادوا إلى بلادهم لينشروا ما حصلوه على مواطنيهم فقامت نهضة جديدة فى كل بلد أخذت تتخذ لها سماتها وخصائصها المنفردة حسب الأحوال الاجتماعية والإقتصادية والسياسية والحضارية.

الفصل الثانى

الموجة الاستعمارية الأولى من القرن 15 إلى القرن 18

أولاً: الملامح العامة للاستعمار فى هذه المرحلة

رأينا كيف نشأت الدول القومية الحديثة على أنقاض المجتمع الإقطاعى، وكيف ساهمت الطبقة البورجوازية الجديدة فى نشأة هذه الدول عن طريق مسانبتها الملكية فى صراعها مع النبلاء الإقطاعيين، الأمر الذى ترتب عليه أن هذه الدول القومية الحديثة قد أصبحت دولاً مركزية موحدة تحكمها ملكيات مطلقة حيث أصبح الملك هو الذى يشخص الأمة . وبعد ظهور هذه الدول الأوروبية الحديثة أخذت تتطلع، بدافع العزة القومية والتعصب القومى، إلى التوسع، إما خارج أوروبا، وهذا ما أنتج حركة الكشوف الجغرافية وما تلاها من الموجة الاستعمارية الأولى، وهى التى استمرت من القرن الخامس عشر إلى أواخر القرن الثامن عشر (الموجة الثانية بعد الإنقلاب الصناعى فى القرن التاسع عشر)، وإما داخل أوروبا، وهذا أنتج الحروب الإيطالية والحروب التالية لها التى خاضتها الدول تحت أسباب مختلفة.. وسنعالج هنا التوسع الأوروبى خارج القارة الأوروبية فيما وراء البحار، وهو الذى أنتج كما ذكرنا حركة الكشوف الجغرافية والموجة الاستعمارية الأولى.

ويهمنا قبل أن ننتبع الزحف البورجوازى الاستعمارى الأوروبى فيما وراء البحار أن نبرز أهم ملامحه وسماته العامة. وأولى هذه الملامح والسمات هى الفلسفة الإقتصادية التى تم هذا الزحف فى ظلها، وهى المركانتيلىة Mercantile System والمذهب التجارى.

ومن المعلوم أن الاستعمار قد سبق ظهور الرأسمالية بزمان طويل. ففى مرحلة العبودية، ملكت أثينا وفينيقية وقرطاجة وروما مستعمرات واسعة لإجتلاب العبيد. وفى مرحلة الإقطاع إحتاج الإقطاعيون إلى الاستيلاء على الأراضى لتوسيع رقعة ممتلكاتهم، فالغزو الصليبي، على سبيل المثال، لم يكن فى جوهره إلا تنقيساً عن مشكلة التشعب الإقطاعى الذى بلغه النظام الإقطاعى فى غرب أوروبا عند نهاية القرن العاشر، والذى أدى إلى تكاثر الطبقة الإقطاعية على الأرض الزراعية حتى أصبحت لا تتسع لها، وكانت هذه الطبقة هى التى قادت الحروب الصليبية وخرجت إلى الشرق تبحث عن أراضى

إقطاعية. أما فى العصور الحديثة التى نحن بصددھا، فقد انبعثت السياسة الاستعمارية وتأسيس الإمبراطوريات الاستعمارية من الطبقة البورجوازية التى نشأت فى رحم المجتمع الإقطاعى، وكان نوع النشاط الإقتصادى الذى كانت تمارسه هذه البورجوازية وهو التجارة، هو الذى قاد خطأها إلى حركة الكشف الجغرافى أولاً، ثم إلى حركة الاستعمار ثانياً.

ومعنى ذلك أنه لم تكن نظريات الشمال والجنوب، أو المناخ، أو العنصر المتفوق هى سبب سقوط شعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية تحت الاستعمار الأوروبى وتخلفها، كما يدعى الاستعماريون وإنما كان ظهور الطبقة البورجوازية الأوروبية وتحولها الحتمى إلى الاستعمار كمرحلة من مراحل تطورها، هو السبب وكانت هذه الطبقة هى التى حققت المكاسب وجنت الأرباح دون غيرها من طبقات الشعب فى بلاد المستعمرات، يقول الأستاذ تاونى Tawney فى كتابه: "الدين وظهور الرأسمالية" Religion and the rise of capitalism أمسكت البرتغال وأسبانيا بمفاتيح خزائن الشرق والغرب، ولكن الذى جنى الثمار المادية التوسع الإمبريالى الذى دخلت الدولتان فى حومته، لم يكن البرتغال بقلة سكانها وإمبراطوريتها التى لم تكن تزيد على خط من القلاع والمصانع يمتد عشرة آلاف ميل، ولا أسبانيا التى أخذت تترنح تحت وطأة مسؤوليات إمبراطوريتها الضخمة المتناثرة، وهى تجعل التعصب الدينى دينها، وتظهر عدم الكفاية فى المسائل الاقتصادية، وإنما كانت هاتان الدولتان لا تعدوان مجرد وكلاء سياسيين لقوم أشد مكرماً ودهاء، ولشخصيات أخبر وأعلم بفنون السلم.

وفى الحقيقة أنه يمكن تتبع الموجة الاستعمارية للرأسمالية الأوروبية التجارية تلك المرحلة بتتبع حركة التجارة الأوروبية فى ذلك الحين. وكانت أوروبا فى العصور الوسطى تكفى نفسها بنفسها بالنسبة لكثير من السلع، إلا أنه كان ينقصها بعض السلع لا يمكن إنتاجها محلياً بسبب عدم صلاحية المناخ لزراعها مثل القطن والحريز ومواد الصباغة والعقاقير، وعلى رأس هذه المواد، التوابل الضرورية لحفظ لحوم الماشية المذبوحة فى فصل الشتاء، وجعلها مقبولة الطعم. وكان المصدر الوحيد لهذه التوابل هو جزر الهند الشرقية التى كانت تصل منها المنتجات إلى أوروبا. إما عبر الطريق البرى

من الصين إلى فارس ثم آسيا الصغرى فالقسطنطينية وموانى البحر الأبيض الأوروبية، وإما عن الطريق البحرى الذى يصل إما إلى الخليج ومنه إلى نهر الفرات والموانى السورية ومنها إلى موانى أوروبا الجنوبية عن طريق البحر المتوسط، أو يصل إلى البحر الأحمر ومنه إلى النيل ثم إلى الإسكندرية.

ولما كانت البورجوازية التجارية الإيطالية فى البندقية تحتكر هذه التجارة فى جزئها الغربى، بينما كانت البورجوازية العربية تحتكرها فى جزئها الشرقى، فقد أحست البورجوازية الأسبانية البرتغالية بوطأة هذا الإحتكار الاقتصادى، وبدأت تفكر جدياً فى كشف الطريق البحرى حول أفريقيا للوصول إلى جزر الهند الشرقية.

ولما كانت البورجوازية العربية التى تحتكر تجارة التوابل فى جزئها الشرقى هى بورجوازية إسلامية، فمن هنا اصطبغ العامل المادى بالعامل الدينى واختلطا فى ذهن البورجوازية البرتغالية والأسبانية التى رفعت فى ذلك الحين شعارات القضاء على المسلمين عن طريق انتزاع تجارة الشرق من أيديهم، يقول البوكيرك فى خطابه الذى ألقاه على جنده فى ملقا Malacca "أن إبعاد العرب عن تجارة التوابل هو الوسيلة التى نرجو بها إضعاف قوة الإسلام". فكان الهدف الإستراتيجى هو إضعاف الإسلام وليس إبعاد العرب عن تجارة التوابل. ومن هنا تتبدى مهارة البورجوازية فى المزج بين مصلحتها الخاصة والمصلحة العامة وذلك أنها تعرف أن رفع شعار احتكار تجارة التوابل وانتزاعها من يد العرب لا يبعث الحماس إلا فى صدور كبار التجار وحدهم، أما رفع شعار إضعاف الإسلام، فإنه يبعث الحماس فى الغالبية العظمى من الشعب البرتغالى والأسبانى.

فى ذلك الحين، كانت الماركنتيلية هى المذهب الاقتصادى أو السياسة الاقتصادية التى جرت بإلهامها حركة الاستعمار الأوروبى، ونحن نعرف أن النظريات الاقتصادية لا تنشأ من فراغ. وإنما هى انعكاس لظروف اقتصادية تدعو إليها، وهذه النظريات ليست أدياناً منزلة، وإنما وضعها وفلسفها أفراد ومجتمعات لكى تنظم مصالحها، وهى بالتالى قابلة للتغيير حين تتغير هذه المصالح. ولقد كانت الماركنتيلية هى المذهب الاقتصادى الذى قام ليعبر عن مصالح المجتمعات الأوروبية الحديثة فى ذلك الحين، وهى تطلق على مجموعة

الآراء والأعمال الاقتصادية التي تميزت بها على وجه الخصوص الفترة فيما بين 1500 و1800 والتي مكنت الدولة القومية الحديثة التي ظهرت فى أعقاب العصور الوسطى من تحقيق وحدتها وقوتها.

فلقد رأينا كيف نشأت الدول القومية الحديثة فى أوائل العصور الحديثة على أنقاض النظام الإقطاعى. وقد اختلفت هذه الدول عن الملكيات التي ظهرت فى العصور الوسطى، فلم تكن الدولة فى العصور الوسطى تعتمد على ميزانية كبيرة، لافتقارها إلى السلطة المركزية، وكان الملك يحصل على دخله من أملاكه، وكانت الخدمات المدنية تدر ما يسد مصروفاتها. أما الدولة الحديثة، ذات السلطة المركزية، فقد اختلفت لحد كبير، فقد تطلب الجيش والأسطول والإدارة الداخلية أموالاً طائلة، وكان الحصول على هذه الأموال هى مشكلة هذه الدول. فلما كان المال معناه القدرة على تعبئة الجيوش وإعدادها، فإن أغنى الدول كانت من ثم أقواها، وهى تستطيع أن تحكم العالم.

فى ذلك الحين، كان الكشف عن القارة الأمريكية واستغلال مناجم بيرو، وانتقال مركز التجارة القديمة، من البحر المتوسط وبحر البلطيق، إلى سواحل الأطلنطى، قد أدى إلى تدفق المعادن النفيسة إلى غرب أوروبا على يد الأسبانيين والبرتغاليين والهولنديين والإنجليز. ولما كان الذهب والفضة يعتبران ثروة بحق، فقد ذهبت آراء الاقتصاديين فى الدول القومية الحديثة إلى أنهما أساس القوة الاقتصادية وعصب الحرب، ومن ثم إعتقدوا أن الدولة التي تحتفظ بأكثر قدر من الثروة فى خزانها تصبح أقوى دولة، ولكى يكون للدولة الحديثة فائض من المعادن النفيسة، يجب أن يكون ميزانها التجارى فى صالحها، بمعنى أن تزيد صادراتها على وارداتها، لأن العكس يترتب عليه دفع الفرق ذهباً أو فضة، مما يؤدي إلى ضعف الدولة اقتصادياً، وبناء على هذه النظرية قامت السياسة الاقتصادية لدول أوروبا فى تلك الفترة على الآتى:-

1. فرض ضرائب عالية على الواردات الصناعية وتشجيع إنتاجها محلياً بما يقتضيه ذلك من تدخل الدولة.
2. الإهتمام بالتجارة الخارجية، وتفضيلها على التجارة الداخلية، ونقل كل الأرباح إلى الوطن الأم.

3. الإهتمام بالفتوح الاستعمارية لاحتكار التجارة، واجتلاب أكبر قدر من الربح.
4. فرض القيود على تصدير المعادن النفيسة.
5. الإهتمام باستغلال المناجم داخل الدولة لاستخراج الذهب والفضة.
6. الإلتجاه إلى الحصول على ممتلكات فى الخارج بها مناجم ذهب وفضة.
7. توفير أسطول تجارى كبير لخدمة هذه السياسة من ناحية اعتماد البلاد التى تستورد البضائع الأوروبية على هذا الأسطول من جانب، ومن ناحية توفير قدر كبير من نفقات النقل فيما لو تم على سفن الدولة المستوردة من جانب آخر.
8. استخدام جهود الدولة وتدخلها ونفوذها لتحقيق هذه الأغراض.

وقد يتطرق إلى الذهن أن هذه السياسة المركانتيية القائمة على تدخل الدولة، قد نبعت فقط من رغبة ملوك الدولة المركزية فى ذلك الحين، وهى التى تخضع لنظام الحكم المطلق ، فى تحقيق أهداف هذه الدولة فى تحقيق الوحدة الاقتصادية والسياسية وتقوية الدولة. على أن الحقيقة أن هذه السياسة قد نبعت أيضاً من رغبة الطبقة البورجوازية التى وجدت أن الوسيلة لاستثمارها بالنفوذ فى الدولة القومية هى إنشاء الحكومة المركزية القوية التى تستطيع وحدها تنشيط التجارة الوطنية بفتح الأسواق الجديدة وبناء القوة العسكرية اللازمة لحماية هذه التجارة، ولم تكن تخشى من وجود الحكومة المركزية القوية لأن هذه الحكومة كانت فى حاجة مستمرة لمعوناتها المالية. وتظهر هذه الحقيقة بوضوح فى كل من هولندا وإنجلترا حيث كان نفوذ البورجوازية التجارية قوياً. ولا يخفى على كل حال الصلة الوثيقة بين البورجوازية والملكية فى تلك الفترة. وهى صلة تحالف ضد الطبقات الإقطاعية. فطابع البورجوازية هو الذى يهيمن على النشاط الاقتصادى فى الدولة القومية الحديثة.

وعلى كل حال، فيهما النتائج التى ترتبت على هذه السياسة الاقتصادية الاستعمارية بالنسبة للمستعمرات، وتتمثل فى الآتى:

أولاً: الأسلوب الاستعمارى فى تلك المرحلة. وهو أسلوب النهب والاستنزاف الاستعماريين الكبيرين لشعوب أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وهو نهب

واستنزاف لم يقتصر على الثروات الطبيعية، بل تعداها إلى الثروة البشرية أيضاً، حيث تحولت أفريقيا إلى مزرعة لإصطياد السود وبيعهم في الأمريكتين.

ثانياً: إدماج هذه المستعمرات في السوق العالمية بعد أن فرض الاستعمار عليها الاقتصاد التجارى. وكانت حياة هذه المستعمرات الاقتصادية قائمة على الإنتاج الزراعى والتجارة الداخلية، وبعض التجارة الخارجية المحلية مع الدول المجاورة، فأصبحت تقوم على التجارة الدولية.

ثالثاً: إنتقال هذه المجتمعات على وجه العموم من العصور الوسطى إلى العصور الحديثة بعد إضطرارها إلى الدخول في علاقات دولية جديدة مع دول ذات حضارات أكثر تقدماً. وكانت العزلة عن هذه الحضارات هي طابع حياتها السياسية في المرحلة السابقة.

رابعاً: إنقلاب حياة هذه المستعمرات الاجتماعية والسياسية تبعاً لانقلاب حياتها الاقتصادية. وكانت أهم هذه التغيرات هي التي تتمثل في نمو طبقة من التجار في هذه البلاد متحالفة مع المصالح الأجنبية التجارية، وتطلع هذه الطبقة إلى القوة والنفوذ السياسى، وحدثت تغييرات في العلاقات الاجتماعية والسياسية الداخلية تبعاً لذلك على رأسها هدم النظام القبلى. وفوق ذلك انتقال مراكز الاقتصاد والقوة السياسية من المناطق الداخلية إلى الساحل.

خامساً: التفرقة العنصرية في كل من الولايات المتحدة وأفريقيا، التي نتجت عن استنزاف الثروة البشرية لبيعها في الخارج كسلعة من السلع من ناحية، ومن ناحية أخرى نتيجة تصدير الفائض البشرى من الشعوب الأوروبية الناتج عن زيادة السكان فيها.

هذا على كل حال فيما يتصل بالخصيصة العامة من خصائص المرحلة الاستعمارية الأولى. أما الخصيصة الثانية، فهي أن هذه المرحلة هي على وجه الإجمال مرحلة سيادة الدول البحرية الأوروبية على الدول القارية. ففي هذه المرحلة، وحتى إبتداء القرن الحالى، كانت الدولة التي تسيطر على الأطلنطى قادرة على تصريف سياسات المحيطات.

فالتحكم فى الأطلنطى كان معناه السيادة على المحيط الهندى، فالسيطرة فى النهاية على المحيط الهادى. وفى أثناء المائة سنة الأولى كانت السيادة على الأطلنطى للدولتين الإيبيريتين، وبالتالى كانت السيادة التجارية فى أيديهما. ولكن هذه السيادة لم تلبث أن غنقت إلى أيدى الهولنديين الذين غنترعوها قسراً من البرتغاليين. وبعد هزيمة الأرمادا سنة 1588 انتقلت السيادة إلى بريطانيا، وظل الصراع قائماً بينها وبين فرنسا حتى أواسط القرن الثامن عشر. ومنذ ذلك الحين لم تتعرض السيادة البريطانية لأى تحد خطير. حتى أوائل الحرب العالمية الثانية.

وقد تمثلت هذه الحقيقة ليس فقط بالنسبة للهند وسيلان وأندونيسيا، التى كانت للدول الأوروبية البحرية على امتداد سواحلها مستوطنات تجارية وبعض السلطان السياسى، بل وأيضاً بالنسبة للصين واليابان. فقد كانت للإمبراطورية الصينية القوية مع الجزر الأندونيسية علاقات تجارية ضخمة، لكن السيادة البحرية التى ضربها البرتغاليون هناك فصمت هذه العلاقات فصماً، واضطرت الإمبراطورية الصينية المتفوقة فى البحر إلى الإنسحاب المطلق من البحار، ولم تعد السفن الصينية تبحر بعد ذلك إلى ملقا أو جاوة، بل أن الصين لم تلبث أن وقعت منذ بداية القرن السادس عشر فريسة لحصار قوى دام حتى منتصف القرن التاسع عشر. أما بالنسبة لليابان فقد كان لها علاقات تجارية أيضاً مع الملايو والجزر الجنوبية، بل لقد كانت لها أطماع سياسية حول فورموزا وجزر الفلبين، ولكن وصول البرتغاليين إلى المحيط الهادى أدى إلى تضيق دائرة النشاط اليابانى اللهم إلا فى بحر الصين الشمالى والبحر الكورى. وهكذا كانت السيطرة للدول البحرية.

على أن الفشل النهائى الذى انتهت إليه سيادة الدول الأوروبية البحرية، واضطرارها فى النهاية إلى الإنسحاب من الدول القارية (وآخر مثال لذلك انسحاب الولايات المتحدة من فيتنام) شاهد على أن الإعتماد على القوة البحرية فى الشؤون العسكرية يؤدى فى النهاية إلى خيبة الأمل. وفى الصراعات التاريخية الكبرى الحاسمة، يبرهن التاريخ على أن الدولة التى تبدأ الصراع بقوة بحرية كبرى، تلقى الهزيمة فى النهاية على يد القوة البرية، وأن الكتل القارية التى تحيق بها الهزيمة فى البداية لا تلبث أن تتغلب على القوى المعتمدة على البحر.

أما الخصيصة الثالثة، فهي أن مفهوم السوق في هذه المرحلة يختلف عن مفهوم السوق في العصر الصناعي، أي في المرحلة الإمبريالية للاستعمار، ذلك أنه وإن كانت السيادة قد عقدت في هذه المرحلة الأولى للقوى الأوروبية البحرية، إلا أن هذه القوى لم تكن تمثل في ذلك الحين في كل الأحوال، حضارة متفوقة تزحف للأمام وتتحدى حضارة البلاد التي سادتها. كما أنها لم تكن تمثل أيضاً على الدوام أي تحد لأساليب الحياة التي تعارف عليها البشر في ذلك الحين وقبولها. بل أن أوروبا لم يكن لديها في ذلك الحين، خصوصاً بالنسبة لآسيا إلا القليل لاقتصاد تلك البلاد. فلم تجد شركة مثل شركة أمستردام ما تصدره إلى سيام في ذلك الحين سوى مجموعة من المنحوتات والتماثيل وصور العذراء والصور العارية.

وفي الحقيقة أن الطلب على البضائع الأوروبية في هذه البلاد كان قليلاً، إلى أن تمكنت مصانع مانشستر من إنتاج منسوجات رخيصة، وإلى أن أمكن تصدير البضائع المصنوعة بالآلات، وحتى القرن التاسع عشر كان الطلب على البضائع الأوروبية أقل من المتوقع، وعلى العكس من ذلك فإن آراء الاقتصاديين التجاريين، التي تقوم على عدم تصدير الذهب لشراء البضائع، لم تستطع أن تحد من طلب الشعوب الأوروبية على البضائع الشرقية، بل ساعد ازدياد الثروة والترف على استمرار الطلب على هذه البضائع والاستزادة منها. وفي البداية كان الطلب الأول على التوابل، وفي القرن السادس عشر وحتى القرن السابع عشر كانت التوابل تتسلط على التجارة بين أوروبا وآسيا، ولكن بعد تدفق ثروة أمريكا على أوروبا مائة سنة، وإغداق مناجم الذهب والفضة بأمريكا الوسطى والجنوبية الثراء على الشعوب البحرية الواقعة على ساحل الأطنطى، تحولت نقطة الإهتمام التجارى إلى أصناف أخرى.

فلقد كان من الطبيعي أن يورث هذا الرخاء الاقتصادى في أوروبا أنواعاً جديدة من الطلب، فاشتد الإقبال في إنجلترا وفرنسا وأسبانيا وهي الدول العظمى في ذلك الحين، على الموسلين والمنسوجات المطبوعة المستوردة من الهند، وعلى الشاي والحريير من بلاد الصين، وعلى البن من جزر الهند الشرقية والهولندية. وما وافت سنة 1695 حتى حلت المنسوجات الهندية محل المنسوجات البريطانية على نحو أدى إلى قيام ناسجى

الحرير بمدينة "سبيتال فيلد" Spital Field بمظاهرة أمام دار البرلمان. ولم يكن الموقف فى فرنسا بأحسن من هذا، حتى صدرت فيها تحت ضغط مصانع المنسوجات فى البلاد عدة تشريعات متعاقبة تحد من سبل تدفق البضائع الهندية والصينية. ولم يقتصر الطلب على المنسوجات، بل لقد كان من السلع الهامة المرغوبة: ورق الجدران، والمراوح، والخزف الصينى، وشيلان الكشمير، والديباج الموشى من الهند، وهكذا كانت التجارة الآسيوية حتى القرن التاسع عشر تجارة من جانب واحد تقريباً.

وقد أثرت هذه النظرية الماركنتيلية فى اتجاه إنجلترا إلى استعمار الهند، فبسبب عدم وجود شئ لدى الإنجليز يدفعونه مقابل التوابل التى يحصلون عليها من جزر أندونيسيا، فى الوقت الذى كان اقتصاديو ذلك الوقت يكرهون - كما ذكرنا - تصدير الفضة أو الذهب، رأى وكلاء شركة الهند الشرقية الإنجليزية أنه يمكن تمويل تجارة التوابل عن طريق الأرباح الناتجة عن جلب المنسوجات الهندية وبيعها فى تلك الجزر. وهكذا كان الهدف من إنشاء مركز تجارى فى الهند هو شراء المنسوجات. وكان المكان الذى اختير لهذا الغرض هو سوارت سنة 1612. ولكن عندما طرد الإنجليز من أندونيسيا، عادت المشكلة إلى الظهور، إذ كيف السبيل لدفع أثمان التجارة الهندية بغير طريق الذهب والفضة؟ وعندئذ بدا للشركة أن طريق التجارة، بالبحر الأحمر منفذ مريح.

وعلى كل حال، فإن هذا يبين أن مفهوم "السوق" فى تلك المرحلة يختلف عن مفهوم "السوق" فى القرن التاسع عشر بعد الإنقلاب الصناعى. فالسوق فى المرحلة الأولى الاستعمارية، كان سوق احتكار شراء بأسعار بخسة، أما فى القرن التاسع عشر فكان سوق إحتكار بيع. وفى الحقيقة أنه لم يكن إلا بعد الإنقلاب الصناعى حين أصبح لأوروبا بضاعة تستطيع تصديرها، وحضارة تستطيع تحدى أسس المجتمعات فى تلك الدول التى فرضت سيادتها عليها، ويمكنها إحداث تغييرات اجتماعية وسياسية لها شأنها.

الخصيصة الرابعة: إذا كان الاستعمار قد طرق أبواب قارات العالم القديم والجديد فى هذه المرحلة، فقد ظل فى جوهره ساحلياً أو شبه ساحلى بدرجة أو بأخرى فى العالم القديم (آسيا وأفريقيا). وفى أفريقيا بالذات كان الاستعمار ساحلياً بحتاً. فقد كانت أفريقيا بالنسبة للاستعمار صندوقاً مغلقاً موحشاً يدور حوله ذهاباً وحيئة، ولكنه لا يملك مفاتيحه، ولا

يملك الحضارة التي يمكنها أن تنفذ إليه وتفتح مغاليقه. أما آسيا فإن قوة الإمبراطوريات البحرية الموجودة في ذلك الحين على أرضها، سواء في الهند أو الصين، كانت تشكل حاجزاً مانعاً ضد التوغل الاستعماري الأوروبي إلى الداخل. وعلى وجه العموم، فإن طبيعة الاستعمار التجارية في تلك المرحلة قد انعكست في قصر اهتماماته على الأشرطة الساحلية. وفي الوقت نفسه، فإن هذه الطبيعة الساحلية تعتبر انعكاساً لنظر الاستعمار إلى هذه القارات، فقد كانت نظرة ملاح أساساً، بمعنى أنه لم يكن يتعرف على كتل قارية، بقدر ما كان يتعرف على أشرطة ساحلية، ولذلك فإن هذه الموجة الاستعمارية الأولى يمكن أن توصف بأنها مرحلة الاستعمار "الواسع" أو "الفسيح" لا "الكثيف". ومن تراث هذه المرحلة وتلك النظرة، الأسماء العديدة التي مازلنا نطلقها: "ساحل غانه" و"ساحل الذهب" و"ساحل العاج" و"ساحل الزنج" و"ساحل مالابار" و"ساحل كروماندل" و"ساحل كارناتيك".

ولقد كانت المراكز التجارية في أفريقيا في البداية عبارة عن محطات من أجل الوصول إلى الهند. فلقد كانت أفريقيا بالنسبة للاستعمار البرتغالي، الذي كان أول ما طرق سواحلها، عتبة للهند، بل لقد كانت في الحقيقة عقبة، لأن الهدف الأكبر كان هو الوصول إلى الهند، فلما تم الوصول إلى الهند أهملت هذه المراكز الأفريقية، ولم يبق منها إلا عدد قليل ظل يعمل في العاج، وبعض المنتجات الأفريقية.

ولما اكتشفت أمريكا واحتاجت حقول قصب السكر والمطاط إلى الأيدي العاملة، تحولت هذه المراكز إلى تجارة الرقيق دون أن يمتد النفوذ إلى الداخل، ودون أن يصحب هذا النفوذ استغلال للأرض. وقد استمرت هذه التجارة طيلة القرنين السابع عشر والثامن عشر، حتى قامت حركة مقاومة تجارة الرقيق في القرن التاسع عشر فضعت هذه المراكز إلى حد التصفية.

على أن الأمريكان يختلف بالنسبة للعالم الجديد، لأسباب ديموغرافية وجغرافية، ففي العالم القديم، دخل الاستعمار مناطق مأهولة بالسكان كثيفة ومدارية، أما في العالم الجديد، فقد دخل الاستعمار مناطق مخلخلة قليلة السكان، يصلح كثير منها بحكم ارتفاعه لتوطن البيض، ولذلك فقد اتخذ نمطاً تغليماً واستيطانياً أيضاً. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى،

ففى أفريقيا المدارية كانت الطبيعة تغلف القارة السوداء بساحل غير مضياف، تقل فيه الموانى الجيدة وتتكاثر عليه الأمواج الضاربة. وفى أعماق القارة، كانت تسود إما صحراوات قاحلة موحشة، وإما غطاءات نباتية كالأسلاك الشائكة. وحتى أنهار القارة العظيمة هى الأخرى مسدودة أو شرايين مقطوعة. وذلك بحكم تركيب القارة ككتلة هضبية، فقرب مصابها تهوى الأنهار من حالق فى شلالات تشل الملاحة والحركة دخولاً أو خروجاً. بينما كان هناك تشابه طبيعى ومناخى كبير بين هضاب أمريكا وهضبة قشتالة التى أتى منها الأسبان، كما أن الطبيعة كانت متشابهة - فيما عدا - أن كل شئ كان يبدو أكبر، الجبال والغابات والسهول والمستنقعات، وكان ذلك مما سهل عملية الإنتشار والتمدد.

الخصيصة الخامسة: تعويضاً لعجز الاستعمار فى هذه المرحلة عن التوغل الداخلى، وعن "الاستعمار الجغرافى" فى العالم القديم، لجأ إلى نمط آخر، خصوصاً فى أفريقيا بالذات، وهو "الاستنزاف الديموغرافى" - أى تجارة الرقيق. - لذلك فقد تميز هذا العصر بأنه عصر النخاسة على نحو لم يسبق له مثيل من قبل ولا من بعد. فقد كان الرقيق أعلى سلعة فى التجارة الاستعمارية وكان وقود آلة المركانتيالية الأسود، وعليه بنت القوى البحرية اقتصادها ورخائها. وكان للبرتغاليين أولاً ثم الإنجليز بعدهم الدور الأكبر فى هذه التجارة الإجرامية، كما شارك الهولنديون والفرنسيون فيها بقدر. ويقال أن لشبونة وليفربول قد بنيتا على عظام الرقيق ودمائه.

وقد شهد المحيط الأطلسى مثلثاً دموياً (التجارة المثلثة كما تسمى) تبدأ فيه السفن بنقل شحنات بضائع ومصنوعات بريطانيا إلى غرب أفريقيا، حيث تستبدل بها شحنات آدمية، وتذهب بها عبر المحيط لتفريغها فى أمريكا الشمالية، والوسطى، والجنوبية، ومنها تعود محملة بمحاصيل المداريات من سكر وقطن وتبغ... إلخ، وتختلف تقديرات عدد الرقيق المستنزف من أفريقيا، ولكن البعض يقدرها بحوالى المائة مليون، على أن من مات أثناء "الصيد" و"الرحلة" ثلاثة أرباع ما وصل بالفعل إلى العالم الجديد. وإذا صح هذا الرقم، فلا شك أن هذه أعظم موجة فى حركات السكان فى التاريخ البشرى جميعاً.

وفى مقابل هذه الحقيقة الرهيبة حقيقة أخرى لا تقل عنها شناعة تتصل بالسبب الأساسى فى هذا الاستنزاف الديموغرافى، أى تجارة الرقيق، وهو إبادة الهنود الحمر فى العالم الجديد. ذلك أن الاستعمار لجأ فى العالم الجديد إلى إبادة الهنود الحمر، خصوصاً فى أمريكا الشمالية، حيث كان الشعار الأمريكى الخالد هو: "الهندى الطيب هو فقط الهندى الميت" حتى تحول الهندى الأحمر إلى شبح وأسطورة وإلى عينات متخفية لأجناس بائدة . وفى أستراليا - على سبيل المثال - وصلت عملية إبادة الجنس إلى حد صيد الرؤوس - بشكل علنى ومنظم - أحياناً كنوع من الرياضة، أما فى أمريكا الوسطى والجنوبية فقد نجا هنودها من الإنقراض بسبب ضخامة عددهم نسبياً (12 مليوناً).

وعلى كل حال، فبسبب إبادة الهنود الحمر بالجملة فى العالم الجديد، فقد افتقر الاستعمار إلى الأيدى العاملة، وعندئذ لجأ إلى نقل زواج أفريقيا بالجملة، فكأن الاستعمار قد قام بعملية نزع وتفرغ كاملة: نزع من العالم القديم، وتفرغ فى العالم الجديد. وفيما بعد حين تغلغل الاستعمار فى أفريقيا فى القرن التاسع عشر، كان الموقف قد انقلب، فإن عملية النزع منها قد أحدثت فى بعض أجزائها تفرغاً، ومن ثم عمد الاستعمار إلى تهجير الهنود والأسيويين إليها لملء الفجوة الفارغة. وفى الوقت نفسه، وعلى طول المرحلتين الاستعمارييتين، كانت الهجرة الأوروبية البيضاء تضخ باستمرار فى أنحاء العالم الثالث وإن كان العالم الجديد هو المصب الأكبر لهذه الهجرة.

ولقد كانت محصلة هذه العملية الاستعمارية الغربية فى النهاية هى إعادة توزيع البشرية ديمغرافياً وأنتروبولوجياً على ظهر الأرض، وتغيير الألوان التقليدية للقارات، بل وإنشاء مجتمعات جديدة ضخمة ليس لها مثل خصوصاً فى أمريكا اللاتينية. فقد رأينا كيف نجا هنودها من الإنقراض بسبب ضخامة عددهم نسبياً، ولكنهم لم ينجوا بطبيعة الحال من المخالطة الجنسية والتهجين الجنى الذى ليس له مثل فى العالم، حتى أصبحت أمريكا الجنوبية بوتقة أجناس بدرجة أكبر من أمريكا الشمالية. فهى تجمع بين ثلاثة أجناس هى، الهنود، والبيض، والزواج. والتكوين الأنتوغرافى الموجود الحالى للمجتمعات اللاتينية يتألف من: أسبانى أو برتغالى + هندى أو زنجى + مولد من هندى أو زنجى + خليط من هؤلاء.

الخصيصة السادسة: ترتب على نزوح البيض إلى المجتمعات الملونة في العالم القديم والجديد، تغيير في العادات الاجتماعية لهذه المجتمعات ففي حالة الاستعمار الموجه إلى بلاد حارة، كانت الهجرة البيضاء تقتصر غالباً على الذكور فقط، ومن ثم يصبح الفرد وليس العائلة وحده المجتمع، كما هو الحال في البرتغاليين في الهند، والهولنديين في جزر الهند الشرقية. ومن ثم كانت تزداد نسبة الإقبال على الخمر، ويليهما ازدياد في نسبة الجرائم، ثم الإختلاط غير الشرعي بالوطنيات. أما إذا كان الاستعمار موجهاً إلى بلاد مناخها معتدل، كما هو الحال في شمال أفريقيا وجنوبها، فتكون العائلة هنا هي وحدة المجتمع، ولكن إحساس هذه العائلة ببعدها عن الإنتقاد كان يدفعها إلى التحلل الأخلاقي، الذي كان ينعكس بدوره على الوطنيين.

الخصيصة السابعة: ترتب على نزوح المستعمرين في أراض زراعية أن أخذوا يستخلصون علمهم في زراعة أنواع من المحاصيل تلائم البيئة وتوافق مصلحة الدولة الاستعمارية التي تحتكر التجارة والصناعة. وأدى ذلك إلى خلق نوع من التخصص الزراعي أخذ لحد كبير باقتصاديات المستعمرات، إذ جعل هذا الاقتصاد عبداً للمحصول الرئيسي لمدة طويلة، حتى استطاعت هذه المستعمرات التحرر وتكييف اقتصادها على أساس سليم. وسنرى أمثلة لذلك فيما بعد، ولكن يكفي أن نرسم الصورة الآتية للتخصص الزراعي في صادرات بلاد العالم الثالث: ففي السنغال يمثل الفول السوداني 92% من صادراتها. وفي النيجر، يمثل الفول السوداني أيضاً 87% من الصادرات، وفي كولومبيا يمثل البن 74%، وفي هايتي وسلفادور وجواتيمالا والبرازيل يمثل البن 77%، 73%، 62% على التوالي. أما في جمهورية مصر العربية فيمثل القطن 70%، وفي سيلان يمثل الشاي 66%، وفي غانا يمثل الكاكاو 66% أيضاً، وفي كوبا يمثل السكر 95%.

فضلاً عن ذلك، فإن الإنتاج الزراعي الذي جرى في ظل الحكم الاستعماري لم يرق على أساس اقتصادي سليم. لأنه قام على أساس زيادة الكمية لا على أساس تحسين النوع. ولم يكن يتبع الدورة الزراعية أو نظام حفظ التربة، ولذا لم يهتم المستعمر بمستقبل المستعمرات سواء من ناحية الإنتاج أو الأهالي. ويختلف الأمر بالنسبة للمستعمرات ذات

الجو المعتدل الذى يشجع على الاستيطان، كما هو الحال فى شمال أفريقيا وجنوبها حيث عمد المستعمرون إلى تحسين النوع.

ثانياً: تعاقب الأدوار الاستعمارية

أشرنا إلى أن إحتكار تجارة التوابل مع الشرق كان أعظم الدوافع إلى الكشف الجغرافى ، الذى أدى إلى استعمار آسيا وأفريقيا وأمريكا. وأن هذا الدافع قد تداخل مع دافع محاصرة الإسلام. كما أن هذا الدافع الأخير نفسه قد تداخل مع أطماع أمراء الإقطاع فى أواخر العصور الوسطى عند شن الحروب الصليبية، وهذا يبين المهارة التى تستطيع بها أوروبا أن تمزج بين الدين والمصالح المادية.

على أن هناك جملة عوامل مساعدة لولاها لما أمكن القيام بالكشوف الجغرافية أصلاً . وهى تقدم المعلومات الجغرافية، وارتقاء فن الملاحة، وتقدم صناعة السفن، واستخدام البوصلة البحرية، وأخيراً استخدام البارود الذى مكن المستعمرين من القضاء على مقاومة الأهالى.

وقد تميزت هذه المرحلة الاستعمارية الأوروبية الأولى بسمة هامة، تعاقب الأدوار الاستعمارية. بمعنى أن القارات التى سقطت تحت الاستعمار لم تسقط دفعة واحدة فى أيدي الدول الأوروبية الاستعمارية، كما حدث بالنسبة للمرحلة الثانية التى أعقبت الإنقلاب الصناعى فى القرن التاسع عشر، وإنما تعاقبت عليها الدول الاستعمارية. ويرجع السبب فى ذلك إلى أن هذه الدول لم تكن قد برزت جميعها على درجة متوازية من القوة فى ذلك الحين، وإنما تعاقبت فى بروزها، وقام عامل المنافسة والصراع بينها بتصفية دور البعض وتثبيت دور البعض الآخر حتى إذا كان القرن التاسع عشر كانت مراكز هذه القوى الدولية قد استقرت لحد كبير، إلى أن قامت الحرب العالمية الأولى بقلبه وتغييره من جديد.

ويمكن تحديد الأدوار الاستعمارية التى تعاقبت على العالم الثالث فى هذه المرحلة على النحو الآتى:

الاستعمار البرتغالى

نقطة البداية فى الاستعمار البرتغالى هى الأمير هنرى الملاح، ابن الملك يوحنا الأول ملك البرتغال، وقد امتزجت فى هذا الأخير بصفة خاصة أهم العوامل التى أدت إلى الكشف الجغرافى والاستعمار فى ذلك الحين، وهى: الدافع المادى، والدافع الدينى. فقد تغذى الأمير هنرى الملاح منذ طفولته بتصرف دينى مسيحي عسكري يخالطه بغض مرير للإسلام. وفى عام 1415 جرد حملة على "سيطة" Ceuta واستطاع الاستيلاء عليها عنوة، ومنذ حوالى 1417 وضع الخطة الإستراتيجية الكبرى لتطويق جناح الإسلام. ويختلف المؤرخون فى هذه الخطة: هل كانت ترمى إلى احتلال الشواطئ المراكشية على المحيط الأطلنطى وإخضاع أفريقيا الشمالية الغربية ابتداء من نهر السنغال، ثم الاستيلاء على بلاد غانة الغنية وانتزاع تجارتها من الرقيق والذهب من يد الغرب، وإقامة مملكة مسيحية جنوب بلاد المغرب، والإتصال بمملكة القس يوحنا Orastes John وراء الصحراء الأفريقية أى الحبشة، التى سمع بوجودها فى تلك الأرجاء وإحكام التطويق على بلاد الإسلام. وحرمان مصر من الضرائب العالية التى كانت تفرضها على تجارة التوابل؟ أم أن الخطة كانت ترمى إلى انتزاع تجارة الشرق الثمينة من العرب، والوصول إلى الهند عن طريق الدوران حول الساحل الأفريقى واكتشاف طريق بحرى بدلاً من الطريق الذى يمر بالبحر الأحمر فمصر، وبالتالي الإلتفاف حول الإسلام وتطويقه؟

لعل ما سبب الخلاف حول هذا الموضوع، هو الكتاب الذى تلقاه هنرى الملاح من البابا فى عام 1454 والذى يمنحه فيه تفويضاً بأن له الحق فى جميع الكشوف التى يكشفها حتى بلاد الهند. ففى هذا الخطاب بعد أن يشيد البابا بما فعله هنرى الملاح من إدخاله فى أحضان الكاثوليكية الغادرين من أعداء الله والمسيح، مثل العرب والكفرة يقول:

"إذا تم على يديه (أى على يد هنرى الملاح) إختراق المحيط ملاحه حتى بلاد الهند، والتى يقال أنها خاضعة أيضاً للمسيح وإن هو توصل إلى إنشاء العلاقات بينه وبين هؤلاء الناس، فإنه سيتمكن من حملهم على النهوض لبذل العون لمسيحي الغرب على أعداء الدين، ويستطيع فى الوقت نفسه أن يدخل فى الطاعة والخضوع جميع الوثنيين الذين لم

تمسهم حتى الآن يد الإسلام ويدخل إسم المسيح فى نطاق علمهم... حتى إذا اخترق لجات عدة بحار وهو يبحث فى غير هواده جميع المناطق الجنوبية حتى القطب الجنوبي عابراً المحيطات، بلغ فى النهاية ولاية غينيا، ثم تقدم منها بعد ذلك إلى مصب النهر الذى يسمى عادة بإسم النيل... وستصبح جميع الفتوح التى تمت حتى اليوم أو التى ستتم فى مستقبل الأيام، أو الفتوح التى تمتد إلى رأس بوجادور حتى ساحل غينيا وجميع بلاد الشرق على الدوام وإلى الأبد فى المستقبل تحت سيادة الملك "أفونسو".

ففى هذا الخطاب يتضح أن الرأى الثانى هو الأصوب، وأن الهند ليست الحبشة هى الهدف من تطويق المسلمين، حيث كان الظن أن الهنود يدينون بالمسيحية. أما الإتصال بأثيوبيا، فسنرى أن ذلك تم فيما بعد فى إطار خطة السيطرة على البحر الأحمر والبحر العربى. وفى رأينا أن المعلومات الجغرافية القاصرة فى كتاب البابا، هى السبب فى الخلط الوارد فى الكتاب وفى آراء المؤرخين فى هذا الموضوع.

وفى الواقع أن المؤرخين الذين أرخوا لحياة الدون هنرى، يؤكدون فكرة الوصول إلى الهند كانت تملك عليه مشاعره آناء الليل وأطراف النهار. وقد أدرك أن الخطوة الأولى لنجاح الحملة الموجهة إلى الشرق هى كشف الشاطئ الأفريقى. وكان يقع إلى جنوب رأس بوجادور منطقة غير مأهولة، لم يمر بها أى ملاح أوروبى من قبل. وتبعاً لذلك أرسل هنرى البعوث البحرية لكشف الشاطئ الأفريقى. فتمكنت من كشف جزر ماديرا سنة 1420، وجزر أزور سنة 1431، وبعد أربع عشر محاولة فاشلة، تمكنت إحدى الحملات بقيادة "جيل أيانس" من عبور رأس بوجادور سنة 1834. وفى سنة 1445، اكتشف دينيس دياز مصب السنغال والرأس الأخضر (رأس فردى) وبعد ذلك تم التوصل إلى غينيا التى كانت فى ذلك الحين سوقاً عظيماً للذهب المصدر من تمبوكتو كما تم الوصول إلى غانة. وفى سنة 1471 وصل "قرناندو دى بو" إلى خط الاستواء، ثم وصل ديجو كام Diego Cam أو Diego Cao إلى مصب نهر الكونغو سنة 1482 - 1483، وفى سنة 1487 اجتازت بعثة جديدة بقيادة أعظم الملاحين البرتغاليين "بارثلوميو دياز Bartholomew Diaz رأس الرجاء الصالح دون أن تكتشفه، وصعدت شمالاً بمحاذاة الشاطئ الأفريقى، وبذلك أصبح الطريق البحرى إلى الهند مفتوحاً.

وفى يوليو 1497 أقلعت حملة على رأسها فاسكو دا جاما Da Gama للوصول إلى الهند بطريق يدور حول أفريقيا، فوصل إلى رأس الرجاء الصالح، ثم استمر في السير صعداً على الشاطئ الشرقى لأفريقيا إلى "سوفالا" Sofala ومنها إلى "موزمبيق"، ثم إلى "ماليندى". ومنها إلى الهند قرب قاليقوت Calicut فى مايو 1498. وبذلك أصبح البرتغاليون على أبواب استعمار أكبر قارتين فى العالم.

كانت قاليقوت هى المركز الأساسى لتجارة التوابل، ولم يكن ذلك قاصراً على الفلفل وحب الهان، ومنتجات أخرى من ساحل مالابار، بل إن توابل منقولة من جزر المحيط الهادى كانت تمر بقاليقوت فى طريقها إلى أوروبا. ولما كانت البيوت الكبرى التى تهتم بتلك التجارة بيوتاً عربية إسلامية، فقد فوجئ البرتغاليون مفاجأة غير سارة. فإن مرسوم نيقولاى الخامس السالف الذكر، كان الأصل فى صدوره افتراض البابا أن سكان الهند هم من المسيحيين. وعلى كل حال فقد أدرك البرتغاليون أنهم قد التقوا فى المحيط الهندى أيضاً وجهاً لوجه مع أعدائهم الألداء العرب، وأنهم إذا لم يبذلوا جهداً متواصلًا، فلن تعود عليهم إكتشافاتهم للطريق البحرى إلى الهند بأية فائدة. وقد اتجهت همتهم بعد ذلك إلى أمرين:-

الأول: القضاء على العرب المسلمين فى هذه البحار.

الثانى: إتمام الكشف والفتح.

ففى مارس سنة 1500 أقلعت حملة كبيرة من قادش بقيادة كبرال - إلى قاليقوت ومعه أوامر بمطالبة "الزامورين" حاكم قاليقوت بالإذن للبرتغاليين بإنشاء مركز تجارى والسماح لخمسة من الآباء الفرنسيين بالتبشير بدين المسيح. لكن الحملة وصلت إلى البرازيل جنوباً بوجه الصدفة، وذلك عندما أراد كابرال أن يتجنب خليج غانة، فاتجه إلى الجنوب الغربى. ونتيجة لذلك أرسل الملك عمانويل لكشف هذه البلاد الجديدة "أمريجو فسبوتشى". وأما كابرال، فقد استأنف رحلته حول أفريقيا ووصل إلى قاليقوت فى أغسطس سنة 1500 بست سفن من 33 سفينة، ووقع نزاع بين جنوده وبين الأهالى، فقامت ثورة شعبية أفقدته خمسين رجلاً، فحضر المدينة بمدافعه، وانسحب إلى بلاده. ثم أرسل عمانويل حملة أخرى بقيادة فاسكو دا جاما للاقتصاص، وذلك فى فبراير 1502، وفى الطريق أخذ دا

جاما يطبق بالقوة إدعاء مولاه أنه يسيد الملاحة ومولاها. فقد اعتبر عمانويل سيادة بحار الهند من حقه وحده، فهو الذى يحتكر التجارة بها ولا يجوز الملاحة فيها دون إذنه . ومعنى ذلك ضرورة الاستيلاء على جميع الموانئ الرئيسية فى البحار. لذلك كان دا جاما يقطع الطريق دون أى تحذير على أية سفينة يلتقى بها فى طريقه ويدمرها. وبلغت أنباء هذه القرصنة الهمجية أسماع "الزاموريين" قبل أن تظهر سفن دا جاما أمام الساحل ، فاستعد لها، وأمكته فى الإشتباك الذى دار خارج مياه "كوتشين" الإطاحة بها، فانسحب دا جاما بسفنه إلى البرتغال، ولكنه لم يكد يغادر المحيط الهندى، حتى أقبل إلى مياه قاليقوت أسطول آخر من أربع عشر سفينة برتغالية، وأمكته مهاجمة الأسطول الهندى، وتدمير جزء كبير منه. وعندئذ أدرك الزامورين أن سفنه لم تعد متكافئة مع مراكب "الكارفيل" البرتغالية الثقيلة التسليح، فطلب مساعدة من سلطان مصر، وعندئذ تقدم إلى بحر العرب أسطول مصرى مجهز بأحدث الأسلحة بقيادة "مير حسين".

وقد تلخصت خطة مير حسين العسكرية الإستراتيجية فى الوصول إلى جزيرة "ديو" للشمال لإتخاذها قاعدة له، على أن تنضم إليه سفن "الزامورين" لمهاجمة البرتغاليين فى الجنوب. وعندئذ تقدم الأسطول البرتغالى بقيادة "لورنسو دا الميدا" نحو الشمال من قاعدته فى "كوتشين" لملاقاة الأسطول المصرى - الهندى، حيث دارت معركة قتل فيها "دا الميدا" وعندئذ أطلت الكارثة على البرتغاليين، وأحسوا أن عدواً يكافئهم فى العتاد ويفوقهم فى المهارة البحرية قد برز لهم فى المياه الهندية، وأوشكت أحلامهم أن تتحول إلى كابوس. ولكن نائب الملك "الدون فرانسيسكو دا الميدا" استجمع شجاعته وجمع كل ما أمكته من سفن وجند، وأطلق شمالاً حتى بلغ "ديو" فى فبراير سنة 1509، ووقف ينتظر الأسطول المصرى. وهنا ساعدته الخيانة، فإن حاكم "ديو" انضم سراً إلى البرتغاليين ، وحرم مير حسين من المدد والمؤن. ومرة أخرى لم تكن لذلك الإشتباك نتيجة حاسمة، ولكن الأسطول المصرى أسخطته الخيانة، فانسحب من المياه الهندية فى سنة 1509.

وبرحيل الأسطول المصرى، يمكن القول أن البرتغاليين قد ثبتوا ادعاءهم بأنهم سادة الملاحة فى البحار الشرقية. فمع أن قوة الزامورين لم تهزم واستطاعت "قاليقوت" لمدة 90 سنة تالية أن تتحدى سلطة البرتغاليين بمنطقة "ملبار" الساحلية، وخاضت معهم عدة

معارك بنجاح إلا أن البرتغاليين أسسوا لأنفسهم فى أعالى البحار سيادة لا ينازعهم فيها منازع وجعلت تجارة البحار الهندية تحت رحمتهم مدة تزيد على قرن ونصف من الزمان. وكان الرجل الذى نظم هذه الإمبراطورية البحرية وحملها بالفعل إلى المحيط الهادى نفسه، هو "البوكيرك" مشيد السيطرة البرتغالية.

كانت قلعة "كوتشين"، القائمة على جزيرة صغيرة، هى المستعمرة البرتغالية الوحيدة إلى ذلك الحين. وقد قرر "البوكيرك" أنها غير صالحة لمآربه. فوجه همه إلى "قاليقوط" وأرسل الملك عمانويل شخصية رقيقة المقام هو "الدون فرناندو كوتينو" المارشال الأعظم، على رأس حملة من أسطولين الأول بقيادة المارشال الأعظم والثانية بقيادة الحاكم بوكيرك، وأفلح الجند فى النزول إلى البر، ولكن الإلتحام الذى حدث تمزقت فيه قوات البرتغاليين إرباً، ولقى المارشال الأعظم مصرعه وجرح البوكيرك نفسه، وكان لهزيمة البرتغاليين تحت إمرة أعظم قوادهم عواقب بعيدة المدى، إذ لم يحاول بعد ذلك شعب أوروبى واحد لمدة مائتى وثلاثين عاماً، أن يقوم بفتح عسكري، أو يحاول إخضاع أى حاكم هندى. صحيح أن "جوا" أحتلت فعلاً وحولت إلى قاعدة عظيمة، ولكن ذلك تم بمساعدة الهندوس الذين انحازوا إلى البرتغاليين لكى يضعفوا من قوة السلاطين الهنود المسلمين.

ففى ذلك الحين وحد العداء للإسلام بين الإمبراطورية الهندوكية والسلطات البرتغالية، الأمر الذى يفسر بقاء البرتغاليين "بجوا" بقوة عسكرية لا تذكر. وعلى ذلك فإن فتح جوا لم يؤد إلى تثبيت قدم البرتغاليين كقوة برية ببلاد الهند، بل أدى فقط إلى إنشاء مكان مناسب للعمليات الحربية فى المحيط الهندى.

وعلى كل حال، فقد قامت خطة "البوكيرك" على ضرورة السيطرة على بلاد الهند بإحتلال المنافذ البحرية الموصلة إليها، أى احتلال مدخل البحر الأحمر من جهة، ومدخل الخليج الفارسى من جهة أخرى. فاستولى على "سقطرى" مفتاح باب المندب، وحولها إلى قاعدة بحرية للتحكم فى مياه البحر الأحمر. ثم استولى على هرمز (سنة 1507) فى الخليج العربى، وأرسل بعثة إلى ملك أثيوبيا. وبعد أن سوى شئون البحر العربى، إنتقلت إلى منطقة الملايو والمحيط الهادى، لقطع الطريق على التجار العرب الذين كانوا يحملون

شطراً ضخماً من تجارة التوابل من الجزر الأندونيسية بعد عبورها مضيق ملقا، إلى موانى البحر الأحمر. وكانت ملقا فى ذلك الحين ميناء دولياً عظيماً، ومفتاحاً للمحيط الهادى، وهمزة وصل بين الصين والأقطار المجاورة جنوب آسيا وجنوبها الشرقى . فتوجه البوكيرك بأسطول كبير ألق به من "كوتشين" ووصل أمام ملقا فى سنة 1511 وأحرق السفن التجارية التى يملكها العرب فى الميناء، وتم الهجوم على ملقا يوم عيد القديس جيمس الذى يظل برعايته الجيش البرتغالى، بعد أن أكد "البوكيرك" لجنوده على "الخدمة العظيمة التى سنقدمها للرب بطردنا العرب من هذه البلاد، وبإطفائنا شعلة شيعة محمد، بحيث لا يندلع لها هنا لهيب بعد ذلك".

وبعد أن ذكر هذه الخدمة للرب، عقب على ذلك بخدمة مصالح البورجوازية فقال: "وانى لعلى يقين من أننا لو انتزعنا تجارة ملقا هذه من أيديهم (المسلمين) لأصبحت كل من القاهرة ومكة أثراً بعد عين ولا تمتعت على البندقية كل تجارة التوابل، ما لم يذهب تجارها إلى البرتغال لشرائها هناك".

وسقطت المدينة، وانتهت، وبيع المسلمون الذين نجوا من السيف بيع الرقيق. وعندما أرسل حاكم "جاوة" أسطولاً إلى مياها "ملقا" لمساعدة سلطان ملقا المخلوع، شنتت مدافع سفن البرتغاليين شمله، وبهذا النصر أسس البرتغاليون سيادتهم البحرية على بحار جاوة . ومنذ تلك اللحظة صار فى استطاعتهم تأليب الحكام بعضهم على بعض فى الحروب الدينية التى كانت منتشرة آنذاك بجزيرة جاوة. ولكنهم لم يحرزوا أى تقدم يعتد به حتى دخلت الميناء من الشرق سفينة أوروبية فى ربيع سنة 1521 هى: "فكتوريا" سفينة ماجلان التى عبرت المحيط الهادى من أمريكا، وإنزعج البرتغاليون لمقدمها فسارعا إلى تثبيت مركزهم السياسى بعقد المعاهدات مع القواد المحليين. وبتقدم البرتغاليين البطئ فى الجزر واحدة بعد أخرى، وظهورهم أمام الساحل الصينى، إنتهت الفترة الأولى لتفوق البرتغاليين بالمياه الآسيوية، وصار احتكارهم لتجارة التوابل راسخاً وطيداً.

ويهمنا عند هذه المرحلة أن نوضح نتائج هذا التوسع البرتغالى فى آسيا، لقد كان العمل الرئيسى الذى قاموا به هو إجلاء التجار العرب من البحر، والقضاء الفعلى على الإحتكار الذى ظلوا يستمتعون به أمداً طويلاً، ولم يكن فى ذلك شئ لا يرحب به الهندوكيين .

ولذلك لا نعدو الصواب إذا قلنا أن البرتغاليين لم يجدوا عداوة في بلاطات الحكام الهندوكيين إلا بقاليقوط، التي تعتبر حالة خاصة لأنها كانت الدولة البحرية الضخمة الوحيدة على الساحل وكانت مدعيات البرتغاليين في السيادة على البحر لا يتفق مع سيادتها، فضلاً عن أن رفاهية قاليقوط ظلت مدة تتجاوز أربعمئة عام مرتبطة بنشاط تجار التوابل العرب. ومن ذلك نستطيع أن نفهم دوافع عداة الزاموريين.

النقطة الثانية أن البرتغاليين بعد إحدى الهزائم الحاسمة التي منوا بها في قاليقوط، جردوا أنفسهم فيما يبدو من كل أطماع كانت تخامرهم نحو إمتلاك الأراضي ببلاد الهند الأصلية فإن محصلة الأملاك التي امتلكوها هناك لا تعدو جزيرتا "ديو" و"بومباي" ومراكز تجارية بأماكن مختلفة على الشاطئ. فضلاً عن "جوا" مقر نائب الملك، وقلعة "كوتشين". وفي الفترة التالية، وطمحوا سلطاتهم على الخطوط الساحلية بسيلان، ومدوا آفاق تجارتهم في جزر أندونيسيا، وأسسوا شيئاً من العلاقة مع الصين واليابان.

ثالثاً، منذ أن استتب الأمر للبرتغاليين، عكفوا في الفترة التالية على استنزاف أقصى ما يستطيعون استنزافه من المنافع من احتكارهم التجاري، فقد ظلت سفنهم ستين عاماً تعود في كل آن إلى البرتغال محملة بتوابل الشرق وجواهره وحريره.

على أن انتشار المذهب البروتستانتي في أوروبا كانت له نتائج مؤثرة على الاستعمار البرتغالي. فإن ذلك الإنتشار أبطل، فيما يتعلق بالأمم البروتستانتية، منحة البابا للبرتغال باحتكار التجارة بالشرق. كما تغير ميزان القوى في أوروبا رويداً رويداً. فبعد هزيمة الأرمادا التي ظن أنها لا تقهر، وتشتيت شملها، صار في إمكان دول أوروبا البحرية إفتحام المياه الهندية، كما أن مركز تجارة التوابل أخذ ينتقل من لشبونة إلى الموانئ العظيمة بالأراضي المنخفضة أثناء القرن السادس عشر، حيث كان الإقبال على التوابل أعظم في مناطق أوروبا الشمالية. وفي الواقع أن أهمية لشبونة كانت ترجع بصفة رئيسية إلى أنها المستودع لتلك البضائع الضرورية.

ولكن التجارة في أوروبا كانت بأيدي تجار "أنتورب" Antwerp التي كانت منذ البداية مركزاً لتلك التجارة. فنلاحظ أن هؤلاء التجار عندما أدركوا الانقلاب الهائل الذي أحدثته

الاستكشافات الجغرافية بالتجارة، سارعوا إلى مد الحكومة البرتغالية بالعون المالى لإتمام هذه الكشوف فيقال أن آل "ويسلر" قد أسهموا فى نفقات البعثات البرتغالية التى تمت فى 1505، ووجدت الحكومة البرتغالية أن الضرورة تقضى عليها منذ سنة 1503 أن تفتح مستودعاً للتوابل بمدينة "أنتورب". وإلى خطة التعزيز المتواصل هذه من جانب تجار أنتورب للملك عمانويل يجب أن ينسب النجاح الذى أحرزته الأساطيل البرتغالية بالبحار الشرقية.

على أن التجار الهولنديين لم يلبثوا أن أخذوا يتمردون على أسعار الإحتكار التى كان يطلبها البرتغاليون، خاصة بعد أن اتضح لهم أن تحدى قوة البرتغاليين فى البحار الشرقية كان من السهولة بمكان. وفى سنة 1592 عقد كبار التجار الهولنديين بأمرستردام اجتماعاً قرروا فيه إنشاء شركة الهند الشرقية المتحدة، وبدأ بذلك دور الاستعمار الهولندى. على كل حال، ففى الوقت الذى كان البرتغاليون يمدون إمبراطوريتهم فى آسيا على النحو الذى مر بنا، كانوا يفعلون نفس الشئ فى أفريقيا مع بعض الإختلاف، وهو ما نوضحه فى الآتى:

بدأ النشاط الاستعمارى البرتغالى فى غرب أفريقيا حين تأسس بتشجيع هنرى الملاح شركة برتغالية للتجارة فى العبيد والذهب على ساحل غانة. وفى عام 1469 بعد أن أصبحت تجارة غانة مورداً هاماً من موارد الحكومة، منحت أحد البرتغاليين وإسمه Gomes حق مزاوله التجارة فى هذه البلاد مدة خمس سنوات، مقابل ضريبة يدفعها للحكومة ومقابل اكتشاف جزء من الشاطئ الأفريقى لا يقل عن مائة فرسخ (الفرسخ ثلاثة أميال).

وفى عام 1483 قام البرتغاليون ببناء قلعة على ساحل الذهب لحماية تجارتهم، وعرف هذا المركز الإستراتيجى الهام بإسم "ساو جورج دا مينا" Sao George da Mina، وفى نفس العام الذى تم فيه بناء هذا المركز، وفى العام التالى، وصل ديبجو كام إلى مصب نهر الكونغو. وقد سجلت الوثائق البرتغالية أن ملك الكونغو رحب بهؤلاء البرتغاليين الأوائل، وأمر شعبه باعتناق المسيحية ففعلوا. ومع الكونغو انتقل النفوذ البرتغالى إلى أنجولا. وكان البرتغاليون قد اكتشفوا ساحل أنجولا سنة 1490، ولكنهم لم يستقروا بها إلا

بعد 60 عاماً، أى فى عام 1547، بناء على طلب الرئيس المحلى. على أنهم بعد أن اضطروا إلى التورط فى عديد من النزاعات القبلية التى لم يستفيدوا منها شيئاً، عادوا فقررروا العمل بصفة مستقلة دون الإرتباط بأى رياسة محلية.

وعلى ذلك عادت القوة البرتغالية المتبقية إلى بلادها. وفى سنة 1574 وتنفيذاً للسياسة الجديدة بقيادة باولو دياز، الذى كان على رأس الحملة السابقة، فعاد الآن بوصفه فاتحاً للمناطق الأفريقية وحاكماً عليها، ومعه 700 جندى. وقد احتل جزيرة صغيرة أمام الخليج المسمى الآن "ساو باولو دى لواندا"، ثم بنى على الساحل الأفريقى قلعة، وأسس مدينة "ساوباولو" التى أصبحت فيما بعد عاصمة الممتلكات البرتغالية فى غرب أفريقيا. ولم تأت السنوات الأخيرة من القرن السادس عشر، حتى نجح البرتغاليون فى مد سيطرتهم على مناطق واسعة.

على أن هذا الوجود البرتغالى فى أنجولا لم يلبث أن تعرض لخطرین فى خلال النصف الأول من القرن السابع عشر.

الخطر الأول: ثورة زعماء القبائل بقيادة امرأة تنتمى للأسرة الحاكمة فى الكونغو تدعى "جينا باندى"، واستمرت هذه المرأة تقاوم البرتغاليين لمدة ثلاثين سنة، حتى استطاعت أن تطردهم من جديد من المراكز التى كانوا قد أسوها.

أما الخطر الثانى: فهو من جانب القوة البحرية الجديدة فى أوروبا التى رفضت احتكار البرتغاليين لمكاسب ما وراء البحار، وهى قوة الهولنديين. فقد حاول هؤلاء السيطرة على أنجولا، واستطاعوا احتلال ساوباولو بالفعل سنة 1641.

على أن البرتغاليين لم يلبثوا أن عادوا فتمكنوا من طرد الهولنديين وأعقب ذلك امتداد نفوذهم فى أنجولا، حتى إذا كان عام 1578، استطاعوا مد نفوذهم شمالاً من ساوباولو وفى الجنوب منها حتى خط عرض 15، مما خلق أخيراً مستعمرة البرتغال الكبرى فى غرب القارة والمعروفة بإسم أنجولا.

أما على ساحل غينيا، فإن مركز البرتغاليين قد تززع. لأن القلاع التى بنوها على ساحل الذهب لم يسيطروا عليها طويلاً، إذ انتزعها منهم الهولنديون فى بداية القرن السابع

عشر، وانشصرت سيطرتهم على المنطقة الممتدة بين "جامبيا" و"سيراليون"، والتي عرفت باسم غينيا البرتغالية واتخذ البرتغاليون الإجراءات الكفيلة بتحويل مراكزهم المتناثرة فى هذه المنطقة إلى منطقة سيطرة.

هذا فيما يختص بالاستعمار البرتغالى فى غرب أفريقيا. أما فى شرق أفريقيا فقد أدت الرغبة فى إقامة محطات فى الطريق إلى الهند إلى استيلاء البرتغاليين على جملة مراكز على الساحل الشرقى لإفريقية. وبطبيعة الحال فقد لقوا فى هذا الشأن متاعب أكبر نظراً لسيطرة العرب على أغلب هذه المراكز، ولكن المدافع الحديثة كانت لها الكلمة الأخيرة. فلم تأت سنة 1520 حتى كان البرتغاليون قد استولوا على "كلوة"، و"زنجبار"، و"موباسا"، و"مالندى"، و"مقديشيو"، و"مبا". بل كل ما يقع شمال نهر "روفوما" ولكنهم لم يحتلوا موزمبيق إلا فى سنة 1530، وأنشأوا بها حصوناً حربية، ثم تحولوا إلى سوفالا، وكانت هذه ثغراً عربياً ومركزاً لسلطنة ظلت لخمسة عشر عاماً أهم مراكز شرق أفريقيا، بسبب وجود الذهب فى مناجم "مونوموتابا" فى روديسيا الجنوبية. وكان ذهبها يحمل إلى البحر الأحمر والخليج الفارسى، وسمى هذا المركز سوفالا، ولكن أهمية موزمبيق، تقدمت حتى أعطت إسمها للمنطقة كلها.

وفى سنة 1544 أسس البرتغاليون مركزاً لهم فى "كيليمانى" وهناك سمعوا عن مملكة مونوموتابا، وما فيها من ذهب وفير، فعولوا على الدخول إليها عن طريق نهر "زمبى"، لأنهم وجدوا الوصول إليها عن طريق سوفالا مستحيلاً بسبب عداء الأهالى، وجهزت لذلك حملة سنة 1569، ولكن الذباب أخذ يفتك بخيولها، كما أرغمتها هجمات الأهالى على العودة بعد أن أبيد معظمها.

ولم تلبث أن تحالفت ثورات القوى الوطنية مع المحاولات العربية لاستعادة النفوذ العربى، مع منافسة القوى الاستعمارية الأخرى، على حصر النفوذ البرتغالى على الساحل، وتحطيم السيطرة البرتغالية فى شرق أفريقيا فى النهاية. فقد قاومت القبائل المحلية التغلغل البرتغالى إلى الداخل فى أوائل النصف الثانى من القرن السادس عشر. وفى نهاية هذا القرن تحولت هذه المقاومة إلى ثورات انتشرت فى أغلب مناطق السيطرة البرتغالية. وكان أقواها تلك التى قادها "ماكوا" فى منتصف القرن الثامن عشر، وأجبرت البرتغاليين

على إخلاء قلاع مناجم الذهب فى أعلى الزمببىزى، وسقوط القلاع المواجهة لموزمبيق فى أبى الثوار.

ومن ناحية أخرى، فقد ظهر الهولنديون الذين كانوا قد بدأوا نشاطهم فى المياه الهندية منذ سنة 1609، وهاجموا موزمبيق، الأمر الذى دفع البرتغاليين إلى فصل أملاكهم الأفريقية عن إمبراطورية الهند، وتعيين حاكم عام عليها. ولم يلبث البريطانيون أن ظهروا فى المياه الهندية سنة 1649، وتبعهم الهولنديون الذين أسسوا مستعمرة جنوب إفريقية. كما ظهر الفرنسيون فى مدغشقر. بينما استولى العرب على أملاك البرتغاليين فى مسقط، ثم أخذوا فى مهاجمة هذه الأملاك على ساحل زنجبار، وأخذت هذه الهجمات تشتد خلال السنوات الأخيرة من القرن السابع عشر. حتى إذا كانت سنة 1698، كان البرتغاليون قد فقدوا كل قلاعهم شمال موزمبيق، حتى كادت تسقط موزمبيق نفسها، ولم يبق فى يد البرتغاليين على الساحل الزنجبارى سوى "مباشة" التى أخليت بدورها سنة 1730 بمقتضى اتفاق مع إمام مسقط الذى أسس دولة زنجبار الحديثة.

وهكذا تقلص النفوذ البرتغالى فى شرق أفريقيا، وأصبح محصوراً فى المنطقة التى عرفت فيما بعد باسم مستعمرة موزمبيق البرتغالية التى تحددت بنهر "روفوما" فى الشمال وبحيرة "نياسا" فى الغرب و"سوازى لاند" فى الجنوب.

ويهمنا هنا أن نوضح نتائج الاستعمار البرتغالى فى أفريقيا:

أولاً: لم يزد هذا الاستعمار فى الحقيقة على نقط ومواقع عسكرية منتشرة على السواحل، ولم يمتد أبداً على مساحات واسعة من اليابس. وكان نمطه أقرب ما يكون إلى نوع الاستعمار الإغريقي، فيما عدا أنه لم يعرف الاستعمار السكنى. وفى الحقيقة أنه لم يكن لدى البرتغال - حتى لو أرادت - المقدرة على الاستعمار السكنى لسبب بسيط هو أن عدد سكانها فى عصرها البطولى هذا لم يكن يزيد على المليون نسمة. لذلك ظل الاستعمار البرتغالى استعماراً تجارياً بالدرجة الأولى، فهو فى آسيا استعمار التوابل، وهو فى أفريقيا استعمار الذهب والعبيد.

ثانياً: كان الغرض من إقامة المراكز العسكرية على السواحل في أفريقيا، الإتجار بالعبيد. فقد كانت هذه المراكز التجارية مجعماً للعبيد الذي يجلب من مختلف الأجزاء الداخلية، ريثما تصل المراكب لتحمله إلى البلاد التي تطلبه. وكانت الأمريكتان أكبر عميل له. وقد اعتمد هؤلاء التجار البرتغاليون على زعماء القبائل الموجودة في الداخل، فعقدوا معهم الإتفاقات لتموينهم بالعبيد، أو مساعدتهم للإغارة على أعدائهم وإصطياد العبيد منهم. وكانت هذه المراكز التجارية تحرس بواسطة الجندي البرتغالي.

ثالثاً: على الرغم من أن أفريقيا كانت تعرف الرق منذ قرون سابقة، إلا أن اشتراك البرتغاليين فيه على نطاق واسع، فضلاً عن استغلالهم الخلافات المحلية بين القبائل، قد أدى إلى دمار المجتمعات الأفريقية، فانتشر البؤس والخراب، ودفعت المجاعات والإنحلال الخلقى للناس إلى اتباع عادة أكل لحوم البشر، الأمر الذي تجمع المصادر على أنه لم يكن أبداً من مظاهر النظام القبلي الأفريقي أو عاداتهم القبلية.

رابعاً: ركز البرتغاليون همهم في جمع الرقيق، ولم يتحولوا إلى العاج أو النحاس إلا فيما بعد، ولكن هذه المعادن لم تكن وفيرة، فظلت تجارة العبيد تجارتهم الرئيسية، فقد كان الطلب عليها لا ينتهي للعمل في المناجم ومزارع قصب السكر في جزر الهند الغربية وجيانا البرتغالية في أمريكا الجنوبية. وقد سجلت الوثائق أن عدد العبيد الذي صدر من سنة 1486 إلى سنة 1641 كان يصل إلى 9 آلاف كل عام، ثم زاد بعد ذلك حتى وصل في القرن الثامن عشر إلى 25 ألف كل عام، ثم إلى 30 ألف في السنوات الأولى من القرن التاسع عشر.

خامساً: تشهد الوثائق أيضاً بأن هؤلاء العبيد كانوا في مستوى اجتماعي واقتصادي أعلى من الهنود الحمر، بل لعله كان في بعض النواحي أعلى من المستعمرين البيض. وكان الدور الذي لعبه هؤلاء العبيد في خلق البرازيل عظيماً، على الرغم من الظروف السيئة التي عاشوا فيها، فقد كان هذا الدور أعظم بكثير من دور الوطنيين، بل أعظم من دور البرتغاليين أنفسهم، إذ كانوا اليد اليمنى التي اعتمد

عليها فى خلق المجتمع الزراعى فى البرازيل، بينما كان الهنود قبل البرتغاليون اليد اليسرى. فضلاً عن ذلك، فقد كانوا السبب فى إدخال زراعة الكاكاو والفلفل والدخان والأرز هناك.

سادساً: على الرغم من الصبغة الدينية التى اتسمت بها أعمال الاستعمار البرتغالى، وعلى الرغم من دور البابا نيقولا فى تشجيع الاستكشافات وتحديد مناطق التوسع بين البرتغال وأسبانيا ببركته الأبوية فى معاهدة "توردوسيلاس Tordosellas" إلا أن الكنيسة لم تتدخل فى تجارة العبيد الهمجية، قانعة بالأسلاب، وكل ما كانت تطلبه هو تعمد العبيد المرسلين إلى الأمريكتين أولاً، حتى يتيسر إنقاذ أرواحهم.

هذا على كل حال فيما يتصل بالاستعمار البرتغالى فى آسيا وأفريقيا، أما ما يتصل بالاستعمار البرتغالى فى أمريكا اللاتينية. فهو يختلف من جميع الوجوه عن استعمار آسيا وأفريقيا. فاستعمار آسيا وأفريقيا، كما رأينا. هو استعمار بحرى ساحلى يقوم على التجارة، ويرجع السبب فى ذلك إلى كثافة السكان فى العالم القديم. أما بالنسبة لاستعمار البرازيل، فهو استعمار قارى استيطانى أساسه الزراعة.

وقد رأينا كيف أن كبرال البرتغالى قد تمكن من كشف البرازيل صدفة وهو فى طريقه إلى الهند، فصارت تلك البلاد من نصيب البرتغال تبعاً لمعاهدة "توردوسيلاس" بين البرتغال وأسبانيا سنة 1494 التى تقرر فيها أن تكون كل الأراضى التى تكشف خط يبعد عن الرأس الأخضر بـ 370 فرسخاً (الفرسخ ثلاثة أميال) من نصيب البرتغال، وأما التى تقع غربه، فتكون من نصيب أسبانيا (وكان الإتفاق السابق فى سنة 1492 ينص على 100 فرسخ فقط) وفى السنة التالية لكشف كابرال البرازيل، أرسلت البرتغال أمريجو فسبوتشى Amerigo Vispucci وهو فلورنسى ترك خدمة الأسبان ودخل خدمة البرتغال، إلى البرازيل، فتمكن من السير بجوار ساحل البرازيل من رأس "سانت روك" إلى "ريودى جانيرو"، ثم إلى نهر "لابلاتا"، وكتب إلى صديق له فى فلورنسا رسالة بعد عودته إلى "شبونة" تكلم فيها عن العثور على عالم جديد. ولذلك أطلق اسمه على القارة.

وقد ظلت البرازيل فى البداية، أى بعد اكتشافها على يد أمريجو فسبوتشى، مجرد نقطة تموين للبرتغاليين فى الطريق إلى الهند لا أكثر، فقد كان لديهم عمل آخر يعود بربح أكبر هو تجارة الشرق، ولذلك مضى وقت طويل قبل أن تضم البرازيل إلى مجال مشروعات البرتغال فيما وراء البحار، خصوصاً عندما أخذت تمتد إمبراطوريتها فى الشرق.

على أن البلاد لم يكن بها ثروة إلا الزراعة المدارية التى تحتاج إلى أيد عاملة كثيرة وأبعديات واسعة. وفى الوقت نفسه لم يكن هناك عدد متوفر من البرتغاليين كافياً لفتح البلاد واستعمارها. فقد كان عدد السكان البرتغال لا يزيد على مليون - كما ذكرنا - كما أن المغامرات الشرقية استنفذت عدداً كبيراً من سكانها، ولذلك كان عليها أن تبحث عن موارد أخرى من الأيدى العاملة. غير أنه لما كان الهنود الحمر لا يصلحون، لعدم ميلهم للعمل المنظم، فمن هنا بدأ جلب الرقيق الأفريقى بأعداد ضخمة، حتى تضاءل إلى جوارهم عدد البرتغاليين كثيراً.

وبالإختلاط المفرط بين دم البرتغاليين أنفسهم ودم كل من الهنود والزنوج، شارك البرتغاليون فى حل مشكلة السكان فى البرازيل. وعلى هذا النحو تكونت البيئة الاجتماعية للبرازيل. وقد أدخل البرتغاليون زراعة القصب فى البلاد حتى أصبح فى وقت مبكر أساساً هاماً فى اقتصادها، وذلك إلى جانب محصولين ثانويين هامين، هما : الطباق والقطن.

وعلى الرغم من أن القبائل البرازيلية كانت قبائل مقاتلة، إلا أنها عجزت عن تكوين جبهة متحدة ضد البرتغاليين. وقد حدث بعض القتال المتقطع، ولكن البرتغاليين الذين جاءوا مستعمرين، تجنبوا العداوات الصريحة ما استطاعوا. وقد قامت الحياة الاقتصادية فى البرازيل على الأبعديات (المزارع الكبيرة) التى كان يملكها أفراد الطبقة الأرستقراطية البرتغالية، ويعمل فيها الرقيق، وظلت الزراعة المدارية هى أساس الاستعمار البرتغالى هناك.

الاستعمار الأسباني

كان اتجاه أسبانيا فى الكشف الجغرافى عكس اتجاه البرتغال، لقد كان اتجاه البرتغال إلى الشرق، أما اتجاه أسبانيا فكان إلى الغرب، وكان الهدف واحداً، وهو الوصول إلى جزر التوابل، ولكن فى هذه المرة عن طريق الغرب، فقد كانت فكرة كريستوفر كولومبس، وهو إيطالى من جنوة، أنه مادامت الأرض كروية، فإنه فى الإمكان الوصول إلى الهند بالسير فى المحيط غرباً، وعلى هذا النحو عندما وصل إلى جزر "بهاما" وشواطئ "كوبا" وجزيرة "هايتى" التى أسماها "إسبانولا" كان يظن أنه قد وصل فعلاً إلى طرف العالم الشرقى. بل أنه لم يعرف أنه اكتشف عالماً جديداً عندما اكتشف فى رحلاته التالية جزيرة "جمايكا" وبعض جزر "الأنتيل" سنة 1493، ثم ساحل "فنزويلا" سنة 1498 ثم ساحل "هندوراس" بأمريكا الوسطى.

وقد قام كولومبس بأربع رحلات، الأولى فى أغسطس 1492، وقد وصل - كما ذكرنا - إلى جزر بهاما وشواطئ كوبا وجزيرة هايتى وعاد إلى أسبانيا فى مارس 1493. والثانية فى سبتمبر من نفس العام (1493)، وقد اكتشف جمايكا وبعض جزر الأنتيل، وعاد فى يونيه 1496. والثالثة فى مايو 1498 - وهى السنة التى وصل فيها دا جاما إلى الهند. وقد اكتشف ساحل فنزويلا. والرابعة فى مايو 1502، وقد اكتشف ساحل هندوراس بأمريكا الوسطى.

وقد أعقب رحلات كولومبس استعمار هذه الجهات من قبل ملكى أسبانيا. فمنذ الرحلة الأولى، حصل الملكان الكاثوليكيان من البابا إسكندر السادس فى عام 1492 على حق امتلاك الأراضى التى يتم كشفها، ورسمت القرارات خطأً وهمياً يمتد شمالاً وجنوباً بمقدار مائة فرسخ إلى الغرب من جزر أزور أو "الرأس الأخضر" فلا يجوز تجاوز هذا الخط دون تصريح أسبانيا.

ولما كان هذا الخط يعوق جهود البرتغال فى الكشف فى المحيط الأطلنطى، فقد جرت مفاوضات بينها وبين أسبانيا، وتم الإتفاق فى معاهدة "توردوسيلاس" كما ذكرنا على أن يمتد خط التقسيم إلى 270 فرسخاً من جزر الرأس الأخضر، بحيث يصبح كل ما يقع شرقه من نصيب البرتغال، وما يقع غربه من نصيب أسبانيا.

وفى السنوات التالية، تمكن المستكشفون الأسبان من اكتشاف واستعمار مناطق أخرى، فتمكن "بنزون" من النزول فى رأس "سان أوغسطين"، فى الطرف الشمالى من البرازيل، ثم اكتشف المنطقة الواقعة من تلك النقطة إلى "فنزويلا" شمالاً. كما تمكن "ليون" أحد المستعمرين فى اسبانولا من كشف شبه جزيرة فلوريدا، وكذلك تمكن "بابوا" من عبور برزخ دارين فى بنما، ورؤية المحيط الذى عرف فيما بعد بالمحيط الهادى، وذلك لأول مرة قبل أن يكشفه ماجلان.

وفى سبتمبر سنة 1519 أبحر ماجلان من أسبانيا، ومعه أوامر من الإمبراطور شارل الخامس بالبحث عن الطريق الغربى إلى الهند تمهيداً للوصول إلى "مولوقوس" Moluccos (جزر التوابل) والنضال مع البرتغال فى الهند الشرقية.

وقد وصل ماجلان إلى شاطئى البرازيل عند "ريو دى جانيرو" ثم إلى مصب نهر "لابلاتا" ثم دار حول أمريكا الجنوبية، ثم دخل فى نوفمبر سنة 1520 المحيط الذى أسماه بالباسيفيكي. وبلغ "الفليبين" بعد ثلاثة أشهر، أى فى مارس 1531، التى أعطيت إسم الملك الأسبانى فيما بعد.

وعندما قتل فى معركة مع الوطنيين هناك فى أبريل من نفس السنة، تمكن أحد رجاله وهو "ديلكانو" من إتمام الرحلة والوصول إلى أسبانيا عن طريق رأس الرجاء الصالح فى 6 سبتمبر سنة 1522، وبذلك تكون قد تمت الرحلة حول الأرض، ومنذ ذلك الحين دخلت الفليبين فلك الإمبراطورية الأسبانية.

وقد كان من أثر نجاح رحلة ماجلان أن صار شارل الخامس يرغب فى دعم ادعاءات أسبانيا فى "المولوقوس" الشرقية ذات الأرباح والإيرادات الوفيرة، وطمع الأسبان بعد ذلك فى إمتلاك سومطرة، فأرسل الإمبراطور إلى الهند الشرقية حملتين فى 1525، 1526، ولكن فشل الحملة الأخيرة بالإضافة إلى زواج الإمبراطور من إيزابيلا شقيقة يوحنا الثالث ملك البرتغال، جعله يخصص جهوده للكشف والاستعمار فى العالم الجديد. وبهذا تكونت الإمبراطورية الأسبانية فى أمريكا.

ويمكن القول أن أهم الفتوح الأولى قد تمت على يد أفراد تحملوا نفقات فتوحهم، وبدوافع من أنفسهم أو باسم التاج أو بمقتضى مراسيم ملكية، رجاء الحصول على إيرادات الأراضي المفتوحة، أو منحهم حق إدارتها وحكمها. وعلى هذا النحو تم فتح المكسيك على يد "كورتيز" و"جواتيمالا" على يد "الغارادو" وبيرو على يد "بizarو".

وقد كانت جزر الهند الغربية أول ما وطأ الأسبان. فكانت لصغرها وتفتتها فريسة سهلة لهم. فاستعمروا جزر الأونتيل و"كوبا" و"هايتي" (اسبانولا)، "بورتوريكو"، ولكنهم وجدوا في تلك الأماكن مقداراً صغيراً من الذهب فاستخدموا هذه الجزر كنقطة قفز على القارة، وكانت سانتو دومينجو في هايتي أول مقر للحكومة الأسبانية في أمريكا اللاتينية.

كانت أكثر فتوح الأسبان الأولى، في المكسيك التي سكنتها قبائل "الأزتك" ذات الحضارة القديمة في العصور الوسطى، وكانت حكومتها بالغة مبلغاً كبيراً من النظام، كما أن مدن ها كانت منظمة لدرجة فاقت بعض المدن الأسبانية. وقد فتحها "كورتيز" بعد أن تغلب على ملك الأزتك "مينتيزوما" بمعاونة بعض القبائل الخاضعة لحكم الأزتك. وأقسم العاهل الهندي وكبار رجاله يمين الولاء لملك قشتالة.. ولكن الأسبان الصارم أثار ثورة الأزتك على الأسبان ومينتيزوما فاضطر كورتيز إلى الإنسحاب سنة 1520 بعد خسائر فادحة. ومات مينتيزوما إما على يد رعاياه أو على يد الأسبان.

ولكن كورتيز أعاد تنظيم قواته، واستطاع بمعاونة جيش من الأهالي الأصليين محاصرة عاصمة الأزتك (ثينوشيتلن) وفتحها. وقد هدمت العاصمة تماماً، وأقيمت عليها مدينة مكسيكو التي أصبحت مقراً للحكومة ولاية المكسيك الجديدة التي أنشئت فيما بعد.

وعلى كل حال، فقد وطد الأسبان دعائم سيطرتهم على الأراضي المجاورة، وامتدت فتوحاتهم بسرعة، فاستولوا على جواتيمالا سنة 1523، والسلفادور سنة 1525، وهندوراس ونيكاراجوا سنة 1524، كما أسسوا جملة مدن جديدة في أمريكا الوسطى.

كذلك اتجه الأسبان صوب أمريكا الشمالية في الوقت الذي كانوا يؤسسون فيه مستعمراتهم في أمريكا الوسطى والجنوبية، فدخلوا الأقاليم المعروفة الآن بإسم الولايات المتحدة الأمريكية. فقد نزل بونسي دي ليون في فلوريدا كما ذكرنا، وحاول عبثاً تأسيس

مستعمرة بها سنة 1521. وسار "دى فاكا" فى إقليم تكساس المطل على الخليج من الشمال الغربى حتى وصل إلى كاليفورنيا.

وفى سنة 1541 استكشف "دى سوتو" نهر المسيسى. كذلك ذهب "كورنادو" إلى الإقليم المعروف اليوم بإسم كنساس للبحث عن الذهب.

وفى سنة 1565 أسس الأسبان أول مستعمرة استيطانية فى سانت أوغستين فى فلوريدا، وبنوا قلعة كبيرة لحمايتهم من إغارات الهنود عليها وكذا غارات المغامرين الأوروبيين.

وفى أمريكا الجنوبية، قامت حملات الأسبان من بناما التى أسسوها عام 1519، للتوغل جنوباً فى الأقاليم التى كانت تقطنها شعوب "الإنكا" القديمة التى أسست إمبراطورية كبيرة غنية بمناجم الذهب، والفضة، تشمل هضبة "بيرو" وكل إقليم شيلى، وجزءاً من بوليفيا. وقد قاد هذه الحملات بيزارو، وانتصر على الإنكا، واحتل "كوزكو" عاصمتهم وأسس "ليما" التى أصبحت عاصمة بيرو وانتهب أسلاباً كبيرة من الذهب والفضة.

وفى أثناء هذه الفتوحات الأسبانية على يد بيزارو. إنتشرت الفتوح الأسبانية فى شيلى، وأسس "دى فالديفيا" سنتياجو عام 1541. وكان لوجود مناجم الفضة جنوب بحيرة تيتيكاكا حافظاً فى توجيه الأنظار نحو جهات منابع، نهري "الأمازون" و"الباراجواى"، أى فى "بوليفيا" وسميت بوليفيا فى بادئ الأمر "بيرو العليا".

وفى سنة 1545 اكتشف أحد الهنود الفضة فى جبل بوتوسى. ثم امتدت سيطرة الأسبان على فينزويلا. وغرناطة الجديدة (كولومبيا) كما استطاعوا استعمار الأرجنتين، وأسسوا "بوينوس أيريس".

على كل حال يهمننا أن نستعرض النتائج الآتية للاستعمار الأسبانى فى أمريكا:

أولاً: اختلف هذا الاستعمار عن الاستعمار الإستراتيجى الساحلى البرتغالى فى أفريقيا وآسيا فى أنه كان استعماراً قارياً استيطانياً. أقرب فى طبيعته إلى الاستعمار الرومانى العسكرى القديم. ويرجع السبب فى ذلك إلى أن الاستعمار البرتغالى فى أفريقيا وآسيا قد دخل مناطق مأهولة هذا بالإضافة إلى أن البرتغال - كما ذكرنا - لم يكن لديها القوة

البشرية لمئه. أما فى حالة الاستعمار الأسبانى، فقد حدث فى مناطق مخلخلة قليلة السكان، يصلح كثير منها بحكم ارتفاعه لتوطن البيض. كما أن أسبانيا كانت قوتها البشرية أكبر نسبياً، ولذلك فقد إتخذ هذا الاستعمار نمطاً استيطانياً أخذ يشتد حتى تحول إلى خليط جنسى لم يسبق له مثيل.

ثانياً: إذا كان اتجاه الأسبان فى البداية موجهاً نحو تجارة التوابل، إلا أن هذا الإتجاه قد تغير بعد سيطرة البرتغال على هذه التجارة. فضلاً عن طول الطريق الغربى، الذى أثبت فشله تجارياً، لأنه أطول بكثير من طريق البرتغال. هذا إلى جانب فشل الحملة التى أرسلت إلى جزر الهند الشرقية لانتزاعها من يد البرتغاليين. كما أن المناطق التى دخلها الإسبان لم يكن بها توابل أو تجارة تستغل، وإنما كانت توابل هذه المناطق هى المعادن النفيسة، الذهب والفضة. ولهذا اندفعوا فى أمريكا اللاتينية مباشرة إلى المرتفعات الغربية: الغنية جيولوجياً بهذه الثروات، فى المكسيك مباشرة إلى المرتفعات الغربية، الغنية جيولوجياً بهذه الثروات، فى المكسيك وبيرو. وسرعان ما أخذت المدن الأسبانية تذهب وتعود محملة بالفضة من المستعمرات. وقد ازداد تدفق هذا المعدن على الموانئ الأسبانية فى عهد فيليب الثانى (1556 - 1571) لاسيما بعد أن اكتشفت مناجم الفضة فى "بوتوسى" فى بوليفيا سنة 1545. وقد حاولت أسبانيا فى أول الأمر الإحتفاظ بهذا المعدن النفيس داخل بلادها، ولكن عجز المصانع الأسبانية عن سد حاجة البلاد من المصنوعات، إضطرها إلى شراء حاجتها من ذلك كله من المنطقة الشمالية الغربية الصناعية فى أوروبا.

وانتهى الأمر بأن أصبحت أسبانيا هى القناة التى تجرى منها الفضة إلى بقية أوروبا، ومن هذا الحين بدأ عصر الفضة فى أوروبا، وبقي هذا المعدن خلال الخمسين سنة التالية يسيطر على تطور الحياة السياسية والدينية والاجتماعية والاقتصادية فيها.

أما بالنسبة لجزر الهند الغربية وشرق القارة وشيلي، حيث لم تكن بها ثروة إلا الزراعة المدارية، فقد تطلب الأمر الاستعانة بالأيدى العاملة.

ولما كانت الحروب والأمراض والاسترقاق قد قضت على العدد الكبير من الهنود الحمر سكان البلاد الأصليين، فقد اجتلب الأسبان الرقيق الأسود من أفريقيا منذ سنة 1501 لفلاحة الأرض والعمل فى المناجم. وقد عمد الأسبان إلى تقسيم الأراضى إلى إقطاعات وزعت بين الأسبان، وإرغام الهنود والرقيق الذين يعيشون عليها على العمل فيها دون أجر وتسمى هذه الإقطاعات الموزعة بما عليها من أيد عاملة "ريبارتيمنتس انكوميندوس" Repartimientos Ecomiendos وعلى هذا النحو كانت البنية الاجتماعية للمستعمرات الأسبانية تتكون من سادة ورقيق.

ثالثاً: إتسمت الفتوح والاستعمار الأسبانى بقسوة بالغة، واستغلال الأهالى استغلالاً شائناً لا يعرف الرحمة. وكانت هذه القسوة محل تنديد شديد من بعض الأسبان أنفسهم ضد مواطنيهم، فكتبوا عن غرائزهم فى التلذذ بممارسة القسوة مع الأهالى. وعلى رأس هؤلاء المنبذين "لاس كاساس" الذى كتب كتابه "تدمير الهنود".

على كل حال، فيتضح مما ذكرناه من الاستعمار الأسبانى والاستعمار البرتغالى قبله، أنهما قد حدثا فى وقت واحد تقريباً، وهو القرن السادس عشر. لقد خرجت أسبانيا والبرتغال من الوطن، وقد أعطى كل منهما للآخر ظهره، وقد وجدا نفسيهما فى نهاية المطاف وجهاً لوجه فى الشرق الأقصى: أسبانيا فى الفلبين، والبرتغال فى جزر الهند الشرقية، أى بعكس موقعيهما فى أوروبا، وعلى عكس موقعهما فى أمريكا اللاتينية. وبهذا أغلقت الدائرة الاستعمارية حول محيط الكرة الأرضية.

على أن الإمبراطورية البرتغالية لم تعمر طويلاً، بسبب ضعف البرتغال نفسها. فبالإضافة إلى قلة تعداد سكان البرتغال، فإن الفلاحين صاروا يتركون أراضيهم للإشتراك فى الرحلات والحملات والحروب، حتى أهملت الزراعة وكثرت الأراضى البور وعم البؤس غالبية السكان. وما لبثت مملكة البرتغال أن انتقلت بالوراثة إلى التاج الأسبانى عام 1580، بعد أن مات ملكها دون وريث، مما أدى إلى إهمال الإمبراطورية البرتغالية، لأن فيليب لم يهتم بها. وسرعان ما استغلت هولندا - القوة البحرية الصاعدة - فرصة تحطيم البرتغال على يد أسبانيا لثرت دورها وتجاريتها، بل ومستعمراتها.

الاستعمار الهولندي

إذا كان القرن السادس عشر هو قرن البرتغال وأسبانيا، فإن القرن السابع عشر هو قرن هولندا. وكانت الأراضي المنخفضة (هولندا وبلجيكا) خاضعة لأسبانيا، وفي العقد الأول من القرن السابع عشر استطاعت هولندا أن تنتزع استقلالها من أسبانيا في حروب الإصلاح الديني، بينما ظلت بلجيكا أسبانية.

ومنذ ذلك الحين بدأت تجارة التوابل والشرق تصب في هولندا التي ورثت دور البرتغال بمثل ما ورثت أنتورب دور لشبونة. فصارت أكبر مركز تجارى فى أوروبا. وفى الحقيقة أن موقع البرتغال (ايبيريا بعامة) وإن أعطاها الأسبقية فى الشرق، إلا أنه لم يكن الأمثل بالنسبة لتجارة الشرق مع أوروبا، لأن ايبيريا كانت منعزلة عن القارة ومواصلاتها البرية بالحائط الجبلى. أما الأراضي المنخفضة فكانت تقع فى نهاية الشارع الرئيسى للحركة فى قلب أوروبا. وهو "الراين": الذى كان وحده من بين أنهار غرب القارة متوغلاً فى قلبها.

وقد سنحت الفرصة لهولندا لتراث الإمبراطورية البرتغالية، حين حطمت أسبانيا قوة البرتغال، ثم تحطمت قوة الأرمادا على يد إنجلترا فبدأت هولندا إنقضاضها على المستعمرات البرتغالية، ولم تزل تختطف من البرتغال مواقعها ومستعمراتها فى الهند والهند الشرقية واحداً بعد الآخر، حتى تقلصت إلى جيوب صغيرة متخلفة تتمثل فى "دامار" و"جوا" فى الهند، و"تيمور" فى الهند الشرقية.

وفى الطريق إلى الهند أقاموا المستعمرات الساحلية فى ساحل غانة سنة 1595، وكانوا أول من نزل فى "الكاب" بموقعه الحيوى، بعد أن أخطأه البرتغاليون بصورة محيرة وغير مفهومة، وأسسوا مدينة الراس سنة 1652 ثم بعدها امتلكوا جزيرة "موريشيوس" التى أعطوها إسم أميرهم موريس. وأخيراً احتلوا جزيرة "سيلان"، بل احتلوا "فورموزا". أكثر من هذا، فقد انحدروا من جزر الهند الشرقية جنوباً، حتى كشفوا ساحل شمال أستراليا فى بداية القرن السابع عشر، كما كشفوا "تازمانيا"، و"نيوزيلاندا" (نسبة إلى زيلند بهولندا) فى النصف الأول من نفس القرن. وإن كانت الكشوف الأخيرة لم تؤد إلى دور استعمارى ما.

ولم تقتصر الإمبراطورية الهولندية على العالم القديم، بل أسسوا المستعمرات فى "جيانا". وفى البرازيل رسمت شركة الهند الغربية الهولندية خطأً طموحة للحصول على أرض شاسعة ثبتت فيها أقدامها أبدأً، فاستولت على "بائيا" سنة 1624، وأخذت "ولندا" وحصنها فى "ريسيف" - وإن اضطروا لمغادرة البلاد سنة 1654- كذلك امتلكوا نيو أمستردام (نيويورك فيما بعد). وعدا هذا فقد تسيدوا تجارة البحار والمحيطات بالنقل البحرى لكل أوروبا، حتى سمو أنفسهم "نقلة البحر".

ويهمنا هنا أن نرسم بعض ملامح الاستعمار الهولندى:

أولاً: قام الاستعمار الهولندى بصفة خاصة على أيدى التجار الهولنديين. فقد رأينا كيف تمرد التجار الهولنديون على أسعار الإحتكار التى كان يطلبها البرتغاليون للتوابل، وكيف قرروا فى سنة 1592 بأمستردام إنشاء شركة للتجارة مع الهند. وقد تأسست شركة الهند الشرقية المتحدة بمقتضى مرسوم صدر فى 20 مارس سنة 1602 بمنح الشركة، ليس فقط إحتكار التجارة، بل وخولها سلطات سيادية عليا واسعة لعقد المعاهدات والمحالقات، ولفتح ما تشاء من الأراضى وبناء الحصون، إلى غير ذلك. وكانت أول محاولة بذلتها الشركة للحلول محل البرتغاليين فى جزر أندونيسيا، التى كانت قبضة البرتغاليين عليها لا تزال ضعيفة. على أن مركز الشرطة لم يتوطد تماماً إلا بعد فتح جاكرتا واحتلالها فى 30 مايو سنة 1619 على يد "جان بيترزكوين". وفى سنة 1641 إنتزع "أنطونى فان ديمين" الذى عين حاكماً عام 1633. "ملقا" مظهر عظمة البرتغاليين فى الشرق. وفى سنة 1654 تمكن "هايدن" من إحتلال كولومبو وإقصاء سلطان البرتغاليين من سيلان. وما لبثت "كوتشين"، مؤسستهم الأولى فى الهند، أن أحتلت فى سنة 1660، ثم سقطت المحطات التجارية الأخرى تباعاً، وأخذ الهولنديون يقومون من "كولومبو" بحملة منظمة للقضاء على كل أثر للبرتغاليين فى تجارة الهند البحرية، وانتقلت تجارة الهند الشرقية فعلاً إلى الهولنديين، ولم يبق بعد جوا وجزيرتى "دامان" و"ديو" الصغيرتين أى أثر لذلك الصرح العظيم الذى أقامه البوكيرك.

ثانياً: على الرغم من أن الشركة حصلت لنفسها على النفوذ الأعلى فى شئون التجارة، إلا أنها لم تمارس شئون الحكم والسيادة. فقد كان الغرض السياسى هو التجارة لا الحكم،

ولذلك فقد عارض مجلس مديري الشركة "فان جوين" عندما اقترح تولى الشركة السيادة على جزيرة سيلان. وقال له بصراحة: إن مثل ذلك العمل قد يكون عمل ملك عظيم وطموح. ولكنه ليس عمل تجار لا يبحثون إلا عن الأرباح". ومع ذلك، فإن تغييراً أساسياً قد طرأ فيما بعد على هذه السياسة عندما وجد الهولنديون أن الاستغلال أنفع لهم من التجارة. فقد اتبعت الشركة نظام دفع الأموال مقدماً على المحصولات إلى المزارعين، فتهياً لها بذلك أن تنتزع الأراضي من أيدي ملاكها في جزر "باندا" و"امبونا" و"ملوكا". واحتكرت بيع الحبوب لهم بأسعار فاحشة، مما حطم اقتصاد هذه البلاد وأذاق الأهلين الفقر.

ثالثاً: ظل الحكم الهولندي في أندونيسيا حتى منتصف القرن الثامن عشر (1743) قاصراً على إدارة مؤسسات وحصون متناثرة من نقطة مركزية هي "جاكرتا"، التي أطلق عليها إسم "باتافيا". وفي سنة 1742 بدأ الهولنديون سياسة الاستيلاء المباشر على الأراضي والتفويض من الاستقلال السياسى للسلطات. ففي تلك السنة استولت الشركة على السواحل الشمالية "جاوة". كما نقلت إلى يدها نهائياً الهيمنة المطلقة على جميع الموانى البحرية. وفي سنة 1755 قسمت جاوة إلى خمس دول صغيرة، ووضع عليها حكام تابعون، وبذلك تقوى مركز الهولنديين في جاوة عند حلول سنة 1760. ولكن اهتمام الشركة ومصلحتها ظلاً في سومطرة والأقاليم الخارجية مقصورين على التجارة وحدها. ولكن لم تنقض سنوات قليلة حتى لم يعد الهولنديون فقط المحتكرين الوحيدين للتجارة الهولندية، بل هم السادة لجميع أقاليم الجزر، ولكنهم لم يتحملوا مسؤولية مباشرة عن الحكم، بل اتبعوا نظام الحكم غير المباشر الذى يعود عليهم بالأرباح الطائلة دون أن يتحملوا متاعب الحكم وهمومه.

رابعاً: إتسم الاستعمار الهولندي في أندونيسيا بالتدمير والجرائم والإنتقامات. فقد أحلوا العمال الأرقاء محل الفلاحين الأحرار في المزارع وعندما وجدوا أن إنتاج القرنفل في امبونا، ومولوكا، وباندا، يزيد على ما يحتاجه العالم، فرضوا تحويل بساتين القرنفل إلى حقول أرز وإلى مزارع لزراعة أشجار "الساجو"، وهو غذاء أضعف قيمة من الأرز، ثم بيع الأرز بسعر فاحش، وقطعوا عن "جاوة" مئونها من الأرز، مما اضطر الناس إلى

التخلى عن غذاء الأرز وتناول الساجو، فمات الكثيرون من تناول هذا الطعام، واقتضى الأمر استيراد عدد أكبر من الأرقاء، وعندما أصبح مشروب البن شائعاً بأوروبا، وصار سعره غالباً فى أسواق العالم، فرضوا الاستغلال على المزارعين، فكان المنتجون يسلمون من 240 إلى 270 رطلاً للشركة مقابل ثمن 125 رطلاً فقط، وبعد إجراء تخفيضات لأسباب وذرائع مختلفة، لا يصل إلى جيوب المزارعين الأندونيسيين إلا ثمن 14 رطلاً فقط. ولما عزف الفلاحون عن زراعة البن، أرغمهم الهولنديون على زراعته وبيعه لهم بسعر محدد حتى أصبحت جاوة مزرعة ضخمة للبن يملكها الهولنديون. وقد وضع "كوين" مؤسس باتافيا، المبدأ الذى أقيمت على أسسه السياسة الهولندية، بقوله: ألا يستطيع أى رجل فى أوروبا أن يفعل ما يشاء بماشيته؟ هكذا يفعل السيد هنا برجاله الذين يعتبرون بكل ما يملكون ملكاً خاصاً للسيد، شأنهم فى ذلك شأن البهائم فى الأراضى المنخفضة.

وقد أصبح مذهب "كوين" هذا الدعامة النظرية التى تقوم عليها علاقة الشركة بالأجير الأندونيسى الذى كان يسميه الأوروبيون "الكولى".

خامساً: أحدث نظام الضياع أو الأبعاديات الكبيرة ثورة صامته فى علاقة الهولنديين بالأندونيسيين، فقبل ذلك لم يكن الهولنديون إلا تجاراً يحتكرون التوابل والأرز، دون أن يتجاوز نشاط الشركة التجارى هذا الحد إلى التدخل فى حياة الأهلىن. على أن التحول من الاستعمار التجارى إلى الاستعمار الاستثمارى، ومن التجارة إلى نظام الضياع الكبرى، كان ينطوى على الاستغلال الفعلى للعمال والتحكم الشديد فى اقتصاد الأهلىن والإشراف الفعلى عليهم. بل ينطوى على تحقيق نظام إدارة الضياع الكبرى على قطر بأكمله. وفى العلاقة بين الشركة صاحبة العمل والأجراء، لم تكن لهؤلاء الأجراء أية حقوق على صاحب العمل حتى ولو حقوقاً إسمية.

ويقرر بعض الباحثين أنه ليس هناك نظير فى التاريخ لتلك الحالة التى ابتدعتها الاستعمار الهولندى، وهى تحويل أمة بأسرها إلى عمال بالضياع الكبرى، وتحويل الطبقة الأرستقراطية منها إلى مجرد رؤساء عمال ومشرفين، يفرض عن طريقهم العمل قهراً فى هذه المزارع. صحيح أن قبائل الإنكا فى بيرو كانت على هذا النحو من انعدام

الرحمة فى استغلالهم للأهالى ولكنهم كانوا على الأقل يعيشون فى البلاد، وينفقون مكاسبهم فيها.

أما فى حالة الاستعمار الهولندى، فكانت المكاسب ترسل إلى بلاد بعيدة لتتمتع بها بورجوازية تلك البلاد بعيداً عن مناظر الكدح والشقاء، فالهولنديون من بين جميع الأمم الأوروبية فى ذلك العصر الاستعمارى الأول، هم وحدهم الذين اتبعوا سياسة إنزال شعب بأسره بصورة منظمة إلى منزلة عمال الضياع الكبرى، دون أن يعترفوا قبلهم بأى التزام أخلاقى أو قانونى. وقد فعلوا ذلك بالشعب الذى يستمدون منه أعظم الغنم، بينما كانوا ببلاد الصين يتذللون ويخرون على الأرض ساجدين، وكانوا فى اليابان يتواضعون ويظهرون التوقير العظيم أمام الموظفين اليابانيين.

وفى الوقت الذى أعوزتهم حماسة البرتغاليين الدينية، التى كانوا يغلفون بها أطماعهم المادية، أو الشعور بالرسالة الثقافية التى كان يدعيها الفرنسيون لأنفسهم، أو الإهتمام الإنسانى العريض الذى ادعاه البريطانيون لأنفسهم - فى المناطق التى لهم فيها السلطة السياسية المباشرة - فإنهم استمسكوا بشدة بنظرية الإمتلاك والاستغلال، حتى إذا اضطروا إبان القرن التالى إلى تغيير سياستهم، ولم يكن ذلك نتيجة اقتناع، وإنما جرفتهم فى ذلك قوة الحركات التى حدثت خارج هولندا وأندونيسيا.

سادساً: لم ينقذ شعب جاوة من وهدة الإذلال التى تردى فيها، إلا إلهام الإسلام وروحه المتطبعة بطابع القوة والفداء. لقد دخل الإسلام فى الأصل إلى تلك الجزيرة على يد التجار الهنود. وعند وصول البرتغاليين لم يكن قد استقر بعد إلا فى المراكز التجارية الكبرى، وفى بعض بلاطات الحكام. حتى إذا قارب القرن السادس عشر على نهايته، كانت معظم جاوة، وسومطرة قد رضى بالإسلام ديناً. وقد شهدت فترة اشتداد الدعوة الإسلامية التى بدأت سنة 1630، قوة المبادئ الإسلامية تشتد وتقوى، كما شهدت بدء تكوين سلطة الزعماء الدينيين واقتراب الأهالى بوجه عام من تلك النظرة الإسلامية إلى الحياة.

أما من الناحية السياسية، فإن الحركة كانت تمثل روح المقاومة ضد الاستعمار فقد أدى اشتداد قوة الإسلام إلى ازدياد عظيم في شدة المقاومة الشعبية للاستعمار الهولندي بالجزر. واقتنع كبار موظفي الشركة في ذلك الزمان، مثل "فان جوينز" بأن الدين كان من أكبر أسباب الحروب المواصله ضد الهولنديين بالأرخبيل. تلك الحروب التي تمثل ظاهرة ملحوظة في التاريخ الأندونيسى خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر.

على كل حال، فإن الإمبراطورية الهولندية لم تلبث أن شاطرت الإمبراطورية البرتغالية مصيرها، فكل منهما كان إمبراطورية بحرية ساحلية تتألف من رقع متناثرة، وكل منهما بدأت تجارة لا توطناً، وكل منهما توهج كقوة بحرية لفترة قصيرة. فهي مثل البرتغال تعاني قاعدة أرضية محدودة، وكل منهما لم تكن أكثر من موقع جغرافي، وكل منهما كان يعاني من نقص في القوة البشرية، وكل منهما له حدود برية مشتركة مع قوة ضخمة سيكون على يديها مصرعها (البرتغال على يد أسبانيا، وهولندا على يد فرنسا).

وكما انتهزت هولندا الفرصة لثرت البرتغال، فستنتهز قوة بحرية أخرى هي بريطانيا الفرصة لثرت هولندا. بل إن وضع هولندا كان أسوأ، لأنها وقعت بين شقى رحى فرنسا التي تشترك معها في الحدود، وبريطانيا في البحر، وعلى ذلك فلم تلبث هولندا أن فقدت معظم تجارتها وخسرت كل قواتها البحرية وأصبحت بمثابة برتغال الشمال.

الاستعمار الفرنسي

على الرغم من أن فرنسا مع نهاية القرن الخامس عشر قد استكملت وحدتها القومية حول باريس، إلا أنها لم تكن مستعدة للخروج إلى العالم الخارجى، سواء في القارة أو عبر البحار، إلا مع مطلع القرن السابع عشر. وذلك بسبب حروبها مع جيرانها لتدعيم حدودها الشرقية البرية، وحروب الإصلاح الدينى في القرن السادس عشر. وقد قامت السياسة الفرنسية في القرن السابع عشر على أساسين:

الأول: التوسع القارى شرقاً وصولاً إلى الحدود الطبيعية.

الثانى: بناء قوة بحرية عظمى للتوسع عبر البحار. ولكن توزيع اهتمامها بين البحر والقارة سلب أغلب مشاريعها البحرية كثيراً من إمكاناتها، كما أن وجودها على بحرين

كان من شأنه أن يعوق وحدة أسطولها البحري. وفي هذا كله تكرر فرنسا دور أسبانيا وتوسعاتها.

والحقيقة أنها ورثت أسبانيا إستراتيجياً مثلما ورثت هولندا البرتغال. وكما كان على أسبانيا أن تواجه البرتغال، كان على فرنسا أن تتصدى لقوة هولندا. وكانت فرنسا قد بدأت بانتزاع الأراضي المنخفضة (بلجيكا) من أسبانيا المتداعية في منتصف القرن السابع عشر، ثم بدأت حروبها مع هولندا حتى تداعت قوة هولندا على يدها في نهاية القرن. على أن فرنسا رغم قوتها البحرية الضخمة لم تكن تسيطر على التجارة المربحة إلا لحد ضئيل، فظلت بحرياً قوة عسكرية أكثر منها قوة تجارية. ولذلك فقد حطمت قوتها عسكرياً، تماماً كما كانت أسبانيا هي التي حطمت البرتغال، ولكن التي ورثتها هي هولندا.

ومن الممكن أن نعد القرن الثامن عشر قرن فرنسا، فقد كانت تفوق بريطانيا على القارة. ولا تقل عنها بحراً. حتى إذا كانت الثورة الفرنسية ونابليون. وصلت السيادة الفرنسية إلى أقصى اتساعها في أوروبا.

أما فيما وراء البحار فينقسم التوسع الفرنسي إلى قسمين:

الأول: في العالم الجديد، والثاني في العالم القديم.

وبالنسبة للتوسع الفرنسي في العالم الجديد، فهو يبدأ بالكشوف الجغرافية الفرنسية في الربع الثاني من القرن السادس عشر، بوصول الرحالة الفرنسي "كارتيه" إلى مصب نهر سانت لورانس، وتوغله داخل كل الأراضي الأمريكية. وبلغ عدد الرحلات الكشفية التي قام بها في هذه المنطقة أربع رحلات، واستطاع، ومن بعده "دى روبر فال" الوصول حتى موقع "مونتريال". ولكن هذه المحاولة لاستعمار كندا أخفقت بسبب عداة الهنود والبرد القارس، فتعطل الاستعمار الفرنسي في كندا أكثر من خمسين عاماً.

وفي النصف الأول من القرن التالي (السابع عشر) استأنف الفرنسيون نشاطهم في كندا، حيث أسسوا في سنة 1604 أول مستعمرة فرنسية في شبه جزيرة أطلق عليها فيما بعد إسم "نوفاسكوشيا".

وفى سنة 1608 أسس الرحالة "صمويل دى شامبلان" مدينة "كيبك" كنواة لـ "فرنسا الجديدة" أو "كندا". وقد بدأت هذه كحقل صيد للفراء ثم حقل توطن وزراعة. ومن البحيرات امتدت فرنسا تلقائياً إلى قلب القارة.

ففى سنة 1682 نجح "لاسال" فى كشف نهر المسيسى وتتبعه إلى خليج المكسيك، وعلى محور نهري مرة أخرى أنشأ مستعمرة "لوزيانا" (نسبة إلى لويس الرابع عشر) التى تشمل القطاع الأكبر من سهول وسط القارة. وبذلك تكون فرنسا خير من استفاد من الأنهار فى التوسع السياسى واتخذتها عموداً فقرياً لإمبراطوريتها فى العالم الجديد. وفيما عدا ذلك فقد اتجهت فرنسا إلى جزر الهند الغربية حيث استطاعت أن تنتزع عدداً من جزرها الصغرى من أسبانيا أهمها "جواديلوب" و"المارتينيك"، كما قفزت إلى الساحل المقابل فى أمريكا الجنوبية لتبحث لها عن موطنٍ قدم فى "جيانا الفرنسية".

على أنه لسوء حظ فرنسا انتشرت فى مساحات هائلة لم تكن تتناسب مع عدد المستعمرين من أبنائها، فأصبح وجودها كله عبارة عن مساحة لا كثافة وفى الوقت نفسه فإن مصالح فرنسا فى القارة الأوروبية كانت متشعبة بشكل يحتم وجود جيش قوى فيها لحماية هذه المصالح، ولذلك فإن سلطانها على تلك المناطق المستعمرة كان ضعيفاً، الأمر الذى سهل على الإنجليز التغلب عليها فيما بعد وانتزاع كندا منها.

فلقد بنت فرنسا الحصون والمحطات العسكرية لتصل بين لوزيانا وكندا، فأحس أهالى المستعمرات الإنجليزية الممتدة على الساحل الشرقى بأنهم سوف يصبحون محصورين بين المحيط الأطلنطى وجبال الأبلاش، فلم يكن بد من وقوع الصدام بين الفريقين فى سنة 1754، وانتهى الصراع بتغلب الإنجليز عليهم وانتزاع كندا من أيديهم فى صلح باريس سنة 1763.

هذا بالنسبة للتوسع الفرنسى فى العالم الجديد، أما بالنسبة للتوسع فى العالم القديم، فقد اتجهت فرنسا إلى الهند، وأنشأت مجموعة من القواعد التجارية على سواحلها الشرقية والغربية تتكون من "شاندرناجور" Chandernagore ويانون Yanaon وبوند شيرى Pondichery وكاريكال Karical وماهى Mahe وتوغلت سيادتها لحد كبير فى بلاد الدكن

والكرنات، وقد نشطت تجارة فرنسا مع هذه المستعمرات نشاطاً كبيراً فى القرن السابع عشر.

أما فى أفريقيا، فقد غزا الفرنسيون المراكز الهولندية فى السنغال سنة 1677، وفى سنة 1697 أكملوا غزو الإقليم، وبعد قرن آخر احتلوا هولندا نفسها.

على أن أغلب مساحة الإمبراطورية الفرنسية التى تكونت فى القرنين السابع عشر والثامن عشر، سواء فى العالم الجديد أو القديم، لم تلبث أن ضاعت قبل أن تبدأ الموجة الثانية فى القرن التاسع عشر، بل يمكن القول أن بقايا الإمبراطورية التى خرجت بها فرنسا من هذه الموجة الأولى من الاستعمار، كانت أقل اتساعاً وغنى مما خرجت به البرتغال أو أسبانيا أو هولندا. ولعل فرنسا وحدها التى تتفرد بهذه الحقيقة الغربية بين القوى الاستعمارية فى العصر الاستعماري الأول، أما القوة التى ضاعت على يدها الإمبراطورية الفرنسية فكانت أساساً بريطانيا.

الاستعمار البريطانى

كانت بريطانيا أولى دول أوروبا التى حققت وحدتها القومية فى العصور الحديثة قبل عصر الكشوف، بفضل عزلتها عن القارة. ومنذ الكشوف تطور موقع بريطانيا تطوراً جذرياً، فقبلها كانت على حافة العالم وكانت بالضبط كما قيل: "أستراليا العصور الوسطى". فلقد كانت كل ثروتها تتمثل فى الصوف الذى تصدره إلى القارة، خاصة إلى هولندا وإيطاليا. ولكن الكشوف الجغرافية حولت هذا القطب السالب المتطوح إلى قطب موجب فى قلب المعمورة. فمع أنها لم تكن مهياًة وقت الكشوف أو بعدها لتخرج إلى البحار، حين كانت السيادة للبرتغال وأسبانيا ثم لهولندا وفرنسا، إلا أنها أخذت تحاول خلال القرن السادس عشر إنقراط بعض المكاسب التجارية المحيطية بعيداً عن النفوذ الأسباني أو مغافلة له: بعيداً عنه بالإتجاه إلى العالم الجديد عن طريق متطوح شمالي حيث اكتشفت فى أواخر القرن الخامس عشر (1497 - 1498) نيو فوندلاند وليبرادور، على يد "جون كابوت" الإيطالي، ومغافلة له بالتسلل إلى المستعمرات الأسبانية الإحتكارية للتجارة معها سراً، مما أدى إلى حروب القرصان البحرية المشهورة الإنجليزية الأسبانية فى البحار العليا والدافئة والتى تمركزت خاصة فى الكاريبي. إلى أن حاولت أسبانيا غزو

بريطانيا بالأرمادا سنة 1588 ثم فشلت فى ذلك، ففتحت هزيمة الأرمادا الباب على مصراعيه أمام بريطانيا لتدخل الميدان البحرى والتجارى الجديد مع افتتاح القرن السابع عشر. ولكن فى هذا القرن كان على بريطانيا أن تواجه قوة هولندا التجارية وقوة فرنسا الحربية.

ولما كانت هولندا هى المحتكر الحقيقى للتجارة المحيطية، ففى الصراع الذى كان يدور بين هولندا وفرنسا كانت بريطانيا غالباً تنضم إلى فرنسا فى صراعتها لتحطيم هولندا، أو تترك الأخيرة تواجه فرنسا وحدها. وفى خلال ذلك كله كانت كل خسائر هولندا وفرنسا تتحول لحساب بريطانيا مكاسب وأرباحاً، فكانت التجارة عبر البحار تنتقل إليها بالتدريج، حتى إذا ما حطمت فرنسا قوة هولندا نهائياً فى أواخر القرن الثامن عشر، كانت بريطانيا قد ورثت بالفعل معظم دورها التجارى، وكانت لندن وبريستول قد ورثت أنتويرب وأمستردام. وكانت بريطانيا على وجه العموم قد ورثت موقع ودور هولندا.

بدأ الإنجليز الكشف الجغرافى متأخرين عن البرتغال وأسبانيا. ففى عام 1496 أثار "جيوڤانى كابوتو" (جون كابوت)، وهو إيطالى من جنوة، اهتمام تجار بريستول وهنرى تيودور ملك إنجلترا بمشروعه لعبور الأطلنطى واستكشاف طريق شمالى إلى الشرق.

وفى 2 مايو 1497 خرج كابوت من بريستول برحلة أذن بها ملك إنجلترا وتكفل تجار بريستول بنفقاتها، فوصل إلى "نيوفوندلاند" واكتفى برفع بعض الأعلام الإنجليزية على الشاطئ. وعاد إلى إنجلترا. وفى العام التالى أبحر مرة أخرى فوصل إلى "لابرادور" وارتاد الشاطئ الشرقى لأمريكا الشمالية حتى "نيو إنجلند" جنوباً.

على أنه لما كان الإتجار مع هذه الجهات لم يأت بالثمرة المرجوة وفى الوقت نفسه لم يبد هنرى الثامن (1509 - 1547) اهتماماً بالكشف، فقد خمدت فكرة الكشف والاستعمار مدة قرن من الزمان.

وفى النصف الثانى من القرن السادس عشر، وفى عهد إليزابيث (1558 - 1603) وجه الإنجليز اهتمامهم إلى القرصنة بالسطو على مراكب الأسبان التى تأتى محملة بالذهب والفضة من أملاكهم فى العالم الجديد.

وفيما بين 1584 و1586 بدأت أولى محاولات الإنجليز الاستعمارية الحقيقية حين أسس السير "والتر رالى" مستعمرة على جزيرة "رونوك" بفرجينيا، بعد أن نقل إليها عدداً من الإنجليز من الأزواج والزوجات والأمهات والأطفال. ولكن هذه المستعمرة لم تعش طويلاً. ولم تلبث محاولات الإنجليز أن توقفت حين برزت الخلافات بين أسبانيا وإنجلترا بسبب القرصنة، على نحو أدى إلى محاولة أسبانيا غزو إنجلترا بالأرمادا المشهورة عام 1588.

ولكن المحاولة فشلت وتحطم الأسطول الأسباني، ففتح هذا الإنتصار لبريطانيا الباب - كما ذكرنا - للدخول فى الميدان الاستعماري ولكنها لم تستأنف نشاطها فى هذا المجال إلا بعد عشرين عاماً. فى عام 1606 تأسست بإنجلترا شركتان تجاريتان بإذن من حكومة جيمس الأول، هما: "شركة لندن"، التى كان حملة أسهمها من لندن، وشركة "بليموث" التى يقيم حملة أسهمها فى "بليموث" وبريستول وغيرها. على أن تقسم الشركتان الشاطئ الأمريكى من "نوبا سكوشيا" إلى فلوريدا، فتستعمر شركة لندن الجزء الجنوبى، وتستعمر شركة بليموث الجزء الشمالى.

وفى عام 1607 أرسلت شركة لندن جماعة من المستوطنين أسست مدينة "جيمستون" فى فرجينيا. كما أقامت شركة "بليموث" عدة مستعمرات صغيرة فى الشمال ومراكز لصيد الأسماك.

وفى عام 1620 وصلت إلى شاطئ نيو إنجلند (ماساتشوستس) فى الشمال، والذى يقع فى منطقة شركة بليموث سفينة الحجاج المشهورة "ماى فلاور" التى كانت تقل عدداً من أتباع المصلح الدينى "كلفن". ثم تبعتها فيما بين 1628 - 1640 هجرة إنجليزية واسعة المدى من طائفة "البيوريتان" التى تعرضت للإضطهاد. وقد بلغ حجم هذه الهجرة الجماعية عشرين ألفاً من أقوى العناصر الإنجليزية، فنتج عن نزولهم تلك الجهات خمس مستعمرات هى: ماساشوستس، وكونيكيكات، ورود أيلند، وفين، ونيوهامشير. وعرفت جميعها بمستعمرات نيو إنجلند.

وفى عام 1634 استعمر الإنجليز الكاثوليك بقيادة اللورد بلتيمور إقليم ميريلاند. وفى عام 1665 حصل جماعة من كبار الملاك الإنجليز على ترخيص باستعمار "كارولينا".

على أنه فى تلك الأثناء كان الهولنديون قد بسطوا نفوذهم على إقليم نهر "هدسون" على أثر رحلة "هنرى هدسون" فى عام 1609، وبنوا قلعة أمستردام (نيويورك فيما بعد) كما اشتروا جزيرة مانهاتن المشهورة من الهنود ولم يحل عام 1626 حتى كانوا قد أقاموا فى قلب أمريكا البريطانية مستعمرة نيونذرلاند (هولندا الجديدة). وفى نفس الوقت كانت السويد قد استعمرت منذ عام 1636 حوض نهر "ديلاوير" بعد أن نزل المستوطنون السويديون فى عام 1636 - 1638 على الشاطئ الغربى لخليج "دلاوير"، واشتروا من الهنود الأراضى المجاورة لمدينتى "نيوكاسل" و"ويلمينجتون" Wilmington الحاليتين، وأطلقوا على المستعمرة الجديدة إسم "السويد الجديدة"، وهى المستعمرة التى استولى عليها الهولنديون عام 1655، وبذلك أحس الإنجليز بالخطر الذى يهدد المستعمرات الإنجليزية من وجود هذه الأملاك الهولندية حاجزاً بينها، فأرسلت الحكومة الإنجليزية عام 1664 حملة استولت على ممتلكات الهولنديين، وبذلك اتصلت المستعمرات الإنجليزية بعضها ببعض.

وفى سنة 1672 وهب الملك شارل الثانى جماعة "الكويكرز Quakers" بزعامه "ولم بين" السويد الجديدة لاستعمارها، وقد أطلق عليها فيما بعد إسم "بنسلفانيا".

ولم تأت سنة 1733 حتى كانت قد تأسست على الشاطئ الشرقى لأمريكا الشمالية ثلاث عشرة مستعمرة إنجليزية تمتد حوالى ألف ميل، ويقطنها حوالى مليونين من السكان. وهذه المستعمرات هى: فرجينيا 1607، ونيو هامبشير 1623، وماساتشوستس 1629، وميريلاند 1634، ورودايلند 1636، وكارولينا الشمالية 1653، وكونيكتيكت 1662، وبنوجيرزى 1664 ونيويورك 1664، وكارولينا الجنوبية 1670، وديلاوير 1674، وبنسلفانيا 1682، وجورجيا 1733.

وقد توافرت لهذه المستعمرات أسباب الحضارة والعمران. ولكن صحبتها فى نموها نقائص ومساوئ كثيرة، أولها: أنه لما شعر المستعمرون بقله عددهم اجتلبوا الكثيرين

من المذنبين السياسيين والمجرمين ممن امتلأت بهم سجون إنجلترا، مما كان له تأثير خلقى واجتماعى سئ، ثانياً: أنه لهذا السبب نفسه، أخذ المستوطنون يجلبون العبيد الذين يقتنصون من أفريقيا، حتى غصت بهم فرجينيا وما جاورها من الولايات الجنوبية. وقد زادت هذه التجارة زيادة ضخمة عقب معاهدة "أوترخت" سنة 1713، فقد احتكرت إنجلترا جلب الرقيق إلى أمريكا. وقد أدى جلب هذا العدد الهائل من العبيد إلى مشاكل عظيمة نظراً لإساءة معاملة هؤلاء العبيد وتسخيرهم كالحيوانات، مما أدى إلى نشوب الحرب الأهلية الأمريكية المعروفة حول مشكلة تحرير العبيد فضلاً عن مشاكل التفرقة العنصرية التي مازالت في الولايات المتحدة حتى الآن، ثالثاً: إضطهاد الهنود الحمر سكان البلاد الأصليين، على الرغم مما كان بين الفريقين من وئام في البداية عندما كان المستعمرون مستضعفين. وقد أدى هذا الإضطهاد إلى إبادة معظم هؤلاء الهنود الحمر وفرار الباقين إلى الجهات القاصية، وكانت بداية الفتك في عام 1622 عندما نشبت الحرب بين الفريقين، واستمرت عمليات الإبادة بعد ذلك حتى لم يبق من هؤلاء السكان الأصليين سوى القليل.

وفى الوقت الذى كان يتم فيه استعمار أمريكا الشمالية على يد الإنجليز، كان يجرى استعمار آسيا وأفريقيا. وفيما يتصل بآسيا فقد استغرق استعمار الهند قرنين ونصف، وينقسم إلى مرحلتين: الأولى من 1600 - 1750. والثانية من 1750 - 1858. ويرجع الفضل فى استعمارها إلى شركة الهند الشرقية البريطانية التى تأسست فى سنة 1601 لمنافسة الهولنديين فى تجارة التوابل فى الشرق. وكان الهولنديون فى ذلك الحين وسطاء تلك التجارة فى أوروبا. ولكنهم عندما رفعوا فى عام 1599 سعر الفلفل من ثلاثة إلى ثمانية شلنات للرطل الواحد، صمم التجار البريطانيون على دخول غمار تجارة الشرق.

وقد اتجهت الشركة فى البداية إلى إنشاء مركز تجارى لها فى الهند لشراء المنسوجات وبيعها فى ملقا، لتمويل تجارة التوابل من الأرباح نظراً لأنه لم يكن لدى إنجلترا شئ تبيعه بدلاً مما تأخذ. بينما كان "المركانتيليون" كما ذكرنا يكرهون تصدير الذهب والفضة أشد الكراهية وكان المكان الذى اختير لهذا الغرض هو "سورات" سنة 1612.

ولكن بعد أن طرد الإنجليز من أندونيسيا، تركز اهتمامهم التجارى بأرض الهند الرئيسية. وهنا عادت مشكلة دفع أثمان التجارة الهندية، فبدأ أن طريق التجارة بالبحر الأحمر منفذ مربح، وهنا شرعت الشركة تتخذ سياسة زيادة عدد مراكزها التجارية بحذر، حتى إذا وافت سنة 1647 صار لهم ثلاثة وعشرون مركزاً تجارياً، وتغير الموقف قليلاً بوقوع بومباى، التى كان فى إمكان مدافع الأسطول الدفاع عنها بسهولة، فى حوزة الشركة فى سنة 1661 ومنح شارل الثانى الشركة حق الولاية الكاملة التى كانت ترغب فيه داخل هذه المستعمرة. فقد نقلت الشركة مقرها من سورات إلى بومباى، وتوسعت أعمالها بعد ذلك فى البنغال، حتى تجرأت وأعلنت الحرب على الإمبراطورية المغولية محاولة الاستيلاء على "تنسيا جونج" وكانت نتيجة هذا العمل الأحمق أن احتلت قوات الإمبراطورية المغولية مؤسسات الشركة، وضاع بضربة واحدة ما اقتنته الشركة بالجهد، واضطرت إلى أن تطلب السلم بذلة، فوافق الإمبراطور "اورانجزيب". بعد أن تعهد الإنجليز بالأى يسلكوا مستقبلاً مثل هذا المسلك المخجل.

فلما عاد وكلاء الشركة إلى البنغال، استقروا فى كلكتا سنة 1690 حيث سمح لهم بتحسينها بعد ذلك بست سنوات، وهكذا ظهرت إلى عالم الوجود عند نهاية القرن كل من بومباى (1661)، ومدراس (1639)، وكلكتا (1690)، وهذه المراكز الثلاثة هى التى نفذت منها السلطات البريطانية إلى داخل الهند بعد ذلك بمائة سنة.

مع ذلك، فحتى منتصف القرن الثامن عشر، وبمعنى آخر حتى معركة "بلاسى" (1757)، لم تكن السيطرة البريطانية على الهند قد تجاوزت مستعمراتهم فى "سورات" ومدراس وكلكتا، وماسوليبتام، فضلاً عن محطات تجارية صغيرة فى "البنغال"، و"جزيرة بومباى" التى أصبحت تحت سيادة الشركة، إذ نقلها البرتغاليون إلى ملك إنجلترا، ونقلها هذا بدوره إلى شركة الهند الشرقية، فى حالة ملكية حرة ومشاركة مثل مقاطعة جرينتش الشرقية مقابل إيجار قدره عشرة جنيهاً ذهباً فى اليوم العاشر من سبتمبر من كل سنة.

ولم يكن للشركة أى سيادة أخرى على أى منطقة أرضية خارج جزيرة بومباى، كما أن قلعة سانت جورج بمدراس كانت قاصرة على الشواطئ فقط، وإلى جوارها خمس قرى منحتها حكومة دلهى للشركة، وفيما عدا ذلك فلم يكن يخامر الشركة أى حلم من أحلام

السلطة السياسية أو إنشاء الإمبراطورية، وإنما اقتصر نشاطها على الأعمال التجارية فقط، بل لقد كانت الشركة تخاطب نائب الملك فى البنغال بأشد آيات الخضوع والتذلل ، فقد وصف أحد رؤساء الشركة نفسه وهو يخاطب الإمبراطور (المغول) بأنه: "جون راسل، أصغر من حبة الرمل، ورئيس شركة الهند الشرقية، وجبهته طوع الأمر تتمرغ فى تراب الأرض".

فما الذى مكن شركة الهند الشرقية الإنجليزية إذن من أن تحرز القوة العسكرية فى مدى خمسين عاماً بصورة مكنتها من مقاتلة قوة "الماراتا" وسحقها فى معركة "اساى" سنة 1803.

وما الذى مكنها من فتح الهند عسكرياً لتتخذ منها مرتكزاً لفتح أبواب الصين قهراً والمساعدة على تحويل آسيا بأسرها إلى منطقة تابعة لأوروبا ثم إبراز قوتها السياسية والاقتصادية على المحيط الهادى.

يمكن تلخيص أسباب ذلك فى عاملين أساسيين: الأول: استغلال الخلافات الداخلية بين الزعامات الوطنية. والثانى: ظهور طبقة من الكومبرادور الهنود، أى من الرأسماليين الهنود الذين يرتبطون أشد الارتباط بالتجار الأجانب، ويحصلون على مكاسب عظيمة من الإتجار معهم، ونمو قوة هذه الطبقة من الناحية السياسية، وانتقال السلطة الفعالة من أيدى النبلاء المغول إلى أيديهم.

وكان نشوء هذه الطبقة القوية التى ترتبط مصالحها الاقتصادية بمصالح الرأسمالية الأوروبية عاملاً ذا أهمية جوهريّة فى تاريخ الهنود خاصة وآسيا بوجه عام، وكانت معركة "بلاسى" سنة 1757 فى حقيقتها عبارة عن صفقة تجارية بين وسطاء التجارة الهنود بالبنغال والشركة حيث لم يقدم القواد العسكريون على أى قتال جدى بعد أن قبضوا الثمن. وتلا ذلك أن اضطر البلاط المغولى فى "دهلى" سنة 1764 إلى منح الشركة حق التصرف الإدارى فى الإيرادات فى مناطق البنغال "وبيهار، واوريسا" حيث جرى النهب المنظم من قبل الشركة للولاية.

لم تكن معركة "بلاسى" نقطة تحول فى تطور مركز انجلترا فى الهند فحسب، بل وفى المنافسة الإنجليزية - الفرنسية فى الهند أيضاً. وكانت هذه المنافسة قد نشأت بعد تأسيس شركة الهند الشرقية، الفرنسية عام 1664، وبعد استقرار أعداد كبيرة من الفرنسيين فى "بونديشرى" وعند اقتراب القرن الثامن عشر من منتصفه، كان النفوذ الفرنسى فى الهند يجرى تدعيمه بهمة على يد فرنسى حاذق هو "دوبليه Duplex" وهو صاحب مدرسة استعمارية استفاد منها الإنجليز لحد كبير.

فقد إبتدع الخطوات العسكرية والسياسية اللازمة لبسط هذا النفوذ السياسى الفرنسى بطريقة منظمة. ففى ذلك الحين، ولما كانت الهند منقسمة إلى عدد كبير من الإمارات المستقلة وشبه المستقلة، فقد إتبع دوبليه سياسة استقلال الخلافات بين الأمراء المحليين وإحداث الواقعة بينهم، كما لجأ إلى تكوين جيوش من الوطنيين الهنود بقيادة ضباط فرنسيين، واستطاع بفضل هذه القوة العسكرية أن يتغلب على المعارضين ويستولى على مدراس من أيدى الإنجليز سنة 1746، ويمد سيادته الفعلية على بلاد الدكن والكارنات سنة 1751 ليبلغ النفوذ الفرنسى بذلك أقصاه.

على أنه لم يلبث أن انبرى لمواجهة دوبليه قطب آخر من أقطاب الاستعمار الإنجليزي وهو روبرت كلايف أحد مديرى شركة الهند الشرقية البريطانية، ومنشئ أكبر دولة لصوص على ظهر البسيطة فى ذلك الحين - كما يصفها بعض الباحثين - وقد استفاد "كلايف" من مدرسة "دوبليه" الاستعمارية التى ابتدعها، وسار على نهج الخطوات العسكرية والسياسية التى وضعها. فأخذ يعمل على تشتيت قوى الفرنسيين والهنود حتى لا تتجمع هذه القوى ضد البريطانيين فى الهند، وكان استيلاؤه الباهر على "اركوت" Arcot فى "كارنات" فى 12 سبتمبر سنة 1751 ما أوقف السيادة الفرنسية عند حدها.

وفى سنة 1754 استدعى دوبليه إلى فرنسا، مما أدى إلى تقوية مركز بريطانيا تماماً. وفى سنة 1757 استعاد الإنجليز كلكتا. وعادوا إلى الحرب مرة ثانية مع فرنسا واستولوا على شاندرناجور، واستطاعوا التفوق على الفرنسيين والهنود حلفائهم فى معركة "بلاسى" فى 22 يونيو 1757، وهى المعركة التى قضت فعلاً على مطالب الفرنسيين فى الهند.

وفى سنة 1761 سقط المعقل الفرنسى الرئيسى فى بونديشيرى فى يد الإنجليز. ومع أن معاهدة باريس (10 فبراير 1763) ردت إلى الفرنسيين بونديشيرى وبعض المراكز التجارية الأخرى. إلا أن بريطانيا أصبحت منذ ذلك الحين القوة الأوروبية الوحيدة التى تملك اليد العليا فى الهند، وبدأت منذ ذلك الحين فى بسط نفوذها فى شبه الجزيرة الهندية على حساب القوة المحلية من الأمراء الهنود، وانحلت شركة الهند الشرقية الفرنسية فى عام 1769.

وفى الفترة من 1773 أقام وارن هيستنجز إدارة فى البنغال قدر لها فى بضع سنوات أن تحول دولة اللصوص والنهب المنظم فى عهد كلايف إلى حكومة قوية منظمة. وأدى انسحاب البحرية الفرنسية نهائياً من المحيط الهندى إلى منح البريطانيين فى نهاية القرن الثامن عشر تفوقاً عسكرياً كافياً لإعطائهم نفوذاً وتسلطاً فى الولايات الصغرى فى الهند. فانتقلت منطقة الكارناتيك إلى دائرة نفوذهم، ولم يبق فى نهاية القرن إلا قوى ثلاث تواجه الإنجليز فى الهند، وهى: إمبراطورية الماراثا Maratha (التي تملك الأجزاء الغربية والوسطى). ونظام حيدر اباد (فى هضبة الدكن). وسلطان تبو الذى كان يحكم ميسور فى الجنوب الغربى.

وقد استطاع اللورد مورننجتون، الذى سُمى فيما بعد بإسم المركزى ولسلى والذى عين حاكماً عاماً فى سنة 1768- بعد حملة قصيرة - أن يدمر قوة سلطان ميسور، بالاستعانة بأعوان الأسرة المالكة الهندوكية التى اغتصب السلطان عرشها بميسور، فدفع بذلك بقوات الشركة إلى مسافة قريبة جداً، من إمبراطورية الماراثا.

ثم دبر لنظام حيدر اباد انقلاباً تمخض عن تسريح قوات "النظام" التى يهيمن عليها الفرنسيون، وتحويل "النظام" نفسه إلى مرتبة أسير تابع. وبذلك تفرغ لمواجهة إمبراطورية الماراثا.

وفى الحرب التى أعقبت ذلك تمكن أخوه آرثرولسنى، الذى سُمى فيما بعد دوق ولنجتون من هزيمة "الماراثا" فى معركة "اساى" بمنطقة الدكن سنة 1803، ولكن الإنجليز لم يستطيعوا التخلص من الماراثا تماماً إلا بعد إثنتى عشرة سنة حين تمكنت الشركة من

تدمير قوة الماراثا عند بونا Poona، ثم انتزعت إمارات الراجبوت Rajput، وبقيت مملكة السيخ Sikhs أو البنجاب القوية فى الشمال، ولم تستطع الشركة التغلب عليها إلا فى سنة 1848، وفى عام 1844 فتحت ولاية السند بعد حملتين دمويتين. وقهرت آخر مملكة هندية وضمت إلى البريطانيين.

وهكذا استطاع البريطانيون فى مدى مائة عام أن يؤسسوا سلطاتهم بحد السيف من "السند" إلى "البراهماوترا"، ومن "الهمليا" إلى "راس كومورين".

أما الممالك التى سمح لها بالبقاء، مثل "كشمير"، و"حيدر آباد"، و"ولايات الراجبوت" - فضلاً عن إمارات صغرى أقيمت اقتطاعاً من الولايات الكبرى أو فصلت عنها، فقد حولت إلى أقاليم تابعة مفتتة معزولة إحداها عن الأخرى. وقد قامت محاولة من الطبقات الحاكمة القديمة "الماراثا" و"المغول" لطرد البريطانيين من البلاد، فاشتعلت الثورة فى 1857 - 1858، ولكن الشركة أخضعها بعنف شديد بعد قتال منقطع دام 18 شهراً. ولم تلبث شركة الهند الشرقية التى كونت إمبراطورية الهند أن توقفت عن الوجود رسمياً فى سنة 1858، وفى تلك السنة إضطلعت الحكومة البريطانية بالإدارة المباشرة فى الهند، ولم تلبث الهند أن اتخذت قاعدة لإمبراطورية بريطانية ضخمة تمتد من عدن إلى هونج كونج، وتضم سيلان وبورما.

* * *

هذا على كل حال فيما يتصل بالتوسع البريطانى فى الهند، أما فيما يتصل بالصين، فقد كان على نطاق أقل بكثير.

فقد رأينا أن تجارة الصين، وآسيا على وجه العموم، كانت تجارة من جانب واحد، حيث يشتري التجار الأوروبيون مقادير ضخمة من الحرير والشاى، ولا يبيعون مقابل ذلك إلا القليل.

وكانت الصعوبة هى فى العنور على شئ يقبل الناس عليه فى الصين، وكانت موازنة الميزان التجارى تتم فى الماضى عن طريق تصدير السبائك إلى الصين، ثم أكتشفت طريقة جديدة للموازنة، هى "الأفيون" الذى زاد إقبال الناس عليه، وكان الفضل فى هذا

الإكتشاف للبرتغاليين. ففي سنة 1773 جعل "وارن هيستنجز" بيع الأفيون إحتكاراً للشركة ببلاد الهند. وفي سنة 1797 إحتكرت الشركة نفسها صنع الأفيون، وبذلك أصبحت للشركة مصلحة ضخمة فى توسيع هذه التجارة لغرضين، الأول: ملء خزائنها بالهند بالذهب، والثانى: دفع أثمان تجارتها بالصين، وفى الربع الأول من القرن التاسع عشر أصبح الأفيون أعظم الصادرات ازدهاراً فى الصين. وفى الفترة من 1818 - 1833 قفز الأفيون من 17% إلى 70% من مجموع الصادرات البريطانية إلى الصين.

على أنه لما كانت هذه التجارة محرمة بحكم القانون فى الصين فلذلك سرعان ما وقع النزاع بين الحكومة الصينية والتجار البريطانيين. ولما كانت الحكومة البريطانية مشتركة فى هذه التجارة المنحطة، كما أن لجان مجلس اللوردات والعموم كانت قد انتهت إلى أنها "لا ترى من المصلحة التخلي عن مصدر للإيراد له مثل تلك الدرجة من الأهمية"، فسرعان ما وقع الصدام بين الحكومتين الإنجليزية والصينية، إنتهى بحرب الأفيون الأولى سنة 1842، وأسفرت عن معاهدة "نانكينج" فى 29 أغسطس سنة 1842، التى ضمت هونج كونج بمقتضاها إلى بريطانيا، ومنحت خمسة موانئ للتجارة، ثم عقدت معاهدات مماثلة مع الأمريكيين فى يوليو سنة 1844 ومع الفرنسيين فى أكتوبر 1844، على أن التجار البريطانيين لم يلبثوا أن طمعوا فى مد التجارة إلى ما يجاوز موانئ المعاهدة وعندئذ اقتضى الأمر تذرع بريطانيا ببعض الذرائع لشن حرب الأفيون الثانية التى اشتركت فيها فرنسا، واستطاع الفريقان الاستعماريان الاستيلاء على كانتون سنة 1857 ثم الاستيلاء على قلاع تاكو التى تحمى "تيان تسين"، ولم يجد الإمبراطور بدا من التفاوض، فأبرمت معاهدة "تيان تسين" التى أضافت 11 ميناء آخر للتجار الأجانب، وكذا الحق فى الملاحة فى نهر اليانجتسى، ولكن الحليفين الإنجليزي والفرنسى لم يلبثا أن فتحا باب الأعمال العدائية من جديد فى العام التالى، وأعدا حملة استولت على بكين، وأبرمت بعدها معاهدة بكين فى 25 أكتوبر سنة 1867، وبمقتضاها أضيفت "تيان تسين" إلى قائمة موانئ المعاهدات، وحملت بريطانيا الصين للمرة الثانية على التنازل الدائم عن كولون للتاج البريطانى، فضلاً عن امتياز التقاضى الذى أخرج التجار الأجانب من نطاق

اختصاص المحاكم الصينية. وعلى هذا النحو خضعت الصين بعد الهند للنفوذ والهيمنة البريطانية.

هذا فيما يتصل بآسيا، أما فيما يتصل بأفريقيا، فحتى منتصف القرن التاسع عشر، كان النفوذ البريطاني فيما عدا مستعمرة الراس التي انتزعها البريطانيون من هولندا سنة 1806 أثناء الحروب النابليونية، يقتصر على بعض المحطات التجارية الساحلية، كما حدث في ساحل الذهب (الذي أطلق عليه إسم غانة بعد الاستقلال) حيث جاء البرتغاليون أولاً وأنشأوا الحصون، ثم تلاهم البريطانيون والهولنديون. ولكن قبل اختتام القرن الثاني عشر كان التفوق من نصيب البريطانيين. وكان الذهب والرقيق أهم موارد هذه التجارة . وفي "جامبيا" أيضاً وصل البريطانيون بعد البرتغاليين وتاجروا في الرقيق. وتألقت بها شركة المخاطرين البريطانيين في سنة 1723، فكانت أول شركة تتكون في ذلك الحين . وكذلك الحال في نيجيريا حيث وصل البريطانيون بعد البرتغاليين والهولنديين فبنت شركة تجار لندن حصنها على جزيرة في نهر "جامبيا" عرفت بإسم "حصن جيمس". وفي صلح "وترخت" سنة 1713 - 1714 حصل الإنجليز من أسبانيا على حق احتكار توريد الرقيق للمستعمرات الأسبانية. ومنذ هذه السنة أخذ الإنجليز دور القائد في تجارة الرقيق في غرب أفريقية. كذلك انتزعت بريطانيا جزيرة موريشيوس من فرنسا، كما انتزعت مستعمرة الراس من هولندا سنة 1806، أثناء الحروب النابليونية، وكان سكانها من البوير، وهم سلالة الهولنديين الذين اختلطوا بالوطنيين أثناء الحكم الهولندي في القرن السابع عشر، وكانوا يستغلون الأراضي ويستعبدون السكان الأصليين الأفريقيين.

الفصل الثالث الثورة الصناعية

يطلق المؤرخون والاقتصاديون إسم "الثورة الصناعية" على ذلك العدد الكبير من الإختراعات الذى أكتشف فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر، والذى أدى إلى إحلال الآلات فى الصناعة محل أدوات الإنتاج المعروفة حتى ذلك الوقت، وإلى حد كبير محل الإنسان نفسه، مغيراً بذلك طرق الإنتاج تغييراً كاملاً شاملاً.

ولقد أدت هذه الثورة الصناعية إلى انتصار النظام الرأسمالى الذى أصبح بفضل إمكانيات الإنتاج الضخمة التى يسرتها الآلات نظاماً عالمياً للإنتاج والمبادلة. وكان لهذه الثورة الاقتصادية أبعاد الآثار فى الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية جميعاً. وعالمنا الذى نعيش فيه اليوم هو نتاج لها. لكل ذلك كان الإلمام بالثورة الصناعية ضرورياً لفهم عناصر النظام الاقتصادى، بل وفهم العصر الحديث فى كافة نواحيه.

والإلمام بالثورة الصناعية يستلزم فهم كيف بدأ استخدام الآلات فى الصناعة، ثم كيف صارت الصناعة كلها آلية، وأخيراً كيف أدى هذا التحول فى طرق الإنتاج إلى تطور الرأسمالية من رأسمالية تجارية إلى رأسمالية صناعية.

* * *

رأينا فيما سبق كيف بدأ مبدأ تقسيم العمل يسود الإنتاج داخل المصنع اليدوى. فقد جزئت عملية إنتاج السلعة إلى عدة عمليات متتابعة يقوم بكل منها عامل معين. وقد كانت تجربة تقسيم العمل مشجعة لأصحاب الأعمال لأنها أدت إلى زيادة الإنتاج زيادة كبيرة. ولذلك فقد عمد أصحاب الأعمال إلى تطبيق تقسيم العمل بشكل منظم، وعملوا على تقسيم كل عملية من عمليات إنتاج السلعة الواحدة إلى عدد من العمليات المبسطة وكل واحدة من هذه العمليات المبسطة إلى عدد آخر من العمليات التى تفوقها بساطة، مدفوعين فى ذلك برغبتهم فى الاستفادة إلى أقصى حد يمكن من مزايا تقسيم العمل.

وبديهي أن كل تقسيم جديد لعملية الإنتاج يساعد على ردها إلى عناصرها البسيطة .
فصناعة مثل صناعة الساعات مثلاً تبدو معقدة أشد التعقيد، محتاجة إلى كفاءة فنية عالية
ومهارة يدوية كبيرة، ولكن متى ما طبق تقسيم العمل على هذه الصناعة أمكن تسهيل
عملية الإنتاج بتجزئتها إلى عدة آلاف من العمليات البسيطة التي لا يتطلب القيام بها إلا
دراية محدودة، وكفاءة فنية أولية.

وكما يؤدي تقسيم العمل إلى تبسيط عمليات الإنتاج وتخصيص العامل في واحدة منها،
يؤدي إلى العدول عن أدوات العمل القديمة إلى أدوات جديدة مبسطة ومتخصصة، أي
تستخدم كل منها في أداء عملية واحدة من عمليات الإنتاج.

ومتى ما انحصرت كل عملية من عمليات الإنتاج في عدد محدود من الحركات المنظمة
التي يؤديها العامل مستعيناً بأداة صنعت خصيصاً لهذا العمل، يصير من الممكن ألا يقوم
الإنسان مباشرة وبنفسه بهذه العملية وأن يكتفى باستخدام قوته العضلية في إدارة جهاز به
أدوات تستطيع أن تؤدي عملية الإنتاج دون أن تمسها يد العامل مباشرة. فالجهاز يتكون
من ثلاثة عناصر، قوة محرّكة، ووسيط لنقل هذه القوة، وأداة أو أكثر تتلقى هذه القوة
فتتحرك. وعندما يحرك العامل هذا الجهاز تنتقل قوة الحركة (عن طريق نظام روافع ،
وعجلات وسيور ... إلخ) إلى الأدوات المثبتة بهذا الجهاز والتي تقوم عندئذ بنفس
العمليات التي كان يقوم بها العامل، وهي تؤدي هذه العمليات بطريقة أفضل، إما لأنها
تؤديها في وقت أقصر أو بانتظام كامل، وإما لأنها تستطيع أن تقوم بعدة عمليات متشابهة
في نفس الوقت. مثال ذلك: عملية ثقب الحديد، عملية جزئية تدخل في إنتاج عدد كبير من
السلع ويؤدي تقسيم العمل إلى تخصيص عامل معين في ثقب الحديد. ويؤدي هذا
التخصص إلى استعمال أفضل أداة ممكنة للقيام بهذه العملية. فإذا ما أمكن تركيب جهاز
مثبتة به أداة الثقب هذه أمكن للعامل عند تحريك هذا الجهاز إعمال أداة الثقب دون أن
يمسها بيده. ويكون لمثل هذا الجهاز ميزة أولى هي انتظام الأداة في عملية الثقب آلياً بما
لا يمكن أن يتحقق في عمل الإنسان. ثم يظهر بالتجربة أنه من الممكن أن يلحق بالجهاز
الواحد أكثر من أداة واحدة: إثنين أو ثلاث أو أربع، وتلك هي الميزة الثانية للعامل الذي
يحرك هذا الجهاز يغدو كما لو كانت الطبيعة قد رزقته لا بيدين فقط وإنما بأيد أربع

منتظمة. بل سرعان ما يتضح أنه من الممكن أن تلحق بالجهاز أدوات تقوم بعدة عمليات متتابعة لا متشابهة.

ويطلق على مثل هذا الجهاز إسم "الأداة الآلية". فالأداة الآلية هي ذلك الجهاز الذى يحركه الإنسان بقوة عضلاته والذى يقوم بفضل الأدوات المزود بها، بعدة عمليات من عمليات الإنتاج سواء أكانت هذه العمليات متتابعة أو متشابهة.

وواضح أن مثل هذا الجهاز لم يكن متصوراً من قبل تطبيق مبدأ تقسيم العمل داخل المصنع اليدوى، فليس من المعقول أن يتوصل الإنسان عن طريق التفكير والبحث النظرى إلى اكتشاف جهاز يحل محل الصانع الحرفى فى إنتاج السلعة. بل كان من الضرورى أن تتم تجزئة عملية إنتاج هذه السلعة إلى مئات أو آلاف من العمليات المبسطة التى يقوم بكل منها عامل واحد مزود بأداة عمل مناسبة، وعندئذ يصبح من الممكن اختراع الجهاز الذى يقوم بهذه العملية المبسطة وأخيراً يمكن جمع الأجهزة المختلفة التى تشارك فى إنتاج السلعة فى كل ميكانيكى ضخم.

فالأداة الآلية قد نشأت إذن من تقسيم العمل وتبسيط عمليات الإنتاج ولكن ذلك لا يعنى أنها اخترعت بالضرورة داخل المصنع اليدوى وبمعزل عن بقية مظاهر النشاط الإنسانى، كل ما هنالك هو أن التطور الذى اعتري الإنتاج داخل المصنع اليدوى جعل من الممكن استغلال الفكر الإنسانى وتراث العلم وأبحاث العلماء والباحثين التى كانت تستهدف دائماً للتخفيف من الجهد الإنسانى فى عملية الإنتاج باستعمال مختلف الأدوات.

ومهما يكن من أمر، فقد كانت الأداة الآلية وليدة المصنع اليدوى، وكانت فى نفس الوقت المرحلة الأولى فى التطور الفنى والعلمى الذى أدى إلى اختراع الآلة وتعميم استعمالها فى الصناعة. فالثورة الصناعية ليست حدثاً تاريخياً منعزلاً لا تربطه بطرق الإنتاج السابقة أى رابطة، بل هى النتيجة التى ترتبت على تطور علمى وفنى واقتصادى سابق، وتوالى الإختراعات الهامة خلال فترة قصيرة من الزمن لم يكن محض مصادفة، وإنما مهد له - كما رأينا - تقسيم العمل واستخدام الأدوات الآلية، وساعد عليه ظروف اقتصادية سنعرض لها بعد قليل.

ولقد كانت صناعة الغزل والنسيج هى أولى الصناعات التى بدأ فيها استخدام الأدوات الآلية. ففي عام 1764 إخترع Hargreaves المغزل الآلى، وأعقبه إختراع Arckwright لنول النسيج، ثم استطاع جمع الآلتين فى آلة واحدة فى عام 1779.

* * *

رأينا أن كل جهاز يتكون من قوة محركه، ووسيط لنقل الحركة وأداة أو أكثر تتلقى هذه الحركة فتتحرك وقلنا أن الأداة الآلية كانت جهازاً تحركه قوة الإنسان العضلية.

ولكن إختراع الأداة الآلية دفع الإنسان إلى البحث عن قوى محركه أضخم من قوته العضلية. فالعامل لا يستطيع أن يحرك إلا جهاز بسيطاً نسبياً، وكل زيادة فى قوة الجهاز تشترط زيادة فى القوة المحركة. ولهذا فقد انطلق الإنسان باحثاً عن كل ما يمكن أن يستخدم كقوة محركه ويكون أقوى من قوة العامل. وكانت أوروبا تعرف من زمن بعيد كيف تستخدم قوة الريح فى إدارة طاحون الغلال، وذلك بتثبيت مروحة ضخمة فى أعلى الطاحون، فإذا ما حرك الريح هذه المروحة أدارت حجر الطاحون. فما كان من رجال الصناعة إلا أن سعوا لاستخدام قوة الريح بنفس الطريقة لإدارة أجهزة المصانع. ولكن الرياح غير منتظمة الهبوب ولا دائمة القوة، والإنتاج الصناعى إنتاج مستمر لا يحتمل التعطل المفاجئ ولا يستقيم مع تغير القوة المحركة.

ولهذه الأسباب بحث الإنسان عن قوة أكثر انتظاماً، فاستخدم قوة اندفاع المياه فى الأنهار والنهيرات ولكن الماء يتجمد فى بعض فصول السنة مما يحول دون استمرار الإنتاج طوال العام، كما أن الإعتماد على قوة الماء يعنى ضرورة إقامة المصانع على شواطئ الأنهار، وفى هذا إبعاد لها عن المدن ومراكز الاستهلاك الهامة مما يخلق للصناعة مشكلات نقل قد يتعذر حلها.

وقد استغل الإنسان فى هذه المرحلة أيضاً قوة الحيوان - ولاسيما الحمار والحصان - ولكن قوة الحيوان لا تفوق قوة الإنسان إلا بقدر محدود.

وهكذا لم يكن من الممكن حل مشكلة زيادة القوة المحركة حلاً مرضياً من جميع الوجوه إلا حين إختراع Games Watt جهاز توليد البخار واكتشفت طريقة استخدام البخار كقوة

دافعة وذلك عام 1763 فبفضل هذا الإختراع - الذى يعد من أهم الإختراعات فى تاريخ الإنسانية - أصبح صاحب العمل يملك مولداً للقوة، يخرجها من الماء والفحم، ويمكن تحديد مقدار القوة التى يولدها فى أية لحظة وفقاً لرغبة مدير المصنع، ويمكن نقله من مكان إلى آخر وإقراره فى المدن قريباً من مراكز الاستهلاك.

وباستخدام البخار كقوة محركة اكتملت الآلة بالمعنى الدقيق، أى الجهاز الذى يتحرك بواسطة محرك صناعى والذى يزود بعدد من الأدوات تمكنه من القيام بعدد معين من عمليات الإنتاج.

الصناعة الآلية أو نظام المصنع Factory System

ظهرت الأداة الآلية داخل المصنع اليدوى وكان ظهورها بداية تحول هذا المصنع تحولاً أدى إلى تغيير طبيعته. فالمصنع اليدوى يعتمد أساساً على عمل الإنسان، والأدوات التى تستعمل وإن كانت تلعب دوراً كبيراً فى الإنتاج إلا أنها تظل ذات أهمية ثانوية إلى جانب قوة الإنسان وخبرته الفنية ودرايته، فالإنسان هو عماد المصنع اليدوى، يقوم الإنتاج كله على مجهوده وخبرته، وما الأدوات إلا وسائل لتيسير مهمته.

أما المصنع الآلى فعماده الآلة. ذلك أنه لما تحولت الأداة الآلية إلى آلة بالمعنى الكامل ، أخذت الآلة تحتل من المصنع المحل الأول. فإن عمليات الإنتاج المختلفة ما لبثت أن صارت عمليات ميكانيكية، أى عمليات تقوم بها الآلات، ولم يقتصر الأمر على تعدد الآلات داخل المصنع، بل إن هذه الآلات بدأت تتصل ببعضها البعض: فالقوة المحركة تسير كل آلات المصنع فى وقت واحد، وهذه الآلات تقوم بعمليات متتابعة، ولذلك فإنه من المنطقى أن يسعى الفنيون إلى ربط هذه الآلات ببعضها بحيث تكون كلاً ميكانيكياً يتلقى المادة الأولية ويسلمها معدة للاستهلاك. أما العامل فإن دوره ينحصر الآن فى مساعدة الآلة بأن يقدم لها ما تحتاج إليه من مواد، أو يلاحظ سيرها، ويقوم بالقليل من العمليات التى تتركها له الآلة. وهذا الدور الجديد لا يستلزم فى العامل خبرة فنية طويلة - وهذا ما يسر التحاق الفلاحين بالمصانع، وهو لا يحتاج دائماً إلى قوة عضلية كبيرة، وهذا ما سهل استخدام النساء والأطفال فى الصناعة الحديثة.

على أن أهم ما يمتاز به المصنع الآلى هو قدرته الإنتاجية الضخمة، فهذه الآلات التى تسيرها قوى محرّكة لا تذكر بجوارها قوة الإنسان العضلية والتى تعمل بألف ذراع ميكانيكى تنتج أضعاف أضعاف ما كان ينتجه الصانع اليدوى. فآلة النسيج الحديثة تقوم بعمل ما يربو على ألفين من الصانع اليدويين، وآلة الطباعة تحل محل مليون ناسخ .. كما أن استعمال الآلات فى الصناعة يؤدى إلى زيادة الإنتاج بطريقة غير مباشرة، فهو يقصر الوقت اللازم لإنتاج كل سلعة. فمثلاً كان يلزم لصنع مرآة لا تزيد مساحتها عن أربعة أمتار مربعة أربعين ألف ساعة عمل فى عام 1720، ولا يلزم الآن لصنعها أكثر من 215 ساعة. ومعنى هذا أن الآلات تضاعف إنتاجية العمل، بمعنى أن العامل ينتج - دون أن تزيد ساعات عمله - عشرات أضعاف ما كان ينتجه قبل استخدام الآلات فى الصناعة.

وكان يترتب على اكتشاف آلة جديدة تسريح عدد كبير من العمال، لأن صاحب العمل كان سرعان ما يتبين أنه بفضل الآلة الجديدة يستطيع أن يضاعف إنتاجه مع تقليل عدد عماله. ولكن التوسع الصناعى الذى أدت إليه الثورة الصناعية كان كثيراً ما يسمح بعودة العمال المسرحين إلى العمل فى المصانع الجديدة قاضياً بذلك إلى حد كبير على هذا النوع من البطالة الذى يسميه الاقتصاديون "البطالة الفنية".

ولقد كان انتشار الصناعة الآلية سريعاً بحيث أن تحول البلاد التى بدأ فيها هذا التطور من بلاد زراعية تجارية إلى بلاد صناعية لم يستغرق أكثر من نصف قرن. فكما أن ظهور الآلة فى المصنع اليدوى قد أدى تحوله إلى مصنع آلى حديث، أدى ظهور المصنع الآلى فى بعض فروع الصناعة إلى تحول الأغلبية الساحقة من الصناعات إلى صناعات آلية حديثة. فقد بدأت الثورة الصناعية فى صناعة النسيج لأنها كانت الصناعة التى طبقت تقسيم العمل بشكل أدى إلى تبسيط عمليات الإنتاج إلى حد سهل ظهور الأدوات الآلية ثم الآلات. وما لبث تقدم صناعة النسيج بفضل استخدام الآلات أن ساعد على إدخال الآلة فى صناعة التعدين لتيسير إنتاج الآلات اللازمة لمصنع النسيج، فى صناعة استخراج الفحم لتوفير الكميات اللازمة لإدارة الآلات البخارية.

بل إن تقدم الصناعة وانتشار الآلات يؤدي إلى ظهور صناعات لم تكن معروفة من قبل. فانخفاض أثمان الممنوجات أدى إلى ظهور صناعة الملابس "الجاهزة" التي تقوم بدورها على الإنتاج الآلي. كما أن التقدم العلمي ساعد على ظهور الصناعات الكيميائية التي تنتج الأصباغ اللازمة لصناعة الممنوجات. وظهور هذه الصناعة أدى إلى تقدم إنتاج المواد الكيميائية بصفة عامة والأدوية بصفة خاصة. كما أن تقدم صناعة التعدين قد أدى إلى ظهور صناعة الصلب التي أدت بدورها إلى ظهور صناعة الآلات الحديثة التي تعتمد على الصلب. وكانت كل صناعة جديدة تبعث على خلق الصناعة التي تزودها بما يلزمها من آلات... وهكذا غزت الآلة الإنتاج الصناعي، وجعلت منه النشاط الاقتصادي الرئيسي في البلاد التي تمت فيها الثورة الصناعية.

وما كان هذا التوسع الصناعي بمتصور أو لم تكن التجارة قد نشطت نشاطاً عظيماً وامتدت تياراتها إلى كافة أنحاء أوروبا ثم إلى العالم الجديد والشرق الأقصى، فهذه السوق العالمية التي فتحت أمام التجارة الأوروبية أغرت التجار - كما رأينا - بالإشتغال بالصناعة وتشجيع الإنتاج الصناعي. فإذا كان تقسيم العمل داخل المصنع اليدوي هو العامل الفنى الذى لم يكن من المستطاع بدونه تحقيق الثورة الصناعية، فإن استمرار التوسع التجارى كان العامل الاقتصادي الذى لولاه لاستحال تصنيع أوروبا الغربية. وأنه لما يسترعى النظر أن الثورة الصناعية قد بدأت فى إنجلترا. أى فى الدولة التي جعلت من التجارة العالمية النشاط الاقتصادي الرئيسى لسكانها، فكانت بذلك على رأس دول أوروبا المشتغلة بالتجارة.

فالصناعة الآلية لا تنتج لمستهلك معروف مقدماً كما كان الحال أيام الصناعات اليدوية الصغيرة. وإنما تقذف بإنتاجها الضخم فى السوق سعياً وراء المستهلكين. ولذلك فالصناعة الآلية لا يمكن أن تقوم حيث لا يتوافر لها السوق الواسعة التي تستوعب كل إنتاجها، وقد كان نشاط التجارة الأوروبية وفتحها لأسواق عديدة هو العامل الاقتصادي الذى شجع رجال الأعمال على استخدام الآلات مع ما يترتب على ذلك من مضاعفة الإنتاج. ولكن استمرار التوسع الصناعي أدى إلى ظهور مشكلة جديدة أمام رجال الصناعة هي مشكلة تصريف الإنتاج، أى غزو الأسواق واجتذاب المستهلكين. وحل هذه

المشكلة هو جوهر التجارة فى العصر الرأسمالى الصناعى، فالتاجر هو ذلك الشخص الذى يتكفل بجعل السلعة فى متناول المستهلك والسعى لإقناعه بشرائها، وهو مدفوع فى ذلك بطبيعة الحال بما يحققه من ربح. وهكذا انقلبت الآية: فبعد أن كانت الصناعة فى عهد الرأسمالية التجارية نشاطاً تبعياً يقوم به التاجر رغبة منه فى تحقيق ربح أكبر، أصبحت الآن وجه النشاط الاقتصادى الرئيسى. وهبطت التجارة إلى مرتبة التبعية لها. وساعد على التطور تحول رأس المال من التجارة إلى الصناعة.

الرأسمالية الصناعية

يمتاز الاقتصاد القائم على الصناعة بالدور الأساسى الذى يلعبه رأس المال فقد سبق أن عرفنا رأس المال بأنه أموال الإنتاج، أى الأموال التى تستعمل فى إنتاج أموال أخرى، والصناعة الآلية تتطلب آلات ومواد أولية وأبنية وغير ذلك مما يكون رأس مال ضخم، فانتشار الصناعة الحديثة معناه أنه ليس فى استطاعة كل فرد أن يشتغل بالإنتاج الصناعى، ذلك أن الإشتغال بهذا الإنتاج يفترض مقدماً امتلاك رأس مال نقدى كبير يكفى لشراء أموال الإنتاج الضرورية للصناعة ودفع أجور العمال، ويكفى أيضاً لتحمل المخاطر التى تترتب على الإنتاج من أجل السوق وليس من أجل مستهلك معروف مقدماً، وأهم المخاطر هى الخسارة التى قد تلحق برجل الصناعة نتيجة لعدم توفيقه فى بيع إنتاجه كله بالثمن الذى يحقق له الربح.

وهذا الدور الأساسى الذى يلعبه رأس المال فى ظل نظام الإنتاج الصناعى هو الذى دعا الاقتصاديين لتسميته الاقتصاد الرأسمالى، كما كان اقتصاد العصور الوسطى يسمى النظام الإقطاعى نظراً لأن الإقطاعية (أى الأرض) كانت العنصر الأساسى الذى ينتظم حوله الإنتاج.

وكانت التجارة أهم مصدر لرؤوس الأموال الموظفة فى الصناعة الناشئة، فقد رأينا أن التاجر أنشأ المصنع اليدوى باعتباره نشاطاً تابعاً لتجارته، فلما تحول هذا المصنع إلى صناعة آلية تدر أرباحاً طائلة حول التاجر رأس ماله من التجارة إلى النشاط الصناعى، وأصبحت الصناعة هى المصدر الأساسى للربح فتهافتت عليها رؤوس أموال التجار. وهذا ما جعلنا نسمى النظام الجديد "الرأسمالية الصناعية" لأن رؤوس الأموال تجمعت فى

الصناعة، ولم يهتم رجال الأعمال بالتجارة إلا من حيث كونها وسيلة لتصريف منتجاتهم، وتقدم رجل الصناعة للسيطرة على العالم الجديد بدلاً من التاجر.

وقد ساهم الربا في تمويل الصناعة الناشئة، فقد كانت الكنيسة والقوانين الوضعية تحارب الربا في العصور الوسطى. وحتى عهد الرأسمالية التجارية كان إقراض النقود بفائدة مقيداً بعدة قيود تشريعية. ولذلك كان أولئك الذين لا يخضعون لقضاء الكنيسة وأحكامها كاليهود أول من احترف مهنة الإقراض بفائدة. وتبعهم في هذا الميدان بعض المسيحيين الذين ظفروا بشئ من تسامح الكنيسة والسلطات الزمنية كسكان سهل لومبارديا في إيطاليا. وكانت هذه الفئات تحتكر الإقراض وتفرض فوائد مرتفعة مما حقق لهم أرباحاً أدت إلى مضاعفة رؤوس أموالها. ولما نشطت التجارة أقرض المرابون التجار نظير حصة من أرباح التجارة. وأخيراً لما ظهرت الصناعة الحديثة واتضح أنها تحقق الربح الطائل حول الكثير من المرابين رؤوس أموالهم إلى الصناعة.

وثمة مصدر ثالث لرؤوس الأموال التي قامت عليها الصناعات الآلية الأولى تمثل في تحول الإقطاعيات إلى رؤوس أموال. وقد تم هذا التحول بصور عديدة منها: أن يبيع الإقطاعي ما له من حقوق إقطاعية لبعض أتباعه الذين كانوا يديرون الإقطاعية لحسابه والذين أثروا باستغلال رقيق الأرض، ثم يوظف ثمن البيع في الصناعة: ومنها أن يبيع حقوقه لأحد دائنيه من المرابين ويوظف ما تبقى من ثمنها بعد سداد دينه، في نشاط صناعي. ومنها أخيراً ما أقدم عليه بعض الإقطاعيين (الإنجليز) من طرد رقيق الأرض وتحويل الأرض إلى مراعى وبيع الصوف كمادة أولية. وقد باع هؤلاء الملاك إقطاعياتهم لتوظيف قيمتها في صناعات تدر عليهم أرباحاً أكثر من بيع الصوف الخام. ويلاحظ في كل هذه الصور أنه بتخلي الإقطاعي عن حقوقه القديمة يتحول من إقطاعي إلى رأسمالي، وبانتشار هذه الظاهرة تنهار آخر الأسس الاقتصادية للإقطاع.

وكما يمتاز عهد الرأسمالية الصناعية بتفوق رأس المال الصناعي، يمتاز - أيضاً - بالحرية الاقتصادية فلقد تحرر المجتمع الأوروبي من بقايا عهد الإقطاع فتحوّلت الإقطاعيات إلى استغلال رأسمالي وقضى على نظام رق الأرض قضاء نهائياً. كما ألغى نظام الطوائف وأمكن لمبدأ حرية العمل أن يسود أي أن الفرد صار حراً - من الوجهة

القانونية - فى احترام أى مهنة والعمل فى أى مكان وبأى شروط ينتهى إليها فى عقد مبرم دون أى ضغط قانونى خارجى كما سنشرح بعد ذلك بالتفصيل فيما بعد.

وقضى كذلك على الجمارك الداخلية التى كان يفرضها النبلاء، وعلى ما كان هؤلاء النبلاء يتمتعون به من امتيازات اقتصادية (كالإعفاء من الضرائب).

ولما كان الاقتصاد الرأسمالى قد بلغ بعد الثورة الصناعية، فإنه قد تخلص من وصاية الملكية المطلقة عليه ومشاركتها له فى الأرباح، وأعلن أن الصناعة والتجارة يجب أن تكون بمنأى عن تدخل الدولة، وأن الدولة يجب أن تقتصر مهمتها على حفظ الأمن الداخلى والخارجى فحسب. وقد صار هذا المبدأ أساساً من أهم أسس السياسة الاقتصادية فى العالم الرأسمالى طوال القرن التاسع عشر. وتطبيقاً لهذا المبدأ ألغيت كل النظم والقوانين التى كانت قد وضعت لحماية التجارة الوطنية ولتنظيم العمل فى المصانع وتحديد أجور العمال وأثمان المواد الغذائية.

وكانت الرأسمالية الصناعية تريد أن تغزو أسواق العالم أجمع، ولا تكتفى بالسوق الوطنية، ولذلك فقد أعلنت على الرسوم الجمركية المتبعة حرباً انتهت بانتصار مبدأ حرية التجارة الدولية، وكان صدى هذه التطورات الاقتصادية فى المجال السياسى تمثل فى إحلال فكرة الدولة التى تقوم على أساس قومى محل سلطة الملك الأوتوقراطية، سواء أكان يرأس هذه الدولة ملك دستورى أو رئيس للجمهورية. والقضاء على امتيازات النبلاء السياسية، وتعميم النظام النيابى، واحترام مبدأ الحرية الفردية، وحماية الفرد من تعسف السلطات. وكان الأساس الفكرى الذى قامت عليه الثورة السياسية والفلسفية فى ذلك الحين يقوم على ثلاث مبادئ: أولها، الإيمان المطلق بالحرية وبأنه إذا ترك الناس أحراراً انصلح المجتمع، وثانيها، الإيمان بالفرد ورعاية مصالحه، والإعتقاد بأن مصالح الأفراد رغم تعارضها الظاهر تؤدى فى النهاية إلى تحقيق الصالح العام، وثالثها، الإيمان بوجود نظام طبيعى قائم على أساس الحرية الفردية.

وكذلك تطورت الأفكار القانونية من النظم الاقتصادية، فقد قضى نهائياً على فكرة الملكية الإقطاعية بما فيها من حقوق مشتركة ومتداخلة وحلت محلها فكرة الملكية

الفردية المطلقة الخالصة، وكذلك قضى على النظم القائمة على العرف أو المستمدة من تعاليم الكنيسة والتي كانت تحكم العلاقات الاقتصادية بين الأفراد، وحل محلها مبدأ حرية التعاقد، أى حرية الأفراد فى صياغة روابطهم الاقتصادية فى أى شكل قانونى يرضيهم دون الإرتباط بصور قانونية معينة.

وفى سبيل الدفاع عن الحرية الاقتصادية للفرد قضى على كل التنظيمات والجماعات التى تتوسط بين الفرد والدولة، فحلت الطوائف وألغيت الطبقات المقفلة التى تقوم على روابط الدم (كطبقة النبلاء) وحرمت تكوين الجمعيات والنقابات. وبهذا تم تغيير وجه أوروبا الاقتصادية واكتملت سيادة النظام الجديد الذى يتربع على عرشه رجل الصناعة.

وثالث ما تمتاز به الرأسمالية الصناعية هو قيامها على أساس من المنافسة الحرة. فلقد رأينا أن الإنتاج الصناعى فى ظل الطوائف كان منظماً بشكل يضيق نطاق المنافسة إلى حد كبير إن لم يقض عليها قضاء كاملاً. ولقد رأينا أن التجارة كانت تخضع لنظم ولوائح تحميها من المنافسة الخارجية وتنظيم المنافسة الداخلية. فلما استقر الأمر للرأسمالية الصناعية أُلقت بكل هذه القيود أرضاً وعملت على تخليص المنافسة من كل عائق فالرأسمالى الصناعى كان واثقاً من المستقبل، عازماً على أن يبني صناعته وأن يحقق أرباحاً طائلة عن طريق تخفيض نفقة الإنتاج وكسب الأسواق بالبيع بثمن يغرى المشترين. ولذلك فهو مولع بالمنافسة يدفع عنها تدخل الدولة إذا أرادت تحديد الأثمان ، وضد كل أولئك الذين يتواطون لتحديد الثمن فى السوق لمصلحتهم. فهو يؤمن بأن البقاء للأصلح ولا يرى وسيلة للإثراء إلا باستخدام آلات أحدث وأدق والإنتاج فى ظروف أفضل وتخفيض ثمن البيع للتغلب على المنافسة وغزو فئات جديدة من المشترين.

وكان بنیان الاقتصاد الرأسمالى فى ذلك العصر يجعل من المتعذر تطبيق سياسة احتكارية فى الأسواق. فالصناعة كانت تقوم فى ذلك الوقت على عدد ضخم من المصانع المستقلة الصغيرة والمتوسطة الحجم. ومن المعلوم أنه لكى يسيطر فرد على سوق سلعة ما يجب أن يكون نصيبه من الإنتاج الكلى لهذه السلعة من الضخامة بحيث يؤدى أى تغيير فيه إلى تغيير محسوس فى الإنتاج الكلى، وهذا ما لم يكن متيسراً فى ذلك الوقت . ولنفس السبب كان من المتعذر تكوين الإحتكار بطريق الإتفاق بين المنتجين. لتعذر اتفاق

هذا العدد الكبير دون أن يستلفت الأمر الرأى العام ويثير احتجاجات كل من يضار بمثل هذا الإنفاق.

لكل ذلك كانت المنافسة الحرة النظام الطبيعى للمبادلات فى ظل الاقتصاد الرأسمالى الصناعى.

الاقتصاد الفردى

يتضح مما سبق أن الرأسمالية الصناعية تمتاز عن غيرها من النظم الاقتصادية بالدور الهام الذى يلعبه رأس المال المستخدم فى الصناعة، وقيامها على أساس من الحرية الاقتصادية والمنافسة الحرة.

وفى ظل الرأسمالية الصناعية تتضح العناصر الأساسية للنظام الرأسمالى بعد أن كانت بقايا الإقطاع وتدخل الدولة تظمان من معالمها. فالرأسمالية نظام يقوم أساساً على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج، فرأس المال، وهو العنصر الذى يلعب فى الإنتاج الحديث دور حيوى، مملوك للأفراد بحيث أنه من الضرورى أن يساهم الرأسماليون - أى أولئك الذين يملكون رؤوس الأموال - فى عملية الإنتاج وإلا لاستحال كل إنتاج.

بل إن مبدأ الملكية الفردية قد طبق على بعض العناصر الطبيعية وأهمها الأرض، بحيث أصبح من الضرورى أن يغرى مالك الأرض بالمشاركة فى الإنتاج نظير كسب معلوم.

وأخيراً فإن مبدأ حرية العمل معناه أن العامل لا يقوم بالإنتاج مدفوعاً بروابط القرابة كما كان الحال فى الاقتصاد العائلى، ولا لتبعيته لشخص صاحب العمل كما فى نظام الرق. ولا لالتزامه العمل فى أرض معينة كما فى نظام رق الأرض، بل إنه يعمل عند من يعرض عليه أكبر أجر. إن العامل يملك قوة عمله، والعمل فى ظل النظام الرأسمالى سلعة تباع وتشتري، ولذلك فهو يسعى للحصول على أكبر ثمن لها.

فجميع عناصر الإنتاج مملوكة لأفراد. وكل فرد من هؤلاء يسعى للحصول على أكبر نفع مالى ممكن نظير استعمال ما يملك فى عملية الإنتاج، فكل منهم مدفوع إذن بمصلحته الفردية - ولذلك يسمى البعض - الاقتصاد الرأسمالى "اقتصاداً فردياً".

ولكن كيف تجتمع هذه العناصر المشتتة التي لا بد من جمعها للقيام بالإنتاج؟ أو بعبارة أخرى، ما هي وحدة الإنتاج في ظل النظام الفردي؟

كانت وحدة الإنتاج في المجتمع البدائي هي "الأسرة" فهي التي تملك وسائل الإنتاج وتسيطر على أفرادها وتنظم عملهم، وتعيش على صيد الحيوانات أو جنى الفواكه والثمار من الطبيعة الحرة فهي جماعة من الناس تربطها أواصر القرابة ولا تستهدف من الإنتاج إلا إشباع حاجات أفرادها، أي الاستهلاك المباشر. فرأس المال هنا ذو أهمية ثانوية، والأرض ليست ملكاً للفرد، والعمل هو العنصر الوحيد تقريباً للإنتاج، ولذلك فإن وحدة الإنتاج كانت جماعة إنسانية.

أما في ظل النظام الإقطاعي فإن "الأرض" هي العنصر الأساسي في الإنتاج وهي محملة بحقوق سيد الإقطاع، ولذلك فإن الإقطاعية - وهي قطعة الأرض - كانت وحدة الإنتاج إذ عليها يتجمع العمل ورأس المال بقصد إنتاج ما يكفي لإشباع حاجات سكان الإقطاعية.

أما في ظل النظام الرأسمالي فإن رأس المال عنصر أساسي في الإنتاج ولذلك فهو المحور الذي يجتمع حوله العنصران الآخران: الطبيعة والعمل، وهذا الاجتماع يسمى "المشروع Enterprise" فالمشروع - إذن - وحدة اقتصادية من رأس مال وعمل وطبيعة وتأخذ أشكالاً فنية مختلفة - مصنع أو أكثر، مزرعة، متجر، مصرف.... إلخ - ويمتد نشاطها إلى منطقة أو أكثر - كما في حالة تعدد المصانع التابعة لمشروع واحد وتفرقها في أنحاء دولة معينة أو عدة دول.

ولكن ... ما الدافع إلى تكوين المشروع؟

لا يتكون المشروع بقصد إنتاج ما يلزم لاستهلاك صاحبه، بل يتكون لتحقيق أكبر ربح ممكن لصاحبه، فصاحب المشروع شخص يجمع عناصر الإنتاج ويدفع لكل منها ثمناً، وهو يهدف لبيع الناتج بثمن أعلى مما أنفقه للحصول على هذه العناصر، والفرق بين الثمنين هو "الربح" وهذا الربح هو الدافع الذي يحمل صاحب المشروع على تنظيم الإنتاج، فالإنتاج الرأسمالي هو إنتاج من أجل الحصول على الربح، وهو يؤدي إلى إشباع

الحاجات بطريقة غير مباشرة. وهو بهذه الصفة يمتاز عن كل ما سبقه من نظم لأنها كانت تقوم - بصفة عامة - على مبدأ الإنتاج بقصد الاستهلاك المباشر.

والشخص الذى يتصدى لجمع رأس المال والعمل والأرض، الذى يتصدى لتكوين المشروع يسمى "المنظم Entrepreneur". وهو عادة رأسمالى نظراً لأهمية رأس المال فى الإنتاج الصناعى الحديث، وهو يعمل بقصد تحقيق أكبر ربح ممكن، وهو يتحمل ما قد يحيق بالمشروع من خسارة لأن عناصر الإنتاج الأخرى تحصل على أجرها مقدماً بغض النظر عن أرباح المشروع وخسائره.

ووسيلة المنظم فى الحصول على أكبر كسب مادى ممكن أن يقوم باستعمال المال النقدى الذى بيده - سواء لأنه ملكه، أو لأنه قد اقترضه نظير فائدة معينة - فى شراء حق استعمال الأرض وفى شراء المواد الأولية والمواد نصف المصنوعة والآلات اللازمة للإنتاج وفى استئجار العمال، ثم يعمل على بيع ما ينتجه فى السوق ساعياً للحصول على ثمن أعلى مما كلفه الإنتاج بحيث يزيد رأس ماله فى آخر عملية الإنتاج عما كان عليه فى البداية، وهذا الفرق هو ما نسميه الربح.

ومن ذلك يتضح أن الاقتصاد الرأسمالى يقوم على عدد كبير من المبادلات: مبادلة النقود بما يلزم للإنتاج من آلات ومواد أولية وعمل، ثم مبادلة السلع المنتجة مقابل النقود من جديد. وإذا عرفنا أنه فى ظل الإنتاج الرأسمالى تمر السلعة بعدة عمليات تحويلية قبل أن تصير صالحة للاستهلاك، وعرفنا أن كل مشروع يتخصص فى عملية معينة رأينا العدد الكبير من المبادلات التى تتم بين مختلف المشروعات خلال إنتاج السلعة الواحدة.

لكل ذلك تحتل المبادلة Exchange بطواهرها ومشكلاتها مكاناً بارزاً فى الاقتصاد الرأسمالى.

الثورة الصناعية فى إنجلترا

كانت إنجلترا أسبق دول العالم فى الثورة الصناعية، فقد ظهرت فيها بوادر تلك الثورة فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر. فى حين أنها لم تظهر فى فرنسا إلا فى الربع

الأول من القرن التاسع عشر، وفي ألمانيا فى الربع الثانى من القرن نفسه. ثم ظهرت بعد ذلك التاريخ فى بقية دول أوروبا.

وقد جنت إنجلترا من جراء أسبقيتها فى الصناعة فوائد عظيمة القيمة، إذ اكتسبت خبرة واسعة بالصناعة بسبب طول ممارستها لها، فوصلت إلى مرتبة عالية من التقدم الصناعى وأصبحت قادرة على إنتاج أنواع متعددة من المصنوعات المتقنة الغالية الثمن، والتي يصعب على الدول الحديثة العهد بالصناعة أن تنتج مثلها.

كذلك اكتسبت إنجلترا ثروة طائلة نتيجة الأرباح الكبيرة التي جنتها من التجارة الخارجية فى وقت كانت فيه إنجلترا الدولة الصناعية الوحيدة فى العالم، ولذا نعمت بظرف لم يسبق لدولة أن نعمت به من قبل ونعنى به خلو الأسواق من المنافسة وتعطشها لاستهلاك المصنوعات البريطانية مهما كثرت كميتها، فلا عجب أن كانت إنجلترا حتى الحرب العالمية الأولى أعظم الدول الدائنة فى العالم، وكانت الأسواق المالية بلندن أكبر أسواق العالم قاطبة.

وقد تفوقت إنجلترا على سائر دول أوروبا فى ميدان الصناعة بسبب تجميع رؤوس الأموال فيها نتيجة ممارستها للتجارة الخارجية منذ القرن السادس عشر، ولا يخفى ما للأموال من الأهمية العظيمة فى نجاح المشروعات الاقتصادية أو إخفاقها. وبخاصة فى مبدأ الثورة الصناعية حيث كان من اللازم تشجيع الإختراع وتقديم التسهيلات المالية التي تكفل استثمار نتائج الإختراعات عملياً. وكان إنشاء بنك إنجلترا عام 1694 عاملاً كبيراً فى تسهيل الحصول على رؤوس الأموال وتنظيم الأعمال الاقتصادية.

أضف إلى ذلك ما حظيت به إنجلترا من توافر الأيدى العاملة بسبب تزايد عدد السكان وقدام العناصر البروتستانتية المضطهدة من أوروبا وخاصة من الأراضى المنخفضة وفرنسا، وقد امتازت تلك العناصر بنشاطها وحدة ذكائها ومهارتها الصناعية، ولذا أنشأت فى إنجلترا صناعات كثيرة كالمسوجات الحريرية والتيلية والورق والأوانى الخزفية، ولم تخل صناعة فى إنجلترا من الاستفادة من تلك الزيادة القيمة فى عدد العمال المهرة.

هذا إلى جانب وجود أسواق كثيرة تتعامل معها إنجلترا في مستعمراتها وبذلك ضمنت إنجلترا عند قيام الصناعة الحديثة فيها الحصول على الخامات اللازمة لها وعلى الأسواق التي تصرف فيها مصنوعاتهما. وكان ذلك من أكبر العوامل المشجعة على قيام الصناعة وتقدمها، لأن الاستهلاك شرط ضروري للإنتاج. وقد كانت إنجلترا وقتئذ أكثر دولة في العالم تمتعاً بهذه الميزة لاسيما بعد أن فقدت فرنسا أغلب أملاكها خلال القرن الثامن عشر، وبعد أن حققت تفوقاً ملحوظاً في النقل البحري.

كما حققت إنجلترا أسبقية على سائر دول أوروبا في ميدان الإختراع، فقد قام التغيير الكبير الذي حدث في وسائل الصناعة بسبب ظهور الآلات الجديدة على عاتق المخترعين البريطانيين الذين وضعوا أساس الثورة الصناعية في جميع نواحيها، وتركوا لغيرهم من المخترعين في إنجلترا وغيرها من الدول متابعة العمل الذي بدأه.

وقد أخذت الإختراعات في الظهور تباعاً منذ منتصف القرن الثامن عشر كالحلقات المتعددة في سلسلة واحدة. وذلك من حيث شدة ارتباطها ببعضها البعض وشملت تلك الإختراعات جميع أوجه النشاط الاقتصادي كالزراعة والصناعة والنقل، ولكنها عنيت بوجه خاص بصناعة المنسوجات وصناعة التعدين، ولذلك كان التقدم في هذين الفرعين من الصناعات أظهر منه في غيرهما في بداية الأمر.

ومما يلفت النظر أن صناعة المنسوجات القطنية كانت أكثر الصناعات استفادة من ذلك التطور الجديد، نظراً لحدائث عهدها في إنجلترا وسهولة تغيير الوسائل الصناعية فيها دون التعرض للضرر أو الخسائر الكبيرة، في حين أن صناعة المنسوجات الصوفية كانت أقدم صناعات إنجلترا وأكبر دعامة لثروة البلاد وتجاريتها، ولذا كانت محاطة بتقاليد كثيرة عملت على مقاومة كل تغيير خوفاً من نتائجه غير المضمونة. ولهذا تقدمت صناعة المنسوجات القطنية أسرع من تقدم صناعة المنسوجات الصوفية، وزادت صادرات إنجلترا من المنسوجات القطنية على صادراتها من المنسوجات الصوفية لأول مرة سنة 1802، ثم استمرت تلك الزيادة في إطاراد بعد ذلك.

وكانت التحسينات العديدة التي ظهرت منذ عام 1763 فى صناعة الغزل والنسيج تتطلب تقدماً موازياً فى صنع الآلات الجديدة بسرعة كافية وأثمان معتدلة، وكان لا سبيل لذلك بغير تحسين وسائل استخراج الحديد وصهره، ولكن ذلك يتطلب المزيد من كميات الفحم، ومن ثم كان لابد من تطوير صناعة التعدين لكى تحصل الصناعة الإنجليزية على حاجتها من الفحم بأسعار معقولة.

فرغم ثروة إنجلترا بالفحم والحديد ظلت وسائل استخراج هذين المعدنين عقيمة ومتأخرة حتى عام 1750 حين اخترع New Comen طلمبة بخارية كابسة لكسح مياه المناجم ، فحتى ذلك التاريخ كانت إنجلترا تستورد أغلب حاجتها من الحديد من السويد نظراً لعدم إمامها بأحسن الوسائل لصهر الحديد، ويرجع ذلك إلى أن استخدام الفحم الحجري لهذا الغرض يسبب تفاعلات كيميائية يصعب التغلب عليها ويجعل الحديد المنصهر بهذه الطريقة رديئ النوع. وقد حاولت إنجلترا منذ 1735 التغلب على تلك العقبة باستخدام فحم الكوك، ولكن الحديد المنتج كان سهل الكسر قليل المرونة.

وعندما نجح هنرى كورت Henry Cort سنة 1783 فى إختراع وسيلة لمزج الأكسجين بالحديد المنصهر ليكسبه المرونة اللازمة تقدمت صناعة الحديد فى إنجلترا تقدماً عظيماً وترتب على ذلك تقدم صناعة الآلات المعدنية.

وبدأ تقدم صناعة استخراج الفحم فى أواخر القرن الثامن عشر أى بعد إختراع الطلمبة البخارية لأنها سمحت بتوغل المناجم فى الطبقات البعيدة عن سطح الأرض. وقد ظهر التقدم محسوساً فيما بين 1810 - 1819 عندما حلت الأعمدة الخشبية محل الأعمدة الفحمية السميكة التى كانت مستخدمة لرفع سقوف الطبقات الفحمية ومنعها من السقوط . وفى 1815 إخترع همفرى دافى Humphery Davy مصباح الأمن Safety Lamp وفى 1820 بدأت وسائل النقل الميكانيكى تستخدم فى المناجم لجلب الفحم إلى سطح الأرض ، وبذلك زاد إنتاج الفحم فى إنجلترا زيادة كبيرة وكثر استخدامه فى الصناعة.

وكان قيام المصانع الكبيرة أبرز نواتج الثورة الصناعية، إذ على الرغم من أن المصانع كانت معروفة فى إنجلترا منذ القرن السادس عشر، فإنها إختلفت كل الإختلاف عن

المصانع التي ظهرت فيما بعد، نظراً لصغرها وقلة إنتاجها واختلاف العلاقة فيها بين العمال والآلات. ففي المصنع اليدوى كان العامل سيد الآلة فقد استطاع تحريكها وتوجيهها كيفما أراد. أما بعد الثورة الصناعية فقد صارت الآلات قادرة على الحركة السريعة من تلقاء نفسها وأصبح العامل خادماً للآلة وأقل منها أهمية فى الإنتاج، واقتصرت مهمته على ضبط الآلة وتغذيتها بالمواد اللازمة للصناعة. كما استمر الغرض من الإختراع تقليل أهمية العامل وزيادة استغلال الآلة عنه، حتى صار كثير من الآلات الآن يعمل بالدفع الذاتى أى يقوم بالإنتاج كله دون تداخل الإنسان، ولا ريب أن هذا التغيير الكبير فى علاقة العمال بالآلات من أخطر نتائج المخترعات الحديثة.

فلم تكن المصانع الكبيرة التي يحتشد فيها العمال وتكثر الآلات وتتوحد الإدارة فيها من النتائج المتصورة لحركة الإختراع وتحسين وسائل الصناعة التي ظهرت منذ منتصف القرن الثامن عشر، بل كانت من النتائج الطبيعية غير المنظورة، لأن كبر حجم الآلات الجديدة وغلاء ثمنها جعل اقتنائها أو استخدامها فى المنازل فوق مقدرة الأفراد العاديين، وصار الأغنياء وحدهم قادرين على شرائها وبناء الأمكنة الخاصة بها (أى المصانع) وشراء قوة عمل من يتولون إدارتها.

وكذلك أدى استخدام القوى الطبيعية كالبخار فى تحريك الآلات إلى تعذر قيام المصانع فى كل مكان، بسبب أهمية توافر الفحم الرخيص الثمن بالقرب منها. ولهذا تركزت الصناعات الجديدة فى المناطق الجبلية أو فى حقول الفحم الكبيرة بعد أن كانت الصناعات القديمة منتشرة فى أغلب الأقاليم الريفية، ومما زاد فى ذلك التركيز أن القوى المحركة إذا توافرت فى مكان ما كانت كافية لتحريك عدة آلات فى وقت واحد، ولذا قضت المصلحة بتعدد الآلات فى المصنع الواحد وبقرب المصانع من بعضها البعض وكثرتها فى المنطقة الواحدة.

ولهذه الأسباب إضطر الصانع القروى إلى هجر عمله والانتقال إلى المدن الصناعية الجديدة، حيث انضم إلى جيش كبير من أمثاله، وأصبح عاملاً أجيراً يشتغل ساعات معينة فى مصنع تتوفر فيه الآلات والقوى المحركة اللازمة لها، ويخضع فيه كغيره لإدارة واحدة. وبذا تحولت وحدة الإنتاج فى إنجلترا من الأسرة أو المصنع اليدوى إلى المصنع

الكبير الذى اشتغل فيه مئات العمال بل آلافهم، وتعاونوا على الإنتاج الوفير بواسطة آلات كبيرة الحجم ومعقدة التركيب وغالية الثمن، واستهلكوا فى سبيل ذلك مقادير كبيرة من الوقود والخامات.

وكانت النتائج الأولى للثورة الصناعية سيئة فى مجموعها، لأن استخدام الآلات الجديدة وقيام المصانع الكبيرة لم يكن انقلاباً اقتصادياً فحسب، بل كان انقلاباً اجتماعياً أيضاً، ولم تتج من آثاره الوخيمة طبقة من طبقات المجتمع.

وكانت طبقة العمال الريفيين التى مارست الصناعة المنزلية أكثر الطبقات شعوراً بسوء الحالة وأعلاها صوتاً بالشكوى من المخترعات الجديدة، فإن كل اختراع جديد فى صناعة معينة كان سبباً فى إحداث تغير عظيم فى تلك الصناعة، ودفع أغلب المشتغلين بها إلى البطالة، ثم إلى البحث الحثيث عن موارد أخرى للرزق. وعلى الرغم من أن الآلات الجديدة وسعت فى النهاية سبل العيش أمام طبقة العمال وجعلت المشتغلين بالصناعة فى آخر القرن التاسع عشر أكثر عدداً وأسعد حالاً مما كانوا فى أوله، إلا أن العمال احتملوا ألوان العذاب عندما ظهرت المخترعات تباعاً، وكان ذلك أمراً طبيعياً ونتيجة لازمة للتغيير الذى حدث على أسلوب الإنتاج.

ومما يشهد بصدق ذلك أن المخترعين كانوا محل مقت الجمهور واضطهاده وكثيراً ما هُتمت آلاتهم الجديدة على اعتبار أنها مضرّة بالمجتمع، فالحق Hargreaves كثير من الإهانة والضرب من الجمهور الغاضب حتى اضطر إلى الرحيل عن وطنه فى لانكشير ليتمكن من تجربة آتته الجديدة للغزل، وفى عام 1779 قامت فى لانكشير وفى كثير من المناطق الصناعية المجاورة لها مظاهرات شعبية كبيرة إنتهت بتحطيم عدد كبير من الآلات الجديدة، غير أن وسائل العنف كانت عاجزة عن إيقاف تحول الصناعة من النظام اليدوى إلى الآلى، فاضطر العمال فى النهاية إلى الرضوخ لسنة التطور والعمل على تهيئة حياتهم وموارد رزقهم بطريقة تتفق مع الظروف المتغيرة.

وزاد من متاعب المشتغلين بالصناعات اليدوية الريفية ما حدث من الانقلاب الزراعى فى إنجلترا بعد منتصف القرن الثامن عشر حيث اتجه جانب كبير من استثمارات التجارة إلى

الزراعة فزادت مساحة الملكيات الكبيرة زيادة كبيرة ولم تعد الملكيات الزراعية الصغيرة قادرة على الصمود في وجه منافستها، وبذلك تعرض المزارع الصغير الذي اشتغل بالصناعة المنزلية رغبة في زيادة دخل أسرته لأزميتين شديتين: أزمة الزراعة بسبب شدة منافسة المالك الكبيرة وأزمة الصناعة بسبب شدة منافسة الآلات الجديدة. ولذا كان مضطراً إما إلى التخلي عما ورثه عن آباءه من وفرة نسبية في العيش واستقلال في العمل ثم الرحيل إلى المدن الصناعية ليشغل فيها كعامل أجير، أو إلى البقاء في الريف كعامل زراعي حقير، وكان من حسن حظه أن سبل العمل في المدن قد أخذت في الإتساع في نفس الوقت الذي كانت فيه موارد المزارع الصغير آخذة في الضيق والنقصان، ومع ذلك فإنه تعرض لمتاعب جمّة بسبب تدفق سيل المهاجرين من الريف إلى المدن الصناعية الجديدة إذ كان الإزدياد المطرد في عدد سكان تلك المدن أسرع وأعظم من مقدرة تلك المدن على إحتماهم وإيوائهم.

ونتج عن تحول أكثرية السكان في إنجلترا من الأقاليم الزراعية الواقعة في الجنوب والشرق إلى الأقاليم الجبلية الغنية بالفحم والحديد الواقعة في الشمال والشمال الغربي أن انتقل العامل في إنجلترا تبعاً لانتقال أغلبية السكان واختل التوازن بين أهمية الأقاليم فبعد أن كانت الأقاليم الجنوبية والشرقية مركز الثقافة والثروة والنفوذ في حياة الدولة في كل عصور التاريخ السابقة، أخذت في الإضمحلال تدريجياً وأصبحت قوة إنجلترا تعتمد على المدن الصناعية الواقعة في الشمال الغربي مع أن تلك المدن لم تكن تستحق الذكر قبل قرن من الزمان.

وأدت كثرة مهاجرة سكان الريف إلى المدن وشدة إقبالهم على العمل في المصانع إلى قيام كثير من المشاكل التي تعاني إنجلترا بعضها حتى اليوم، وأهمها مشكلة المساكن وسوء أحوال العمال واضمحلال مستوى الصحة العامة وقد تخلصت إنجلترا من أغلب هذه المشاكل بفضل قوة اتحاد العمال ونمو الحركة العمالية منذ منتصف القرن التاسع عشر.

وكانت مشكلة المساكن من أعقد ما ترتب على هجرة سكان الريف إلى المدن من مشاكل، فقد كانت زيادة المساكن في المدن لا تتمشى مع سرعة تزايد عدد سكانها، وأدت

شدة رغبة العمال فى الإقامة على مقربة من المصانع إلى إزدحامهم فى المناطق القريبة من المصانع وهى بحكم موقعها قذرة غير صحية لاسيما فى بلاد غزيرة الأمطار وقليلة التمتع بضوء الشمس فى الشتاء كإنجلترا.

وكان انخفاض أجور العمال وطول ساعات عملهم من النتائج الطبيعية لشدة تنافسهم على العمل وعدم تنظيم صفوفهم ولحرص أصحاب الأعمال على إجتفاء أكبر قدر ممكن من الربح، ولم يكن لرعاية مصالح العمال ولأبسط العواطف الإنسانية محل كبير من الإعتبار عند أصحاب الأعمال، ولذلك انخفضت الأجور إلى الحضيض، وكادت لا تكفى للوفاء بأمس حاجات المعيشة، كما تراوحت ساعات العمل من 15 - 18 ساعة فى اليوم الواحد.

زاد فى متاعب العمال أنهم كانوا معرضين لمنافسة النساء والأطفال فى العمل، نظراً لأن الآلات الجديدة لم تكن فى حاجة إلى العضلات القوية أو المهارة الفنية الكبيرة، وكان أصحاب الأعمال يفضلون استخدام الأطفال والنساء بسبب انخفاض أجورهم بالنسبة إلى أجور الرجال، ولذلك انعكست العلاقة بين الرجل والمرأة فكثيراً ما كان الرجل يقبع فى بيته عاجزاً عن الكسب بينما تكدح زوجته وأطفاله فى المصانع، ويعيش الجميع حياة تقل عن مستوى حياة الرقيق.

هذا بالإضافة إلى آلاف العمال من النساء والأطفال والرجال الذين زحفوا إلى المدن بمفردهم دون صحبة أسرهم وتكدسوا فى مساكن ضيقة دون تمييز أو رقابة مما كان سبباً فى فساد الأخلاق وإنتشار الموبقات والجرائم.

وبذلك كان قيام نظام المصانع - فى بداية الأمر - نكبة كبيرة على غالبية سكان إنجلترا وخيراً لحفنة من كبار الرأسماليين، ومع ذلك فإنه كان فى النهاية ذا فائدة كبيرة على إنجلترا وغيرها من بلاد العالم، فقد تخلصت إنجلترا من معظم المساوئ الأولى إلى جلبها هذا النظام وأخذت تجنى ثمار التقدم الصناعى الكبير وتحسنت أوضاع العمال بفضل نمو حركتهم وازدياد قوتها.

لقد غيرت الثورة الصناعية نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية تغييراً جوهرياً.

فمن الناحية الاجتماعية طرأ تغيير كبير على أوضاع العمال الذين عرفوا بعد تجاربهم الأليمة إلا أمل لهم فى تحسين أحوالهم ورفع شأنهم إلا بتوحيد الكلمة فيما بينهم لمقاومة جشع أصحاب الأعمال واستبدادهم ولمشاركتهم فى المكاسب العظيمة التى درتها الصناعة عليهم. وقد ساعدتهم على تحقيق أغراضهم ما حدث من الزيادة العظيمة فى أعدادهم ومن سهولة اختلاطهم وتبادلهم الرأى فيما بينهم فى المصانع والمدن. ومع أن الثورة الصناعية قللت أهمية العامل فى الإنتاج وزادت فى أهمية الآلات ونفوذ أصحاب الأعمال فإنها استلزمت احتشاد العدد الكبير من العمال فى المصانع ومهدت بذلك الطريق إلى تنظيم صفوفهم وزيادة اتحادهم وقوتهم أى أنه بينما نقصت أهمية العمال كأفراد عظمت أهميتهم كطبقة كبيرة فى المجتمع، فأصبحوا أقدر على المساومة وعلى استخدام الضغط لتحسين حالهم مما كانوا عليه قبل تطور الصناعة فى عهد الثورة الصناعية.

وترتب على النضال الجماعى للعمال أن ارتفعت أجورهم تدريجياً ونقصت ساعات عملهم وتحسنت ظروف عملهم، وذلك فضلاً عن توسع فرص العمل أمامهم وزيادة عدد المشتغلين بالصناعة ولذا زادت القوة الشرائية عند أكثرية السكان زيادة عظيمة فى الوقت الذى تقدمت فيه الصناعة تقدماً كبيراً وأخذت فى إغراق الأسواق بسلعها المتعددة الأنواع والمتنافسة الأثمان وبذلك شهد القرن التاسع عشر تقدماً ما لم يسبق له مثيل فى مستوى المعيشة عند عامة الشعب.

كذلك تحسن مركز المرأة الإنجليزية بعد ما أتاحت لها الثورة الصناعية فرصة لم يسبق لها أن عرفت مثلها من قبل، وهى العمل فى المصانع والكسب المستقل عن الرجل ، فأخذت سبل العمل تتسع أمامها تدريجياً حتى صارت منافساً خطيراً للرجل فى جميع ميادين العمل، وكان ذلك سبباً فى سعادة الرجل وشقائه فى آن واحد نظراً لزيادة دخل الأسرة وتقليل أعباء الرجل المالية من جهة. ومن جهة أخرى لانتشار البطالة بين الرجال وانخفاض أجورهم مع استمرار تحملهم مسئولية رعاية الأسرة وسداد حاجاتها.

ولا شك أن الأعمال الاقتصادية التي تقوم بها المرأة في الدولة الصناعية تختلف في طبيعتها ونتائجها إختلافاً كبيراً عما تقوم به المرأة من أعمال في الدول الزراعية وذلك لأنها في الحالة الأولى تعمل بأجر وتكون بعيدة عن أفراد أسرتها .. أما في الحالة الثانية فإنها تعمل في الغالب كعضو في الأسرة وتكون تحت إشراف والدها أو زوجها ولا تحصل على أجر في مقابل ما تقوم به من الأعمال. وقد نشأ عن زيادة استقلال المرأة الاقتصادية في إنجلترا منذ قيام الثورة الصناعية أن اتسعت مداركها وصارت تعقد بنفسها وتستحق إحترام الرجل لها وأصبح القانون معترفاً لها بالمساواة الفعلية مع الرجل من الوجهة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

أما من الناحية الاقتصادية، فقد جنت إنجلترا من وراء أسبقيتها في الصناعة ثروة طائلة لم تكن مقصورة على الأفراد الذين هيمنوا على الصناعة ووظفوا أموالهم فيها بل شاركتم الأمة بسبب الضرائب المباشرة التي دفعوها للحكومة والتي زادت تبعاً لزيادة ثروتهم، فزادت إيرادات الحكومة البريطانية من 70 مليون جنيه سنة 1800 إلى 800 مليون جنيه سنة 1914. وقد وظفت الأموال البريطانية في المستعمرات وعاد ذلك على إنجلترا بالمكاسب الكبيرة ولم تعدم الإنتفاع من ذلك سياسياً أيضاً كلما سنحت الفرصة.

وزاد نفوذ الرأسمالية البريطانية زيادة كبيرة فسيطرت على النشاط الاقتصادي وعلى سياسة الدولة المالية وعلى وسائل الدعاية والإعلام.

غير أن أهم ما ترتب على الثورة الصناعية من آثار سياسية في إنجلترا هو ذلك الذي حدث في مجال التطور الدستوري، فقد كانت حكومة إنجلترا قبل قيام الثورة الصناعية دستورية واستبدادية حقيقة نظراً لأن السلطة كانت محتكرة في أيدي الأشراف وكبار الملوك، فكان مجلس اللوردات والعموم لا يمثلان سوى الأغنياء ولا يعنيان إلا بشئونهم ، غير أن ما حدث في أواخر القرن الثامن عشر من كثرة مهاجرة سكان الريف إلى المدن ونقص أهميته الزراعية بالنسبة إلى الصناعة وظهور قوة الرأي العام جعل من اللازم تعديل نظام الحكم في البلاد تعديلاً جوهرياً، وتم بطريقتين:

أولاهما: تعديل الدوائر الانتخابية تعديلاً يتمشى مع ما حدث من تغيير في توزيع السكان، فبعد أن كانت أغلبية أعضاء مجلس العموم ممثلة للأقاليم الزراعية صارت ممثلة للأقاليم الصناعية، ولذا زادت أهمية تلك الأقاليم ونالت من الحكومة قدراً ملحوظاً من العناية.

ثانيتها: توسيع حقوق الانتخاب، فأصبح أهم ما يشترط في الناخب أن يكون بالغاً سن الرشد (21 عاماً) وألغيت جميع الشروط الخاصة بالثروة والتي حصرت حق الانتخاب فيما مضى في طبقة صغيرة من الأمة. ولا تقتصر أهمية توسيع حق الانتخاب على أن يضمن قيام الحكم النيابي على أساس واسع من قوة الرأي العام وأن يكون البرلمان ممثلاً للأمة أصدق تمثيل، ولكنه يضمن أيضاً للطبقات الفقيرة والعاملة من اهتمام الحكومة ورعايتها نصيباً كبيراً يتناسب مع ما تملكه من قوة لتعضيد الحكومة أو خذلانها في الانتخابات العامة، ولذا يكون ذلك الحق في يد تلك الطبقات سلاحاً تهدد به الحكومة وتستخدمه وقت الحاجة للحصول على مطالبها. وقد تمت تلك التعديلات المهمة في عام 1832 عندما أصدرت الحكومة البريطانية قانون الإصلاح الدستوري Reform Act لكي تتمكن من تهدئة الرأي العام الذي ظل ساخطاً على الحكم القائم وقتئذ. ونظراً لأن الأكثرية العظمى من سكان إنجلترا تألفت من العمال القاطنين في المدن الصناعية فقد نتج عن توسيع حقوق الانتخاب أن عنيت الحكومة بشئون العمال عناية كبيرة، ونمت الحركة العمالية ونشطت سياسياً متى استطاعت استصدار القوانين لصالحها بهدف تحقيق إصلاحات اجتماعية، ثم طورت حركة العمال نشاطها السياسي حتى استطاع حزب العمال أن يصل إلى الحكم لأول مرة عام 1924.

ولم تكن نتائج قانون الإصلاح الدستوري في إنجلترا مقصورة على تعديل نظام الحكم في البلاد فحسب بل شملت أيضاً تعديل سياسة الدولة الداخلية والخارجية، فأصبح الغرض الأول منها خدمة مصالح سكان المدن بكل الوسائل. فأما السياسة الداخلية فقد اتجهت إلى نشر الإصلاحات الاجتماعية والصحة العامة، وتنظيم علاقة العامل بصاحب العمل وإنشاء الملاجئ والمستشفيات وإعانة العاطلين والعجزة، وكذلك خدمة الصناعة والمشتغلين بها بتخفيض نفقات المعيشة في المدن. وإن أدى ذلك إلى اضمحلال الزراعة وسوء حالة سكان الريف.

أما من وجهة السياسة الخارجية، فقد أصبح غرضها الأول تشجيع تجارة إنجلترا الخارجية بالاستعمار أو عقد المعاهدات التجارية أو الحصول على امتيازات اقتصادية، وصارت علاقة إنجلترا السياسية بأية دولة أخرى قائمة على مقدار مساعدة تلك الدولة أو معاكستها للتجارة البريطانية. ومن ذلك نفهم ما حدث من التغيير الكلى فى علاقة إنجلترا السياسية بألمانيا وفرنسا فى العصر الحديث، فقد كانت إنجلترا العدو التاريخى لفرنسا منذ القرن السابع عشر فى حين أنها كانت صديقة ألمانيا فى ذلك الوقت لما بينهما من تشابه فى الجنس والثقافة وارتباط الأسرات المالكة فيهما ببعضها البعض بروابط المصاهرة، ولكنها أخذت - مع ذلك - فى الميل نحو فرنسا والإبتعاد عن ألمانيا منذ نجاح الثورة الصناعية فى الدولة الأخيرة، بعد أن أصبحت ألمانيا منذ سنة 1890 منافساً خطيراً لتجارة إنجلترا وقوتها. ولذا انضمت إنجلترا إلى جانب فرنسا فى الحربين العالميتين الأولى والثانية لأنها لم تخش بأس فرنسا تجارياً، ولكنها رأت فى انتصار ألمانيا كارثة وطنية من الوجهة الاقتصادية والسياسية.

وكذلك كانت إنجلترا أسبق الدول الأوروبية إلى التحالف مع اليابان ومصادقتها فى أوائل القرن الحالى ولكنها نقضت محالفتها مع تلك الدولة سنة 1920 وأخذت فى اتباع الحيلة فى معاملتها بعد أن ظهرت اليابان كدولة صناعية كبيرة، وصارت منافساً خطيراً لإنجلترا فى أسواق العالم لاسيما أسواق الشرق.

* * *

ويعتبر منتصف العشرينات من القرن التاسع عشر حداً فاصلاً بين عصر الإنقلاب الصناعى الذى عاشته إنجلترا منذ منتصف القرن الثامن عشر، وعصر الاستقرار والتقدم الاقتصادى الذى شهدته البلاد بعد ذلك، فقد توسعت الصناعة توسعاً كبيراً نتيجة الزيادة الهائلة فى إنتاج الفحم والحديد فى إنجلترا خلال القرن التاسع عشر. وكان التوسع الصناعى أظهر ما يكون فى صناعة المنسوجات والصناعات المعدنية، فزاد إنتاج المنسوجات أربعة أمثال ما كان عليه خلال عصر الملكة فيكتوريا (1837 - 1901) واستهلكت إنجلترا فى أواخر ذلك العصر ربع ما أنتجه العالم من مواد النسيج، وعلى الرغم من ظهور أمريكا وألمانيا وغيرها من الدول فى ميدان المنافسة لإنجلترا فيما بين

سنة 1770 وسنة 1900 فإن منسوجات إنجلترا القطنية زادت فى تلك الفترة بنسبة 40 % وزادت منسوجاتها الصوفية بنسبة 105%.

كذلك ارتكزت الصناعات المختلفة فى مناطق معينة من بريطانيا وصارت من أهم مميزاتها فقامت صناعة المنسوجات القطنية جنوبى لانكشير لاسيما حول مدينة مانشستر حيث تتوافر الشروط الملائمة لتلك الصناعة من حيث الرطوبة وكثرة الفحم والقرب من أكبر موارد القطن فى العالم (الولايات المتحدة الأمريكية). وقامت صناعة المنسوجات الصوفية فى شرقى لانكشير وجنوب غربى بوركشير، وتقوم الصناعة المعدنية حول برمنجهام وفى السهل الشمالى الأوسط من إنجلترا المعروف باسم Black Country كذلك قامت صناعة بناء السفن فى الموانى الكبيرة الواقعة بالقرب من حقول الفحم مثل ليفربول وجلاسجو.

أضف إلى ذلك زيادة انتشار التجارة الخارجية بسبب خلو الأسواق من المنافسة الجدية، وتحسن طرق المواصلات وهبوط أسعار المصنوعات البريطانية تدريجياً وزيادة رواجها فى الأسواق الكثيرة الاستهلاك وأهمها أسواق الشرق. ولا ريب فى أن زيادة رواج التجارة الخارجية كان من أهم لوازيم تقدم الصناعة البريطانية لأنه ضمن لها الحصول على المواد الخام الرخيصة وتصريف المصنوعات.

وقد تعرضت إنجلترا لمنافسة الصناعة الألمانية والصناعة الأمريكية اللتان تقدمتا منذ أواخر القرن الماضى، فقد بذلتا جهداً فائقاً للحاق بإنجلترا فى ميدان الصناعة وانتزاع الأسواق منها. وساعدهما على كسب الأسواق ما تردت فيه إنجلترا من أخطاء نتيجة قلة عنايتها بالدعاية التجارية اعتماداً على السمعة الحسنة التى تمتعت بها المصنوعات البريطانية وقلة عنايتها أيضاً بدراسة حاجات المستهلكين ومراعاة أذواقهم فكان ما اشتهرت به الصناعة البريطانية من جمود ومحافظة على التقاليد هذا بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المنتجات الإنجليزية فى حين أن الدول الصناعية المنافسة لإنجلترا عملت على تخفيض الأسعار وإن كان ذلك على حساب جودة الإنتاج ولكنها كسبت أسواق الجماهير ذات الدخل البسيط، ولكن إنجلترا سعت إلى التخلص من تلك العيوب بالتدرج لتواجه منافسة مصنوعات البلاد الأخرى فى الأسواق العالمية.

الثورة الصناعية فى فرنسا

كانت فرنسا فى أوائل القرن التاسع عشر دولة زراعية بحتة، إذ لم تلق فيها الصناعات اليدوية من النجاح والرواج ما لقيته فى إنجلترا قبل ذلك العهد ويرجع ذلك إلى الضربات التى تعرض لها الهيجونوت الفرنسيين - وكانوا يشكلون معظم العاملين بالصناعة والتجارة - خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر أثناء الإضطرابات والحروب الدينية التى تعرضت لها فرنسا فى تلك الحقبة من الزمان مما دفع هذه الطائفة النشطة إلى الهجرة إلى إنجلترا، حيث أتيح لهم ممارسة نشاطهم الاقتصادى وطقوسهم الدينية بحرية تامة فأفاد وجودهم بإنجلترا التطور الاقتصادى فيها بقدر ما أضرت هجرتهم من فرنسا التطور الاقتصادى بها، فتأخرت الصناعة بفرنسا عن اللحاق بركب التقدم الصناعى الذى عرفته إنجلترا. وظلت الزراعة تلعب دوراً هاماً فى الاقتصاد الفرنسى طوال القرن التاسع عشر رغم ظهور الثورة الصناعية فى فرنسا قبل غيرها من دول القارة فيما عدا إنجلترا، ورغم تعرض الزراعة فيها لمنافسة متزايدة من جانب الصناعة، فكانت الزراعة تضم ما يزيد على نصف عدد الأيدى العاملة بفرنسا حتى نهاية القرن التاسع عشر.

* * *

كان للثورة الفرنسية فضل كبير فى إحياء الصناعة فى فرنسا لما أحدثته من الإصلاحات الاقتصادية العديدة ولاسيما القضاء على الطوائف الحرفية التى كانت تقيد حرية العمل والعمال وتقاوم كل جديد فى الصناعة ولذلك كان إلغاؤها تمهيداً لازماً لقيام الثورة الصناعية والتوسع فى استخدام الآلات وقيام صناعات جديدة متعددة على أساس النظام الرأسمالى.

فقد أصدرت الجمعية الوطنية قانوناً فى عام 1791 منح جميع الأفراد حرية كاملة لمزاولة أية مهنة وبأية وسيلة على شرط الحصول على ترخيص الحكومة بذلك، والتعهد بالخضوع لأنظمة العمل الجديدة، وأهمها حظر إتحاد العمال أو إضرابهم عن العمل، غير أن مقتضيات الحروب الكثيرة التى خاضتها فرنسا فى عصر نابليون استلزمت عودة كثير من الطوائف إلى سابق نفوذها: كطائفة الخبازين والقصابين والمشتغلين بالطباعة

نظراً لما اشتهر به نابليون من حب النظام والسلطة، ولرغبته فى الإشراف على توزيع الغذاء وتقييد حرية الصحافة فى تلك السنوات العصبية من تاريخ فرنسا. وقد استمرت تلك الطوائف قائمة فى فرنسا حتى منتصف القرن التاسع عشر، ولكن أغلب المدن والصناعات كانت متمتعة بحرياتها منذ سنة 1815.

* * *

تأخر ظهور الثورة الصناعية فى فرنسا عن إنجلترا لأن الثورة لم تلق ما لقيته فى إنجلترا من الظروف المساعدة على قيامها ونجاحها كتوافر رؤوس الأموال والأيدى العاملة والوقود، كما حرمت من الحرية الاقتصادية والسياسية التى كانت من أهم لوازمها، وقد بذلت محاولات كثيرة فى أواخر القرن الثامن عشر لإدخال الآلات والأنظمة الصناعية الجديدة فى فرنسا، فأقيم فيها أول مصنع لنسيج القطن على الطراز الحديث سنة 1784 ولكن شدة مقاومة المشتغلين بصناعة الغزل والنسيج اليدوية دون التوسع فى تلك الخطة كما أن كثرة الإضطرابات والحروب التى تعرضت لها البلاد فيما بين عامى 1789 و1815 استنفذت ثروتها وقوتها وقضت على روح الثقة التى لا غنى عنها لقيام المشروعات الاقتصادية الكبيرة. وعلى الرغم من المساعدة التى لا غنى عنها لقيام المشروعات الاقتصادية الكبيرة، وعلى الرغم من المساعدة القيمة التى منحها نابليون للصناعة الفرنسية بإتباعه سياسة النظام القارى لمحاربة تجارة إنجلترا، فإن تلك السياسة عرقلت تقدم الصناعة بقدر ما ساعدته على تحقيق أهدافه السياسية إذ حرمتها من استيراد الآلات الجديدة من إنجلترا التى حققت تقدماً كبيراً فى هذا المجال على النحو الذى سبقت الإشارة إليه مما عرقل إحياء الصناعة الفرنسية، ولذلك كان التقدم الصناعى بطيئاً فى ذلك العهد.

ويمكن اعتبار عام 1825 بداية لقيام الثورة الصناعية فى فرنسا، لأن إنجلترا رفعت - فى تلك السنة - الحظر الذى سبق أن وضعته على تصدير الآلات الجديدة إلى الخارج، فتمكنت فرنسا من التوسع فى استيراد الآلات وتقليدها واستطاعت صناعتها أن تتقدم بخطوات سريعة بعد ذلك هذا فضلاً عن التغيير العظيم الذى أصاب فرنسا بعد أن تمتعت بعشر سنوات من السلم وتمكنت من استئناف نشاطها الاقتصادى واسترداد قوتها،

وتخلصت من المتاعب التي مرت بها خلال عصر نابليون، فدبت الثقة في نفوس رجال الأعمال واتجهوا إلى توظيف رؤوس أموالهم في الصناعات الجديدة.

* * *

كان من مستلزمات تقدم الصناعة في فرنسا التوسع في استخراج الفحم والحديد، غير أن فقر فرنسا في الفحم وصعوبة نقله إلى مواقع الحديد قضيًا على الصناعة الفرنسية بأن تكون متواضعة في تقدمها بالنسبة لإنجلترا وألمانيا، فقد كانت أهم حقول الفحم في فرنسا في الشمال الشرقي على مقربة من الحدود البلجيكية ولذلك فإن استخراج الفحم منها ونقله إلى بقية أنحاء البلاد يتكلف نفقات كبيرة. أما الحديد فيوجد بكميات وفيرة في إقليم اللورين ولكنه كثير الإختلاط بالفوسفور ويقع على مسافة كبيرة من حقول الفحم. ولذا لم تتمكن فرنسا من الاستفادة منه على أحسن وجه.

ونظراً لفقر فرنسا في المعادن نسبياً كانت الصناعات الثقيلة والكبيرة الإنتاج أقل أهمية من الصناعات الدقيقة والمحددة الإنتاج. لأن الأخيرة تلائم ظروف البلاد الاقتصادية كما تلائم ما جبل عليه شعبها من سلامة الذوق وتقدير الفن والجمال. ولذا امتازت فرنسا بصنع الكماليات وأدوات الترف التي لا يمكن إنتاجها أو استهلاكها بكميات كبيرة، ونجم عن ذلك أن نظام المصانع لم ينجح تماماً في القضاء على الصناعة المنزلية في فرنسا كما نجح في إنجلترا، لأن الآلات لا تستطيع وحدها أن تقوم بإنتاج المصنوعات الدقيقة التي تتطلب في العامل مهارة خاصة وذوقاً فنياً راقياً.

وكانت صناعة التعدين والصناعات المعدنية أسبق من غيرها تأثراً بالثورة الصناعية، أما صناعة المنسوجات فلم تتأثر بها إلا أخيراً، فقد حصلت فرنسا في عام 1810 على نحو 15 مضخة بخارية لنزح مياه المناجم أخذ عددها يتزايد حتى زادت على 14 ألفاً في عام 1860 في حين أن عدد أنوال النسيج لم يزد عن خمسة آلاف عام 1834، ثم زاد زيادة كبيرة في فترة وجيزة من الزمان فبلغ 31 ألف نول في عام 1846.

غير أن النهضة الصناعية لم تتقدم جيداً في فرنسا إلا بعد قيام الجمهورية الثالثة عام 1871، أي بعد أن استقرت الحالة السياسية في البلاد وتقدم العلم والإختراع تقدماً كبيراً

يلائم احتياجات الصناعة الفرنسية ويجعل الآلات قادرة على منافسة الأيدي العاملة في صناعة المنسوجات الدقيقة، ومما يشهد بتقدم فرنسا الصناعي في ذلك العهد أن عدد براءات الإختراع الذى بلغ 2781 براءة فى عام 1870، زاد إلى حوالى 13 ألف براءة عام 1905، وزاد مقدار الفحم المستخرج منها نحو ثلاثة أضعاف ما كان عليه فى بداية الفترة وزادت قوة آلاتها البخارية بمقدار 300% فيما بين عامى 1891 و1906.

ولعل أحسن مقياس لتقدم فرنسا الاقتصادى فى ذلك العصر أن مجموع قيمة إنتاجها الصناعى زاد من 5 مليار فرنك عام 1870 إلى 15 مليار فرنك سنة 1897، مع أن فرنسا فقدت فى ذلك العهد إقليمى الإلزاس واللورين اللذين كانا من أهم أقاليمها الصناعية، وكان فقدهما فى عام 1871 ضربة اقتصادية كبيرة وجهت لفرنسا لأنها بذلك فقدت أهم موارد الحديد والبوتاس فيها ونحو ثلث ما كانت تملكه وقتئذ من مغازل القطن الآلية.

وقد ظهر فى فرنسا التخصص الإقليمى فى الصناعة، فاشتهر حوض اللورين بصناعة المنسوجات الحريرية (ليون)، وحوض اللواز الأعلى بالصناعات المعدنية (سنت اتين)، والأقاليم الشمالية الشرقية (ليل) بصناعة المنسوجات الصوفية والقطنية، فى حين أن صناعة النبيذ وهى من أهم صناعات فرنسا قامت فى جميع أحواض الأنهار الكبيرة.

* * *

إختلفت فرنسا عن غيرها من الدول الصناعية الأخرى فى نظام الصناعة الذى انتهجته ، فبينما اتجهت الصناعة فى إنجلترا وألمانيا إلى زيادة التركيز والتوسع، باندماج الشركات فى بعضها البعض وتضخم رؤوس الأموال والتوسع فى الإنتاج، نجد الصناعة الفرنسية تتجه إلى اللامركزية الفردية، ولم يزد فيها عدد العمال الأجورين على 15% بالنسبة إلى عدد أصحاب الأعمال، ولذلك كانت فرنسا تتميز باعتماد الصناعة فيها على مصانع صغيرة، وبذلك حققت نجاحاً ملحوظاً فى صناعة الكماليات التى يتعذر إنتاجها فى المصانع الكبيرة لما تتطلبه من مهارة خاصة يعجز الإنتاج الآلى الكامل عن الوصول إليها. كما ترتب على وجود هذا النظام عدالة توزيع الدخل القومى نتيجة وصول عائد أرباح الصناعة إلى عدد كبير من أبناء الأمة بدلاً من أن تكون مقصورة على طبقة

صغيرة من أصحاب رؤوس الأموال، وأدى ذلك إلى نجاة فرنسا من الكثير من مساوئ الثورة الصناعية التي تعرضت لها إنجلترا وألمانيا كشدة إزدحام السكان فى المدن وإرهاق العمال وسخطهم، واختلال التوازن فى توزيع السكان، وإضمحلال الزراعة وتركيز الثروة فى يد القليل من الأفراد.

غير أن فرنسا تلقى صعوبة - بسبب كثرة ما فيها من مصانع صغيرة - فى مواجهة منافسة الدول الصناعية الأخرى التى تقوم فيها الصناعة على أساس الإنتاج الكبير، ولكنها مع ذلك لا تتعرض لتلك المنافسة كثيراً بسبب تخصصها فى صناعة الكماليات وتفوقها فيها بفضل نظامها الصناعى ومواهب شعبها الفنية، وقد أتاح هذا النظام الصناعى لفرنسا قدراً كبيراً من الاستقلال الاقتصادى وجعلها أقل تعرضاً لمخاطر التجارة الخارجية، فهى غنية بالإنتاج الزراعى، كان يعمل به قطاع كبير من السكان، ولذلك قل اعتمادها على استيراد المواد الغذائية بعكس إنجلترا وألمانيا اللتان كانتا تعانيان من تخلف الزراعة بالنسبة للتقدم الكبير الذى حققته الصناعة فيهما. كما أن تخصص فرنسا فى إنتاج سلع بعينها كالكماليات والمنسوجات الحريرية الدقيقة والنبيد جعل لتجارتها الخارجية طابعاً خاصاً، فهى لا تستورد سوى الآلات اللازمة للإنتاج فى حقول الفحم والحديد وفى قطاع الصناعات الكبيرة وتصدر منتجاتها التى إحتاجت إليها دائماً أسواق أوروبا واعتمدت فى صناعة النبيذ على كروم الجزائر كما اعتمدت على السوق الجزائرى فى تصريف جانب كبير من إنتاجها، ولذلك لم تكن بحاجة إلى بناء أسطول تجارى كبير ينقل تجارتها إلى ما وراء البحار.

وإذا كانت فرنسا قد حرمت من المزايا الكثيرة التى تتجم عن كثرة الإنتاج الصناعى ورواج التجارة الخارجية فإنها فى الوقت نفسه صارت قليلة التعرض للأزمات الاقتصادية ومشاكل البطالة وغيرها من الويلات التى لم تنج منها دولة صناعية كبرى.

على أن فرنسا ليست خلواً من الصناعات والشركات الكبيرة التى تضارع فى ضخامة رؤوس أموالها ووفرة إنتاجها، ما يوجد فى أمثالها من الدول الأخرى إذ ظهرت فيها حديثاً صناعات كبيرة كصناعة السيارات والأسلحة. وعرفت تلك الصناعات كيف تغزو

الأسواق وتنافس مصنوعات إنجلترا وألمانيا وأمريكا ولكن ذلك التطور جاء متأخراً ولم يصاحب الثورة الصناعية في فرنسا منذ بدايتها.

ولا ريب أن نتائج الثورة الصناعية التي أجملنا شرحها عند الكلام عن إنجلترا قد ظهرت جميعاً في فرنسا ولكن بصورة مخففة وذلك نظراً للاختلاف العظيم بين إنجلترا وفرنسا من حيث أهمية الزراعة لكل منهما، ونظام الصناعة الذي يميزها. فإن كثرة سكان الريف في فرنسا وقلة المصانع الكبيرة فيها وعدم إزدحام السكان في المدن الصناعية إزدحاماً شديداً لم يكن من شأنه أن يساعد على ظهور كثير من نتائج الثورة الصناعية المعروفة في إنجلترا ظهوراً واضحاً سواء كان ذلك من الناحية الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية.

التطور الصناعي في ألمانيا

لم تظهر الثورة الصناعية في ألمانيا إلا حوالي منتصف القرن التاسع عشر ولذا كانت متأخرة عن فرنسا بنحو عشرين سنة، وعن إنجلترا بنحو ثمانين عاماً.

ويرجع ذلك التأخر إلى قوة طوائف الحرف واستمرارها حتى منتصف القرن التاسع عشر على الرغم من المحاولات الكثيرة التي بذلت لإضعافها أو إلغائها ففي عصر نهضة بروسيا عقب حروب نابليون كان تحرير الصناعة من قيود تلك الطوائف أحد الإصلاحات الاقتصادية الهامة التي قام بها "شتين"، "هاندنبرج" ولذا صدرت قوانين بين عامي 1807 و1811 قضت بحرمان تلك الطوائف من امتيازاتها وسيطرتها المطلقة على أغلب الصناعات واتباع نظام الحرية الاقتصادية الذي أوجدته الثورة في فرنسا قبل ذلك بنحو عشرين سنة، وبذلك ضعفت الطوائف في بروسيا وغيرها من الولايات الألمانية التي كانت تخضع لنابليون بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

غير أن انتصار الرجعية في ألمانيا بعد انسحاب نابليون أدى إلى عودة طوائف الحرف إلى سابق امتيازاتها وإلى قيام النزاع بين تلك الطوائف وبين مظاهر الحرية الصناعية التي بدت تباشيرها في أنحاء البلاد، وقد حاولت حكومة بروسيا أن توفق بين هذه المصالح المتضاربة فأصدرت عام 1845 قانوناً لتنظيم شؤون العمال قضى بالاحتفاظ بأهم

فوائد الطوائف الحرفية وبنصيب كبير من حرية الصناعة فى وقت واحد. غير أن ذلك القانون لم يعمر طويلاً، إذ طالب عمال الصناعات اليدوية بعد قيام ثورة 1848 بعودة الطوائف الحرفية إلى سابق نفوذها، وذلك لرغبتهم فى مقاومة الصناعات الآلية الجديدة التى أخذت فى الزيادة السريعة وعرضتهم للمنافسة الخطيرة، ولذا صدر فى عام 1848 قانون بإلغاء كثير من مظاهر حرية الصناعة التى اعترف بها قانون عام 1845، وعادت طوائف الحرف إلى سابق نفوذها مما كان له أسوأ الآثار على النهضة الصناعية فى ألمانيا.

ولكن كان من المتعذر على الرجعية أن تقف طويلاً فى وجه التطور الجديد الذى ظهر فى الصناعة، فلم تلبث بروسيا وبقية الولايات الألمانية طويلاً حتى عادت إلى مناصرة حرية الصناعة وبعد عام 1860 صدر التشريع الذى وفر للصناعة هذا الضمان، ثم ألغيت الطوائف الحرفية نهائياً بقانون أصدره اتحاد ألمانيا الشمالى عام 1869 وخضعت له جميع الولايات التابعة للإتحاد. وبذا حصلت ألمانيا على حرية العمل التى تعتبر شرطاً أساسياً لقيام الثورة الصناعية.

ومن بين أسباب تأخر التطور الصناعى فى ألمانيا - أيضاً - تمسك الشعب الألمانى بالزراعة ولذلك كانت الصناعة تشغل مكاناً ثانوياً بحثاً بالنسبة للزراعة أضف إلى ذلك شدة فقر الشعب الألمانى وقلة ما لديه من رؤوس الأموال المنقولة لكثرة الحروب التى عانت منها البلاد فى عصر نابليون ولزيادة الواردات على الصادرات مدة طويلة، مما أدى إلى نزوح النقود منها بصورة مستمرة، مما أدى إلى انتشار الفقر والجوع بين سكان الريف الألمانى فى ثلاثينات القرن التاسع عشر.

وفضلاً عن ذلك فإن نظام البنوك فى ألمانيا كان متأخراً فى ذلك الوقت عنه فى إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية فحرمت الصناعة الألمانية من التسهيلات الإئتمانية التى تقدمها البنوك عادة لتمويل المشروعات الصناعية.

وثمة عامل آخر يرجع إلى قلة الأسواق الداخلية والخارجية، فكانت الأسواق الداخلية تعاني قلة الاستهلاك بسبب ضعف القوة الشرائية عند الناس وتعودهم شطف العيش، كما

ترتب على صعوبة المواصلات الداخلية غلاء الأسعار وقلة المعروض من السلع على اختلاف أنواعها. أما الأسواق الخارجية فكانت قليلة بسبب حرمان ألمانيا من المستعمرات التي تستورد منها ما تحتاج إليه من الخامات، وتصرف فيها إنتاجها الصناعي.

كذلك كان من المتعذر انتهاج سياسة ألمانية تستهدف تشجيع النهضة الصناعية بسبب انقسام ألمانيا سياسياً إلى ولايات مستقلة استقلالاً ذاتياً، فقد تكونت ألمانيا بعد عام 1815 من 27 ولاية مستقلة لكل منها كامل الحرية بالنسبة للسياسة الاقتصادية حتى كان عام 1833 فانضم عدد كبير من تلك الولايات إلى الإتحاد الجمركي "الزولفرين Zollverein"، وبذا قبلت تلك الولايات تقييد سلطتها الاقتصادية وضمان حرية التعامل التجاري داخل الإتحاد، ولكنها ظلت تسيطر على الصناعة في أقاليمها وكان أغلب أمراء ألمانيا ينظرون إلى الصناعات الناشئة في بلادهم على أنها مورد جديد للدخل، ولذا لاحقوها بالضرائب العالية، مما أدى إلى ارتفاع أسعار المصنوعات ووضع العقبات في طريق التقدم الصناعي في ألمانيا.

* * *

ولم تتقدم الصناعة في ألمانيا - بصورة جديدة - إلا بعد تحقيق الوحدة الألمانية عام 1871 حين شهدت نشاطاً صناعياً ملحوظاً، ويرجع ذلك إلى السلام الذي عاشت ألمانيا في ظله بعد سقوط نابليون 1815 وإلى نجاح الإتحاد الجمركي في رفع الحواجز التي عرقلت تجارة ألمانيا الداخلية، ففتحت أسواق جديدة لاستهلاك السلع الألمانية ونشطت التجارة الداخلية بصفة خاصة بعد مد الخطوط الحديدية في البلاد.

ومهد ذلك كله لقيام الثورة الصناعية في ألمانيا التي حققت تقدماً صناعياً كبيراً بسبب الخطة التي انتهجتها، فقد بدأت من حيث انتهت إنجلترا، فتوسعت في استيراد الآلات الجديدة من إنجلترا واستعانت بالخبرات الفنية الإنجليزية في إنشاء المصانع وإدارتها وتدريب العمال الألمان على الصناعة الحديثة، وبذلك استطاعت ألمانيا بعد فترة وجيزة أن تدخل ميدان المنافسة مع الدول الأكثر تقدماً في مجال الصناعة.

ولا أدل على تقدم الصناعة الألمانية من ذلك التقدم الذى أصاب صناعة المنسوجات القطنية التى زادت فى الفترة من 1836 حتى 1865 بنسبة 450%، كذلك تقدمت صناعة المنسوجات الحريرية والصوفية والتيلية، وكانت إنجلترا ومستعمراتها تعد المستورد الرئيسى للمنسوجات الحريرية الألمانية.

وقد سحب هذا التقدم فى الصناعة الألمانية تركيز الصناعات الرئيسية الملائمة لها كما حدث فى إنجلترا، فقامت صناعة المنسوجات القطنية والصناعات على إختلاف أنواعها فى حوض الروهر وهو أغنى أقاليم ألمانيا فى الفحم وأيسرها من ناحية المواصلات، وقامت صناعة المنسوجات الصوفية فى سكسونيا والمنسوجات الحريرية فى حوض الراين، والمنسوجات التيلية فى سيليزيا.

وحتى تستطيع ألمانيا انتزاع الأسواق من إنجلترا فى أقصر وقت ممكن لجأت إلى تقليد المصنوعات البريطانية من ناحية الشكل وطرح الإنتاج فى الأسواق بأسعار تقل كثيراً عن أسعار المصنوعات البريطانية، ولكن هذه السياسة أدت إلى اكتساب الصناعة الألمانية - فى بادئ الأمر - سمعة سيئة فى الأسواق بسبب قلة جودتها إذا قورنت بالمصنوعات البريطانية. غير أن ألمانيا سرعان ما عدلت عن هذه السياسة فأصبحت لمصنوعاتها مواصفات مستقلة.

وقد تحقق ذلك كله بفضل توحيد ألمانيا وتأسيس الإمبراطورية فى عام 1871 - كما سبق أن أشرنا - ولا ريب أن ضم الولايات الألمانية فى كيان سياسى واحد كان حدثاً اقتصادياً كبيراً لما ترتب عليه من تقدم صناعى سريع كان من أبرز ملامح تاريخ أوروبا الحديث، فقد تخلصت الصناعة الألمانية من العقبات التى عاقت نموها كما أصبح من الميسور رسم سياسة اقتصادية واحدة تهدف إلى النهوض بالصناعة. وقد لعبت الحكومة الألمانية فى هذا الصدد دوراً هاماً فقدمت الإعانات للصناعة الناشئة بسخاء ووفرت لها الحماية الجمركية الصارمة، وبنيت أسطولاً حربياً وتجارياً قوياً، ودرست الأسواق الخارجية، ودخلت ميدان الاستعمار لتحصل على الأقاليم الغنية بالمواد الخام فى أفريقيا والشرق الأقصى وجزر المحيط الهادى.

كما ترتب على انتصار ألمانيا على فرنسا فى حرب السبعين زيادة ثروة البلاد الاقتصادية زيادة كبيرة كان لها أبلغ الأثر فى تشجيع الصناعة فيها فقد حصلت ألمانيا على غرامة حربية كبيرة (خمسة مليار فرنك) واستولت على إقليمى الألزاس واللورين وكانا من أهم أقاليم فرنسا الصناعية وخاصة فى صناعة المنسوجات والتعدين وبذلك زادت ثروات ألمانيا الطبيعية كما زاد إنتاجها الصناعى زيادة عظيمة.

ونتج عن اهتمام الحكومة بتسهيل سبل المواصلات وتقليل نفقاتها توسع الأسواق الداخلية التى نشطت تبعاً لسرعة تزايد السكان وارتفاع مستوى معيشتهم وازدياد قوتهم الشرائية.

فتقدمت ألمانيا فى ميدان الصناعة وأنشئت صناعات جديدة هى الصناعات الكهربائية والكيمياوية ورجحت كفة الصناعة فحققت تفوقاً حاسماً على الزراعة، وتدعيم نظام المصنع على حساب الصناعات واتجهت الصناعة إلى التركيز والتضخم، وحدث توسع فى استخراج الفحم والحديد نظراً لغنى ألمانيا بهذين المعدنين حتى أصبحت الصناعات الثقيلة القائمة على الحديد والصلب رمزاً للصناعة الألمانية، كما تعتبر المنسوجات القطنية رمزاً للصناعة البريطانية، والمنسوجات الحريرية رمزاً للصناعة الفرنسية. وتظهر أهمية الفحم والحديد بالنسبة لألمانيا من أن خمس المشتغلين بالصناعة فيها قبل عام 1914 كانوا يعملون فى صناعة استخراج المعادن، كما أن إقليم الروهر الغنى بالفحم أكثر جهات ألمانيا إزدحاماً بالسكان وأكبر مراكزها الصناعية.

وارتبط إزدهار الصناعات الثقيلة بالتقدم العظيم فى صناعة الآلات الزراعية والآلات الصناعية التى اشتهرت بها مراكز عديدة فى البلاد كآلات إنتاج سكر البنجر، وآلات الطباعة والآلات الكهربائية وآلات النسيج، وهذا فضلاً عن صناعة بناء السفن التى نمت نمواً سريعاً فى السنوات السابقة على الحرب العالمية الأولى.

وكان تفوق ألمانيا فى الصناعات الكهربائية والكيمياوية راجعاً إلى شدة عنايتها بالتعليم الفنى وبتطبيق النظريات العلمية والاستفادة منها عملياً، ويتضح مدى تقدم الصناعات الكهربائية فى ألمانيا من الزيادة المطردة فى عدد المشتغلين به من 15 ألف عام 1895 إلى مائة ألف عام 1940 كما زاد عدد المصانع ولم تحقق هذه المصانع الإكتفاء

الذاتى لألمانيا بالنسبة للأدوات الكهربائية فحسب بل صدرت مقادير كبيرة منها إلى الأسواق داخل أوروبا وخارجها واحتكرت ألمانيا فى سنة 1900 أربعة أخماس إنتاج العالم من مواد الصباغة وقدرًا كبيراً من إنتاج العقاقير والمستحضرات الطبية.

ونتج عن ذلك أن أصبحت صناعة النسيج ذات أهمية ثانوية بالنسبة للصناعات الثقيلة التى قامت عليها عظمة ألمانيا الحديثة ويرجع ذلك إلى منافسة إنجلترا لألمانيا فى المنسوجات القطنية والحريرية وإلى عدم تغلب نظام المصانع تماماً على صناعة الغزل والنسيج المنزلية لاسيما فى إنتاج المنسوجات التيلية والحريرية.

وامتازت الصناعة الألمانية بالتنظيم والميل إلى التضخم والتركز، ولعل ذلك أهم ما يميز ألمانيا عن بقية دول أوروبا الصناعية. وإن كانت هذه المظاهر من نتائج التطور الصناعى فى أوروبا عامة ولكنها برزت فى ألمانيا بصورة واضحة. وكان تضخم الشركات أوضح ما يكون فى صناعة التعدين والحديد والصلب والمعدات الكهربائية والبنوك المالية، حتى بلغ التضخم فى بعض الحالات درجة خضوع فروع صناعة معينة كصناعة الآلات الكهربائية لشركة واحدة.

أما نزعة التركيز فى إدارة الشركات بغرض تقليل المنافسة بينهما وخدمة مصالحها المشتركة فقد اتخذت أوضاعاً مختلفة أهمها النقابات الإنتاجية Kartel أو Syndicate حيث تتفق مجموعة من الشركات التى تعمل بصناعة واحدة على منع التنافس بينها فى الأسعار وتحديد مقدار الإنتاج ونوعه والأسواق التى يباع فيها مع احتفاظ كل شركة بشخصيتها الإعتبارية وإدارتها المستقلة. وقد بلغ عدد النقابات الإنتاجية فى ألمانيا حوالى 385 نقابة عام 1914، تكون أغلبها فى بداية القرن العشرين عندما اشتدت الرغبة فى تقوية مركز ألمانيا الصناعى وضمان تفوقها فى الأسواق الخارجية، وقد شملت النقابات الإنتاجية جميع فروع الصناعة فى ألمانيا، وكان أكثرها أهمية ونفوذ النقابات الخاصة بالحديد والصلب، ومن الأمثلة على ذلك شركة Krupp ومركزها مدينة إسِّن Essen فى حوض الروهر وكانت تملك فى عام 1910 عدداً كبيراً من مناجم الفحم والحديد، وستة مصانع للحديد والصلب ومصنع لبناء السفن وبلغ عدد عمالها نحو 300 ألف نسمة.

* * *

وثمة ملاحظة جديرة بالإنابة هي أن ألمانيا لم تتأثر بنتائج الثورة الصناعية بقدر ما تأثرت بها إنجلترا، سواء من الناحية الاجتماعية أم الاقتصادية أم السياسية، وذلك لأن النهضة الصناعية في ألمانيا لم تكن من ثمرات التفكير المستقل والتجارب الشاقة كما كانت في إنجلترا، وإنما نقلت إلى ألمانيا نقلاً دون أن يتكلف الشعب الألماني تغيير تقاليده وأنظمتها كما حدث في إنجلترا، ولا ريب أن هذه الملاحظة تنطبق تماماً على بقية الشعوب التي اقتبست الصناعة الحديثة من إنجلترا كفرنسا وإيطاليا، ولكنها أكثر انطباقاً على ألمانيا واليابان، نظراً لمهارة هاتين الدولتين في نقل الصناعة إليهما نقلاً كاملاً وسريعاً وفجائياً بطريقة لا مثيل لها في بقية الدول. ولعل هذا هو السبب في ذلك التنافس الغريب بين حالة ألمانيا أو (اليابان) الاقتصادية التي بلغت حداً كبيراً من الكمال والتفوق، وحالتها المعنوية وأنظمتها الاجتماعية والسياسية التي تحمل بعض سمات العصور الوسطى، ولا تتفق في كثير من النواحي مع روح العصر الحديث. وليس معنى هذا أن ألمانيا لم تتأثر متأثراً بالغاً بسبب قيام المدن الصناعية الكبرى فيها حيث يحتشد السكان وتظهر قوة الرأي العام، فلا ريب أن الثورة الصناعية قد أنتجت في ألمانيا نتائج شبيهة بالتي أنتجتها في إنجلترا كزيادة الدخل القومي وارتفاع مستوى المعيشة وزيادة نفوذ العمال ودورهم الإيجابي في الحياة السياسية إلى غير ذلك من أمور، غير أن تلك النتائج تعدلت كثيراً في ألمانيا بسبب ما امتاز به الألمان من حب للنظام والطاعة، وغير ذلك من الصفات التي حالت دون نجاح الحكم الدستوري في ألمانيا نجاحاً كاملاً، وحال دون بلوغ المرأة الألمانية ذلك المركز الاجتماعي المرموق التي كانت تتمتع به المرأة الإنجليزية.

الفصل الرابع التوسع الإمبريالي

الإمبريالية Imperialism مصطلح سياسى يتضمن معانى تختلف باختلاف المدارس الفكرية التى حددت موقفها من هذا المصطلح، ولكن ثمة إجماعاً بين المشتغلين بالعلوم السياسية على أن الإمبريالية (إصطلاحاً) تعنى تلك السياسة التى تنتهجها دولة ما، بهدف فرض سيطرتها على البلاد التى تقع خارج حدودها، وعلى شعوب لا تقبل بتلك السيطرة، وتستوى فى ذلك السيطرة العسكرية أو الاقتصادية أو الثقافية.

وحظيت الإمبريالية بجانب كبير من إهتمام المفكرين باعتبارها حركة تاريخية صاحبت تطور الرأسمالية، ومن ثم كان مدار الجدل حولها ذا طابع اقتصادى، يدور حول منفعة الإمبريالية كسلوك سياسى من أجل رخاء الدولة صاحبة تلك السياسة. ويركز أولئك المفكرون على ما تجلبه الإمبريالية من موارد مادية تتمثل فى المواد الخام، وفى إيجاد أسواق لتصريف الإنتاج، وإفساح المجال لاستثمار رؤوس الأموال التى تضيق أمامها سبل الاستثمار فى السوق الوطنية، وفتح الباب أمام السكان الذين يزيدون عن حاجة البلاد العمرانية لاستيطان المستعمرات.

ولكن ثمة اتجاهات قوياً بين المفكرين يعارض تلك الإدعاءات، ويذهب إلى أن الإمبريالية لا تقيد إلا مجموعة صغيرة من أبناء الدولة صاحبة السياسة التوسعية، تعد صاحبة المصلحة فى تلك السياسة، وتشكل قوة ضاغطة تدفع إلى إنتهاجها، ولا تقيد تلك السياسة الأمة كلها. ومستند هؤلاء فيما يذهبون إليه إلى أن سوء توزيع الثروات داخل البلد صاحب السياسة الإمبريالية لا يجعل ثمار تلك السياسة فى متناول جميع المواطنين، وإنما يفوز بها أولئك الذين تتركز فى أيديهم الثروات، بل كثيراً ما يدفع هؤلاء ببلادهم إلى الإشتراك فى مغامرات عسكرية يقع غرمها على أبناء الأمة، ويبقى غنمها لهم وحدهم.

وأولى الماركسيون المظاهر الاقتصادية للإمبريالية اهتماماً كبيراً، فاعتبروا الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية، حيث يبلغ الاقتصاد الرأسمالى مرحلة الإحتكار، ويجد نفسه مدفوعاً لإيجاد سبيل لتصريف فائض الإنتاج وفائض رأس المال، ويجره ذلك إلى التنافس

مع الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية الأخرى فى هذا المجال. فالإمبريالية والرأسمالية وجهان لعملة واحدة.

الرأسمالية المعاصرة

أصبحت الرأسمالية بعد الثورة الصناعية "رأسمالية صناعية" بمعنى أن معظم رؤوس الأموال النقدية كانت تستثمر فى الإنتاج الصناعى، وكانت الرأسمالية - فى تلك المرحلة - تقوم على أساس المنافسة الحرة بين عدد كبير من صغار المنتجين ومتوسطيهم، وكانت الحرية الاقتصادية (أى عدم تدخل الدولة) تمثل حجر الزاوية فى سياسة الدول الاقتصادية.

وظلت هذه الخواص مميزة للرأسمالية فى القرن التاسع عشر، ولكن منذ أواخر ذلك القرن بدت على الرأسمالية معالم تطور جديد، واكتمل هذا التطور فى القرن العشرين ، وأدى إلى إختفاء هذه المميزات التقليدية للرأسمالية. فأصبح الاقتصاد الرأسمالى لا يقوم على المنافسة الحرة بين المنتجين، وإنما على احتكارات واتفاقات إحتكارية تسيطر على الأسواق، وأصبح كبار الرأسماليين لا يهتمون باستثمار رؤوس أموالهم فى الصناعة، بل يوظفونها فى البنوك والمشروعات المالية التى تسيطر اليوم على الصناعة إلى حد بعيد، كما أصبحت الحرية الاقتصادية الكاملة فى عداد الذكريات، فالدولة تتدخل الآن لتوجيه الاقتصاد بشكل منظم.

فبالنسبة للإتجاهات الإحتكارية، ساعد تطور الصناعة فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر على تأكيد الإتجاه نحو نمو المشروعات الكبيرة والتقليل من عدد المشروعات المتوسطة والصغيرة، فقد أدى تقدم المواصلات نتيجة لاستخدام السكك الحديدية والسفن التجارية إلى تقليل نفقة النقل وإلى تمكين المشروعات الكبيرة من إغراق الأسواق البعيدة بمنتجاتها وبيعها بثمان يقل عن الثمن الذى يبيع به المنتجون المحليون، يضاف إلى ذلك أن التطور الصناعى أدى إلى نشأة صناعات جديدة لا يمكن أن يزاولها مشروع صغير، وذلك مثل صناعة النقل بالسكك الحديدية أو بالسفن التجارية، وصناعة الصلب وغيرها من الصناعات التى تستلزم رؤوس أموال كبيرة، وهى لا تستطيع أن تغطى نفقات إنتاجها

إلا إذا كان عدد الوحدات التي تنتجها كبيراً يجعل متوسط التكلفة الثابتة فيها منخفضاً بشكل يمكن من البيع بسعر معقول.

وقد تعرض النظام الرأسمالي - منذ الربع الأول للقرن التاسع عشر - لسلسلة من الأزمات الدورية، أدت إلى قيام صغار المنتجين ببيع مشروعاتهم لصغار المنتجين بثمن زهيد، كما أدت إلى تضخم حجم المشروعات الكبيرة التي نجحت في إبتلاع المشروعات الصغيرة.

وأدت الأزمات إلى قيام ظاهرة الإحتكار، فتوالى فترات الكساد يجعل الكثير من المنتجين يقلعون عن روح المنافسة التي كانت تسود بينهم، ويعمدون إلى الإتفاق على خطة مشتركة لتحديد الإنتاج وتوزيع الأسواق فيما بينهم ومقاومة انهيار الأثمان. ومن ثم نشأ في الاقتصاد الرأسمالي اتجاه نحو تكوين الإحتكارات ووضح ذلك الإتجاه في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وتأكد في نهاية ذلك القرن بحيث أصبح الإحتكار هو الطابع المميز للرأسمالية في القرن العشرين. وقد اتخذ هذا الإتجاه الإحتكاري مظهرين أساسيين، هما: تركيز الإنتاج في يد عدد محدود من المشروعات الكبيرة، والإتفاق بين المشروعات.

ويطلق الاقتصاديون على المشروع الضخم الذي يتركز فيه الإنتاج إسم "الترست Trust" وهو مشروع ضخم نشأ من ابتلاع مشروع كبير لعدد من المشروعات المتوسطة والصغيرة، أو عن اندماج عدة مشروعات كبيرة بحيث تكون مشروعاً واحداً.

وقد لاقى الترسست معارضة شديدة من صغار المنتجين ومن المستهلكين وكان الرأى العام في مجموعه مؤمناً بضرورة المنافسة، ولذلك تدخلت السلطات للحد من سياسة اندماج المشروعات بهذا الشكل، وصدرت في كثير من الدول قوانين تحظر مثل هذا الإندماج، ولذلك تحايل الرأسماليون على تلك القوانين، وعمدوا إلى تحقيق التركيز دون مخالفة القانون عن طريق المحافظة على استقلال المشروعات، والإكتفاء بإيجاد شركة جديدة تشتري من أسهم كل من المشروعات بالقدر الذى يسمح بالسيطرة عليها وتوجيهها، وحمل الشكل الجديد إسم "الشركة القابضة Holding Company".

والمظهر الثانى لظاهرة الإحتكارات فى الرأسمالية المعاصرة هو الإتفاق بين المشروعات للحد من أخطار المنافسة، فيما عرف بالكارتل Cartel، وقد بدأت حركة تكوين الكارتل فى أوروبا فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، وانتشرت عندئذ إنتشاراً كبيراً، فساد الكارتل كل فروع الإنتاج التى تتولى إنتاج مواد أولية أو نصف مصنوعة ذات أهمية كبيرة فى الإنتاج والاستهلاك. بل إن معظم الإتفاقات المتعلقة بهذه المواد قد غدت منذ الحرب العالمية الأولى إتفاقات دولية تشمل كبار المنتجين فى الدول المختلفة.

وقد أدى التركيز وانتشار الإتفاقات بين المشروعات إلى صبغ الرأسمالية المعاصرة بصبغة إحتكارية ظاهرة. وكان من شأن ذلك تقوية مركز الرأسماليين إزاء العمال، ونجاحهم فى تخفيض الأجور، ولكن نشاط الحركات الإحتكارية مكن العمال من الدفاع عن أنفسهم، ومواجهة حركة تجمع المشروعات بتجميع نقاباتهم فى إتحادات.

وتطورت البنوك خلال القرن التاسع عشر تطوراً ساعد على ازدهار أعمالها وزيادة حجم الدور الذى تلعبه فى الاقتصاد الرأسمالى، وانتشرت بين البنوك ظاهرة التركيز، فقضت البنوك الكبيرة على البنوك الصغيرة وحولتها إلى مجرد فروع لها. وصاحب هذا التطور تطور مماثل فى شركات التأمين، وكانت نتيجة ذلك كله تكس رؤوس الأموال النقدية فى أيدي عدد قليل جداً من المشروعات المالية الضخمة. بل إن كبار رجال الصناعة أنفسهم ما لبثوا أن تحولوا - شيئاً فشيئاً - إلى مصرفيين، وكان هدفهم من ذلك ضمان مساعدة البنوك لهم، ولكنهم وجدوا أن عمليات البنوك أفضل لهم من مخاطر الصناعة فحولوا رؤوس أموالهم من الصناعة إلى البنوك ثم سيطروا على الصناعة عن طريق البنوك.

وهكذا تكونت فى كل بلد أوروبى "جماعات مالية" من كبار الرأسماليين المسيطرين على البنوك ومن خلالها على عصب الاقتصاد القومى، شكلت قوى ضاغطة على صانع القرار السياسى فى بلادها، ووجهت سياسة البلاد نحو خدمة مصالحها، فدفعتها الحاجة إلى مصادر المواد الأولية وأسواق تصريف الإنتاج إلى توجيه سياسة بلادها نحو الإمبريالية، وبذلك مدت نفوذها إلى بلاد بعيدة فى أفريقيا وآسيا والعالم الجديد، ربطتها ببلادها بروابط التبعية الاقتصادية أو السياسية أو بهما معاً.

أفريقيا بين برائن الإمبريالية

يمثل القرن التاسع عشر مرحلة تحول جذرى فى العلاقات الاقتصادية بين أفريقيا وأوروبا عامة وبريطانيا خاصة، فقد ساعد التوسع فى الصادرات الإنجليزية فى القرن التاسع عشر إلى دفع عجلة التطور الصناعى الذى بلغ ذروته فيما سمي بالثورة الصناعية . وقدمت أفريقيا قسطاً كبيراً من الثروات التى ساهمت فى الرخاء الاقتصادى الذى شهدته أوروبا فى القرن الثامن عشر، وبصفة خاصة بريطانيا. فازدهرت تجارة الرقيق خلال ذلك القرن (وكان الإنجليز يستأثرون منها بنصيب الأسد)، واستثمر عمل العبيد فى المزارع الأمريكية ليتحول إلى محاصيل نقدية (كالشاي والسكر والتبغ) تدفقت على أوروبا لتحقيق أرباحاً طائلة للقوى الإمبريالية وفى طليعتها بريطانيا. وكان قطن المستعمرات دعامة التطور التكنولوجى الجديد (الثورة الصناعية). ويحدث ذلك التطور، فقدت التجارة أهميتها - كمحور للنشاط الاقتصادى - لحساب الصناعة وحدث تحول فى بنية الرأسمالية التى دخلت المرحلة الصناعية من مراحل تطورها.

وانعكس ذلك كله على أفريقيا، فقد أثمر التحول إلى الصناعة إزدهاراً لحركة إلغاء الرق التى أدت إلى إيقاف تجارة الرقيق، بعدما أصبح الإنجليز فى غنى عن ذلك المصدر الحيوى للربح، كذلك ساعد هذا التحول على التوسع فى تصدير المنسوجات القطنية الرخيصة إلى أفريقيا، وأصبحت بريطانيا فى حاجة إلى واردات أفريقية أخرى تعد ضرورة حيوية لصناعتها المتطورة، تمثلت فى المواد الخام اللازمة للصناعة كزيت النخيل، والقطن، والكافور، والذهب والنحاس، وغيرها، ولم تعد قائمة الصادرات البريطانية إلى أفريقيا تضم المشروعات الكحولية والأسلحة النارية والمنتجات المعدنية، وإنما أصبحت تضم منتجات الصناعة البريطانية الحديثة.

ثم شهدت السياسة الإمبريالية تجاه أفريقيا تحولاً آخر فى المرحلة الثانية من الثورة الصناعية، وهى المرحلة التى شهدت تطوراً فى الصناعات الثقيلة كالحديد والصلب والفحم، فظهرت صناعات جديدة احتاجت إلى مصادر للمواد الخام، وأسواق جديدة لتصريف الإنتاج. وبتجاه دول أوروبا الغربية إلى اللحاق ببريطانيا صناعياً، إتسعت حركة صادرات الآلات والمعدات (السلع الرأسمالية) إلى أوروبا فى النصف الثانى من

القرن التاسع عشر، فأصبحت تصدر قائمة الصادرات البريطانية. وبدخول غرب أوروبا مرحلة الرأسمالية الصناعية زاد الطلب على المواد الخام الرخيصة التي لا تتوفر إلا في أفريقيا وآسيا، وحدث نتيجة لذلك تحول في أساليب الإمبريالية التي لم تعد تكتفي بالإحتفاظ بمحطات تجارية على السواحل، وتفتح التعامل مع القوى المحلية كوسيط تجارى. ولكنها أصبحت تطمع في الأرض التي تحوى في باطنها الكثير من المواد الخام المعدنية، وتنمو على سطحها نباتات ذات قيمة اقتصادية كبرى. فبدأت عملية التعرف على داخل القارة الأفريقية، واستكشافه، ثم تلا ذلك التوسع الاستعماري في القارة بما جره من صراع بين القوى الإمبريالية المتنافسة على إمتلاك المستعمرات.

وهكذا ما كادت تحل نهاية القرن التاسع عشر حتى كان التوسع الإمبريالي في القارة الأفريقية قد غطى القارة كلها، فبالإضافة إلى مناطق الغرب والشرق والجنوب والوسط التي كانت مرتعاً للإنجليز والبلجيكين (الكونغو) والبرتغاليين (أنجولا وموزمبيق) والألمان، كان شمال القارة وشمالها الشرقي مرتعاً للإنجليز والفرنسيين، فإحتل الإنجليز مصر (1882) والفرنسيون الجزائر (1830) وتونس (1881) ثم أخذوا يتطلعون نحو المغرب كما كونوا مستعمرة أفريقيا الاستوائية. وصحبت عملية التوسع تلك الصراعات بين الدول الأوروبية المتنافسة على إمتلاك القارة، حاولت أن تضع حداً لها على موائد المؤتمرات التي عقدت لتسوية الخلافات الاستعمارية، وحين عجزت تلك المؤتمرات عن حل مشكلة الصراع الإمبريالي، اضطرت أوروبا أن تلجأ إلى الحرب، فكانت الحرب العالمية الأولى ذروة الصراع الإمبريالي حول أفريقيا وآسيا.

وفي عام 1880 كان ما يزيد على 90% من الأراضي الأفريقية خاضعاً لحكم وطني محلي، غير أن الصورة تغيرت تماماً بعد ما يزيد على ربع القرن بقليل، ففي عام 1914 لم يكن هناك سوى بلدان من بلاد أفريقيا يحكمان نفسيهما: ليبيريا وأثيوبيا، أما بقية أفريقيا فكانت تحكم من العواصم الأوروبية: لندن أو باريس أو برلين أو لشبونة أو مدريد أو بروكسل.

وهكذا اقتسمت سبع دول أوروبية أفريقيا فيما بينها، ولكن إنجلترا وفرنسا فازتا بنصيب الأسد، وتأثر الأفارقة بالحكم البريطاني أكثر مما تأثروا بحكم القوى الإمبريالية الأخرى.

ففى خلال العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر، مدت بريطانيا سلطانها على جامبيا وسيراليون وساحل الذهب، وعلى ما أصبح يعرف بنيجيريا فى غرب أفريقيا، كما مدت سلطانها من جنوب أفريقيا على الأقاليم الواقعة إلى الشمال منه، فسيطرت على بتشوانا لاند والروديسيتين ونياسالاند، ووضعت أساس سيطرتها على أوغنده وكينيا وفرضت الحماية على زنجبار فى شرقى أفريقيا وأقامت إدارة بريطانية فى الأراضى التى آلت إليها من الصومال. وما كاد القرن يبلغ نهايته حتى ضمت بريطانيا دولتى البوير وأعلنت الحماية على سوازيلاند، وتوجت السيطرة البريطانية على أفريقيا باحتلال مصر عام 1882، وإقامة حكم ثنائى مصرى - إنجليزى على السودان عام 1899.

ترى.. لماذا أصرت بريطانيا على تثبيت نفوذها على آلاف الأميال المربعة فى شرق ووسط وجنوب وغرب أفريقيا فى الخمس الأخير من القرن التاسع عشر، رغم أنها ظلت تتردد فى تحمل المسئوليات الإدارية فى البلاد الأفريقية التى يتاجر رعاياها معها ؟ ولماذا غلبت فكرة التوسع الإمبريالى على سياسات الدول الأوروبية فى ذلك الوقت بالذات ؟

إن ذلك التغير المفاجئ فى موقف الدول الأوروبية من التوسع الإمبريالى فى أفريقيا يرجع إلى دخول الرأسمالية المرحلة الإحتكارية - التى أبرزنا ملامحها الأساسية فيما سبق - نتيجة زيادة النمو الرأسمالى وقلة الاستهلاك فى أسواقها الوطنية، وكان التوسع الإمبريالى سبيلاً لتصريف الإنتاج المتراكم، ولفتح مجالات جديدة لاستثمار رؤوس الأموال فيما وراء البحار. فيذكر هوبسون أن المستثمرين الأوروبيين اهتموا باستثمار أموالهم فيما وراء البحار عندما تناقص عائد الاستثمار فى الأسواق الأوروبية، أضف إلى ذلك ما ذكرناه آنفاً من أن لحاق دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية ببريطانيا من حيث درجة التطور الصناعى زاد من الطلب على المواد الخام المتوفرة فى أفريقيا وآسيا. وزاد بالتالى من الطلب على الأسواق لتصريف الإنتاج، وهكذا تراحمت القوى الإمبريالية بالمناكب لتضع يدها على مصادر الموارد الطبيعية. وفى مواجهة هذا التزاحم سارعت كل دولة بضم الأراضى التى كانت تعتبرها مجالاً حيويًا لنشاطها الاقتصادى، أو قامت بفرض الحماية عليها، لتبقى عليها لنفسها، وتدرأ عنها القوى المتنافسة.

وشارك فى التكالب على استعمار أفريقيا دول أوروبا البحرية بالذات باستثناء بعض القوى القديمة كهولندا والدانمارك ودخول بعض القوى الجديدة كألمانيا وإيطاليا وبلجيكا . وقد كان الصراع فى أفريقيا انعكاساً للصراع فى أوروبا، وتحددت نتائجه وفقاً لمكانة تلك القوى فى أوروبا. وكان الحد الأقصى من التوسع هو الهدف المباشر لجميع القوى، يضاف إليه الوصول - بقدر الإمكان - إلى الأنهار الرئيسية، وتحقيق الإتصال الأرضى بين مستعمرات كل دولة كلما كان ذلك ممكناً. فخلق هذا مجالاً للإحتكاك ثم الصدام بين هذه القوى الإمبريالية وبعضها البعض.

الإمبريالية فى آسيا

وكانت آسيا هى الضحية الثانية للتوسع الإمبريالى، الذى بدأ بتلك القارة بداية مبكرة صاحبت المرحلة التجارية فى تطور الرأسمالية، وكانت الهند وجزر الهند الشرقية فى طليعة البلاد التى وقعت تحت نير الاستعمار فى المرحلة الرأسمالية التجارية.

وفى الهند نجحت بريطانيا فى بسط سيادتها على آخر دولة هندية مستقلة (مملكة البنجاب) فى 1846 - 1848، وبذلك امتد سلطان الإنجليز على شبه القارة الهندية من كشمير إلى رأس قومورين ومن جبال هندوكوش إلى اسام، وأصبحت الهند من ممتلكات التاج البريطانى، ووضعت السلطة الحاكمة فى الهند بعد 1858 فى يد البرلمان البريطانى الذى كان يشرف على حكومة الهند ويديرها ويهيمن عليها.

وسيطرت بريطانيا على اقتصاديات الهند، فكانت سوقاً احتكارية لبريطانيا قدمت متنفساً للصناعة البريطانية كما قدمت المواد الأولية الحيوية لهذه الصناعة، فأنشئت الخطوط الحديدية على أيدي شركات بريطانية، ودخل رأس المال البريطانى لتمويل المزارع الكبرى للشاي والمطاط والبن والقطن وغيرها من المحاصيل الهامة.

واتخذ التوسع الإمبريالى فى الصين فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر شكلاً آخر، فمن الهند حاولت بريطانيا أن تطرق أبواب الصين وتفرض عليها بالدبلوماسية تارة وبال حرب تارة أخرى (حروب الأفيون) أن تفتح سوقها أمام المنتجات البريطانية وحذت حذوها دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية ففرض على الصين التوقيع على

عدد من المعاهدات التي سمح للأجانب بمقتضاها بالإقامة في الموانئ التي فتحت للتجارة الدولية والقيام بالأعمال المالية فيها، وحددت مناطق للإمتيازات الأجنبية كانت أهمها مناطق الإمتيازات الدولية والفرنسية بشنغهاي والإمتيازات البريطانية والإيطالية والألمانية في تيان تسن والإمتيازات البريطانية والفرنسية في كانتون. وأخذت الدول الأوروبية تبسط سلطانها على الطرق المائية الداخلية الهامة. واقتطعت القوى الإمبريالية من الصين بعض ولاياتها، وفي مقدمتها كمبوديا ونام. وظل الضغط على أطراف الصين ومناطقها الخارجية متواصلاً حتى استعادت الصين سيادتها كاملة بعد الحرب العالمية الثانية.

وإذا كانت اليابان قد أجبرت عام 1854 على فتح موانئها للتجارة العالمية. فقد نجحت في الإفلات من ضغوط القوى الإمبريالية وفي أن تطور اقتصادها على النهج الرأسمالي في زمن قياسي وتتحول بدورها إلى قوة إمبريالية إلتهمت كوريا وتوغلت على حساب الصين بمنشوريا حيث اصطدمت بالروس الذين بلغوا بتوسعهم تلك الجهات. ووصل الأمر إلى خوض غمار حرب بين اليابان وروسيا عقد فيهما لواء النصر لليابان على نحو ما سنرى.

أما الهند الصينية فكانت مرتعاً للفرنسيين الذين مارسوا مختلف أنواع الضغط لفرض سلطانهم على تلك البلاد عن طريق التبشير والدبلوماسية والحرب، وبذل الفرنسيون جهوداً مضنية لاستغلال البلاد واستنزاف خيراتها.

حصاد الإمبريالية

لقد كان التوسع الإمبريالي بمثابة القوى الدافعة لنمو الرأسمالية في أوروبا الغربية . وخاصة عندما بلغت الرأسمالية الصناعية مرحلة النضج وبدأت تظهر الإتجاهات الإحتكارية في رأس المال، وتزايد حجم الدور الذي لعبه رأس المال المصرفي. ولعل ذلك يفسر زيادة التوسع الإمبريالي بعد عام 1870 الذي بلغ ذروته عند نهاية القرن التاسع عشر، وبحلول عام 1914 كانت القوى الإمبريالية الأوروبية تضع يدها على عشرين مليوناً من الأميال المربعة، وتبسط سلطانها على ما يربو على نصف سكان العالم.

وإذا كانت الإمبريالية قد فتحت ميادين جديدة للاستثمار أمام رأس المال الأوروبي ، وفتحت أسواقاً جديدة لتصريف الإنتاج الصناعي، ووفرت مصادر جديدة للمواد الأولية اللازمة للصناعة، فوفرت الأمن السياسي والاقتصادى لأوروبا فإن سلبيات الإمبريالية أخذت تتزايد عند نهاية القرن الماضى ومطلع هذا القرن، فقد بلغ التوسع الإمبريالى أقصى مداه، ولم يعد ثمة موضع قدم للقوى الأوروبية الجديدة، التى استكملت تكوينها السياسى فى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، والتى خطت خطوات واسعة على طريق التطور الرأسمالى، وأصبح بحاجة إلى التوسع الإمبريالى، فإذا بها تجد القوى الأخرى التى سبقتها فى هذا الميدان قد استولت على كل شئ، وعندما عجزت الدبلوماسية عن أن تحقق (عدالة) توزيع المستعمرات ومناطق النفوذ، لم يعد هناك مفرّاً من الإحتكام إلى السلاح، فكان سباق التسلح، وكانت نقاط الصدام بين القدامى والجدد فى عالم الإمبريالية، ثم كانت الحرب العالمية الأولى شراً لا بد منه لتسوية الصراع الإمبريالى بين القوى الأوروبية الرأسمالية.

الفصل الخامس

الثورة الإشتراكية الأولى وقيام الإتحاد السوفيتي

كانت الثورة التي اجتاحت روسيا عام 1917 من بين النتائج الحاسمة للحرب العالمية الأولى ذات الأثر الدائم على المسرح السياسي الأوروبي، فكانت نقطة تحول تاريخي يعادل في أهميته الثورة الفرنسية التي وقعت عام 1789 فإذا كانت الثورة الفرنسية قد توجت كفاح البورجوازية ضد الإقطاع بنقل السلطة إلى يدها، فإن الثورة الروسية توجت كفاح البروليتاريا ضد رأس المال وأقامت لأول مرة السلطة السياسية الإشتراكية لتتولى بناء دولة عصرية صناعية على أسس لم تعرفها أوروبا من قبل، ولتقوض دعائم إمبراطورية من أعتى الإمبراطوريات الأوروبية وأكثرها تخلفاً، ولتقدم نموذجاً جديداً للتنمية عن طريق غير الطريق الرأسمالي، ولتبنى مبادئ وأفكار أصبحت مصدر إشعاع للبلاد التي تقع خارج حدود روسيا.

ثورة مارس 1917

وكان سقوط الإمبراطورية الروسية في مارس 1917 نتيجة لثورة البولشفيك التي استمرت ثمانية شهور بقدر ما كان نتيجة لتفكك حكومة القيصر نيقولا الثاني الأوتوقراطية، ذلك التفكك الذي ازداد بازدياد الاستعدادات للحرب، وجاءت أزمة المواد التموينية في العاصمة بتروجراد (التي أصبحت تعرف بإسم ليننجراد عام 1924) لتفجر السخط الكامن في النفوس ولتشعل نيران الثورة الكامنة، فقام عمال المدينة باضطرابات عارمة (8 مارس) دعت الحكومة إلى الاستعانة بقوات الجيش لضربها، فإذا بالجنود ينضمون إلى الثوار. وبحلول 14 مارس كان التمزق السياسي شاملاً داخل الدوما (المجلس التشريعي) وخارجه، وبعد مفاوضات شاقة تكونت حكومة طوارئ لمواجهة الموقف المتأزم. وحاول القيصر نيقولا (الذي كان في الجبهة عندئذ) أن يشق طريقه إلى عاصمة ملكه دون جدوى. ولكنه اكتشف أن أحداً من قادة جيشه لم يعد يطيع أوامره، وأن زمام الأمور قد أفلت من يده، وبعد مشاورات مع رئيس الدوما قرر القيصر التنازل عن العرش بإسمه

وإسم ولى العهد (الذى كان مريضاً) لصالح شقيقه الدوق ميخائيل. ولكن الأخير كان يعلم أن الأسرة الحاكمة (أسرة رومانوف) قد فقدت شعبيتها، فأعلن رفضه للعرش.

وخلال حكم نيقولا كان قد ظهر عدد من الأحزاب السياسية والحركات التى طرحت بدائل لحكمه الأوتوقراطى، يمكن أن نقسهما إلى مجموعتين كبيرتين: هما الليبراليون والإشتراكيون، ومثلت المجموعة الليبرالية مصالح الطبقة الوسطى من سكان المدن وأعيان الريف، وكانت تضم "حزب أكتوبر" المحافظ و"حزب الدستوريين الديمقراطيون" الأكثر ليبرالية. وكانت المجموعة الليبرالية ترمى إلى تحديد سلطات القيصر وإقامة حكومة برلمانية على نمط حكومات غرب أوروبا كما كانت تطالب بإصلاحات معتدلة لنظام ملكية الأرض الزراعية وتتبنى سياسة تسمح بإقامة تنمية صناعية فى إطار نظام ليبرالى بمساعدة رأس المال المحلى مع الاستعانة بالقروض الأجنبية. وكان الليبراليون يحظون بأغلبية فى مجالس الدوما الأربعة التى شكلت منذ عام 1906، ولكنهم كانوا لا يتمتعون بثقة القيصر.

أما المجموعة الإشتراكية فكانت تضم "الإشتراكيين الثوريين" و"الإشتراكيين الديمقراطيون" وكانت الجماعة الأخيرة تضم المنشفيك Menshevik المعتدلين والبولفشيك Bolshevik المتطرفين. ودعا برنامجهم إلى إقامة إصلاح زراعى جذرى وإقامة حكومة جمهورية يسيطر عليها العمال والفلاحين تتولى بصورة أو بأخرى السيطرة على البنوك والصناعة. وامتاز الإشتراكيون على الليبراليين بقدرتهم على تحريك الجماهير وتمرسهم على العمل الثورى، وهو ما عجز الليبراليون عن مواكبته بالأساليب البرلمانية.

وبتنازل نيقولا عن العرش انتقلت السلطة إلى حكومة مؤقتة يسيطر عليها الليبراليين ويرأسها الأمير لفوف Lvov (الذى كان من دعاة الحكم البرلمانى) ويتولى وزارة خارجيتها مليوكوف Milyukov (رئيس حزب الدستوريين الديمقراطيون) ووزارة دفاعها جشكوف Gushkov (رئيس حزب أكتوبر) ومثل الإشتراكيين فى تلك الوزارة كرنسكى Kerensky (أحد قادة الإشتراكيين الثوريين) الذى شغل منصب وزير العدل بعد مفاوضات طويلة.

وبدأت الحكومة المؤقتة عملها ببرنامج إصلاحى واسع، فمنحت الفنلنديين والهولنديين الحكم الذاتى كما منحته لغيرهم من الأقليات القومية التى تضمها الإمبراطورية، ووعدت الحكومة بإطلاق الحريات السياسية من عقالها وبتطبيق إصلاح زراعى، ولكن الحكومة لم تحول تلك الوعود إلى قرارات فورية بسبب تمسكها بالتقاليد الدستورية، فتركت أمر تقريرها لجمعية دستورية منتخبة، وشكلت لجنة لوضع نظام الإنتخاب الذى تشكل على أساسه هذه الجمعية، مارست عملها ببطء شديد.

وإلى جانب الحكومة المؤقتة، شكل الإشتراكيون مجلساً Soviet فى بتروجراد يضم جميع فصائلهم، يرأسه قادة ينتمون إلى الطبقة الوسطى والعمال والفلاحين والجنود. وكان هذا المجلس يضم ثلاثة آلاف عضو، ولكن كانت لجنته التنفيذية المكونة من أربعة وعشرين عضواً هى التى تتولى تحريكه، وتتمتع بسلطات واسعة. وبادر مجلس بتروجراد (أو السوفييت) بإصدار القرارات وتشكيل اللجان التى أوكلت إليها مهام معينة، وتلقى العرائض وممارسة سلطات الرقابة. وشكل الإشتراكيون مجموعة من السوفييتات أو المجالس بالمدن الكبرى الأخرى للحيلولة دون قيام ثورة مضادة.

وبدأت السوفييتات نشاطها بتشكيل فرق مقاتلة من العمال والفلاحين إنضم إليها الجنود والبحارة المرابطون حول العاصمة والمراكز العسكرية الهامة الأخرى. وانتهزت فرصة الفوضى السياسية والاقتصادية للمطالبة بعدد من الإجراءات الثورية التى قصد بها سحب بساط التأييد الشعبى من تحت أقدام الحكومة المؤقتة. ففى البداية أيد سوفييت بتروجراد جهود الحكومة الرامية إلى استئناف الحرب، ولكنه ضغط عليها من أجل تنفيذ برنامجه السياسى. وكان الإشتراكيون يرون أن تقف الجهود الحربية عند حدود الدفاع، وأن تطرح روسيا أهدافها من وراء الإشتراك فى الحرب جانباً. وكان اهتمامهم الرئيسى موجهاً نحو الشؤون الداخلية، غير أنهم كانوا منقسمين على أنفسهم وتعوزهم القيادة الحازمة وما لبثوا أن تبينوا أن ضغوطهم على الحكومة من أجل إعلان قيام جمهورية إشتراكية سوف يؤدى إلى الدخول فى صراع مريع مع الحكومة المؤقتة، ذلك الصراع الذى أدى إلى توقف روسيا عن متابعة الحرب إلى جانب الحلفاء وتوقيعها لصالح منفرد مع دول الوسط.

ولم تكن الإطاحة بأسرة رومانوف تدخل فى مخططات قادة الليبراليين الروس، كما لم يكونوا على درجة من الكفاءة تؤهلهم لممارسة السلطة السياسية التى آلت إليهم فجأة، فلم يكن لهم من السلطة إلا مظاهرها وإطارها الخارجى، وكان الجهاز الإدارى الذى تعمل الحكومة المؤقتة من خلاله موروثاً عن النظام القديم، وافتقر الليبراليون إلى الكوادر الإدارية التى تستطيع الإمساك بزمام الأمور، كما أن مبادئهم القائمة على الحريات السياسية والاقتصاد الحر لم تلق رواجاً بين الروس الذين لم يجدوا فيها القدرة على حل مشاكلهم الاجتماعية والاقتصادية التى تفاقمت بمرور الزمن. وعجزت الحكومة - بالتالى - عن تقديم بدائل للأوضاع التعسة البائسة التى كانت تعاني منها جماهير العمال والفلاحين، فلم يكن أمامها سوى إصدار الوعود والبيانات ومناشدة الشعور الوطنى للشعب الروسى.

وكذلك كانت الحالة بالنسبة للأحزاب الإشتراكية التى ينظمها سوفييت بتروجراد، فلم تكن مهياًة لتحمل تبعات ما بعد سقوط الحكم القيصرى. وكان الإشتراكيون الثوريين يسيطرون على سوفييت بتروجراد. وكان ستالين Stalin وكامنييف Kamenev من أوائل من ظهرُوا على المسرح السياسى - بعد ثورة مارس - من قادة البولشفيك، كذلك كان مولوتوف Molotov من شباب الطليعة التى تصدرت للأحداث. وفى منتصف أبريل سهلت القيادة العسكرية الألمانية عملية وصول لينين Lenin وصحبه من قادة البولشفيك البارزين من ملجأهم بسويسرا إلى روسيا على أمل تحريك الأحداث نحو صلح مبكر على الجبهة الشرقية. وعاد تروتسكى Trotsky - الذى كان إشتراكياً ثم انضم إلى البولشفيك فيما بعد - إلى روسيا فى منتصف مايو. وهكذا تدعمت صفوف الإشتراكيين وبدأت بذلك المرحلة التالية التى حسم فيها الصراع لصالحهم.

ثورة نوفمبر

دار الصراع بين الحكومة المؤقتة والسوفييت وسط جو مشحون بالإضطراب فكلاهما يتكون من إئتلاف بين جماعات لا تربطها ببعضها البعض روابط وثيقة وكلاهما كان يواجه أوضاعاً اقتصادية وعسكرية متردية. وفى ظل تلك الظروف كان أولئك الذين يستطيعون ملاحقة الأوضاع المتغيرة ومواءمة أنفسهم معها، أقدر من غيرهم على متابعة

الصراع على السلطة وتحقيق النصر لصالحهم باستخدام القوة العسكرية المتاحة في الزمان والمكان الملائمين. وبحكم التجربة والممارسة. كان الإشتراكيون أقدر من غيرهم على النضال السياسي، وأبدى لينين مقدرة فائقة في هذا الصدد، ويعزى إليه ورفاقه البولشفيك فضل تحقيق النصر النهائي للإشتراكيين رغم أنهم كانوا يشكلون أقلية في السوفييتيات قبل نوفمبر 1917.

وتمثلت أولى حلقات الصراع في مظاهرة نظمها البولشفيك ضد الوزيرين المعتدلين ميوكوف وجوتشكوف لمعارضة وجهات نظرهما الخاصة بأهداف الحرب، والتنظيم العسكري، فاستقال الوزيران بسبب الخلاف في وجهات النظر داخل الحكومة. وأصبح كرنسكى - الذى يشمل الجناح المعتدل بين الإشتراكيين - وزيراً للدفاع. وشن هجوم بقيادته على الألمان في يونيو. غير أنه باء بالفشل. وتحرك البولشفيك للاستفادة من هذه النكسة فحاولوا الاستيلاء على السلطة في منتصف يوليو دون التماس العون من الأحزاب الإشتراكية الأخرى، ولكن المحاولة فشلت، وألقى القبض على تروتسكى ولكن لينين نجح في الفرار إلى فنلندا. واستقال الأمير لفوف من منصبه كرئيس للوزراء ليحتل كرنسكى مكانه، وبذلك أصبح مثل الإشتراكيين على رأس الحكومة. وفي داخل السوفييتيات حدث تحرك مشابه نحو اليسار، واستمر الصراع بين الحكومة والسوفييتيات.

ووجهت الضربة القاسية إلى الحكومة المؤقتة من خلال محاولة قامت بهدف إنقاذها، فقد خشى الجنرال كورنيلوف Kornilov - الذى كان يتولى قيادة الجيش - من احتمال سيطرة السوفييتيات على الحكومة، فشن هجوماً على بتروجراد لخلع كرنسكى من منصبه ونقل السلطة إلى العناصر المحافظة. وفي مواجهة هذا الهجوم العسكري، دعا كرنسكى السوفييتيات إلى مساعدته وأطلق سراح قادة البولشفيك، فحقت الهزيمة بكورنيلوف ولكن مركز كرنسكى ضعف كثيراً لصالح البولشفيك.

كان الجيش حتى الآن سند الحكومة المؤقتة، وبهزيمة قائده أصبحت الحكومة التي يرأسها كرنسكى هدفاً سهلاً للمال للبولشفيك. ولكن فكرة القيام بثورة ثابتة تنتقل السلطة نهائياً إلى الإشتراكيين لم تكن قد نضجت بعد بين صفوف المونشفيك أو البولشفيك، ولكن

لينين أصر على أن القيام بهذه الثورة يمثل الأمل الوحيد أمامهم لتطبيق مبادئهم، وقام بتحديد ساعة الصفر.

وفى 6 نوفمبر 1917، قامت وحدات عسكرية ومدنية على درجة عالية من التنظيم بالاستيلاء على مقر الحكومة، وألقت القبض على معظم الوزراء، وفى اليوم التالى حصل قادة البولشفيك على ثقة المؤتمر الذى عقد لتمثيل السوفيتيات الروسية جميعها . رغم أن سياستهم لم تحظ بتأييد الإشتراكيين المعتدلين. وفى نفس اليوم تشكل "مجلس وكلاء الشعب" برئاسة لينين، كان ستالين وتروتسكى من أبرز أعضائه.

ولما كان نظام البولشفيك يستند إلى التأييد الشعبى، فقد اكتسبوا هذا التأييد بتبنى فكرة السلام التى تستجيب لمطالب الجنود وللمطالب الاقتصادية للعمال والفلاحين. وحولوا شعاراتهم ومبادئهم إلى سياسات ثابتة، ففى اليوم الأول للثورة، أصدر لينين قراراً بتوزيع أراضي كبار الملاك على الفلاحين، وبعد ثلاثة شهور صدر قرار بنقل ملكية الأراضي إلى الدولة مع تركها بأيدي من يزرعونها، وفى الأسابيع التالية للثورة شجع العمال على الاستيلاء على المصانع، وأممت البنوك، وصودرت ممتلكات الكنيسة، كما اتخذ العديد من الإجراءات المماثلة.

وكان مجلس الوكلاء نشيطاً فى المجال السياسى بنفس الدرجة، ففى أواخر نوفمبر تم تنفيذ القواعد التى وضعتها الحكومة المؤقتة لإقامة حكم دستورى فأجريت الإنتخابات للجمعية الدستورية التى كان عليها أن تضع الدستور الروسى. وفى تلك الإنتخابات فاز الإشتراكيون المعتدلون بثلاثى المقاعد، مما جعل البولشفيك يلجأ إلى حل الجمعية بالقوة فى منتصف يناير 1918. ولكن البولشفيك قدروا أهمية الحصول على تأييد الجماهير، فأصدروا بعد أيام من وصولهم إلى السلطة "إعلان حقوق شعوب روسيا" الذى وعد الأقليات بحق تقرير المصير وإلغاء التمييز العرقى والدينى. وبعد بضعة أسابيع ألغيت الإمتيازات الطبقية، وتمت مساواة المرأة بالرجل فى الحقوق. وفى يناير 1918 صدر "إعلان حقوق الجماهير الكادحة والمستغلة" ليقدم المزيد من المكاسب للأقليات القومية.

وفى مايو 1918، صدر الدستور الذى حدد نظام الحكم فيما سمي عندئذ "بالجمهورية الروسية السوفيتية الإتحادية"، فوضع إطار النظام الهرمى لسوفييتات الأحياء والمراكز والأقاليم الذى يقبع عند قمته "مؤتمر السوفييتات الروسية" الذى يجتمع مرتين كل عام . ويقوم بانتخاب "اللجنة التنفيذية المركزية الروسية". وأعطى الدستور حق الانتخاب لجميع المواطنين الذين بلغوا الثامنة عشر مع منح فرص أكبر لعمال المدن. وتتولى "اللجنة التنفيذية المركزية الروسية" إختيار أعضاء "مجلس الوكلاء" (أو الوزراء) الذين يعدون مسئولين أمام اللجنة التنفيذية عن واجبات وظائفهم، وبذلك أصبح نظام المجالس (أو السوفييتات) الذى ظهر فى أعقاب ثورة مارس نظاماً سياسياً رسمياً للدولة، وكان البولشفيك بقيادة لينين هم القوة المحركة للنظام، وفى مارس 1918 أطلق البولشفيك على أنفسهم إسم "الحزب الشيوعى".

الحرب الأهلية والتدخل

كان استيلاء البولشفيك على السلطة فى نوفمبر 1917 بعد ثمانية شهور من النضال الثورى العارم مجرد بداية للإمساك بمقاليد الأمور فى البلاد، فعلى حين كان البولشفيك يدعمون مراكزهم بالعاصمة والمدن الرئيسية. كانت العناصر المعارضة لسياستهم تنشط للعمل ضدهم فى طول البلاد وعرضها، ولم يخلص لهم الأمر، وتمتد سلطتهم على جميع الأراضى الروسية إلا عام 1921، بفضل تفوق المعارضة وانقسامها وعجزها عن الإلتفاف حول برنامج محدد. وكانت المعارضة تتمثل فى مجموعتين: الأقليات القومية، والحركات السياسية الروسية المناهضة.

وكان قادة الأقليات القومية يتحركون بدافع من سنوات الظلم والمعاناة فى ظل الحكم الروسى، ولا يرضون بالاستقلال بديلاً، وكانت مشكلات الأقليات القومية من أبرز عوامل الضعف للنظام القيصرى القديم. فأصبحت من أخطر المشكلات التى يواجهها النظام الجديد. وكانت الجماعات السياسية الروسية المعارضة لا تقل عداء للنظام الجديد عن الأقليات القومية، وإن كانت أقل منها قدرة على اكتساب التأييد الشعبى. فلم يقبل الكثير من رجال الجيش القيصرى الذين سرحوا ورجال الإدارة فى العهد القيصرى بالنظام الجديد، وعدوا انتصار البولشفيك أمراً عارضاً، وراحوا ينظمون أنفسهم للقيام

بثورة مضادة فقام "الروس البيض" (الذين أطلق عليهم هذا الإسم لتمييزهم عن البولشفيك "الحمري") بقيادة جنرالات الجيش القيصرى بتكوين ثلاثة مراكز رئيسية للمعارضة فى أوكرانيا وجنوب روسيا وسيبيريا، ومراكز أقل أهمية فى ولايات البلطيق ومور نماسك . ورغم انتشار تلك المراكز فى أجزاء متفرقة من البلاد، إلا أن هذا الإنتشار والإفتقار إلى التنظيم والقيادة الحازمة كان من أسباب ضعفها. فكانت أهداف قاعدة المعارضة بعيدة بعد مراكزها الجغرافية، ولكن التأييد المعنوى الذى تلقوه من الحلفاء جعلهم يخوضون صراعاً ضد البولشفيك دون أن يحاولوا زيادة قدراتهم القتالية. وبالإضافة إلى عناصر المعارضة سالفة الذكر، اتخذت الحرب الأهلية طابع الصراع الطبقي، فكان الفلاحون يقاتلون بعضهم بعضاً، ويقاتلون ضد سادتهم من الإقطاعيين الكبار، وكانت المناطق الريفية تقاوم ضد سيطرة منظمات العمال فى المدن.

وفشلت محاولات التدخل الخارجى من جانب الحلفاء فى شمال روسيا عام 1918، وكذلك فى سيبيريا وفى جنوب روسيا وغيرها من أطراف روسيا، وكان عام 1919 نقطة تحول فى مسيرة الحرب الأهلية فقد استفاد البولشفيك من قصر خطوط مواصلاتهم، وتمتعوا بميزة القيادة الحازمة الواحدة، واستطاعوا أن يجندوا جيشاً من ثلاثة ملايين مقاتل (الجيش الأحمر). وخدمهم التدخل الأجنبى بشكل غير مباشر باستثارة المشاعر الوطنية للروس والتفافهم حول القيادة التى تتصدى للتدخل الأجنبى، بقدر ما أضر بالمعارضة التى كانت فى موقف من يستعدى الغريب على بلاده. فانتصر الجيش الأحمر على الروس البيض، ففرت مئات الآلاف منهم إلى فرنسا والبلقان وألمانيا وبولندا والصين ليعيشوا فى المنفى إلى الأبد، وليمارسوا أعمالاً تتفق مع قدراتهم وكفاءاتهم وليذوبوا فى المجتمعات التى لجأوا إليها، ولم يعد هناك ما يربطهم بروسيا سوى الأسماء التى يحملونها.

أيدولوجية الدولة السوفيتية

ظل التقدميون الروس ينقبون فى الفكر السياسى الغربى على مدى ما يقرب من قرنين قبل الثورة البلشفية بحثاً عن أداة أيدولوجية وعن نظرية تعينهم على اقتلاع جذور النظام القيصرى الاستبدادى واستبداله بنظام أكثر ملاءمة للشعب الروسى. وخلال هذا البحث المتواصل كان لكل مدرسة من مدارس الفكر الأوروبى أشياء بين المتقنين الروس ،

فكان هناك أتباع للفلاسفة الفرنسيين والمثاليين الألمان، والإشتراكيين الطوباويين والليبراليين الإنجليز، وغيرهم كثر من الإتجاهات الفكرية التي ماجت بها الساحة الأوروبية طوال هذين القرنين. وكانت تلك المدارس والإتجاهات الفكرية تفترض وجود طبقة وسطى قوية، وهو ما لم يتوفر فى روسيا عندئذ. وحتى عام 1917 كان لا يزال هناك بعض المفكرين الروس الذين يبحثون فى الفكر الغربى عن دواء لما تعانيه بلادهم من علل وهموم. وبين تلك الأفكار والأيديولوجيات كانت الماركسية وحدها تضع إطاراً لإمكانية التغير الاجتماعى فى ظل سلطة مركزية تملك زمام المبادرة، وتستطيع فتح الطريق أمام مثل هذا التغير. ولما كان بناء الدولة فى روسيا مركزياً، فإن هذا يفسر لنا الرواج الذى حظيت به الماركسية دون غيرها من الأيديولوجيات الغربية فى تلك البلاد، رغم التناقضات الكثيرة بين افتراضات ماركس والواقع الذى كان يعيشه المجتمع الروسى.

والماركسية مدرسة من مدارس الفكر الاقتصادى تتادى بالقضاء على النظام الرأسمالى قضاء تاماً وإحلال نظام إشتراكى محله، وضع أسسها كارل ماركس (Karl Marx 1818 - 1882)، بالتعاون مع زميله إنجلز (Frederich Engels).

ونقطة البداية فى التحليل الماركسى هى نظرية قيمة العمل التى تقول أن العمل هو الذى يخلق القيمة، ومع ذلك فإن العمال لا يحصلون إلا على جزء بسيط من القيمة التى يخلقونها هو الأجر. أما الفرق بين الأجر والقيمة المنتجة (فائض القيمة) فيذهب إلى الرأسماليين يقتسمونه فيما بينهم بشكل ريع وفائدة وربح. وتميل الأجور إلى الإنخفاض باستمرار لأن الرأسماليين يسعون لخفضها، ولأن زيادة عدد العمال (نتيجة افتقار الطبقات المتوسطة والهجرة من الريف والزيادة الطبيعية فى عدد السكان) من شأنها أن تزيد عرض العمل على طلبه. أما الرأسماليون فإنهم لا يستطيعون إنفاق كل فائض القيمة فى الاستهلاك فيجمعونه فى شكل رأس مال. ويتزايد تراكم رأس المال بتزايد الإنتاج، ويستنتج ماركس من ذلك أن استهلاك العمال - وهم الأغلبية - سيقبل، بينما تتوالى زيادة الإنتاج، مما يؤدى إلى وقوع أزمات يعانى منها النظام الرأسمالى يفيض فيها الإنتاج عن الاستهلاك، وتعجز المشروعات عن تصريف منتجاتها مما يؤدى بالمشروعات الصغيرة

إلى الإفلاس. فالنظام الرأسمالي لا يمثل الوضع الطبيعي للإنتاج، وإنما هو مرحلة من مراحل تطور النظم الاقتصادية سبقتها مراحل كثيرة، ولا بد أن تأتي بعدها مرحلة أخرى هي "الإشترابية" ولما كانت النظم الاقتصادية قد تغيرت من مرحلة إلى أخرى بالصراع بين الطبقات، فلا بد من أن يشتد الصراع بين طبقة الرأسماليين المستغلة وبين الطبقة العاملة (البروليتاريا) التي يقع عليها هذا الاستغلال، وسينتهي هذا الصراع حتماً بانتصار الطبقة العاملة واستيلائها على السلطة ومن ثم تسيطر عليه وسائل الإنتاج، وتقيم الطبقة العاملة - عندئذ - نظاماً اشتراكياً تكون ملكية أموال الإنتاج فيه بيد الجماعة كلها. وأطلق ماركس على مذهبه إسم "الشيوعية" تمييزاً له عن أفكار غيره من المفكرين الإشتراكيين، ودعا إنجلز "الإشترابية العلمية" تمييزاً له عن الأفكار الإشتراكية الخيالية (الطوباوية) التي لا تقوم على تحليل التاريخ.

لقد كانت الشيوعية - عند ماركس - هي الهدف الذي تسعى الإنسانية إليه، ولذلك رأى ضرورة تنظيم العمال في حزب سياسي للوصول إلى السلطة والإسراع بتغيير النظام الرأسمالي. وعندما تقع الحكومة - أداة الطبقة الرأسمالية - في أيدي العمال، يقيمون دكتاتورية تتولى حكم المجتمع حتى يتم القضاء على آخر مظاهر الرأسمالية قضاء مبرماً، لذلك أعلن ماركس في "البيان الشيوعي" الذي أصدره عام 1848 شعار "يا عمال العالم إتحدوا" وأكد على أن حرية العمال لا يمكن أن تتحقق إلا بالإطاحة بالنظام الاجتماعي القائم".

وكانت أول جماعة ماركسية روسية قد تكونت عام 1882، وأسست الحزب الإشتراكي الديمقراطي عام 1898 الذي إحتفظ بصلات وثيقة مع الإشتراكيين في غرب أوروبا. ولكن أحد قادة الحزب ويدعى فلاديمير اليش اوليانوف (الذي إشتهر بإسمه الحركي: لينين) كان يعارض الإتجاه التدرجي للحزب الذي لم يكن يتبنى الإتجاه الثوري. وجمع حوله بعض الرفاق عام 1903 أصبحوا القوة المحركة للماركسيين الروس حتى عام 1917، ثم انتقلت إليهم بعد ذلك بقليل مقاليد الأمور في روسيا كلها.

وليس من الغريب أن تقوم في روسيا أول دولة إشتراكية رغم أنها كانت أقل بلاد أوروبا تطوراً على الطريق الرأسمالي وأكثرها تخلفاً، فقد لاحظ هرزن Herzen - في منتصف

القرن التاسع عشر - أن ضعف الرأسمالية فى روسيا يجعل إدخال الإشتراكية إليها أمراً ميسوراً. فلم يكن الضعف النسبى للطبقة الوسطى التى شكلت الحكومة المؤقتة عام 1917. هو الذى هياً للماركسيين الروس الفرصة الذهبية للاستيلاء على السلطة، بل كان العداء المستحكم بين نفر قليل من أصحاب المشروعات الصناعية والضياع الكبيرة وجماهير العمال والفلاحين البؤساء هو الذى هياً لهم أسباب النجاح وهو أمر لم يتوفر - على هذا النحو - فى بلاد أوروبا الغربية التى قطعت شوطاً بعيداً على طريق التطور الرأسمالى. إذ كان التناقض كبيراً بين القلة الميسورة والأغلبية الساحقة التى طحنها الفقر وأضناها العوز، الذى لم يخف على المراقبين الأجانب فى روسيا قبل الحرب الأولى، والذى كان مسئولاً عن تدهور الاقتصاد الروسى عند قيام الحرب. أضف إلى ذلك أن روسيا كانت الدولة الوحيدة بين بلاد أوروبا التى يمكن أن تتحقق فيها دكتاتورية البروليتاريا دون أن يؤدى ذلك إلى تغيير التراث السياسى الروسى، فقد كانت روسيا - كما قلنا - بلداً تحكمه مركزية أوتوقراطية تتولى السلطة فى ظلها قلة محدودة. وبينما كانت الليبرالية البرلمانية التى استمرت فى أوروبا الغربية مع مطلع القرن العشرين تجعل إقامة الحكم الشمولى بالغة الصعوبة، كان الناس ينظرون فى روسيا إلى الحكومة باعتبارها مركز السلطة والقيادة، مما جعل دكتاتورية الطبقة العاملة التى أقامها البولشفيك أمراً متقبلاً طالما كانت تعمل لصالح الجماهير العريضة التى كابدت الأمرين فى ظل الاستبداد القيصرى.

ورغم توفر الاستعداد لدى الروس لتقبل الماركسية كنظام سياسى شمولى، فإن البولشفيك ما كانوا ليحققوا هذا النجاح دون قيادة رجل مثل لينين الذى ولد عام 1870 لأسرة تنتمى إلى الطبقة الوسطى، وتأثر تأثراً بالغاً بإعدام شقيقه عام 1887، ونذر نفسه لدراسة الإشتراكية منذ الصغر، وقبل نهاية القرن التاسع عشر، اعترف الماركسيون فى بتروجراد بلينين كثورى يبشر بمستقبل مرموق. وسوف يذكر لينين دائماً فى التاريخ باعتباره منظم ثورة البولشفيك عام 1917 ومؤسس السلطة السوفييتية، وكمنظر ماركسى من الطراز الأول، فهو صاحب النظرية القائلة بأن الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية، وقصد بذلك الفترة التى تقع بين عامى 1871 و1914، وهى الفترة التى لم يعد فيها رأس

المال يحقق عائداً كافياً فى الدول الصناعية الكبرى، فإتجه إلى بلاد العالم الأقل تقدماً فى مضمار التطور الاقتصادى، بحثاً عن أسواق جديدة، وأيدى عاملة ومواد خام أرخص ثمناً. وفى ضوء ذلك فسر لينين التنافس على المستعمرات بين الدول الكبرى فى الشرق الأدنى وآسيا وأفريقيا، ورأى أن هذا الصراع على الأسواق بلغ ذروته بقيام الحرب العالمية الأولى عام 1914، واعتبر تلك الحرب نذيراً بنهاية النظام الرأسمالى الذى سوف تتم الإطاحة به على يد الثورة الإشتراكية التى ستعم بلدان أوروبا. وبهذه النظرية أضاف لينين إضافة جديدة إلى الماركسية. ورغم أن تنبؤاته لم تقع بالفعل، فإن أمل الثورة الإشتراكية الشاملة كان الدافع المحرك للبولشفيك على مواجهة السنوات الصعبة فيما بين 1917 - 1921.

ويرتبط بانتصار البولشفيك فى روسيا ذلك الجانب من آراء لينين الخاصة بتنظيم الحزب الثورى، وتحديد الوقت المناسب لثورة البروليتاريا. وقد برزت المسألة الرئيسية الخاصة بما إذا كان على الحزب الإشتراكي الديمقراطي الروسى أن يوسع قاعدة عضويته، أو يكتفى بعضوية محدودة تضم الطليعة الثورية القادرة على إقامة دكتاتورية البروليتاريا، برزت تلك المسألة فى مؤتمر الحزب بلندن عام 1903. وتزعم لينين فى المؤتمر الإتجاه القائل بقصر العضوية على مجموعة محدودة من الإشتراكيين الثوريين، ولما كانت وجهة نظره قد حظيت بتأييد الأغلبية من أعضاء المؤتمر فقد أصبحت مجموعة تعرف بالبولشفيك (وهى كلمة روسية تعنى الأغلبية). وقد اتفقت الأقلية (المنشفيك) مع لينين فى غالبية آرائه، ولكنها فسرت كتابات ماركس على أنها تعنى ضرورة نمو الأفكار الإشتراكية نمواً طبيعياً بين العمال كطبقة، ورغم النجاح الذى حققه لينين فى مؤتمر لندن 1903، ما لبث البولشفيك أن فقدوا الأغلبية التى أحرزوها فى الحزب الإشتراكي الديمقراطي الروسى، ولم يستعيدوا مكانتهم فى قيادة الحزب إلا فى صيف 1917.

بينما تعد نظرية لينين الخاصة بالإمبريالية استكمالاً لآراء ماركس، يعد الباحثون أفكاره الخاصة بتوقيت الثورة البروليتارية فى روسيا خروجاً على الماركسية فقد كان معظم الماركسيين، بل ومعظم البولشفيك، يعتقدون أن قيام الطبقة العاملة الروسية بالثورة لا يمكن أن يتحقق ما لم تبلغ الرأسمالية الروسية أقصى درجات التطور، ولما كانت

الحكومة المؤقتة تمثل الطبقة الوسطى. فقد تهيأ معظم الإشتراكيين الروس لممارسة نشاط سياسي طويل المدى فى ظل نظام بورجوازى. ورغم أن لينين كان يعتقد نفس الفكرة حتى قبيل قيام الثورة، فإنه ما لبث أن تحقق من ضعف الحكومة المؤقتة، وتمكن من إقناع رفاقه بأن الوقت قد حان للقيام بالثورة. وبذلك أحل لينين دكتاتورية البروليتاريا محل التدريب السياسى التدريجى للطبقة العاملة فى ظل نظام الحكم البورجوازى، وهو ما كان ماركس يعده أمراً ضرورياً، وقد وضع لينين إطار فكرته الخاصة بدكتاتورية البروليتاريا فى كتابه "الدولة والثورة" عام 1918، التى حددت فترة إنتقالية تقوم خلالها الدولة التى تسيطر عليها الطبقة العاملة بتصفية المعارضة، ثم تقوم بعد ذلك بوضع أسس الديمقراطية السياسية فيما بعد، بعدما يتم تدريب الجماهير على طريق الشيوعية، عندئذ تنتهى الدكتاتورية وبذلك كان البولشفيك يسرون على هذا النهج عندما استولوا على السلطة فى نوفمبر 1917 وعندما قاموا بحل الجمعية الدستورية بعد شهرين وأصدروا قراراتهم بتطبيق الإجراءات الإشتراكية.

الدولية الثالثة

وثمة عاملاً أثر على علاقة البولشفيك بالحلفاء وخاصة فى المراحل الأخيرة من الحرب الأهلية، عندما حاول الحلفاء توجيه ضربات قاضية إلى الثورة الإشتراكية مما جعل البولشفيك يصرون على تحريك الثورات الإشتراكية فى أوروبا. فإذا كان الحلفاء يتعللون بأمل القضاء على الثورة الروسية، فلتعم الثورة جميع أرجاء أوروبا. وخاصة ألمانيا التى إنهارت قواتها المسلحة وأدى انهيارها إلى ظهور الإتجاهات المتطرفة، وكان ساسة الغرب يدركون مدى ملاءمة المناخ فى بلادهم للنشاط الثورى فى ضوء عدم الاستقرار الاقتصادى الذى عانته نتيجة الحرب. وكان هذا الإدراك حافزاً لهم على تسديد ضرباتهم للثورة الروسية، ومحركاً لموقفهم العدائى من الدولة السوفييتية.

وبدلاً من أن يهدئ القادة السوفييت من روع ساسة الغرب، من أجل تحسين العلاقات معهم، أعلنت موسكو الثورة العالمية، وشجعت الأحزاب الشيوعية فى العالم على الوثوب إلى السلطة فى أقرب فرصة ممكنة، وعقد مؤتمر موسكو لهذا الغرض ودعيت إليه الأحزاب الشيوعية الأجنبية وأعلن تأسيس "الدولية الثالثة" فى مارس 1919، لتصل

الحلقات التي سبقتها من المنظمات الإشتراكية العالمية (الدولية الأولى فيما بين 1864 - 1876 التي أسسها ماركس، والدولية الثانية التي أسست عام 1889 وأصبحت مفككة الأوصال نتيجة بروز الإتجاهات القومية بين الأحزاب الإشتراكية التي انتظمت فيها). وكان تأسيس "الدولية الثالثة" بموسكو يهدف إلى توجيه حركات العمال خارج روسيا. وتبنت هذه المنظمة الشيوعية الدولية التفسير الروسى للماركسية، وبذلك أصبح البولشفيك اليد المحركة للحركات الثورية فى أوروبا، فبذلوا الجهود لتطبيق المخطط الذى اتبعوه للاستيلاء على السلطة فى روسيا على النطاق العالمى، رغم اختلاف الظروف فى بلاد أوروبا الغربية عنها فى روسيا. وأدى هذا إلى إيجاد مشكلة عانت منها "الدولية" فيما بعد، عندما أصبحت تبدو سلاحاً سياسياً فى يد السوفييت بدلاً من كونها حركة دولية بعيدة عن الصبغة القومية. وأدى ذلك إلى استياء اليساريين الذين كانوا مخلصين للحركة وإلى شل جهود الدولية ذاتها على النطاق الدولى.

ورغم ذلك كان تأسيس "الدولية" فى 1919 يحمل بشائر النجاح، فقامت انتفاضات شيوعية فى برلين وميونخ وبودابست، ولكنها أخمدت فى مهدها. وعقد المؤتمر الثانى للدولية بموسكو عام 1920 بحضور ممثلين لتسع وثلاثين دولة، وضع القواعد الخاصة بزيادة التنظيم الثورى للحركة، وكان من نتائج هذا المؤتمر إنعقاد "المؤتمر الأول لشعوب الشرق" فى مدينة باكو (سبتمبر 1920) الذى بذلت فيه الجهود لإثارة الشعور الوطنى بين الأسيويين كخطوة أولى فى اتجاه الثورة. غير أن تلك المؤتمرات لم تؤثر على الأوضاع فى أوروبا. ولم تتحول أى دولة أوروبية إلى الشيوعية إلا بعد ربع قرن من هذا التاريخ لأسباب مختلفة تماماً عن تلك التى رمت إليها "الدولية الثالثة".

بناء الاقتصاد السوفييتى

كانت فترة الأزمة التى وقعت بين وصول البولشفيك للسلطة وسيطرتهم النهائية على جميع أراضى روسيا لا تتيح الفرصة أمام بناء النظام الجديد لتطبيق الأفكار الماركسية التى كانت رائدهم فى سياستهم العامة. وفى نفس الوقت، ساعدت حالة الفوضى التى انتابت البلاد خلال الحرب الأهلية على تقويض دعائم الكثير من الأسس التى قام عليها النظام القديم كالمزارع الكبيرة والمصانع الخاصة، فأفسحت بذلك الطريق أمام البولشفيك

لتطبيق برنامجهم الماركسى، أضف إلى ذلك، أن البولشفيك كانوا يريدون - لأسباب سياسية - تمكين العمال من الاستيلاء على المصانع. والفلاحين من الاستيلاء على الأرض. وكانت الدعاية التي ساعدت على نجاحهم تركز على هذا البرنامج. ولو اتجه البولشفيك إلى تطبيق نظام سيطرة الدولة على الاقتصاد دون هذه المقدمات لما حالفهم التوفيق.

وهذا التأخير فى تنظيم الدولة الإشتراكية على أسس ماركسية كان ضرورياً من الناحية العملية، فقد كان عدد البولشفيك محدوداً، وكان ضمان حسن أداء المصانع والمزارع والبنوك أمراً متطلباً لنجاحهم، إذ كانوا يحتاجون إلى أعداد كبيرة من ذوى الخبرات الفنية لإدارة مختلف أوجه الاقتصاد. كما أن البولشفيك لم يتوفر لديهم - عندئذ - خطة اقتصادية محدودة، وكانت مناقشاتهم النظرية تدور حول ضرورة وجود فترة تجربة يتم من خلالها التوصل إلى المؤسسات الاقتصادية التى تتناسب مع مبادئهم الماركسية. لذلك وضع لينين خطة إنتقالية يتاح للبولشفيك بموجبها السيطرة على المواقع الهامة فى النظام الاقتصادى القديم وخاصة البنوك والصناعات الثقيلة ووسائل المواصلات الرئيسية والمزارع الكبيرة. مع بقاء الكوادر الإدارية القديمة فى مواقعها.

ولكن هذا الإنتقال السلمى لإدارة الاقتصاد الروسى لم يتم، مما دعا إلى اتخاذ سلسلة من الإجراءات عرفت بإسم "شيوعية الحرب" إذ سيطر البولشفيك على المراكز القيادية فى المؤسسات الاقتصادية، ولكن الإنتاج تدهور تدهوراً كبيراً فى منتصف الحرب الأهلية، فقامت الحكومة بحركة تأميم واسعة النطاق فى محاولة للم شعث الاقتصاد الروسى. فى النهاية كان التضخم النقدى وهبوط الإنتاج الزراعى والصناعى على درجة كبيرة من الخطورة تفوق الإجراءات التى بذلتها الحكومة لعلاجها، وعند نهاية الحرب الأهلية كان الاقتصاد الروسى قد إنهار تماماً.

ورغم أن روسيا عرفت الصناعة الحديثة. وكانت مصانعها آخذة فى التوسع والنمو قبل الثورة بجيل كامل، فإن النشاط الاقتصادى الرئيسى تركز فى الزراعة، وكانت غالبية الشعب الروسى من الفلاحين، لذلك كان على النظام الجديد أن يضع مصالح الفلاحين فى المركز الأول من اهتمامه، ورغم إلغاء رق الأرض فى روسيا عام 1861، كان الفلاحون

يعيشون فى ظل ظروف بالغة السوء، فلم يكن لهم حق ملكية الأرض ملكية حرة وإنما كانوا يتمتعون فقط بحق الإنتفاع بالأرض طالما استمروا فى سداد أقساط التعويضات التى فرضتها الدولة عليهم بموجب القانون المشار إليه. ولكن سداد هذه الأقساط توقف قبل نهاية القرن التاسع عشر، وقامت الحكومة القيصرية - بعد عام 1905 - بتشجيع قيام طبقة محافظة من الفلاحين الملاك بتقديم المساعدات لهم عن طريق بنوك الفلاحين، ولكن هذه الحركة لم تحرز تقدماً كبيراً حتى قيام الثورة، وكان السواد الأعظم من الفلاحين لا يزرعون مساحات تكفى لتوفير الطعام لأسرهم، ومن ثم كان عليهم أن يعملوا كأجراء لتغطية العجز فى دخولهم. وعند قيام الحرب العالمية الأولى، كانت هناك عشرة ملايين أسرة فلاحية (من بين الثلاثة عشر مليون أسرة تشكل سكان الريف) تعيش فى حالة فقر مدقع، وكانت مساحة الأراضى الزراعية التى يفلحها هؤلاء تساوى مساحة الأراضى التى يملكها ثلاثون ألفاً من كبار الملاك. فكان حل المسألة الزراعية أمراً معقداً يرتبط فى المحل الأول بتطوير الصناعة وتتميتها وتنشيط الصادرات وبقية أوجه النشاط الاقتصادى لإيجاد فرص عمل لأولئك الفلاحين التعماء، أما من الناحية السياسية، فكانت المسألة الزراعية على جانب كبير من السهولة، إذ كان الفلاحون يتطلعون إلى ملكية الأرض التى يفلحونها، ولم يتردد البولشفيك فى تحقيق ذلك رغم تعارضه مع مبادئهم.

وبادر السوفييت بإصدار قرارات عقب ثورة نوفمبر، قضت بتصفية المزارع الكبيرة بمعرفة الإدارة المحلية، ونقل حقوق الملكية إليها تمهيداً لنقلها إلى الحكومة. ولكن تطبيق تلك القرارات لم يتمش مع نصوصها، فاستولت السلطات المحلية على أراضى كبار الملاك ووزعتها على الفلاحين بطريقة غير منظمة، لم تراعى فيها قاعدة المساواة مما أدى إلى تدهور الإنتاج الزراعى. وعندما حاولت الحكومة تأمين الأراضى خلال عام 1918 وتكوين المزارع الجماعية باءت خطتها بالفشل، وفى نفس الوقت رفض الفلاحون بيع محاصيلهم بالأسعار التى حددتها الحكومة لأنها لم تكن تتناسب مع التضخم النقدى، وبذلك فشل احتكار الحكومة لتجارة الغلال فى حل المشكلة التموينية، واضطرت الحكومة - فى صيف 1918 - إلى تكوين لجان من الفلاحين الفقراء للاستيلاء على الغلال التى يختزنها غيرهم من الفلاحين وتشكل فائضاً عن حاجتهم الحقيقية، غير أن

هذه اللجان أدت إلى زيادة الفوضى في الريف واضطرت الحكومة إلى إلغائها عند نهاية الحرب الأهلية - عام 1921 - وكان الإنتاج الزراعى قد بلغ درجة كبيرة من الهبوط تجسدت في المجاعات التي عانت منها الأقاليم ذات الكثافة السكانية العالية.

ولم يكن حال الصناعة أفضل من حال الزراعة. فقد أدت عملية الاستيلاء على "المراكز القيادية" في الصناعة إلى نتائج مماثلة لتلك التي حدثت في الزراعة. وكانت الصناعات الكبرى تتركز بالقرب من المدن الكبيرة التي كانت من أوائل المدن التي سيطر عليها البولشفيك، ودخل عمالها في دائرة السوفييت. وجاءت معظم الصعوبات من نقص المواد الخام والوقود ورفض ملاك المصانع ومديريها التعاون مع العمال. وترتب على تأمين الصناعات الرئيسية تشكيل لجان من العمال للإشراف عليها، على حين بقي مديروها السابقون في مواقعهم. وأسند الإشراف على القطاع الصناعى إلى "المجلس الأعلى للاقتصاد القومى" الذى كان بعيداً تمام البعد عن ملاحقة التطور الصناعى. وترتب على فشل تلك الإجراءات تأمين الصناعة كلها فى صيف 1918 ووضعها تحت إشراف المجلس القومى الذى تولى إدارتها مركزياً. ولما كانت الصناعة تعاني من سوء التنظيم قبل الثورة، فقد تم التركيز على الصناعات الثقيلة المرتبطة بالمجهود الحربى خلال الحرب الأهلية، ونتج عن ذلك هبوط الإنتاج الصناعى بنسبة 20% عما كان عليه فى عام 1913، على حين هبط الإنتاج الصناعى الثقيل بنسبة 13%، هبط إنتاج الصلب والحديد بمعدلات أكثر من ذلك.

وتدهورت التجارة الداخلية نتيجة ظروف الحرب الأهلية تدهوراً كبيراً، وبذل البولشفيك جهوداً كبيرة لضمان سيطرة الدولة على التجارة الداخلية وترشيدها. ولكن نقص الإنتاج الزراعى والصناعى. ورفض المشتغلين بالقطاع التجارى (قبل الثورة) التعاون مع النظام الجديد أصاب التجارة الداخلية بالكساد. وكان البولشفيك قد أمموا التجارة الخارجية عام 1918، غير أن الحصار الذى فرضه الحلفاء على روسيا خلال الحرب الأهلية أضر بالتجارة الخارجية، كما كانت الحكومة لا تقبل الدخول فى علاقات تجارية خارجية إلا بشروطها.

وعانى النظام الجديد صعوبات جمة فى القطاع المالى، فورث ميزانية تعانى عجزاً كبيراً وتضخماً نقدياً أدى إلى زيادة الأسعار فى عام 1917 إلى ثلاثة أضعاف ما كانت عليه فى 1913، وعند نهاية عام 1917 ارتفعت الأسعار إلى 12 ضعفاً مما كانت عليه قبل الحرب. وقد أمم البولشفيك البنوك عشية الثورة على أمل أن يؤدي ذلك إلى إصلاح النظام المالى بمعاونة رجال البنوك السابقين، ولكن فشل تلك المحاولة أدى إلى تأميم جميع المؤسسات المالية، دون أن يؤدي ذلك إلى إنقاذ الاقتصاد القومى من التدهور. وخلال سنوات الحرب الأهلية، لجأت الحكومة إلى التوسع فى إصدار النقد لتغطية العجز فى مصروفاتها، وما كاد يحل عام 1921، حتى كانت الحكومة قد أصدرت من النقد ما يعادل ألف ضعف النقد الذى كان متداولاً عام 1917، ونتج عن ذلك هبوط قيمة الروبل حتى أصبح لا يساوى نفقات طباعته، ولذلك كانت الحاجة ماسة إلى رسم سياسة اقتصادية جديدة عند نهاية الحرب الأهلية.

فحتى تضمن الحكومة تنشيط الاقتصاد، قدمت بعض التنازلات لرأس المال الخاص، وسمحت بقيام مشروعات اقتصادية خاصة ذات حجم معين. ويرر لينين "السياسة الاقتصادية الجديدة" بالحاجة إلى كسب تأييد الفلاحين الذين يمثلون السواد الأعظم من الشعب، وأن الحكومة تستطيع المضى فى طريق الإشتراكية عندما تتحسن الأحوال الاقتصادية طالما كانت تحتفظ بالمراكز القيادية للاقتصاد القومى.

وفى قطاع التجارة الداخلية، حققت السياسة الاقتصادية الجديدة نجاحاً ملحوظاً بتشجيع الحكومة لصغار التجار، مما أدى إلى حل مشكلة الكساد وتنشيط الصناعة والزراعة. وفى عام 1927 أصبحت الحكومة تتحكم فى التجارة الداخلية بحكم كونها صاحبة أكبر قدر من أوامر الشراء المطروحة فى السوق. ولكن التجارة الخارجية ظلت بيد الدولة، فاستطاعت بذلك أن تحمى المنتجات المحلية من المنافسة الأجنبية وأن توجه التجارة الخارجية لخدمة سياستها الداخلية. وفى قطاع الصناعة. احتفظت الحكومة بملكيتها للمصانع الكبيرة التى كانت تستخدم 85% من القوى العاملة الروسية، ولكنها واجهت صعوبة كبيرة فى إدارة المصانع، وحاولت أن تمزج بين الإدارة الفنية والإدارة السياسية التى تجمع بين خبراء الصناعة وممثلين للعمال والحزب، ولكن التقدم كان بطيئاً فى

قطاع الصناعة، فلم يصل الإنتاج الصناعي عام 1927 إلى المعدلات التي بلغها عام 1913. أما التقدم في القطاع الزراعي فكان أبعد مدى بفضل تنازل الحكومة عن مبادئها الإشتراكية وإفساحها المجال للملكيات الخاصة المحدودة المساحة، واكتفت الدولة بسيطرتها على مراكز توجيه الاقتصاد القومي.

ومنذ عام 1928 بدأت بنية الاقتصاد السوفييتي تتغير تغيراً جذرياً بفضل مشروعات السنوات الخمس للتنمية التي نجحت في زيادة حجم الصناعات الثقيلة وتنمية الزراعة وزيادة معدلات الإنتاج القومي حتى قاربت معدلات الإنتاج في غرب أوروبا الرأسمالي، وتدعمت سيطرة الدولة على الاقتصاد القومي لتستكمل التجربة الإشتراكية الرائدة ملامحها المميزة التي ارتكزت على الماركسية كمبدأ، وتجاوزتها في التطبيق.

الدستور السوفييتي

بعدما أحرز البولشفيك النصر في الحرب الأهلية، كونوا ثلاث جمهوريات إشتراكية بالإضافة إلى "جمهورية روسيا السوفييتية الإشتراكية، هي جمهوريات أوكرانيا وروسيا البيضاء والقوقاز وأصبح لكل واحدة منها دستوراً مماثلاً لدستور جمهورية روسيا السوفييتية الصادر في 1918. وفي 1922 كونت الجمهوريات الأربع "إتحاد الجمهوريات السوفييتية الإشتراكية"، وهو الاسم الذي أصبحت تعرف به الدولة الإشتراكية التي قامت على أنقاض الإمبراطورية الروسية منذ ذلك الحين. وجدد الدستور السوفييتي الصادر في يناير 1924 العلاقة بين هذه الجمهوريات.

ووضع الدستور إطار مؤسسات الحكم التي ظلت قائمة حتى عام 1936 فجاء "مؤتمر الإتحاد السوفييتي" المنتخب على قمة أجهزة السلطة، ويضم ألفين من الأعضاء، ويجتمع مرتين سنوياً، وينتخب بدوره "اللجنة التنفيذية المركزية" التي يمثل فيها جمهوريات الإتحاد التي كانت تتمتع باستقلال ذاتي، وأضيفت إليها جمهورية أوزبكستان وجمهورية تركستان عام 1924، وجمهورية كازاكستان عام 1929. وتركزت السلطة التنفيذية في "مجالس وكلاء الشعب". وهو بمثابة مجلس الوزراء تعينه اللجنة التنفيذية المركزية، وأنشئت "المحكمة العليا" للنظر في الخلافات بين جمهوريات الإتحاد ولمحاكمة كبار الموظفين فيما يوجه إليهم من إتهامات.

وفى عام 1936 أدخلت عدة تعديلات على الدستور، أهمها تأسيس "مجلس السوفييت الأعلى" ويتكون من مجلسين: "سوفييت الإتحاد" و"سوفييت القوميات"، وينتخب أعضاء سوفييت الإتحاد بواقع نائب واحد عن كل 300 ألف نسخة، أما مجلس القوميات فينتخب على أساس 25 عضواً عن كل جمهورية إتحادية و11 نائباً عن كل جمهورية ذات حكم ذاتى. و5 أعضاء عن كل منطقة من المناطق المتمتعة بالحكم الذاتى، وعضو واحد عن كل دائرة قومية.

وفى عام 1944 أدخل تعديل على الدستور منحت بمقتضاه الجمهوريات الإتحادية حق إقامة علاقات خارجية مع الدول الأجنبية وحق إبرام الإتفاقات معها، وحق التمثيل فى الهيئات والمؤتمرات الدولية، وإقامة قوات عسكرية خاصة بها داخل الجيش السوفييتى ولكن ظلت المؤسسات الإتحادية تملك وحدها حق صنع القرار على مستوى الإتحاد، وظلت قراراتها ملزمة لجميع جمهوريات الإتحاد.

الفصل السادس قيام النازية فى ألمانيا

قيام جمهورية فايمار Weimar

فى يوم 28 سبتمبر 1918 أدركت القيادة العليا للجيش الألمانى أن الجيش الألمانى لم يعد قادراً على مواصلة القتال، وفى اليوم التالى طلبت القيادة من القيصر ولهم الثانى Wilhelm II التقدم إلى رئيس الولايات المتحدة بطلب الهدنة والصلح، وفى يوم 2 أكتوبر إجتمع مجلس التاج فى برلين برئاسة القيصر، وأيد هندنبرج Hindenburg طلب القيادة العليا بعقد هدنة فورية. وفى يوم 4 أكتوبر طلبت حكومة الأمير ماكس دى باد de Baat، التى تشكلت بسرعة من الرئيس الأمريكى ولسن، إبرام الهدنة والصلح. وفى الفترة من 4 أكتوبر إلى 21 أكتوبر دارت المذكرات حول هذه المسألة، حيث طلب ولسن ألا يبرم الصلح إلا مع حكومة "تمثل بحق الشعب الألمانى"، وأنه لا يقبل توقيع الهدنة إلا إذا كانت بنودها تجعل عودة ألمانيا إلى الحرب مستحيلة. وقد رفض لو دندورف Lu dendorff ذلك، وإضطر إلى تقديم استقالته، وفى 27 أكتوبر قررت الحكومة الألمانية قبول الشروط التى فرضها رئيس الولايات المتحدة، وأرسلت وفدها إلى روتوند Rothond للمفاوضة فى الهدنة.

على أنه قبل إبرام الهدنة، كان التمرد قد سرى إلى الأسطول فى كييل فى أوائل نوفمبر، حيث رفض الجنود مقاتلة الأسطول الإنجليزى فى عرض البحر، وألقوا مجلساً للجنود له سلطة الأعمال الحربية، وقد عهد الأمير ماكس دى باد إلى "توسكة" إخماد الثورة، فأخمدها، ولكن الثورة لم تلبث أن عمت ألمانيا، فشكلت مجالس الجنود والعمال فى هامبورج، (لوبك) و(بريم) و(هانوفر) و(ماجدبورج) و(لييزج) وغيرها.

وكما فعل قيصر روسيا فى مثل تلك الظروف سنة 1917، أراد القيصر الألمانى الزحف بجيوش الجبهة على برلين لإخماد الثورة، ولكن قاداته صرحوا له بأن الجيش لن يتبع أوامره، وعندئذ طلب ولهم الثانى مشاوره الضباط المحاربين، وقد جاء لهذا الغرض ثلاثون ضابطاً جاء أكثرهم من الجبهة مباشرة، وقد قرر هؤلاء أن الجنود إذا تلقوا

الأوامر بالزحف إلى برلين للقضاء على الثورة فسوف لا ينفذون الأوامر وأبلغه الجنرال "ولهم جروينر Groener"، الذى خلف القائد لودندورف (عندما تردد هندنبرج فى ذلك) أنه لم يعد حائزاً لولاء الجيش، وأن عليه أن يتنازل عن العرش (وهو ما لم تغفره له طبقة العسكريين أبداً) وعند ذلك قبل ولهم الثانى التنازل عن العرش يوم 9 نوفمبر 1918.

فى ذلك الحين كانت القوى السياسية التى تحرك الثورة تتمثل فى الإشتراكيين الديمقراطيين Social Democrats والسبارتاكيين Spartacists، وكان الإشتراكيون الديمقراطيون عند نشوب الحرب يملكون 110 من النواب فى مجلس الرايشتاج، وقد صوتوا إلى جانب ميزانية الحرب فى أغسطس 1914، رغم قرارات المؤتمر الإشتراكي العالمى فى بال سنة 1912 التى تعارض قيام الحروب، ولكن فى ديسمبر 1915، عند بحث الميزانية الرابعة، قام نحو 20 من الإشتراكيين الديمقراطيين من أعضاء الرايشتاج، من بينهم كاوتسكى وبيرنشتاين، بتشكيل جماعة تطورت فيما بعد إلى الحزب الإشتراكي الديمقراطى المستقل، كما قام آخرون، من بينهم ليكنخت Leibknecht وروزا لوكسمبرج وكلارا زيتكن، بتشكيل جماعة يسارية دولية هى التى أطلق عليها جماعة "سبارتكوس"، وقد تعاونت لفترة مع المستقلين. ونظراً لتزايد قوى المعارضة غير المؤيدة للحرب، قامت الحكومة فى أكتوبر 1918 بدعوة الإشتراكيين أصحاب الأغلبية للإنضمام إلى الوزارة فدخلوها بشرط تخلى الحكومة عن سياسة ضم الأراضى، وفرض التعويضات. على أن الثورة لم تلبث أن نشبت لتفاجئ الجميع، فأعلن بحارة الأسطول والغواصات فى كييل التمرد، وشكلت مجالس الجنود والعمال، وهنا هب الإشتراكيون الديمقراطيون والسبارتاكيون لركوب الموجة الثورية.

وفى البداية كان المد العالى مع "السبارتاكيين" الذين كانوا يديرون الثورة من قلعتهم التى أقاموها فى قصر القيصر، على بعد أمتار قليلة من الرايشتاج، ويعدون العدة لإعلان الجمهورية السوفييتية. بينما كان الإشتراكيون الديمقراطيون بزعامة فردريك ايبرت Ebert وفيليب شيدمان Scheidemann يجتمعون فى الرايشتاج على أثر استقالة حكومة الأمير ماكس دى باد لا يعرفون ما يفعلون ! فقد كان ايبرت يكره الثورة الإشتراكية، وقد

أعلن ذات مرة أنه يكره الثورة كأنها خطيئة، وكان يرى إقامة ملكية دستورية يتولاها أحد أبناء القيصر.

وكان قد تشاور الجنرال جروينر عند قيام الثورة فى خير السبل لإنقاذ الحكومة والوطن. وبناء على هذا التشاور طلب جروينر من القيصر التنازل عن العرش كما ذكرنا، وفى ذلك الحين كان مجلس العمال والجنود فى برلين قد أعلن الإضراب العام، وكان السبارتاكيون يستعدون للاستيلاء على السلطة وإعلان الجمهورية السوفيتية. وعندما وصل النبأ إلى الإشتراكيين فى الرايشتاج أصيبوا بالفرع، وكان من الضرورى القيام بعمل سريع لإحباط خطة السبارتاكين. فقام شيدمان دون استشارة رفاقه بإعلان الجمهورية على الجماهير من نافذة الرايشتاج فى مساء التاسع من نوفمبر 1918.

وفى نفس اليوم 9 نوفمبر 1918، عقد إتفاق أو ميثاق سرى بين (ايبرت) و(جروينر) قائد الجيش، وافق فيه ايبرت على القضاء على الفوضى وعلى البلشفية، وأن يحافظ الجيش على تقاليد القديمة مقابل تأييد الجيش للحكومة الجديدة ومساعدتها على تثبيت أقدامها، واتفق على أن يحتفظ (هندنبرج) بقيادة الجيش. وهكذا تم إنقاذ الجيش. وقضى على الجمهورية بالضياع منذ اليوم الأول. فمن جهة لم يكن من المعقول أن يدين الجيش القيصرى بالولاء للجمهورية، ومن ناحية أخرى فقد ألقى الجيش بالمسئولية على عاتق الإشتراكية الديمقراطية وعلى النظام الجديد الذى كان عليه أن يوقع الاستسلام.

وفى ذلك الحين كانت الثورة فى ألمانيا تنتشر، فقد انتشرت سوفيات الجنود والعمال فى كل مكان بألمانيا، وأخذت تغتصب السلطة على نحو ما حدث فى روسيا، وفى بافاريا انفجرت الثورة فى ميونيخ، وتنازل الملك، الذى كان ينتمى إلى أسرة (ويتلباخ) Wittelsbch على العرش، وأقام الإشتراكيون الديمقراطيون الذين يسيطرون على بافاريا دولة شعبية تحت زعامة كورت آيزنر Eisner اليهودى المشهور، الذى قاد مظاهرة فى يوم 7 نوفمبر احتلت البرلمان ومقر الحكومة وأعلن قيام الجمهورية. وفى يوم 10 نوفمبر انتخبت المجالس الشعبية، أو السوفيات فى ألمانيا، مجلساً ممثلى الشعب عهد برئاسته إلى (ايبرت) ليتولى حكم ألمانيا بصورة مؤقتة. وفى نفس اليوم طلب مجلس عمال وجنود برلين إبرام الصلح فوراً، وفى نفس اليوم أيضاً قامت الأغلبية والأقلية من الإشتراكيين

بتشكيل وزارة ائتلافية من ستة: ثلاثة منهم من الاشتراكيين الديمقراطيين وثلاثة من الاشتراكيين المستقلين. وقد ضمت فيما بعد عدداً قليلاً من غير الإشتراكيين. وأعلنت هذه الحكومة الائتلافية فى اليوم التالى عزمها على اتباع هذه السياسة (إبرام الصلح). وبالفعل، فى نفس اليوم وقع الوفد الألمانى الهدنة فى روتوند Rothond.

وفى الفترة التالية أخذ الصراع السياسى يحتدم فى ألمانيا وينذر بتحويلات خطيرة. ففى 18 ديسمبر إجتمع أول مؤتمر سوفييتى لألمانيا فى برلين. وقد تألف من مندوبى مجالس الجنود والعمال فى أنحاء ألمانيا. وطلب إقالة هندنبرج، وإلغاء الجيش النظامى، والاستعاضة عنه بحرس وطنى يكون تحت القيادة العليا للمجلس. وكان هذا التطور أكثر مما يحتمله الجيش أو ايبيرت. فمن ناحية الجيش فقد رفض هندنبرج وجروينر الاعتراف بسلطة المؤتمر السوفييتى، ومن ناحية ايبيرت ورفاقه فلم يكن لديهم أية نية للقيام بدور حكومة كيرنسكرى فى روسيا والإنتهاء من مصيرها. لذلك فقد تم الإتفاق بين الفريقين على القضاء على حركة السوفييتات التى أخذت تطالب بالسلطة.

وفى ذلك الحين ظهرت ثلاثة إتجاهات فى صفوف القوى الراديكالية:

الإتحاه الأول، ويضم غالبية الإشتراكيين الديمقراطيين. وكان يطالب بدعوة جمعية تأسيسية، على أساس أن الحلفاء لن يعترفوا بحكومة إلا إذا تم تشكيلها على هذا الأساس. والإتحاه الثانى، وكان يضم جماعة سبارتاكوس، وكان يعارض قيام الجمعية على أساس أنها سوف تسلب السلطة من العمال، وكان يطالب بقيام نظام دكتاتورى.

أما الإتحاه الثالث، ويضم فريق الإشتراكيين المستقلين، فكان يحبذ قيام الجمعية التأسيسية بشرط إرجائها حتى يتاح للحكومة الفرصة لتأميم الصناعة. لكن مؤتمر مندوبى مجالس العمال والجنود اتخذ موقفاً معتدلاً، فقد طالب بدعوة الجمعية التأسيسية فوراً خوفاً من انهيار الحكومة القائمة وتوقف مفاوضات الصلح.

على أن السبارتاكين واصلوا حملاتهم الشديدة على الحكومة، وقامت فرقة "بحرية الشعب" تحت سيطرتهم بإحتلال "ولهلمشتراسه" (شارع ولهلم) والوصول إلى دار المستشارية وقطع أسلاكها التليفونية قبل عيد الميلاد بيومين. ولكن "ايبيرت" استتجد

بالجيش لتحرير المستشارية، فوصلت حامية بوتسدام لتحاصر البحارة العصاة، الذين انسحبوا وتحصنوا باصطبلات القصر الإمبراطوري التي كانت تحت سيطرة السبارتاكيين، وظل السبارتاكيون، وعلى رأسهم كارل ليبكنخت وروزا لوكسمبرج يواصلون الصغظ من أجل إقامة جمهورية سوفيتية، وكانت قواتهم المسلحة في برلين آخذة في الإزدیاد، واستطاع جنود البحرية العصاة المحاصرون صد هجوم قامت به قوات بوتسدام لإخراجهم من الإصطبلات الإمبراطورية. وعندما تفاقت الحالة عين " ايبيرت"، بعد عيد الميلاد بيومين، جوستاف نوسكه Noske وزيراً للدفاع الوطنى، وكان الأمير ماكس دى باد قد اختاره من قبل - كما رأينا - لإخماد فتنة الأسطول فى كليل، فى الأيام الأولى من نوفمبر.

وضرب نوسكه ضربته فى مستهل يناير 1919، وتمكنت القوات النظامية وقوات الفيلق الحر فى "أسبوع الدماء"، الواقع بين 10 - 17 يناير، تحت قيادة الجنرال لويتفتز Luettwitz من سحق السبارتاكيين، وأعتقلت روزا لوكسمبرج وكارل ليبكنخت، وقتلا على أيدي ضباط فرقة فرسان الحرس.

هذا فى برلين، أما فى بافاريا، حيث اغتال أحد الضباط اليمينيين كورت آيزنر، فإن العمال كانوا قد عمدوا إلى إقامة جمهورية سوفيتية، ولكن الحكومة لم تلبث أن أرسلت إليها قوات عسكرية من الجيش الألماني فى أول مايو 1919 قادمة من برلين، تعززها وحدات من المتطوعين فى "الفيلق البافارى الحر"، وأطاحت بالعهد الشيوعى، بعد أن ذبحت عدة مئات من الأفراد، منهم عدد من غير الشيوعيين. وعلى الرغم من أن الحكم انتقل إلى يد حكومة إشتراكية ديمقراطية معتدلة برئاسة جوهان هوفمان، إلا أن السلطة كانت من الناحية الفعلية قد انتقلت إلى يد اليمين، الذى كان يتمثل فى ذلك الحين فى الجيش النظامى والملكيين الذين يتوقون إلى عودة أسرة "ويتلباخ" وجمهور كبير من المحافظين، ثم الجنود المسرحين العائدين.

وعلى كل حال فلم يكد القتال ينتهى فى برلين، حتى أجريت الإنتخابات فى 19 يناير 1919، حيث حصل الإشتراكيون الديمقراطيون والإشتراكيون المستقلون، الذين حصلوا وحدهم، على 185 مقعداً من 421، وحصلت أحزاب الوسط على 166 كما حصل حزب

الشعب الوطنى الألمانى، وهو الإسم الجديد للمحافظين، على 44 مقعداً، وحصل حزب الشعب الألمانى اليمىنى وهو الإسم الجديد للأحرار الوطنىين. على 19 صوتاً، ويتضح من هذه الإنتخابات أن المحافظين. الذين كان بعض زعمائهم قد اختبئوا فى شهر نوفمبر، كانوا ما يزالون على قيد الحياة، وإن كانت قوتهم قد ضعفت نسبياً، حيث حصلوا على 44 مقعداً، كما حصل زملاؤهم اليمىنيون على 19 مقعداً، وبذلك تمكن الحزبان من إسماع صوتهما فى الجمعية الوطنية مدافعين عن إسم القيصر غليوم. وعن الطريقة التى قاد بها الحرب هو وجزرالاته. وفى 6 فبراير 1919 إنعقدت الجمعية فى فايمار Weimar لإعداد الدستور الجديد، وأنتخب ايبيرت رئيساً مؤقتاً للجمهورية.

على أن ساعة الحساب لم تلبث أن دقت بالنسبة للألمان، وفى يوم 7 مايو 1919 نشرت فى برلين نصوص معاهدة فرساي، التى وضعها الحلفاء دون مفاوضات مع الحكومة الألمانية، وكانت هذه المعاهدة ضربة قاضية للشعب الذى كان يعتقد أنه حقق للحلفاء كل رغباتهم بالتخلص من أسرة هوهنزولرن، وسحق البلاشفة وإقامة حكومة ديمقراطية - وكان بالتالى يطمع فى صلح عادل على أساس نقاط ولسن الأربع عشر. ولكن ألمانيا جاء عليها الدور لتتجرع نفس الكأس الذى سقته لروسيا قبل مضى عام فى "برست ليتوفسك" Brest Litavsk والذى وصفه بعض المؤرخين بأنه "إذلال لا مثيل له فى التاريخ الحديث".

وفى البداية أبدت الحكومة الألمانية عزوفها عن التوقيع، فقد صرح شيدمان، الذى أصبح مستشاراً، فى اجتماع الجمعية الوطنية فى فيمار قائلاً: "فلنقطع اليد التى ستوقع هذه المعاهدة" وأعلن ايبيرت، الرئيس المؤقت للجمهورية، أن نصوص المعاهدة "لا يمكن تنفيذها ولا يمكن قبولها". ورؤى أخذ رأى الجيش فى استئناف القتال، فأجاب هندنبرج يوم 17 يونيه بأنه فى حالة استئناف العمليات الحربية يمكن للقوات الألمانية احتلال مقاطعة بوزن فى بولندا، والدفاع عن الحدود الشرقية، ولكن فى الغرب يستحيل مقاومة هجوم جدى يشنه العدو، نظراً لتفوقه العددى، واستطرد هندنبرج قائلاً أنه مع ذلك لو خير بين الموت بالشرف والكرامة أو قبول صلح معيب شائن، فإنه يختار الموت. على أن هندنبرج وجروينر كانا متفقين على أن أى مقاومة للحلفاء، فوق أنها عمل يائس، فإنها ستؤدى إلى دمار الجهاز العسكرى الألمانى المعبود. وتدمير ألمانيا كلها. على أنه لما

كان الحلفاء قد وجهوا يوم 16 يونيو إنذاراً إلى ألمانيا يمهلها إلى يوم 24 يونيو، أو اعتبار اتفاق الهدنة منتهياً. فقد بعث ايبرت مرة أخرى إلى جروينر يطلب الرد عما إذا كان هناك أى احتمال، مهما ضؤل، لقيام مقاومة عسكرية ناجحة؟ . وفى يوم 24 (أى آخر أيام الإنذار) حمل جروينر، بالنيابة عن هندنبرج الرد إلى ايبرت بأن المقاومة العسكرية مستحيلة. وأحست الجمعية الوطنية بأن العبء قد ارتفع عن كاهلها فوافقت على توقيع الصلح بأغلبية 237 ضد 138 صوتاً، وتم التوقيع يوم 28 يونيو 1919.

على أن جميع القوى السياسية فى ألمانيا لم تلبث أن اتصلت فيما بعد من مسئولية توقيع المعاهدة، وألقتها على عاتق الإشتراكيين الديمقراطيين. فمن ناحية المحافظين، فلم يكونوا ليقبلوا بمعاهدة الصلح أو بالجمهورية التى أبرمتها، وظلوا، على الرغم من ثورة نوفمبر، هم الذين يقبضون على زمام السلطان الاقتصادى. فهم أصحاب الصناعات والإقطاعات الضخمة والجزء الأكبر من رؤوس الأموال، وبفضل هذه الأموال والثروات أخذوا يمولون الأحزاب السياسية والصحافة والسياسة للقضاء على الجمهورية.

ومن ناحية الجيش، فإن مسئولية توقيع الصلح قد أزيحت عن كاهله، وشرع بعد لحظة توقيع المعاهدة يسعى للتخلص من القيود التى فرضتها، وتمكين الجهاز العسكرى أو "فيلق الضباط" من الحفاظ على تقاليد الجيش البروسية القديمة، كما تمكن تحت قيادة الجنرال هاتزفون سيخت Seeck من فرض نفسه رغم صغر حجمه (مائة ألف) على سياسات البلاد الداخلية والخارجية.

ولم يلبث أن أثار ما عرف بنظرية "الطعنة فى الظهر" والتى تقول بأن الجيش الألمانى لم يهزم فى الميدان. وإنما طعنه الخونة فى الوطن فى الداخل. ففى شهادة هندنبرج أمام لجنة التحقيق التى انتدبتها الجمعية الوطنية فى 18 نوفمبر 1918، أعلن أن قائداً إنجليزياً كان صادقاً فى قوله "بأن الجيش الألمانى طعن من الخلف". وكان يستغل فى ذلك القول العبارة التى وردت على لسان الجنرال مالكولم رئيس البعثة العسكرية البريطانية فى برلين فى حديث له مع لودندورف، حين كان لودندورف يشرح له ما كانت تعانيه القيادة العليا الألمانية من إفتقار التأييد من جانب الحكومة المدنية، وكيف أن الثورة قد خانت الجيش - فسأله القائد الإنجليزى: "هل تعنى أيها الجنرال أن الجيش قد طعن من الخلف"؟

. وقد انتشرت هذه الأسطورة فى ألمانيا فى فترة ما بين الحربين، واستند إليها هتلر فى كسب تأييد الرأى العام، والقول بأن المذنبين هم: "مجرمو نوفمبر" - مع أن الحقيقة أن الجيش - كما رأينا - هو الذى طلب توقيع الهدنة والصلح، وهو الذى دفع الحكومة الجمهورية إلى توقيع الصلح. ولكن الشعب الألمانى أقنع نفسه بأنه وجد كبش الفداء فى مجرمى نوفمبر الذين وقعوا وثيقة الاستسلام. والذين أقاموا الحكم الديمقراطى على أنقاض الحكم المطلق.

وعلى كل حال فبعد شهر واحد من توقيع معاهدة الصلح، أى فى 31 يوليو 1919، أقرت الجمعية الوطنية (الرايشتاج) الدستور الجديد، الذى منح ألمانيا أكثر الدساتير الأوروبية ديمقراطية وليبرالية، إذ اقتبس فكرة الحكومة الدستورية من إنجلترا وفرنسا، وفكرة رئيس الجمهورية القوى المنتخب من دستور الولايات المتحدة، وفكرة الاستفتاء عن سويسرا.

وقد توصل الحزب الإشتراكى الديمقراطى إلى إدراج نص فى الدستور (المادة 165) باشتراك العمال فى إدارة المشروعات، وتأسست بالفعل بموجب قوانين عامى 1921، 1922، لجان عمالية فى كل المشروعات الصناعية والتجارية، إذا كان عدد عمالها أكثر من عشرين عاملاً، ولكن أصحاب الأعمال قاوموا إشتراك هذه اللجان فى الإدارة، ولم تكن لها من وظيفة سوى الإشراف على تطبيق قوانين العمل.

على أن نظام التمثيل النسبى الذى تضمنه الدستور، والإقتراع عن طريق القوائم، الذى قصد به الحيلولة دون ضياع الأصوات والحرص على إعطاء الأقليات الحق فى التمثيل فى البرلمان كان له تأثير مدمر على الحياة الديمقراطية. فقد أدى إلى زيادة عدد الأحزاب الصغيرة بدرجة كبيرة، حتى أن عدد من سجل من الأحزاب فى إنتخابات 1930 بلغ 28 حزباً، الأمر الذى جعل استقرار الأغلبية فى الرايشتاج أمراً مستحيلاً، أدى إلى التعديل المستمر فى الحكومة.

ومما زاد الحالة إضطراباً، تقصير الدورة البرلمانية إلى سنتين، مما أدى إلى تكرار الإنتخابات البرلمانية، بل كثيراً ما تكررت هذه الإنتخابات على فترات أقصر، نظراً لأن

الدستور أباح حل البرلمان فى حالة اختلافه مع السلطة التنفيذية. وقد تكررت قرارات حل البرلمان بصفة خاصة فى السنوات القليلة السابقة على الإنقلاب النازى.

على أن الدستور من جانب آخر دعم الوحدة الوطنية والقومية بإلغاء الولايات المستقلة فى ألمانيا، وتوحيد الأمة الألمانية كلها، وإقامة حكم مركزى. وقد قدم ذلك للحركة النازية خدمة كبيرة فيما بعد. وعلى كل حال فبصدور الدستور بدأت بصفة قانونية حياة الرايخ الثانى أو جمهورية فايمار (الرايخ الأول هو دولة بسمارك).

على أن الجمهورية - مع ذلك - قد ولدت مترنحة وتحمل بذور فنائها. فمن ناحية، ومع أن دستور فايمار قد قضى بتبعية الجيش لمجلس الوزراء، مثله فى ذلك مثل غيره من المنظمات العسكرية فى جميع الدول الليبرالية، إلا أن تقاعس الحكومة عن تطهير فيلق الضباط من العناصر الموالية للقيصرية والمناهضة للجمهورية، وعجزها عن بناء جيش جديد متشرب بالروح الديمقراطية، قد أثبت أنه خطأ قاتل بالنسبة للجمهورية.

وفى الحقيقة أن بعض الإشتراكيين الديمقراطيين، من أمثال "شيدمان" وجريزيسينسكى Grezesinski، قد حاول صبغ الجيش بالصبغة الديمقراطية، ورأوا من الخطر تسليم الجيش إلى الضباط القدامى الذين تربوا على التقاليد الإمبراطورية، ولكن هؤلاء واجهوا معارضة قوية من زملائهم الإشتراكيين الآخرين، وعلى رأسهم نوسكه وزير الدفاع، فضلاً عن معارضة القادة العسكريين.

ولقد كان تقاعس الحكومة عن تطهير الجهاز القضائى من العناصر الموالية للنظام القديم ذا تأثير مدمر على الحكومة. فقد كانت المحاكم تبرئ المتآمرين على النظام الجمهورى، أو تصدر عليهم أحكاماً مخففة، كما حدث بعد فشل إنقلاب كاب Kapp فى عام 1920، حين وجهت الحكومة تهمة الخيانة العظمى إلى 705 من الأفراد، فصدر الحكم على واحد فقط، هو مدير شرطة برلين بالسجن خمس سنوات "سجناً رمزياً"، وأمرت بإعادة معاشه إليه عندما أوقفته ولاية بروسيا، كما صدر الحكم فى عام 1926 بدفع مرتبات الجنرال فون لويتفتز، القائد العسكرى لإنقلاب كاب، لا عن المدة التى كان فيها ثائراً ضد الحكومة فقط، بل وأيضاً عن السنوات الخمس التى قضاها هارباً فى المجر ! . وعندما

حاول هتلر القيام بالإنقلاب فى ميونيخ فى 1923، أصدرت عليه حكماً مخففاً، فى الوقت نفسه كانت قوانين الخيانة العظمى تطبق ضد مؤيدى الجمهورية، يقضى بأحكام لمدة طويلة ضد مؤيدى الجمهورية، الذين يكشفون أسرار تحدى الجيش لمعاهدة فرساي فى مقالاتهم المنشورة بالصحف.

ومن ناحية أخرى، وعلى الرغم من أن الدستور قد منح البرلمان سلطة تأمين الثروات الطبيعية والصناعية والتوزيع، إلا أن شيئاً من ذلك لم يحدث، وكان المؤتمر الأول لمجالس العمال والجنود المنعقدة، 20 ديسمبر 1918 قد قرر "البدء فوراً فى تأمين الصناعات المهمة لهذا التأمين، وخاصة فى صناعة المناجم، ولكن "وتوهيو" زعيم عمال المناجم، والذى عين فى لجنة التأمين التى عينتها المجالس الشعبية فى 21 نوفمبر 1918، تساءل عما إذا كان الوقت مناسباً لهذا التأمين ؟ . وقال أن أستاذنا القديم ماركس لم يتصور الانتقال إلى الاشتراكية إلا فى الوقت الذى تتوفر فيه وسائل الإنتاج، وليس الأمر كذلك فى الوقت الحاضر. وكذلك قام ايبرت واتو براون بالتحذير من إجراء أى عمل بدون ترو، وصرح براون فى ديسمبر 1918 بأنه "بالنسبة للتأمين لا يوجد بشكل عام أسوأ من الوقت الحالى، لأن ألمانيا فى حالة مجاعة، وهناك عجز واضح فى الخامات الأولية والماكينات معطلة".

ولم تلبث سياسة التحول الإشتراكي أن أهملت تمام الإهمال، وأخذ الإشتراكيون الديمقراطيون يقفون شيئاً فشيئاً تحت سيطرة أحزاب الوسط وأيديولوجية الطبقة الوسطى.

ونظراً لزيادة الإتجاه المحافظ داخل الحكومة قرر الإشتراكيون المستقلون القيام بإضراب عام فى يوليو 1919 يشل حركة العمل تماماً فى برلين، ولكن عدم وجود أى خطط محددة للتأمين، والخوف من اتخاذ الحلفاء خطوات إيجابية ضد التحول الإشتراكي، والنضال الشديد ضد السبارتاكيين، وتردد زعماء الحزب الإشتراكي الديمقراطى فى الاستيلاء على - جهاز اقتصادى محطم - كل ذلك حال بين الحكومة وبين تحويل الصناعة من الملكية الخاصة إلى الملكية العامة، وبالتالي لم يؤد، من الناحية الاقتصادية، إلى تحويل ألمانيا نحو الإشتراكية.

وقد ترتب على ذلك أن أصبحت الإحتكارات الكبرى من "التروستات" و"الكارتيلات" على درجة كبيرة من القوة جعلتها، وهي الخاضعة لإشراف الدولة نظرياً، هي التي تشرف على الدولة عملياً. وكان على رأس هذه التروستات والكارتيلات بطبيعة الحال كبار رجال الصناعة والمال الذين يتحكمون فيها. وهكذا بدلاً من أن يتولى الإشتراكيون الديمقراطيون السلطة والمسئولية، ويحطموا الإحتكارات الصناعية والإتحادات الضخمة، ويظهروا البلاد من البيروقراطية، وسلك القضاء والشرطة والجامعات والجيش من كل أولئك الذين يخدمون الجمهورية والنظام الجديد بولاء، سلموا لهؤلاء السلطة والمسئولية.

وعلى هذا النحو كان من الطبيعي أن يفقد الإشتراكيون الديمقراطيون تأييد الجماهير، فمع أنهم نصبوا ايبيرت رئيساً للجمهورية، إلا أنهم لم يستطيعوا السيطرة على أداة الحكم. وإنحدر الحزب بالتدريج إلى مصاف أحزاب الوسط الليبرالية التي تمثل الأحرار وكبار الملاك والمسيحيين التقدميين. بل لقد ائتلف مع أحزاب اليمين غير المتطرف، واشترك في وزارات تحت رئاسة اشترسمان Stresemann ممثل البورجوازية الكبيرة. وفي عام 1924 كان قد هبط عدد نوابهم في الرايشتاج إلى 131 عضواً بدلاً من 185 سنة 1919.

ولم يلبث هذا الضعف الذي ولدت فيه الجمهورية أن أدى إلى التآمر عليها من جانب اليمين. ولم ينشط هذا اليمين إلا بعد أن استطاعت الحكومة إخماد حركات الشيوعيين، فقد كانوا يخافون الشيوعيين أكثر من خوفهم من الإشتراكيين الجمهوريين. وكان هذا اليمين يتمثل في الملكيين الذين يتوقون إلى عودة القيصرية، كما كان يتمثل في الجيش النظامي، ويتمثل كذلك في الجنود المسرحين الذين لم يعثروا على عمل بعد عودتهم، ولم يتمكنوا من التحول عن عادات العنف والقسوة التي اتبعوها، ثم كان يتمثل في الجيش النظامي، ويتمثل بصفة خاصة في عصابات الفيلق الحر Free – corps bands المسلح في جميع أنحاء ألمانيا، وكان جيش الدفاع (الرايخفور) Reichwehr يقوم بتسليحها، لمحاربة البولنديين والبلطيقيين، لإنقاذ المناطق المتنازع عليها على الحدود الشرقية.

وسرعان ما أخذت هذه العصابات في دعم المؤامرات الرامية إلى قلب الحكم الجمهوري. وفي مارس 1920 تمكنت إحدى هذه العصابات وهي لواء ايرهاردت Erhardt تحت قيادة الفريق وولترفون لوينفترز، من الاستيلاء على برلين، وتمكن الدكتور وولفجانج كاب W.

Kapp، وهو سياسى من رجال الجناح اليميني المتطرف، من إعلان نفسه مستشاراً . وإضطرت ايبيرت ونوسكه وغيرهما من رجال الحكومة إلى الفرار من العاصمة يوم 13 مارس 1920، ووقف الجيش النظامى يقوده الجنرال فون سيخت موقف المتفرج، ورفض الدفاع عن الجمهورية ضد لويتقتز وكاب Kapp ولكن البروليتاريا هى التى تصدت للإنتقال، على نحو ما حدث فى الثورة الروسية حين حاول كورنيليوف الاستيلاء على الحكم فنظمت الحركة النقابية الألمانية إضراباً شاملاً ضد الإنتقال - توقفت فيه حركة البلاد، وانقطع الماء والغاز والكهرباء، ووقفت حركة السكك الحديدية والترام، فلم تجد حكومة الإنتقال بدأً من التخلّى عن الحكم بعد أسبوع واحد، وفر رئيسها إلى السويد.

وقد وقع انقلاب آخر فى الوقت نفسه فى ميونيخ كان أكثر نجاحاً. فقد قام الجيش فى يوم 14 مارس سنة 1920 باسقاط حكومة "هوفمان" Hoffmann الاشتراكية، وأقام عوضاً عنها نظاماً يمينياً برئاسة جوستاف فون كار Kahr وأصبحت العاصمة البافارية الآن نقطة الجذب لجميع الساخطين على الحكم الجمهورى والرافضين لمعاهدة فرساي. وكانت مؤتمرات الإغتيال تدبر فى هذه المدينة ضد موقعى ومنفذى معاهدة فرساي، ووجد فيها جنود الفرق المسرحية، وبينهم جنود لواء ايرهاردت، المأوى والترحيب. كما أقام فيها الجنرال لودندورف مع فريق من ضباط الجيش المسرحين. وسوف يجد هتلر فى هذا التيار القومى المعارض للديمقراطية والجمهورية المناخ اللازم للسير بحركته.

وسرعان ما مضت الأحداث على نحو يخدم اليمين بسقوط المارك الألماني واحتلال الفرنسيين للروهر Ruhr. وسقوط المارك سببه الأساسى التضخم النقدى الذى عملت الحكومة على قيامه للتخلص من ديون التعويضات الفادحة التى فرضت على ألمانيا، وتخليص الصناعة الألمانية الثقيلة من ديونها عن طريق دفع إلتزاماتها بماركات لا قيمة لها، وقد عمدت الحكومة فى ذلك، مدفوعة من كبار الصناعيين وأصحاب الأراضي، إلى إصدار كميات هائلة من الماركات رغبة فى تدهور عملتها.

وقد شرع المارك فى الإنهيار منذ عام 1921، عندما وصلت قيمة الجنيه الإنجليزى إلى 770 ماركاً، بعد أن كانت قيمته بعد الحرب 20 ماركاً فقط. وفى أغسطس 1922 أصبح يساوى 3000 ماركاً. وبالنسبة للدولار فقد أصبحت قيمته فى عام 1921 خمسة وسبعين

ماركاً، ثم بلغت فى السنة التالية 400 ماركاً. ولم يحل عام 1923 حتى كان الدولار يساوى 7 آلاف مارك.

وطلبت الحكومة الألمانية من دول الحلفاء مهلة "موراتوريوم" لدفع أقساط التعويضات . وقبلت الحكومة البريطانية على الفور، ولكن حكومة بوانكاريه Poincare الفرنسية رفضت هذا الطلب رفضاً قاطعاً، إلا إذا أخذت فرنسا ضماناً لذلك وضعت مناجم الدولة فى الروهر فى أيدي الحلفاء. وقد عللت هذا الطلب بأن وضع مناجم الروهر فى يد الحلفاء سوف يكون أداة ضغط على ألمانيا لدفع التعويضات وتنفيذ معاهدة فرساي، ومن شأنه أن يؤدي إلى إيجاد "إرادة دفع" فى ألمانيا، فضلاً عن ذلك فإن وضع هذه المناجم فى يد الحلفاء يمكن أن يكون - إذا اقتضت الحال - "وسيلة دفع". بمعنى أن الحلفاء يستطيعون استثمار هذه المناجم لصالح التعويضات، وهذا ما أسماه سياسة "الرهن المنتج". وقد اعترضت بريطانيا على ذلك، ولكن فرنسا لم تأبه لهذا الاعتراض.

وعندما تأخرت ألمانيا فى تسليم شحنات الأخشاب التى وعدت بها، وعلى الرغم من ثانوية هذه القضية، إلا أن بوانكاريه، الذى كان رئيس الوزراء أثناء الحرب، استفاد من ذلك لوضع سياسته موضع التنفيذ، وصرح بأن هذا التقصير من جانب ألمانيا يعطى فرنسا الحق فى إحتلال حوض الروهر، ووضع يدها على مناجم الدولة. وفى 9 يناير 1923 أعلنت الحكومة الفرنسية باتفاق مع بلجيكا أنها سترسل لجنة رقابة إلى الروهر للحصول على التعويضات. وقد اعتبرت إنجلترا أن فرنسا ليس لها الحق فى ذلك، ولكن بوانكاريه لم يأبه لذلك أيضاً. وفى يناير 1923 دخلت لجنة الرقابة "ايسن" Esson ودخلت معها القوات الفرنسية.

وهكذا اقتطع من ألمانيا قلبها الصناعى الذى أصبحت تعتمد عليه، بعد أن أخذت بولنده مقاطعة سيليزيا العليا مع أربعة أخماس إنتاج ألمانيا من الفحم والفولاذ. وقد وحدت هذه الضربة القاضية للاقتصاد الألمانى جميع القوى السياسية والشعبية فى ألمانيا بصفة مؤقتة، وبصورة لم تعرفها البلاد منذ عام 1914. وقررت الحكومة الألمانية شل الحياة الاقتصادية لتمنع فرنسا من استثمار الفحم، فأوعزت إلى عمال الروهر بالإضراب العام،

ودعت إلى المقاومة السلبية مع دفع المرتبات. وتم تنظيم أعمال التخريب وحرب العصابات في الحوض بمساعدة الجيش.

وقابل الفرنسيون ذلك بحملة من الإعتقالات والنفي وأحكام الإعدام، وتولوا بأنفسهم إدارة الروهر والسكك الحديدية، واستطاعوا بذلك استثمار المناجم والفحم ونقل الإنتاج بواسطة الخطوط الحديدية إلى فرنسا. وفوق هذا فرضوا على الروهر نظاماً جمركياً للحيلولة دون نقل أية بضائع إلى بقية ألمانيا، وبهذا حرّموا الصناعة الألمانية من فحم الروهر.

وقد عجلت عملية خنق الاقتصاد الألماني بإحتلال الروهر بإنهيار المارك بصفة نهائية . وفى ذلك لعبت البورجوازية الألمانية الكبيرة دوراً خطيراً للكسب من خراب الجماهير والطبقة المتوسطة ودمارها مالياً. فقد دفع كبار الصناعيين وأصحاب الأراضي الحكومة إلى التعجيل بهبوط المارك عن عمد وإصرار، رغبة فى تخليص الدولة من ديونها العامة ومن التعويضات، كما ذكرنا، وأملاً فى تخريب احتلال الفرنسيين للروهر، ولتمكين الصناعة الألمانية الثقيلة من التخلص كلية من ديونها. وشجع الجيش على انهيار المارك رغبة فى تنظيف ديون الحرب ولتصبح ألمانيا من الناحية المالية دون أى أعباء استعداداً لشن حرب جديدة.

ولم تترك جماهير الشعب والطبقة المتوسطة كم كان أرباب الصناعة والجيش والدولة ينتفعون من إنهيار المارك، ولكن التدهور النقدى حطم هذه الطبقات الجماهيرية تحطيماً تاماً، فلم تعد ثمة قيمة للأموال التى يملكونها والتى وفروها لضمان مستقبلهم، وأضحوا مفلسين كأفراد، وعرفوا المجاعة عندما أصبحت بضعة أوقيات من السكر أو رطل من الدقيق يساوى حساب بنك كامل، حيث أصبح الجنيه الإنجليزى يساوى فى سبتمبر 1923 مبلغ 480 مليون مارك.

وتوقفت حركة التجارة، وأصبح من المستحيل عقد القروض أو إمضاء العقود، ورفض الفلاحون نقل منتجاتهم إلى المدن، وكثرت المظاهرات وحركات الإنفصال فى بعض الولايات، وتمكن الشيوعيون من السيطرة على الحكم فى سكسونيا وغيرها، وكان من الطبيعى أن تحمل الجماهير الجمهورية مسئولية كل ما يقع، وتجعل منها كبش الفداء.

ولم يلبث استسلام الحكومة فى سبتمبر 1923 أن حرك اليمين المتطرف واليسار على السواء. فى 26 سبتمبر 1923 كان شترسمان المستشار قد أعلن نهاية المقاومة السلبية فى حوض الروهر واستئناف ألمانيا دفع التعويضات للحلفاء. وكان قد وصل إلى اقتناع بأنه إذا كانت الغاية هى إنقاذ ألمانيا وتوحيدها واستعادة قوتها، فلا بد من التفاهم مع الحلفاء، والحصول على فترة من الهدوء لاستعادة القوة الاقتصادية. وقد أثار هذا التخلي عن مقاومة الفرنسيين الغضب والاستياء لدى الوطنيين الألمان، وفى الوقت نفسه كان الشيوعيين يعملون على سقوط الجمهورية. وعلى هذا النحو واجه شترسمان ثورة عنيفة من متطرفى اليمين واليسار على السواء. ولكنه على استعداد لذلك بإعلان حالة الطوارئ فى نفس اليوم، وعهد بالسلطة التنفيذية بين 26 سبتمبر 1923، وفبراير 1924 إلى وزير الدفاع اوتو جيسلر Gessler وقائد الجيش فون سيخت.

إنقلاب حانة الجعة

وجاء الخطر من جانب بافاريا، التى ساءت العلاقات بينها وبين الجمهورية الألمانية تماماً فى خريف عام 1923. فقد أعلنت الوزارة البافارية حالة الطوارئ من ناحيتها يوم 26 سبتمبر، وعينت جوستاف كار Kahr، وهو ملكى يمينى، مفوضاً للدولة، مع صلاحيات مطلقة. وثار الخوف فى برلين من أن تتفصل بافاريا وتؤلف مع النمسا اتحاداً لجنوب ألمانيا. وكان هناك عدد من الضباط البارزين فى حركة الجيش الموجودة فى ميونيخ يقفون إلى جانب الانفصاليين البافاريين، وحدثت مؤامرة للجيش الأسود Black Reichwehr تستهدف احتلال برلين واسقاط الحكومة الجمهورية.

وكان هذا الجيش قد تكون بصفة سرية ليكون بمثابة امتداد سرى للجيش النظامى الذى قضت معاهدة فرساي بألا يزيد على مائة ألف. وقد أنشأه الجنرال سيخت تحت إسم "العمال الفدائيين" Labor Commandos وتم توزيعه على الحدود الشرقية للمساعدة فى حمايتها ضد البولنديين فيما بين عامى 1920 - 1923، وقام هذا الجيش الأسود يوم سبتمبر 1923 تحت قيادة الرائد "بوخ روكر" Buchrucher باحتلال ثلاث من القلاع التى تقع إلى الشرق من برلين، ولكن الجيش النظامى قام بمحاصرته، واستسلم بوخ روكر بعد يومين، وأتهم بالخيانة العظمى وحكم عليه بالسجن عشر سنوات.

وقد تلا ذلك تركيز من الحكومة الجمهورية، بمساعدة الجيش، لتصفية الحركات والحكومات الشيوعية فى سكسونيا، وتورينج Thuringia وهمبورج والروهر، فأعتقل أعضاء الحكومة الإشتراكية فى سكسونيا، وتم تعيين مفوض من الرايخ لتولى الأمور فيها، كما تم القضاء بسرعة على الشيوعيين فى همبورج وغيرها. واعتقدت الحكومة الجمهورية أنها بقضائها على الشيوعيين قد سلبت المتآمرين فى بافاريا ذريعة الإدعاء بأنهم يعملون لإنقاذ الجمهورية من الشيوعيين. ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث، فإن بافاريا التى أصبحت فى ذلك الحين تحت السلطة المطلقة للثالوث المكون من "كار" مفوض الدولة، والجنرال "وتوفون لوسو" قائد الجيش النظامى فيها، والعقيد "فون سيشر" Von Seisser مدير الشرطة أعلنت رفضها تنفيذ أية أوامر تتلقاها من برلين، وخصوصاً إغلاق صحيفة هتلر، الفولكشار بيوباختر Volkischer Beobachter وعندئذ قررت الحكومة الجمهورية إخماد العصيان بالقوة، وأصدر الفريق سيخت أوامره للثالوث البافارى ولهتلر وعصاباته المسلحة بأنه سيخمد أى عصيان بالقوة.

فى ذلك الحين كان كل من الفريقين المتحالفين: الثالوث البافارى، وهتلر وعصابته، تختلف أهدافهما اختلافاً نسبياً، فبينما كان الثالوث يستهدف القيام بانقلاب إنفصالى، كان هتلر يستهدف - على العكس - الاستيلاء على السلطة وإقامة رايخ قومى وقوى ومتحد.

وعندما صدر قرار الجيش الذى يهدد بإخماد أى عصيان، انقسم الفريقان فى بافاريا : فبينما رأى هتلر أن نجاح الحكومة الجمهورية فى إعادة الهدوء سوف يقضى على كل فرصة أمامه، وبالتالي فقد طلب إلى "كار" و"لوسو" الشروع فى الزحف على برلين قبل أن تبدأ برلين بزحفها على ميونيخ، فقد رأى الثالوث أن سوف يكون من العبث القيام بحركة غير مجدية تؤدى إلى دمارهم وهكذا قاموا بإبلاغ "إتحاد ألمانيا النضالى"، الذى تولى هتلر زعامته السياسية يوم 6 نوفمبر، بأنهم لم يسمحوا بالانسحاق وراء عمل متهور.

وعند ذلك قرر هتلر، بنصيحة روزنبرج Rosenberg وشوينر ريختر Schener Richter وهما لاجئان روسيان، إختطاف أعضاء الثالوث، وإرغامهم على استخدام سلطاتهم. وانتهاز فرصة الإعلان عن خطاب يلقيه كار فى حانة للجنة فى الضواحي الجنوبية لميونيخ، بناء على طلب بعض المؤسسات التجارية الكبرى، وحضور الجنرال لوسو

والعقيد فون سيشر، لتنفيذ خطته والقيام بما عرف بإسم "إنقلاب حانة الجعة"، يوم 8 نوفمبر 1923. وقد استطاع بالفعل القبض على كار، ولوسو، وسيشر، واستحضر أعوانه "لودندورف" فى تلك الأثناء. ودارت مفاوضات بينه وبينهم فى نفس الحانة للإشتراك معه فى المؤامرة وتأليف حكومة الإنقلاب، ورضخ الثلاثة من غير اقتناع، على العكس من لودندورف الذى أبدى استعداداه لمنح إسمه للمشروع.

وكانت الخطة هى أن يسير هتلر دفة السياسة فى الحكومة المركزية الجديدة. ويتولى كار وصاية عرش بافاريا كنائب ملك، ويعين لوسو وزيراً للجيش الوطنى، ويكون سيشر وزير شرطة الرايخ، ويتولى لودندورف قيادة الجيش الوطنى. وتكون مهمة الحكومة الوطنية الجديدة المؤقتة هى تنظيم الزحف على برلين.

على أنه لم يكذ ينقضى الاجتماع. حتى هرب كار، وسيشر، حيث نقل الأول الحكومة إلى ريجنز بوج، وانضم لوسو إلى قائد حامية ميونيخ، بينما أصدر فون سيخت أوامره بإخماد الإنقلاب. وفى الوقت نفسه فإن القوات الثورية فى ذلك الحين لم تكن قد احتلت من المراكز الإستراتيجية سوى مركز قيادة الجيش بقيادة "روهْم" Roehm. وهكذا لم يطلع الفجر حتى فرضت القوات النظامية حصارا على قوات روهْم فى وزارة الحرب ، وقام المتآمرون، بقيادة وإقتراح لودندورف، بمحاولة أخيرة، فخرجوا يوم 9 نوفمبر 1923 من حدائق حانة الجعة فى نحو ثلاثة آلاف رجل، على رأسهم لودندورف وهتلر وجورنج Goring قائد جيش العاصفة وروزنبرج، ونحو ستة من كبار النازيين للوصول إلى قلب المدينة واحتلالها، رافعين علم الصليب المعقوف وعلم "ألمانيا فوق الجميع". ولكن قوات الشرطة أوقفت تقدمهم، وسقط ستة عشر من القتلى، وقبض على هتلر ولودندورف ، وهرب جورنج وهيس إلى النمسا واستسلم روهْم فى وزارة الحربية، وقامت السلطات بحل الحزب، وحوكم هتلر حيث حكم عليه بخمس سنوات مع السجن لم يقض منها سوى بضعة أشهر.

سياسة المصالحة مع الحلفاء

لم تكذ حكومة الجمهورية تفرغ من هذه الحركات الإنقلابية، حتى أخذت تسير بكامل طاقتها فى السياسة الجديدة التى انتهجتها، وهى سياسة المصالحة مع الحلفاء، والإندماج

فى المجتمع الدولى، وإصلاح اقتصاد البلاد. وكان قائد هذه السياسة هو اشتريسمان Stresemann رئيس الحزب الوطنى الحر كما ذكرنا، واستمرت هذه السياسة من 1923 - 1930.

ونقطة البداية هى تسوية دوز Dawes فى سنة 1924 لمشكلة التعويضات فى هذا العام ألفت لجنة التعويضات لجنة فرعية من الخبراء العالميين يرأسها الجنرال شارل دوز، الخبير المالى الأمريكى، قامت بدراسة مسألة التعويضات ومقدرة ألمانيا على الدفع. واقترحت عدة اقتراحات، أهمها: وجوب الجلاء عن الروهر، وإنشاء بنك مركزى Reich bank يحتكر إصدار الأوراق المالية لمدة خمسين سنة، وتشرف عليه هيئة من سبعة من الخبراء الألمان وسبعة آخرين من الأجانب، وعقد قرض أجنبى لألمانيا قدره 800 مليون من الماركات الذهبية. وفى مقابل ذلك بين المشروع ما يجب على ألمانيا أن تدفعه فى مدة خمس سنوات فقط، فيبدأ الدفع بمليار مارك ذهبى فى السنة الأولى، ويصل إلى مليارين وخمسمائة مليون فى السنة الخامسة (كانت لجنة التعويضات قد حددت المقدار الذى تدفعه ألمانيا بـ 132 مليار مارك ذهبى). ولم تتطرق اللجنة إلى كيفية الدفع بعد الخمس سنوات، فكان حلاً مؤقتاً.

وقد بدئ فى تنفيذ المشروع فى سبتمبر 1924، وتم تنفيذه بدقة فى الخمس سنوات المقررة، بفضل رؤوس الأموال الأمريكية التى تدفقت على ألمانيا بغزارة فيما بين عامى 1924 - 1930.

وفى السنوات التالية أخذ الاقتصاد الألمانى فى النهوض، وأخذت الصناعة التى تمكنت من تسديد ديونها فى فترة انهيار النقد، واقتراض ملايين الدولارات، فى تجديد آلاتها وتنظيم عملياتها الإنتاجية. وكان إنتاج هذه الصناعة قد هبط فى عام 1923 بنسبة 55% عما كان عليه فى عام 1913، فعاد الآن وارتفع بنسبة 122% فى عام 1927، وعمدت مؤسسات الصناعة الأمريكية الكبرى إلى تمويل الصناعة الألمانية الثقيلة، كما نشأت صلات اقتصادية بين اتحاد الصناعة البريطانية وجمعية الصناعة الإمبراطورية الألمانية. وارتفعت أرقام الأجور فى السنة الثالثة إلى 10% عما كانت عليه قبل أربع سنوات، واستفاد من هذا الرخاء أبناء الطبقات الوسطى الدنيا من صغار أصحاب الحوانيت وذوى

المرتببات الصغيرة. وعلى كل حال فقد تمكنت ألمانيا فى فترة وجيزة من استعادة صناعاتها الحربية وإخراج كميات وفيرة من الدبابات والطائرات والسفن.

أما فى المجال السياسى فقد تم التوصل إلى اتفاقات لوكارنو Locarno pact التى وقعت فى 16 نوفمبر 1925. وكانت السياسة الفرنسية إزاء ألمانيا قد تعرضت لتغيير جوهرى فى ذلك الحين بعد انتخابات مايو 1924. التى أسفرت عن سقوط وزارة بوانكاريه، وظفر كتلة اليسار، ورجوع بيران Aristid Briand إلى وزارة الخارجية. فقد اقتنع بريان بالرأى الذى يقول بأن ألمانيا ذات الـ 70 مليوناً سوف تكون أقوى بالضرورة من فرنسا ذات الـ 40 مليوناً بعد عشرين عاماً، أو على الأكثر بعد خمسين عاماً، وأنه من ثم يجب على فرنسا، لتتجنب خلافاً جديداً قد يؤدى بها إلى الهاوية، أن تساعد الأحزاب السياسية ذات الميول السلمية فى ألمانيا والمناصرة للجمهورية والمعادية للحرب.

وبناء على ذلك فعندما إقترح شترسمان على الحكومة، تحت إحياء السفير الإنجليزى فى برلين، عقد اتفاق متبادل مع فرنسا، تتعهد الدولتان بموجبه باحترام حدودهما المشتركة فى 9 يناير 1925، قبلت الحكومة الفرنسية ذلك. وأدت المفاوضات التى جرت إلى المعاهدة التى عقدت فى 16 نوفمبر 1925 بين فرنسا، وبريطانيا، وألمانيا، وإيطاليا، وبلجيكا، وبمقتضاها تعهدت ألمانيا وفرنسا وبلجيكا بالإعتراف بالحدود القائمة بينهما، والإمتناع عن اسخدام القوة ضد كل منهما الآخر، كما اعترفت ألمانيا بنزع سلاح أراضى الراين، وضمنت إنجلترا وإيطاليا هذا الإتفاق Pact. وتم الإتفاق على تبادل المساعدة فى حالة اسخدام العنف.

وقد استمرت هذه الإتفاقية حتى أنهاها هتلر عام 1936 بالاحتلال، ولكن التزامات بريطانيا تجاه فرنسا، والتزامات بريطانيا وفرنسا تجاه بلجيكا تجددت بمقتضى إتفاقيات خاصة أبرمت فيما بعد.

وقد كان سبب هذه المعاهدة التى قبلت فيها ألمانيا مختارة أهم ما تنازلت عنه مكرهة فى فرساي، أن انتشر الإعتقاد فى غرب أوروبا بحلول عهد من السلام والأمل. ولكن بعد أن تبين ضعف الأسس التى قامت عليها المعاهدة، صارت هذه الحقبة (1925 - 1933)

تسمى بعهد الأوهام، ذلك أن كل فريق أخذ من المعاهدة الزاوية التي تخدم مصالحه. فمن ناحية فرنسا فقد رأت فيها تأكيداً لمعاهدة فرساي، بل أنها تحتوى أيضاً على ضمان من بريطانيا للأوضاع في غرب أوروبا، وهو ما لم تحققه معاهدة فرساي. وبالتالي فقد رأت فيها ضماناً للأمن. ومن ناحية ألمانيا فقد أصبحت على يقين من أن فرنسا لن تعاود احتلال الروهر.

وفي الفترة التالية أعطت سياسة المصالحة نتائج إيجابية لألمانيا. ففي 8 سبتمبر 1926 قبلت ألمانيا عضواً في عصبة الأمم، وبذلك أصبحت على قدم المساواة مع بقية الدول الكبرى. وفي 31 ديسمبر 1926 تجلت نتائج المصالحة في الجلاء عن قسم من منطقة الإحتلال الريفانية، أي عن منطقة كولونيا. وأخذت ألمانيا بعد ذلك في العمل من أجل تقديم موعد الجلاء عن الراين. ففي يوليو 1928 أعلن هرمان مولر Muller رئيس الحكومة الألمانية الجديدة (وبقى فيها شترسمان وزيراً للخارجية أيضاً) قضية الجلاء عن رينانيا، وصرح بأن ألمانيا نفذت مشروع "داوز"، ودفعت الأقساط السنوية بصورة منظمة، ولذا فلها الحق في الحصول على الجلاء من الأراضي الريفانية، وأضاف بأن فرنسا ليست بحاجة لضمان الأمن بعد معاهدة لوكارنو.

وفي 16 سبتمبر 1928 تم في جنيف إتفاق مبدئي بين فرنسا وألمانيا وإنجلترا وبلجيكا على الدخول في مفاوضات رسمية بشأن الجلاء عن أراضي الراين، وتسوية قضية التعويضات تسوية نهائية، نظراً لأن مشروع داوز لم يحدد الدفع إلا خلال خمس سنوات. وقد انتهت المفاوضات بعد مؤتمر لاهاى في شهر أغسطس 1929 إلى إتفاقيتين: الأولى 30 أغسطس وتقضى بانتهاء احتلال أراضي الراين في موعد أقصاه يونيه 1930، على أن يوضع مشروع دفع التعويضات الجديد موضع التنفيذ في ذلك التاريخ. والثانية في 31 أغسطس، وتقرر وضع مشروع جديد لدفع التعويضات بدلاً من مشروع داوز.

وقد عرف هذا المشروع بمشروع يانج Young Plan ويقتطع، بالنسبة لمشروع داوز، ما يقرب من 16% من الدين. ويقضى بأن تحصل فرنسا جملة في خلال 60 عاماً على مقدار 20 مليار ماركاً ذهبياً. وكانت فرنسا قبل 1929 قد حصلت من ألمانيا بمشروع داوز وبموجب دفعات أخرى على ما يقرب من 8 مليار و600 مليون مارك. وفي مقابل

هذا الوعد تخلت فرنسا عن ضمان الأمن الذى يخولها إياه احتلال رينانيا مقابل هذا الوعد من جانب ألمانيا بالدفع. وأخيراً قبلت فرنسا إلغاء الرقابة التى أقرتها معاهدة فرساي على نزع السلاح فى ألمانيا، ذلك أن لجنة الرقابة الدولية التى كان لها حق التفتيش فى ألمانيا ألغيت فى 31 يناير 1927. ويتضح من ذلك أن فرنسا قبلت بإعادة نظر جزئية فى معاهدة فرساي مع احتفاظها بتفوقها العسكرى وتحالفها مع بولندا وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا (دول الحلف الصغير).

على أن الحكومة الألمانية والرأى العام الألمانى كان يطالب بالمزيد. فقد طالبت ألمانيا بعد إبرام هذه الإتفاقات الأخيرة بإرجاع أراضى السار التى كانت فى يد الفرنسيين لاستغلال مناجمها لمدة خمسة عشر عاماً وكانت لها إدارة خاصة خاضعة لعصبة الأمم . كما طالبت بتخفيض تسليح فرنسا، وإلا فإن ألمانيا يكون لها الحق فى زيادة قواتها المسلحة. وسرعان ما جاءت أزمة 1929 المالية لتدفع بالأمر فى ألمانيا إلى مستوى جديد.

الأزمة الاقتصادية 1929 – 1932

ففى خريف 1929 وقعت أزمة اقتصادية عالمية لم يسبق لها مثل أصابت النظام الرأسمالى بضربات قاصمة. وقد بدأت هذه الأزمة فى الولايات المتحدة وانتقلت إلى بقية أنحاء العالم، وكانت الولايات المتحدة قد استطاعت أثناء الحرب العالمية الأولى تنمية صناعاتها بدرجة لم يسبق لها مثل، وبعد الحرب اعتقد رجال الصناعة أنه يمكن المحافظة والاستمرار فى النمو الصناعى بثلاث طرق:

الأول: خلق حاجات جديدة باستمرار فى جمهور المستهلكين.

والثانى: تغذية "الطلب" باستمرار، عن طريق زيادة الأجور لزيادة قوة الشراء فى الجمهور.

أما الطريق الثالث: فهو النشاطات الصناعية، التى تتمثل فى القروض التى تمنح فى داخل الولايات المتحدة للمنتجين والمستهلكين على السواء، أو خارجها لدول أوروبا - بصفة

خاصة ألمانيا، والنمسا بدرجة أقل - بشرط أن تشتري من الولايات المتحدة المواد الأولية اللازمة لصناعاتها أو تشتري السلع الغذائية منها.

على أن هذه الخطة واجهتها عوامل أخرى أدت إلى وقوع الأزمة. ذلك أن الإنتاج الأوروبي، الذى كان عاطلاً أثناء الحرب أو موجهاً لحاجيات الحرب، أخذ ينشط منذ عام 1925 ليلبغ مستوى الإنتاج السابق فى عام 1913. وفى الوقت نفسه كان الإنتاج الزراعى فى أوروبا يتحسن بإضطراد عن طريق استخدام الأسمدة والأدوات الميكانيكية، فضلاً عن زراعة أراضى جديدة. كما استأنفت روسيا حوالى 1926 تصديرها الزراعى فى السوق، مما أوجد فى السوق العالمية فرط إنتاج غذائى، وقلل لحد كبير من الطلب على المنتجات الزراعية الأمريكية.

وقد ترتب على ذلك أن أخذ سعر الجملة للمنتجات الزراعية الأمريكية فى الإنخفاض، ووجد الزارعون أمامهم أكداً من المنتجات لا يستطيعون تصريفها، فى الوقت الذى كانوا مضطرين لدفع فوائد القروض التى عقدها خلال الأعوام السابقة، وبالتالي انخفضت المقدرة الزراعية لديهم، وقل شراؤهم للمنتجات الصناعية، الأمر الذى أثر تأثيراً سيئاً على المشاريع الصناعية، التى كانت بدورها قد فقدت قروضاً وتكدت ديوناً عظيمة أصبح عبؤها لا يطاق.

وفى هذا النحو، فقد بدا للمراقبين العليمين ببواطن الأمور أن سحب الأزمة توشك أن تنفجر، فأخذوا يبيعون السندات التى يملكونها بشكل مكثف، على النحو الذى أدى إلى حدوث زعر فى البورصة يوم 24 أكتوبر 1929، أدى إلى سقوط أسعار البورصة، وأدى مباشرة إلى سقوط أسعار الجملة للسلع، وكان نقطة انطلاق لأزمة مالية امتدت إلى قسم عظيم من العالم، ودامت فى أكثر البلدان حتى 1933، والبعض دام فيها حتى سنة 1935 كما هو الحال فى سويسرا وبولندا وفرنسا.

فقد كان نتيجة الذعر الذى وقع فى بورصة نيويورك فى 24 أكتوبر 1929، أن عجزت المشاريع الصناعية الضخمة عن الحصول على الإعتمادات اللازمة، الأمر الذى أدى إلى تقليل نشاطها، ومن ناحية أخرى رأى المشترون أن أسعار الجملة فى إنخفاض، ففضلوا

الإنتظار أملاً فى المزيد من هذا الإنخفاض. وفى صيف 1929 تفاقمت الأزمة بسبب حدوث جفاف فظيع فى الوسط الغربى للولايات المتحدة أدى إلى محصول ردى، وعجز الفلاحون عن دفع فوائد ديونهم التى عقدها مع المصارف، مما أدى بدوره إلى إفلاس عدد كبير من المصارف، حتى لقد شوهد فى أول أكتوبر 1931 إفلاس 31 مصرفاً فى يوم واحد.

ومن الولايات المتحدة إمتدت الأزمة إلى أوروبا بشكل معتدل فى البداية ثم أخذت تتفاقم بصورة فجائية فى عام 1931. فمن مايو 1931 إلى بداية 1932 وقعت الكارثة الاقتصادية، وأخذت الانفجارات الاقتصادية تنتقل من بلد إلى بلد. وقد ظهر أول إنفجار فى النمسا فى مارس 1931 حاولت النمسا عقد اتفاق مع ألمانيا يحقق "الأنشلوس" Anschluss (وحدة ألمانيا والنمسا) من الوجهة الاقتصادية عن طريق الدخول فى نظام جمركى بها، ولكن فرنسا اعترضت وغيرها من البلاد، واضطرت النمسا وألمانيا إلى التخلّى عن المشروع. ولكن القضية أثارت الجزع فى نفوس الأجانب الذين وضعوا أموالهم فى النمسا، فسحبوا هذه الأموال فجأة فى مايو 1931، مما أدى إلى عجز البنك النمساوى وإغلاق أبوابه.

وانتشر الذعر بسرعة فى ألمانيا، فمنذ آخر مايو 1931 أخذ الأمريكيون يسحبون بسرعة الأموال التى وضعوها فى ألمانيا عندما رأوا إفلاس بنك النمسا، وأخذوا يبيعون السندات الصناعية الألمانية التى اشتروها من 1925 - 1929. وفى ثلاثة أسابيع نزع من ألمانيا أكثر من مليار مارك من الأموال الأجنبية.

وعندما حرم البنك المركزى من مساعدة الإعتمادات الأجنبية، اضطر أن يستخدم احتياطيه من العملة الأجنبية لدفع المشتريات التى قام بها الألمان من الخارج، كما عجز عن مد المساعدة للبنوك الألمانية الأخرى، فاضطر عدد منها إلى تصفية حسابيه وغلق أبوابه، وأهمها بنك دارمشتادر Darmstader الذى إنهار فى 13 يوليو 1931، وقد أمرت الحكومة بغلق أبواب جميع البنوك الألمانية لمدة يومين، ولما فتحت أبوابها تلتقت أمراً بالألا تجرى أية عمليات مالية خلال ثلاثة أسابيع، إلا إذا كان لتمكين الصناعيين من دفع أجور عمالهم. ومع ذلك فقد أدركت أنها لن تستطيع الحيلولة دون حدوث الكارثة إلا بمساعدة

البنوك الأجنبية. وفى ذلك عقد مؤتمر لوزراء المالية فى لندن. وقرر أن تتجد البنوك الكبرى الأمريكية والإنجليزية، وحتى الفرنسية، البنوك الألمانية لتخليصها من الكارثة.

ولكن الحالة ظلت مع ذلك حرجة، فقد أغلق بنك برلين أبوابه فى أكتوبر 1931. وفى ديسمبر توقف مصنع قاطرات بروننج Bruning التجارية عن دفع مدفوعاته. وأخذت البطالة تتفشى لإضطرار المصانع إلى طرد عمالها، حتى أربى عدد العاطلين على ستة ملايين. وقد حاول بورسنج Borsing المستشار الألمانى الذى خلف شترسمان، التغلب على الأزمة الخطيرة دون جدوى.

وقد كانت أخطر نتيجة ترتبت على ذلك، إنتشار روح القلق والسخط فى نفوس العمال ، وسارت مظاهرات المتعطلين فى الشوارع ترفع الأعلام الحمراء، الأمر الذى أوجد الخوف والفرع فى نفوس البورجوازية من شبح الشيوعية. وفى هذه الفترة العصبية تطلعت الأنظار إلى الحزب الإشتراكى الديمقراطى الذى يرأسه أودلف هتلر.

الطريق إلى تولى هتلر الحكم

ذلك أنه فى تلك الأثناء انتهت مدة رئاسة هندنبرج للجمهورية التى حددها الدستور بسبع سنوات. فأجريت انتخابات الرئاسة فى 13 مارس 1932 ودخل فيها هتلر منافساً لهندنبرج، واستطاع أن يحرمه من الأغلبية القانونية إلا بعد أن أعيدت الإنتخابات بينهما فى 10 أبريل، ولم يكفل النجاح لهندنبرج إلا إنيياز الإشتراكيين الديمقراطيين لجانبه.

على أن هتلر لم يلبث أن عوض هزيمته فى انتخابات الرئاسة، بمضاعفة عدد نواب حزبه فى الإنتخابات التى أجراها فون بابن Papen مستشار الرايخ فى 31 يوليو 1932 لمجلس الرايخستاج. فأصبح له 230 مقعداً، أى ما يزيد على حوالى 37%. ولما حل فون بابن هذا المجلس أيضاً بسبب مكائد هتلر وأعوانه، الذين أتملهم حصولهم على الأغلبية، وأخذوا يفرضون الإرهاب النازى فى الرايخ، وينكلون بخصومهم - حصل النازيون على الأغلبية فى الإنتخابات الجديدة التى أجريت فى 6 نوفمبر 1932، وإن فقدوا مليونى صوت.

على أنه لما كانت الإنتخابات الجديدة قد أنت أيضاً بزيادة فى عدد النواب الشيوعيين، إذ فازوا بمائة مقعد - فقد أدى الخوف من هذا النجاح بالقوى اليمينية إلى تأييد هتلر. وقد تحالفت هذه القوى لاسقاط الجنرال فون شلايخر Schleicher مستشار الرايخ الذى خلف فون بابن، فقبل هندنبرج أخيراً دعوة هتلر لتولى منصب المستشارية، فأصبح هتلر مستشار الرايخ الجديد.

ولم يكد هتلر يتسلم مهام منصبه حتى عزم على السيطرة على زمام الحكم، فاستصدر أمراً من "هندنبرج" بحل الرايشتاج وإجراء إنتخابات جديدة فى 5 مارس 1933. وفى ذلك الوقت كان قد عين جورنج وزيراً للرايخ وقومسيراً للطيران ووزيراً للداخلية فى حكومة بروسيا. وقد خطب جورنج فى رجال الشرطة فقال: "إن الشرطة لم توجد للعناية بأمر ثمانين أو مائة ألف مجرم فى السجون، وإنما للقيام بأعمال قد تبدو قاسية للغاية، ولكنها فى الواقع ضرورية ولا غنى عنها". وأما هذه الأعمال التى أشار إليها فهى القضاء على أعداء النازيين ومعارضهم. ولما كان رجال الشرطة النظاميون مائة ألف، وهو عدد لا يكفى لتحقيق هذه الأغراض، فقد شكل جورنج قوة إضافية من النازيين تبلغ 80 ألفاً. وبذلك بدأ عهد الإرهاب النازى فى ألمانيا.

وفى خلال الخمسة أسابيع المحددة للإنتخابات، عمد هتلر وحكومته إلى استخدام أشد وسائل العنف والإضطهاد ضد خصومهم الشيوعيين والديمقراطيين الإشتراكيين. فتعرضت صحفهم للمصادرة ومنعت اجتماعاتهم أو هوجمت، وأصبحت الإذاعة الألمانية مقصورة على الحزب النازى.

وقبل إجراء الإنتخابات بخمسة أيام، دبر النازيون حريق الرايشتاج المشهور فى مساء 27 فبراير 1933، للقضاء على الشيوعيين. وأعلنت الحكومة فى نفس الليلة أن الحريق من صنع الشيوعيين وحدهم. وفى الليلة نفسها صادر النازيون الصحف الشيوعية وجميع منشورات الشيوعيين وإعلاناتهم الإنتخابية، ومنعوا الاجتماعات السياسية. وفى اليوم التالى وقع هندنبرج قراراً ألغى الدستور بمقتضاه، وقبض النازيون على الزعماء الشيوعيين ومنهم 28 نائباً شيوخياً، وفرضوا الرقابة على البرق والتليفون والبريد فى

أنحاء الرايخ. وساد الرعب زعماء المعارضة، ومع ذلك فلم يستطع هتلر أن يفوز بأكثر من 43.9% من الأصوات فى إنتخابات 5 مارس 1933.

وفى أوائل أبريل أعلن هتلر أن الثورة الوطنية قد بدأت. وفى الفترة من 3 مايو إلى 18 مايو وجه النازيون حملتهم على أعدائهم الرئيسيين (الشيوعيين والنقابات العمالية والإشتراكيين الديمقراطيين) فصادروا ممتلكات الأحزاب والمؤسسات العمالية فى أنحاء الرايخ، وقبضوا على زعماء الإتحادات التجارية الحرة، وألقوا بهم فى السجون، وصادروا جميع مبانى وممتلكات الجمعيات التعاونية، كما صادروا جميع مبانى الإشتراكيين الديمقراطيين وممتلكاتهم وأموالهم ومطابعهم. وبلغ الإرهاب النازى ذروته حين بلغ عدد المعتقلين والذين أرسلوا إلى السجون نحو مليونين.

ولم يلبث هتلر أن اتجه للقضاء على أحزاب اليمين، فاستطاع أن يضم إليه حزب الوسط الكاثوليكى فى الرايخستاج، وطلب إلى المجلس استصدار قرار بمنحه سلطات استثنائية واسعة (دكتاتورية) لمدة أربع سنوات تمكنه من إصلاح الدستور. وبعد أن استجاب المجلس إنفض إلى أجل غير مسمى، وعظم تهديد النازيين لأحزاب المحافظين من الكاثوليك والألمان الديمقراطيين، وحل الإضطهاد بزعمائهم وقادتهم، حتى اضطر المحافظون إلى تصفية أحزابهم وجماعاتهم. وفى 14 يوليو 1933 أعلن هتلر أن الوطنية الإشتراكية هى الحزب القانونى الوحيد فى ألمانيا بأسرها. وفى أغسطس 1934 مات الرئيس هيندنبرج، فتولى هتلر منصب رئيس الجمهورية محتفظاً بمنصب المستشار أيضاً. وبذلك تكون قد بدأت حياة الرايخ الثالث، ويكون قد تمهد الطريق إلى الحرب العالمية الثانية.

الإطار الأيديولوجى للإشتراكية الوطنية (النازية)

كان انتصار النازية فى ألمانيا يستند إلى حزب سياسى عرف بإسم "حزب العمال الإشتراكى الوطنى الألمانى" الذى اعتنق نظرية سياسية جديدة عرفت بالإشتراكية الوطنية أو النازى Nazi (استناداً إلى الإختصار الألمانى الذى يضم الحروف الأولى من إسم الحزب)، وهى نظرية كونها مفكرو الحزب قبل وصوله إلى السلطة، ثم سعى لتطبيقها بعد إنفراده بالسلطة. وترجع أصول هذه النظرية إلى ثلاث مصادر: البرنامج الذى وصفه

جوتفرد فيدر Gottfried Fedder عام 1920 ويضم 24 نقطة والذي أصبح برنامجاً معتمداً للحزب، وكتاب هتلر "كفاحي" وكتاب ألفرد روزنبرج "أسطورة القرن العشرين". وهذه المصادر الثلاثة للنظرية الاشتراكية الوطنية تستمد أصولها الفكرية من مزيج غريب يجمع بين التراث التاريخي الألماني العنصرى الطابع وأفكار هيجل الخاصة بالدولة وأفكار شوبنهاور الخاصة بإرادة الحياة، وفكرة نيتشه عن العنصر المتميز (السوبر مان). كما تأثرت النظرية فى الجانب الخاص بتفوق العنصر الأرى على غيره من العناصر وسمو العنصر الجرمانى بأفكار دارون ومندل الخاصة بصراع البقاء والنقاء العنصرى. كذلك استفادت بكتابات بعض المفكرين الفرنسيين فى القرن التاسع عشر التى ذهبت إلى أن العنصر البشرى يلعب دوراً حاسماً فى توجيه حركة التاريخ، ولكنها طورتها لتعنى بها العنصر الأرى الجرمانى، وبذلك أضفت على الفكرة مغزى آخر لم يقصده أصحابها الأصليون. وقد تأثر هتلر تأثراً كبيراً بأفكار تشمبرلين التى نشرها عام 1899 حول تفوق العنصر التوتونى كذلك استمدت الاشتراكية الوطنية جانباً من أفكارها من الآراء المعادية للسامية التى ذاعت فى أوروبا بعد الحرب العالمية الأولى وتأثر هتلر بتيار العداة لليهود أثناء إقامته فى فيينا ومن هنا كانت كراهيته الشديدة لهم وحرصه على تخلص ألمانيا منهم.

ومصطلح "الإشتراكية الوطنية" لا يتصل من قريب أو بعيد بالفكر الإشتراكى الذى تطور على يد فريق من المفكرين حتى صاغه ماركس فى إطار نظرية علمية لأن الإشتراكية الوطنية تعنى الإشتراك فى أصل واحد قائم على رابطة الدم يتمثل فى مجتمع معين يرتبط بوطن محدد، يجب العمل على رفعته، فصالح المجتمع فوق مصلحة الفرد، ولذلك يجب على الفرد أن يضحي بكل شئ من أجل أمته.

لذلك كان هدف النازيين إقامة دولة ألمانية كبرى تضم الشعب الألمانى فى كيان سياسى واحد، وأطلقوا على دولتهم إسم "الرايخ الثالث" وفى ذلك يقول هتلر: "الرايخ الأول هو دولة بسمارك، والرايخ الثانى هو جمهورية فرساي، والرايخ الثالث هو دولتى. أى أن الرايخ الثالث يبدأ من اليوم الذى عين فيه هتلر مستشاراً للرايخ الألمانى فى 30 يناير 1930.

وحتى يكون "الرايخ الثالث" قوياً مهاباً، رأى النازيون إقامة نظام سياسى شمولى يقوم على مفهوم "الدم والأرض" أو بقاء العنصر الألمانى والوطنى الألمانى يتربع على قمة النظام الفوهرر (أى الزعيم) هتلر، تعاونه الصفوة التى تؤمن بفكر الحزب من قياداته المختارة، ورغم وجود مجلسين تشريعيين فى إطار النظام إلا أنهما كانا يستمدان الإلهام من الفوهرر الذى كانت له سلطة إصدار قرارات بقوانين لا يملك المجلسان سوى التصديق عليها.

والسلطة فى هذا النظام مركزية، لذلك تم نقل صلاحيات الولايات الألمانية القديمة إلى حكومة الرايخ وألغيت مجالسها التشريعية، وأصبح حكامها يعينون من قبل وزارة الداخلية ببرلين.

وفى ظل النازية يتحول الفرد إلى خادم للدولة يقع على عاتقه عبء العمل على زيادة قوتها المادية بأقصى حد ممكن، وعليه أن ينفذ ما يراه الفوهرر الذى يمثل الشعب بأسره. ولا تقبل النازية الاعتراف بسلطة الكنيسة رغم استعانتها بالدين ضد الشيوعية.

والدولة تتولى إدارة الاقتصاد بصورة دائمة مع الإحتفاظ ببنية الرأسمالية ومبدأ الملكية الفردية. وحتى تضمن الدولة تنفيذ سياستها الاقتصادية تشرك الإدارات التى تمثل أصحاب الأعمال فى إدارة الاقتصاد القومى، ويتم عن طريق جمع كل أصحاب الأعمال فى تنظيمات إجبارية تشرف عليها الدولة. فكانت هناك سبع هيئات عليا من هذا النوع تغطى أوجه النشاط الاقتصادى المختلفة (الزراعة، الصناعة، التجارة، الطاقة، البنوك، التأمين، الصناعات الحرفية). وكان الإنضمام لهذه التنظيمات إجبارياً، وتعين الدولة رئيس على كل واحدة منها. وأقيم بكل إقليم غرفة اقتصادية تضم كل المشروعات الموجودة بالإقليم، وعلى رأس هذه الغرف "الغرفة الاقتصادية العليا" التى تمثل تجمع الرأسمالية الألمانية ورأسها المفكر، ومن خلالها توجه الدولة الاقتصاد القومى الألمانى.

ولكى تضمن الدولة خضوع العمال لإدارتها، قامت بحل كل التنظيمات العمالية، وألغت الحقوق النقابية وأهمها حق تكوين النقابات وحق الإضراب، وألزمت العمال بالإنضمام إلى منظمة تابعة للحزب وخاضعة لتوجيه الدولة عرفت بإسم "جبهة العمل" التى تضم

العمال وأصحاب الأعمال، وعينت الجبهة مندوباً للعمل فى كل مصنع لمعاونة صاحب العمل فى حل مشاكل العمال، كما عينت الدولة فى كل إقليم مديراً للعمل يتولى الإشراف على تحديد الأجور وتوجيه العمال نحو الصناعات التى تسعى الدولة لتنميتها.

الفصل السابع قيام الفاشية فى إيطاليا

لا شك أن الظروف التى مرت بإيطاليا فى أعقاب الحرب كانت من أهم دواعى سيطرة الحزب الفاشى بزعامة بنيتو موسوليني على الحكم فيها، ففى عام 1919 كانت البلاد منقسمة على نفسها سياسياً يسودها عدم الرضا بسبب الإحساس بأنها قد ظلمت فى معاهدة السلام إلى جانب استنزاف مواردها مما أدى إلى حلول الفوضى فى نظامها الاقتصادى والشعور بأن البلاد تتدفع نحو الإنهيار العام.

وقد رأى الفاشيون أن حركتهم كانت تعبيراً عن الرغبة فى الأمن والرخاء التى أحست بها كل الطبقات لاسيما أن الأحزاب الأخرى لم تستطع أن تتولى مهمة إعادة البناء الضرورية، لقد كان الفاشيون وحدهم هم الذين يملكون برنامجاً محدداً لإنقاذ إيطاليا من الإنهيار. وكان هدفهم إقامة نظام سياسى واجتماعى جديد يجعل من الإمكان القيام بمهمة إعادة بناء البلاد الصعبة، ويتضح هذا الإتجاه من رسالة لمؤسس الحركة الفاشية إلى الشعب البريطانى 1924 أعلن فيها "أن الفاشية الإيطالية ليست فقط ثورة سياسية ضد الحكومات الضعيفة العاجزة التى سمحت بتداعى الدولة، بل هدت تقدم البلاد، ولكنها أيضاً ثورة عقائدية ضد الأفكار القديمة التى أفسدت المبادئ الأصلية للدين والإيمان فى البلاد".

ولعله لم ترتبط حركة باسم شخص مثلما ارتبطت الحركة النازية بإسم هتلر والحركة الفاشية بإسم موسوليني ومن ثم فإن علينا لتفهم حقيقة الفاشية التعرف على شخصية مؤسسها.

لقد عمل موسوليني فى بداية حياته فى حرف متعددة، كان أهمها عمله كمدرس ابتدائى.

وقد نفى من سويسرا بسبب دعايته للإشتراكية، وأصبح من أشد المدافعين عن تدخل إيطاليا فى الحرب العظمى (1914 - 1918) ولقد أسس لهذا الغرض جريدة "شعب إيطاليا Popolo d'Italia" وكان يرى أن دخول إيطاليا فى خضم الصراع القائم أول إعلان ثورى

للشعب الإيطالى، وقد كتب فى هذا المعنى بأن "الحرب ستكون حرب الشعب، وأن حرب اليوم ثورة الغد"، ولما عاد السلام أقام فى 1919 "جماعات المحاربين الفاشيست" ليواجه الخطرين اللذين يرفرفان على البلاد - كما رأى - "خطر اليمين المحافظ وخطر اليسار الهدام". وقد رأى أنه بهذه التنظيمات التى كونها.. وبها فقط "سوف نستطيع أن نعمل عندما يحين الأوان"، كما اعترف منذ هذا الوقت المبكر أن الفاشية "ليست حزباً كما أنها لا ترغب فى المستقبل أن تكون كذلك" بل أنه أعلن منذ هذا الوقت المبكر "أن الفاشية ضد الحزبية"، ولا شك أن هذا الإعلان قد أفاد الفاشيين إذ انضم إليه كافة الخارجين على الأحزاب القديمة والساخطين عليها.

وقد كتب موسوليني عام 1921 "أن الفاشية تغيير عظيم فى القوى المادية والمعنوية" وذكر أن هدفها قبل كل شئ هو الوصول إلى حكم البلاد، أما برنامجها فقد كان فى رأيه "تأكيد العظمة المادية والروحية للشعب الإيطالى". ونتيجة لعدم وجود أى مبادئ أخرى محددة إنتهز الفاشيون الفرصة ليعلنوا أن تنظيمهم يقبل كل هؤلاء الذين "يطلبون حلاً عملياً لمشاكل قائمة" وقدموا أنفسهم للشعب الإيطالى على أساس أنهم حلّالو المشاكل. وعلى ذلك فقد تجنب مؤسس الفاشية تقديم أى برنامج نظرى، ومنذ البداية كان هناك مبدآن واضحا فى هذا البرنامج ظلاً من أهم علائم حركته.. الأول تقوية سلطة الدولة والثانى تدعيم النقابات الوطنية. وكانت هذه الأسس فى رأى موسوليني "هى التى تميز الفاشية كمذهب سياسى عن المذاهب الأخرى".

تطور الفاشية

لقد تأسست أول جماعة فاشية فى ميلان 1919، وما لبثت الحركة أن انتشرت إلى المدن ثم تغلغت فى الريف، ولما كانت تتميز بطابعها العسكرى فقد جذبت إليها المحاربين القدامى والطلبة وأبناء الطبقة الوسطى عموماً، وكان هؤلاء يرون فى أنفسهم جنوداً للبعث الوطنى ويلبسون قمصاناً سوداء، وقد رمزوا لأنفسهم بحزمة من العصى التى كان يحملها الضباط الرومانيون فى روما القديمة، وكانت هذه ترمز إلى شعار "الوحدة والسلطة" ولا شك أن ظهور مثل هذه التنظيمات العسكرية المنظمة هى التى جعلت من الفاشية حركة ذات قيمة ومكنت زعيمها من أن يعلن منذ وقت مبكر أنه "يوجد حكومتان فى إيطاليا "

والواقع أنه كان هناك حرب أهلية صغيرة تمثلت فى التعديات المستمرة من جانب أصحاب القمصان السوداء على الإشتراكيين بينما التزمت الأحزاب الأخرى جانب الحياد. كما تدخل الفاشيون فى الإضرابات حيث عملوا على القضاء عليها كما أنهم قاموا بإرسال حملات تأديبية بهدف بث الرعب فى قلوب خصومهم، وقد علق أحد زعماء الفاشية على ذلك بأن "أعمال العنف العادل سوف تكسب أخيراً النصر للفاشية".

وقد وقفت الحكومة موقف غير القادر أو بمعنى أصح غير الراغب فى الحد من تصرفات الفاشيين، ولكن فى انتخابات 1919 تمكنت قوائم الترشيح التى قدمها الإشتراكيون وحزب الشعب الذى يتبنى نوعاً من الديمقراطية المسيحية.. تمكنت من الإنتصار على قوائم أصحاب القمصان السوداء.

ورغم ذلك فإن أعداد الفاشيين أخذت تتزايد بسرعة هائلة فقد نجح موسوليني فى جذب أعداد كبيرة من أنصار الإشتراكية بتنظيم النقابات، وقد شمل هذا التنظيم:

(1) سيطرة هذه النقابات على الصناعة، (2) ويجعل يوم العمل ثمان ساعات، (3) ويفرض ضريبة تصاعدية، (4) وبمجالس اقتصادية ذات سلطات تشريعية. ولقد وصل الأمر بموسوليني فى تقربه للعمال إلى أن (5) شجع حركة الإعتصاب التى قامت 1920 والتى رفض أثناءها العمال مغادرة مصانعهم، وأعلن الزعيم الفاشى أن هذه الحركة لا صلة لها بالبلشفية.

وفى أول مؤتمر فاشى فى عام 1919 كان هناك 22 فاشياً يمثلون 17 ألف عضواً، وفى المؤتمر الثانى كان هناك 118 فاشياً يمثلون 30 ألف عضواً وفى المؤتمر الثالث 1921 كان هناك 2200 فاشياً يمثلون 300 ألف عضواً. وأصبح من الواضح أن الوقت الذى سيتمكن فيه هؤلاء من تحدى الحكومة القائمة فى روما لن يتأخر. وبالفعل فى أكتوبر 1922 صدرت الأوامر بتعبئة الفاشيين وبدأ جيش نوى القمصان السوداء زحفه المشهور نحو روما. وحتى يجنب الملك بلاده أخطار الحرب الأهلية فقد استدعى موسوليني وأسند له تأليف وزارة جديدة، كما قام مجلس النواب - فى ظل التهديد بالحل - بمنح الوزارة الجديدة كل الصلاحيات التى طلبتها.

الدولة الديكتاتورية

تحقق بهذا العمل الجانب الأول من برنامج الفاشية بالوصول إلى السلطة وبادر الحزب بالعمل على "تجديد كافة المؤسسات السياسية فى البلاد". وكان هذا يعنى إلغاء أجهزة الحكومة القائمة وإحلال حكومة مسئولة محلها متمثلة فى شخص زعيم الفاشية، وعلينا الآن أن نقدم وصفاً سريعاً لما احتاجه البناء السياسى للدولة الفاشية.

فى ظل النظام الجديد تركزت السيطرّة العليا على السياسة الإيطالية فى شخص الزعيم، فهو (1) يدير مؤسسات المملكة السياسية والعسكرية والاقتصادية، كما أنه (2) قائد الميليشيا الفاشية، فى نفس الوقت فإنه (3) يتراأس المجلس الفاشى الكبير مما يعنى دوام السيطرة على الحزب. لقد بقى هذا الحزب سياسياً - وعن طريق الميليشيا التابعة له - أداة القهر الأساسية خلال العهد الفاشى، تدخل فى الحياة القومية إلى أبعد حد فقد تم تمثيله فى كل تنظيم حتى يصبح تنظيماً معترفاً به. ولقد نجح بذلك أن يضع كل مظهر من مظاهر النشاط، السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية تحت إشرافه وتوجيهه.

ولم تسمح الدولة الفاشية بالحرية السياسية وما يستتبعها من حرية القول والعمل، وقد نجحت فى خنق هذه الحرية عن طريق جهاز من الجواسيس كما تم فرض السيطرة التامة على الصحف أما الجرائد المستقلة فقد تم توقيفها عن الصدور أو حدث لها تغييرات إجبارية فى ملكيتها. وفى نفس الوقت توقفت الإنتخابات الديمقراطية لمجلس النواب، وتم إلغاء نظام المحلفين فى المحاكم، وفرض على المدارس دراسة الكتب الخاصة بأصل الفاشية وأهدافها ونظمها حتى ينمو الجيل الجديد وقد تشبع بها.

ويرتبط بهذا النظام الذى استنته الفاشية للدولة برأيها فى "الديمقراطية". ويبدو هذا الرأى بأن الدولة الديمقراطية التى نتجت عن الثورة الفرنسية إنما هى علامة تقدم حقيقى على نفس الأسس الاستبدادية للدولة الوراثة والدولة البوليسية. وترى أن المواطن فى ظل هذه الدولة يكتسب ضمانات إيجابية استمرارها مضمون من الناحية النظرية، كما ترى أنه قد بدأ نوع من التدهور لهذا النوع من الدول خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر نتيجة للإضطرابات السياسية والاجتماعية التى نتجت عن تزايد خلافات الأحزاب السياسية وحدة الصراع الطبقي، وبذلك انكشفت الدولة الديمقراطية التى تدعو للمساواة

والأخوة على أساس أنها "دولة البورجوازية" فهي تخدم فحسب أهداف الطبقة الوسطى أما أبناء البروليتاريا فهي تتركهم لاستغلال الرأسماليين. ومن ثم ينشأ من وراء ذلك الصدام هدم المؤسسات الديمقراطية وهو بطبيعته صدام بين الدولة والطبقة العامة. ولما كان الأخيرون غير راضين بطبيعتهم عن مجرد الإشتراك فحسب فى إختيار ممثليهم السياسيين فقد أخذوا فى التجمع بهدف الحصول على السلطة وتحقيق ما يعرف "بدكتاتورية البروليتاريا". وقد أدى ذلك إلى أن تقوم البورجوازية باستعمال وسائل القهر وهذا ما يحد كثيراً من الحرية السياسية وهى الأساس الذى تقوم عليه الدولة الديمقراطية، وأدى ذلك إلى بذل جهود مضمينة لتهدئة الحركات الشعبية بوعود انتخابية لا يوفى بها وتحولت بذلك إلى نوع من الديماجوجية ونتج عن ذلك تدهور النظام البرلماني، يضاف إلى كل ذلك أنها أضعفت إلى حد كبير السلطة التنفيذية التى اضطرت إلى الكف عن أى عمل حكومى فعال يمكن إنجازه فى ظل الإدارة العادية.

وقد وصل الفاشيون من هذه الآراء إلى نتيجة محددة وهى أن الدولة الديمقراطية تحفظ نفسها بصعوبة فى البلاد التى تتميز بالثروة وتقاليدهم الحكم الأصيلة، أما فى البلاد الأخرى التى تنقصها مثل هذه الصفات فهى تتحول إلى ثورة شيوعية كما حدث فى روسيا أو حرب أهلية كما حدث فى أسبانيا ولا علاج لذلك سوى تدعيم سلطة الدولة ووحدة كل قوى الأمة وهو ما عبرت عنه حزمة العصى شعار الحركة الفاشية التى رأت بأنه لما كان القرن التاسع عشر قرن الديمقراطية والحرية السياسية فإن القرن العشرين هو قرن السلطة القوية، وقد رأى موسوليني أن أوروبا كلها سوف تعتنق هذا المبدأ الفاشى وكما قال "أن الفاشية ستصبح السمة الظاهرة للحضارة الأوروبية خلال هذا القرن وأنها بشير النهضة الأوروبية الجديدة".

ولكن بعيداً عن أفكار الفاشية وآراء موسوليني فإن محاولتنا لسبر غور هذا النظام تؤكد لنا أنه لم يكن إيجابياً بل أنه قبل أى شئ قد تضمن عديداً من السلبيات فهو ضد الحرية الفردية وضد الديمقراطية وضد الحرية التجارية بل أنه حتى ضد السلام، وعلينا الآن أن نوضح هذه السلبيات التى تميزت بها الفاشية:

الفاشية والحرية الفردية

لما كان من أهم مبادئ الفاشية تقوية سلطة الدولة بكل الوسائل فإنها لم تسمح بنمو أى قيم روحية أو إنسانية خارج نطاق الدولة، وعلى حد تعبير موسوليني "أن كل شئ فى الدولة ولا شئ ضد الدولة". لقد صبغت الفاشية الدولة بطبيعة شمولية لم تترك أى مجال للعمل المستقل سواء للأفراد أو المجموعات، أما حرية الحركة فمكفولة للفرد طالما أنها تتم فى نطاق مصالح الدولة وعلى نفس الأسس التى تقوم عليها، كما لم يسمح بقيام أى جماعة سياسية أو اقتصادية خارجة عن نطاق الدولة وبهذا يتضح أن الدولة الفاشية دولة دكتاتورية أو دولة شمولية تعتمد على سيطرة الحزب الواحد، وأن نظام هذا الحزب هو الأساس الذى يمسك بنواصي العهد القائم.

الفاشية والديمقراطية

أشرنا من قبل لرأى الفاشية فى الديمقراطية وأنها ترى فى نفسها البديل الطبيعى لهذا النظام، وقد رأى الفاشيون أن "قرن الديمقراطية كان يمثل الأغلبية والأعداد الكبيرة والكم" أما هم فيعارضون عالم الديمقراطية .. هذا العالم الذى لا تزال تحكمه مبادئ تم وضعها عام 1789، وعلى ذلك فإن الفلسفة السياسية الفاشية تنفى الأساس الذى تقوم عليه الحكومة الديمقراطية وهو حق الأغلبية فى الحكم ورأت أن يحل محل الحكم وتلك الكلمة الغامضة عن الشعب شخصية الزعيم. وقد رأوا أن هذا أنقى أنواع الديمقراطية لأنها تعنى الكيف لا الكم كما أنها تعكس رغبة الشعب الواعية .. فى الوقت الذى تهاوت فيه السلطة التنفيذية فى الدول الديمقراطية إلى مجرد أداة للمجالس المنتخبة والفاشية بعملها تقوم بإنقاذ هذه الفلسفة من تناحر الأحزاب والجرى وراء المصالح الحزبية وأنانية الطبقات وتعيد الهيبة إليها كممثلة لشخصية الدولة.

الفاشية والإشتركية

من أول ما هاجمته الفاشية مادية التاريخ أو المعروف بالنفسير المادى بالتاريخ الذى يفسر حركة التاريخ على ضوء التطورات الاقتصادية، فالفاشيون يرون أن أهم ما يؤثر فى التاريخ العوامل السياسية لا العوامل الاقتصادية، وهم بهذه الصورة يتطرفون إلى الجانب الآخر من الفكرة مما يؤدى إلى انتقادها مثل نقيضتها.

كما أن الفاشية قد أنكرت فكرة "الصراع الطبقي" على اعتبار أنها نتاج طبيعي للتفسير المادى للتاريخ وتؤكد أن هذا الصراع لم يكن أبداً العنصر الرئيسى فى التغيرات الاجتماعية وهى ترى وجوب إذابة الطبقات، وترى أن هذه الوحدة الطبقيه يمكن أن تتحقق داخل الدولة الفاشية التى تقوم على تنظيم وبث الإنسجام بين المصالح المتباينة للطبقات.

والفاشية بهذا تضرب الإشتراكية فى أهم أساسين لها.

الفاشية والحرية الاقتصادية

وفى نفس الوقت الذى لم يرض الفاشست أن يأخذوا فيه بالعقيدة الإشتراكية فإنهم هاجموا أيضاً المبادئ الليبرالية فقد رأوا أن عهد الحرية الاقتصادية قد وصل إلى نهايته، وكبديل لذلك فإنهم قد وافقوا على أن تعقيدات الحياة الحديثة والمشاكل الاجتماعية الواسعة التى نتجت عن الأزمات الاقتصادية قد جعلت من الضرورى تدخل الدولة فى الشؤون الاقتصادية، وقد تشبه الفاشيون فى ذلك بالإشتراكيين ورأوا أن العالم كله يتجه نحو اقتصاد موجه.

الفاشية والسلام

والواقع أن رأى الفاشيين فى السلام كان من أهم ما أثر ليس فى تاريخ إيطاليا فحسب بل فى تاريخ أوروبا عامة. فقد اعترفوا بعالمية سياستهم وأكدوا أن اتباع سياسة السلام ليس باتباع منطقى لأنه ضد منطق الأحداث السابقة التى مر بها العالم كما أنه ضد منطق العصر القائم، وقدموا الحرب كبديل لفكرة السلم على أساس أن الحرب وحدها هى التى تجلو مواهب الإنسان كما أنها تؤكد مدى أصالة الأمم التى تستطيع أن توجهها.

ولقد تضمن عداء الفاشية للسلام جانباً إيجابياً إذ أن هذا العداء يمثل "إرادة القوة" ومن ثم فهى تمد الفاشية بروح إمبريالية فى رغبتها فى التوسع. وقد أعلن أن مثل هذا المبدأ من أحسن المبادئ التى تناسب أمة مثل الأمة الإيطالية "التي عاشت قروناً تحت السيطرة الأجنبية ثم بدأت تعمل على تأكيد كيانها فى العالم". ولا شك أن الإعتقاد بالبعث الإمبريالى فى الشعب الإيطالى قد حمل معه قيماً معينة مثل النظام والشعور بالواجب

والتضحية بالنفس، وكما كتب أحد فلاسفة الفاشست "إننا ضد الحياة السهلة فإن حياتنا يجب أن تكون حرباً مستمرة". وقد قامت الدعاية الفاشية بدورها فى هذا الصدد حين عملت على خلق جو من التوتر بهدف أن تثبت فى أذهان الإيطاليين اقتناعاً معيناً مؤداه أنهم أمة تتقدم. وأن تضع فى أعماق كل إيطالى الإحساس بالخطر حتى يكون مستعداً لقبول أى تضحية ولمواجهة أى خطر. وحتى الأطفال الصغار كانوا يتلقوا تدريبات معينة حتى يتم هضمهم من خلال الأفكار الفاشية فينتظمون من سن مبكر فى مجموعات تمارس تنظيماتها على أسس عسكرية وكان الهدف من ذلك بالطبع تحويل إيطاليا إلى "أمة عسكرية".

وقد أدان البابا بيوس الحادى عشر الحكومة الإيطالية لأنها "تحتكر تماماً شباب البلاد من الطفولة حتى الرجولة على أساس صالح الحزب وصالح النظام بهدف تحقيق أيديولوجية تؤدى إلى العبادة الوثنية للدولة".

* * *

والواقع أن كافة هذه المبادئ الفاشية ليست بالجدة التى تصورها لها أتباعها، "فعظمة الدولة" إنما تطرح مشكلة كان قد طرحها من قبل الفلاسفة اليونانيون خاصة سوفوكليس ، وفى الدعوة للحرب لم يضيفوا شيئاً لما كان يفعله الألمان قبل الحرب الأولى، وفى تعظيم الجنس وكرهية الساميين فقد تشبهوا تماماً بالنازى، وفى مهاجمتهم للديمقراطية سلكوا طريقاً قديماً. وفكرة أن الحاكم المسئول أفضل فى تمثيل مصالح الأمة من المجالس الانتخابية إنما هى بدورها فكرة عادية نادى بها بعض المفكرين خلال عهد الحكم الفردى للملك شارل الأول فى إنجلترا فى القرن السابع عشر. كما أن مؤيدى النظام القيصرى فى روسيا كانوا يتغنون بها فى أواخر القرن التاسع عشر ومن أشهرهم بوييد ونستيف.

* * *

وننتقل الآن إلى الحديث عن البناء الاقتصادي للدولة الفاشية والتي استمدت أصولها من النظريات النقابية لحركة العمال الإيطاليين والتي يمكن أن تثبت قدرتها على الصمود أكثر من الأيديولوجية السياسية للفاشية.

فإن الثورة التي عصفت بالجهاز الحكومي، والتي حطمت الحرية السياسية في إيطاليا قد صاحبها ثورة اجتماعية أنهت أيضاً الحرية الاقتصادية.

والواقع أن الفاشية لم تعمل على وضع كل الاقتصاد القومي تحت إدارة الدولة المباشرة فهي قد اعترفت بالقطاع الخاص في بعض جوانب الحياة الاقتصادية للدولة ورأت ضرورة سيطرة الدولة في بعض الجوانب الأخرى. ولقد جاء في "ميثاق العمل" الذي صدر 1927 "أن المشاريع الخاصة في ميدان الإنتاج عامل حيوي للغاية وتتفق تماماً مع مصالح القومية" ثم يضيف بعد ذلك "أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي سيحدث عندما لا يستطيع القطاع الخاص أن يأخذ بزمام المبادرة في جانب من الجوانب أو يثبت عدم كفاءته فيه أو تستلزمه الدواعي السياسية للدولة"، ولا شك أن العبارة الأخيرة قد فتحت المجال واسعاً أمام عمل الدولة، وإن كان لا يمكن وصف ذلك التدخل بالإشتركية إلا أنه لا شك الوصول إلى حافتها، ومن ثم فقد وضعت البنوك والتجارة الخارجية تحت إدارة الدولة المباشرة، يضاف إلى ذلك أن الصناعات ذات الأهمية الخاصة للدفاع قد دخلت ضمن نطاق مشروعات الدولة.

وحتى تقوم الفاشية بتنظيم العلاقة بين رأس المال والعمل فقد تم تنظيم الشعب الإيطالي على أسس نقابية، وللتسيق بين طبيعة ومدى الإنتاج وبين المصالح الوطنية فقد تم ربط كل الأجهزة الإنتاجية فيما عرف بالإتحادات، ومن النقابات والإتحادات برز تكوين الدولة الفاشية والتي تمثل تماماً طبيعتها سواء في ميدان الاقتصاد أو ميدان السياسة.

وكان الهدف من تدعيم النظام النقابي للاقتصاد الإيطالي تأكيد النظام في ميدان الاقتصاد مثله مثل مظاهر أنشطة الحزب الفاشي التي تهدف إلى تأكيد النظام في ميدان السياسة. وكانت وجهة النظر الرسمية في ذلك أن النقابة تشجع المصالح الجماعية لجميع أولئك المشغولين في جهاز الإنتاج من موظفين وعمال كما أنها تعمل على "تحقيق الانسجام بين

مصالح كل الطبقات الاجتماعية التي تسبغ عليها الحماية بصورة متكافئة" وبناء على ذلك فالفاشست يرون أنهم لم يسمحوا بالصراع بين الرأسماليين والعمال كما لم يحلوه بوسائل الإشتراكية ولم يسمحوا بسيطرة البيروقراطية ولكنهم عن الطريق النقابى وهو نوع من منح الحق للمنتجين فى رسم سياستهم داخل نطاق من الإتفاق التام وبتعبير آخر فإن هدف النقابية الإيطالية إحلال الانسجام والتعاون القائم على المصلحة المشتركة محل الصراع الطبقي.

وعلى ضوء هذا المفهوم صدر قانون 1926 بتمثيل كافة الأنشطة الاقتصادية فى اتحادات خاصة هى النقابات. وفى العام التالى حدد ميثاق العمل طبيعة الدولة ووضع مبادئ للعمال والأخرى للموظفين إلا فى حالة الفنون الجميلة والمهن الحرة فلم يحدث هذا التمييز بين الموظفين والعمال.

وقد رأى الكتاب الإيطاليون فى هذا النظام أعظم نجاح أحرزته إيطاليا تحت زعامة موسوليني لحل أكبر المشاكل الاجتماعية التى تواجه العالم. فهم رأوا أن العالم مقسم نتيجة للصراع الطبقي بين المدارس التى تؤمن بفلسفة القرن التاسع عشر فى الحرية الفردية وبين المدارس التى تتنادى بالجماعية الماركسية وأنه أصبح من الممكن عدم اتباع أى من المدرستين بخلق الانسجام بين مصالح الطبقات المتصارعة.

ولقد كانت "الإتحادات الاقتصادية" التى تكون أخيراً هيكل الدولة يمثل فيها أعداد متساوية من أصحاب العمل والعمال يجلسون على مائدة واحدة مع ممثلى الحزب الفاشستى ويديرون سياسة الإنتاج ليس على أساس تحقيق الربح للمالك الخاص وإنما قبل كل شئ تحقيق المصلحة العامة. وكان "الإتحاد" يضم كل عناصر الإنتاج التى تشترك فى إنتاج نوع متشابه من السلع من منتجى المواد الخام والصناع والتجار الذين يقومون بتسويقها ثم الخبراء الفنيين والعلميين.

وكانت وظائف هذه الإتحادات تخطيطية فهى تستهدف وضع تخطيط اقتصادى "يركز ويوجه المجهود الوطنى وفقاً للحاجات القومية". وعن طريق هذه الإتحادات وضعت

إيطاليا نظاماً معيناً حل محل الحرية الاقتصادية يقوم فيه القطاع الخاص بمهامه ليصبح عملاً مربحاً للمصلحة العامة.

وفى الوقت الذى تستشير فيه الحكومة هذه الإتحادات فى تشريعاتها الاقتصادية فى جوانب الإنتاج والتوزيع فإنها - أى الإتحادات - تحدد الأسعار والأجور كما أنها مخولة بمنع إقامة أى صناعة جديدة كما أن لها أن تتدخل فى المنازعات التجارية بمعنى آخر فإنها تتحكم فى الاقتصاد الوطنى.

ولم تكن هذه التنظيمات الاقتصادية غايات فى حد ذاتها بل كانت وسائل لتحقيق غايات أخرى، فقد انعكست على التنظيم السياسى للدولة، فقد أعيد التنظيم السياسى للأمة الإيطالية على أساس توزيع النشاط الاقتصادى الذى تمارسه فئاتها المختلفة، ففى عام 1928 إدعى الفاشيون أن النظام البرلمانى لا يمثل الأمة تمثيلاً صادقاً لأنه قائم على أساس توزيع الأمة جغرافياً وذلك يفكك الأمة، وبناء عليه ألف موسوليني "المجلس الفاشستى الكبير" من أربعمئة نائب. وقسم الدوائر ثلاثة عشر هيئة: ست منها تمثل العمال حسب تنوع الصناعات، وست تمثل أصحاب الأموال والأملك، وواحدة عن الفنانين والكتاب.

وكان يتم اختيار هؤلاء النواب بالاستفتاء على الأشخاص الذين يرشحهم الحزب. أما الوزراء فكانوا مسئولين أمام رئيس الحكومة أو الزعيم (الدوتشى) كما سمي موسوليني نفسه. وقد تولى موسوليني فى بعض الأوقات ثمان وزارات فى وقت واحد علاوة على قيادة الجيش.

ولا ينتهى الحديث عن الفاشستية داخلياً دون أن نشير إلى الحزب الفاشستى الذى صدرت لائحة بتنظيمه تقرر فيها أنه ميليشيا مدنية تحت أمر الدوتشى وفى خدمة الدولة وأن غايته الرئيسية هى أن يعمل لعظمة الشعب الإيطالى.

وقد كان الحزب فى الواقع كل شئ فى الدولة والحكومة، ومن أعضائه ينتخب الوزراء وكبار الموظفين وله الإشراف على جميع الهيئات والجمعيات والصحافة ومشاكل العمال.

وقد صدر فى عام 1926 قانون خاص ألغى بمقتضاه جميع الأحزاب القائمة ما عدا الحزب الفاشستى. وبناء على ذلك فقد كان هذا الحزب هو الحزب الوحيد الذى سمح بوجوده فى البلاد.

سياسة الفاشستية الخارجية

لقد كان المحرك الأساسى لاتجاهات السياسة الإيطالية على عهد الفاشيين يتمثل فى الرغبة فى زيادة عظمة إيطاليا. ولكن أعلن الفاشيون أنه إلى جانب هذه الرغبة كانت هناك الدوافع الاقتصادية فإن الأمة الإيطالية التى بلغ عدد سكانها وقتذاك 43 مليوناً وقد ضاق نطاق حركتها داخل حدودها كما أنه خارج حدودها كانت الدول المختلفة تصدر القوانين بالحد من الهجرة إليها، ومن ثم فقد رأى الفاشيون أن مئات الآلاف من الأطفال الإيطاليين لن يجدوا عملاً وعلى ذلك فقد كانت إيطاليا فى حاجة للمستعمرات كمنفذ لهذه الأعداد الكبيرة.

ولكن لا شك أن هذه الإدعاءات الفاشستية ينقصها كثير من الصحة فإذا كانت إيطاليا فعلاً تعاني من التخمة فى عدد السكان فكيف كانت حكومة موسوليني تشجع العائلات العديدة الأفراد بالمكافآت السخية .. هذا من ناحية .. كما أنها كانت تعمل على إعادة الإيطاليين المهاجرين إلى الخارج إلى أوطانهم من ناحية أخرى.

والأقرب إلى المعقول أن اتساع تجارة إيطاليا الخارجية واتباعها سياسة اقتصادية تهدف إلى الإكتفاء الذاتى أدى إلى أن تصبح حاجتها للمواد الخام أمراً حيوياً للغاية لصناعاتها، وكما قيل "مسألة حياة أو موت للأمة". ولقد كانت المستعمرات الإيطالية غير كافية لتلبية حاجات الصناعات الجديدة من المواد الخام فإيطاليا دخلت الميدان الاستعماري متأخرة نتيجة لتأخر وحدتها القومية، ومن ثم لم تكن تملك سوى إريتريا على البحر الأحمر والصومال على المحيط الهندى ونجحت فى سنة 1911 بعد أن شنت الحرب على تركيا من إنتزاع ليبيا منها. ولما تم توزيع المستعمرات الألمانية فى أعقاب الحرب 1919 بين الدول المنتصرة كان نصيبها تافهاً للغاية، وقد اعتقد عديد من الإيطاليين أن بلادهم قد حرمت من ثمار النصر.

وبناء على ذلك وجهت إيطاليا أنظارها إلى الحبشة، وعلى حد تعبير الإيطاليين للعمل على إخصاب الأرض التي روتها دماءهم.

ولو كانت النتيجة الوحيدة للحرب الإيطالية - الحبشية هي القضاء على إمبراطورية قديمة مثل الإمبراطورية الحبشية لهان الأمر وأصبحت المسألة مجرد صفحة من صفحات الاستعمار ولكن الحقيقة أن أثرها امتد امتداداً خطيراً على أوروبا وأثر على التوازن السياسى فيها. فالهجوم الإيطالى أنزل ضربة قاسية بهيبة عصابة الأمم كما أشرنا إلى ذلك فى حديثنا عن هذه المنظمة الدولية. فقد أدانت العصابة إيطاليا بالعدوان وقامت 52 دولة من أعضائها بمقاطعتها اقتصادياً. وقد ترجم الشعب الإيطالى هذا العمل ليس على أنه احتجاج ضد عدوان حدث ولكن على أساس أنه حد لطموح استعمارى مشروع ورأوا أن الدول الرأسمالية تخاف من الثورة الفاشية لأن نظامها الاجتماعى الجديد يمثل "أعظم عدالة اجتماعية".

والواقع أن الإجراءات العاجزة التى اتخذتها عصابة الأمم حيال الحكومة الإيطالية أضعف من قيمة الإجراءات الجماعية كما أدت إلى ظهور محور روما - برلين. وما لبثت الحكومة الفاشية أن أعلنت 1937 إنضمامها إلى الهيئات المناهضة للشيوعية مع ألمانيا واليابان ثم انسحبت من العصابة.

وبعد ضم الحبشة أعلنت إيطاليا أنها قد أصبحت دولة مكتفية، ولكن لم تمض ثلاث سنوات بعد ذلك إلا وبدأت إيطاليا تنظر بعينين نهيتين إلى ممتلكات جارتها فرنسا وأخذت الصيحات تتعالى فى صحفها ومجلس نوابها بمطالب خيالية. وبناء على ذلك فقد قامت الحكومة الفاشية سنة 1938 بإلغاء معاهدتها التى عقدتها مع فرنسا 1935 ثم ما لبثت بعد ذلك بفترة قصيرة - 1939 - أن غزت ألبانيا وضممتها بهدف تأمين مركزها على الأدرياتى استعداداً للحرب التى ما لبثت أن انفجرت فى نفس العام.

* * *

ولا يمكن أن ننهى حديثنا عن هذين النظامين الدكتاتوريين قبل أن نسجل هنا رأياً عنهما هو رأى "هارولد لاسكى" المفكر الإشتراكى المعروف الذى يرى "أنها نتاج الرأسمالية

فى طور انحلالها. وأنها رد المصالح المالكة على الديمقراطية التى تحاول أن ترتفع فوق مستوى علاقات الإنتاج التى ينطوى عليها المجتمع الرأسمالى. بيد أنها ليست مجرد إبادة للديمقراطية فحسب بل هى أيضاً استغلال للشعور القومى لتبرير سياسة خارجية تقوم على المقامرة بأمل أن يؤدى ذلك إلى تعويض المظالم التى هى دليل على الإنحلال الرأسمالى. فحيثما لقيت الفاشية نجاحاً قامت على احتجاج مصالح رجال الأعمال ضد زيادة مطالب العمال. وحتى يؤتى هذا الإحتجاج ثماره عقدت مصالح رجال الأعمال تحالفاً مع قائد لجماعة من الجنود المرتزقة برز فوق أقرانه ومع جنوده من المرتزقة ليقضوا على قوة العمال مقابل امتلاكهم للدولة. بيد أنه بمجرد أن استولى ذلك القائد على الدولة وجد أنه لا يستطيع مجرد إعادة الخطوط الكلاسيكية العريضة للرأسمالية وترك الأمر عند ذلك. إذ لا يقتصر الأمر على أن جيشه نفسه يتوقع مكاسباً، بل عليه إذ جعل نفسه رئيس الدولة وأن يستعمل الدولة فى حل المشاكل التى استطاع عن طريق وجودها أن يستولى على القوة. إذن فهو ليس لديه أى مبدأ حقيقى سوى رغبته الشديدة فى البقاء فى الحكم. ومعيار "الخير" لديه هو معيار النجاح العملى البحت. وهو يجد بدون استثناء أن النجاح معناه استعمال قوة الدولة فوق الأمة لإرغامها وتملقها لتدعن لحكمه وهذا الإذعان هو الهدف الوحيد من الوسائل التى يستعملها كما أنه المبرر الوحيد لها. فالقيم الوحيدة التى يضعها موضع الإعتبار هى تلك التى يبدو أنها ستسهم فى نجاحه".